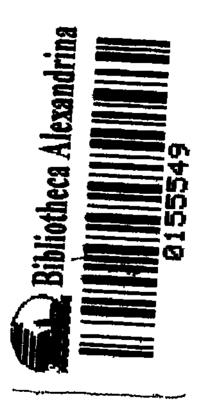
الصيغ الثلاثية

مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالة

تأليف

الدكتور ناصر حسين علي





الصيغ الثلاثية

مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالة

تأليف

الدكتور ناصر حسين علي

١٩٨٩ م - ١٤٠٩ هـ

المطبعة التعاونية بدمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـة

تعـد الصيـغ الثـلاثيـة المجـردة والمزيد فيها، أكثر صيغ العربية عدداً في الاستعمـال، لسهـولتهـا وخفتها، وبذلك كثرت المفردات المستعملة ضمنها في كلام العرب.

وحـظيت الصيـغ العـربيـة بصفـة عامـة، والثـلاثيـة بصفـة خاصة باهتمام الـدارسين من علماء العربية الأقدمين الذين بحثوا في اللغة والصرف والنحو إلا أن أكثـرهم لم يفـرد دراستهـا في مصنفـات خاصـة، أو يفصلهـا عن غيرها من مواضيع وعلوم العربية الأخرى، بل جاءت متناثرة في صفحات مصنفاتهم تلك، ولا خيار للباحث فيها إلا أن يتفحص المصنفات هذه بدقة وروية لكي يعثر عليها بعد جهد وصبر كبيرين.

ويمكن القـول مثـل ذلـك عن أكثـر مؤلفـات الباحثين في الصرف والنحو واللغة في الوقت الحاضر، إلا أنهم جعلوا دراستها أكثر اختصاصاً مما سبق حين أفردوها في أبواب وفصول خاصة ضمتها كتب فقه اللغة، والصرف فصار الرجوع إليها أكثر يسراً، وأسهل سبيلا.

لكن هذا البحث المتواضع اتخذ من الصيغ الثلاثية المجردة والمزيد فيها عنـوانـاً ومادة، وتوخى إفرادها ودراستها دون غيرها، وأوضح العلاقة بينها وبين صيـغ العـربيـة الأخـرى، وبحث عن أغلب مايتعلق بهـا في مصـادره الأصليـة، مستفيداً من أكثر الدراسات التي تناولتها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة.

وسيتنـاول منهج البحث وصف تلك الصيغ واستقراء مايتعلق بها من أمور وآراء ودراسـات في مصنفـات علماء الصرف والنحـو وأصحـاب المعـاجم الأقدمين

ودراستها والمقارنة بينها لغرض تحقيق الأهداف التي وضع هذا البحث من أجلها، ولايمكن إغفال الدراسات الصرفية والنحوية الحديثة في هذا المجال بل سيكون لها نصيب كبير فيه، خاصة تلك الدراسات الجادة منها.

كما سيتضمن منهج البحث أيضاً، مناقشة تلك الدراسات، وبيان الرأي فيها، وترجيح الصائب منها، وعقد المقارنة بينها، ورفض مايخالف واقع اللغة العربية منها، ولم يكن الهدف من ذلك إلا خدمة لغتنا الكريمة وصيانة قواعدها.

أما أهم المصادر التي اعتمد عليها هذا البحث فهي مصنفات علمائنا الأقدمين في النحو والصرف والمعاجم واللغة، وأولها: كتاب سيبويه ثم الخصائص لابن جنى، وألفية ابن مالك والممتع في التصريف لابن عصفور، وشرح الرضى الاستراباذي على شافية ابن الحاجب، وهمع الهوامع، والأشباه والنظائر في النحو، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي، وسيأتي ذكر هذه المؤلفات والتنبيه على المطبوع منها والمخطوط في موضوع التمهيد، إن شاء الله تعالى.

واعتمد هذا البحث في مادته العلمية على تلك المؤلفات وغيرها من التراث العربي في هذا المجال، على الرغم من أن أكثر تلك المؤلفات مما يعسر فهمه لتشعبه ودخوله في جزئيات كثيرة قد تبتعد أحياناً عن الموضوع الذي ألفت في مجاله، إضافة إلى أن بعض تلك الكتب يتناول دراسة الصيغ الثلاثية في مواضع قد تكون متباعدة عن بعضها، فكان ذلك يحتاج إلى صبر ومثابرة متواصلة للحصول عليها ومعرفة مواضعها بعد قراءة أغلب صفحات تلك الكتب إن لم يكن جميعها.

وتزداد صعوبة البحث عن المادة العلمية المتعلقة بالصيغ الثلاثية في الكتب المخطوطة التي تحتاج إلى معرفة الخط الذي كتب به كل واحد منها إضافة إلى ماأصابها من التلف في أغلب أوراقها نتيجة لسوء حفظها وتسلط الرطوبة وغيرها من عوامل التلف عليها، وكذلك كثرة انتقالها بين المالكين والورثة، وتقادم زمن كتابتها.

لقد تبنى هذا البحث اتخاذ الأصل الثلاثي أساساً للكلمات العربية وترجيحه على غيره من الأصول الأخرى؛ لأن اعتماد هذا الأصل يؤدي إلى زيادة الثروة اللغوية للعربية، وإبقائها حية نامية متجددة.

واستناداً إلى ذلك لايمكن قبول آراء البصريين والكوفيين وغيرهم باتخاذ المصدر أو الفعل الماضي أو أسماء الأعيان والأجناس والحروف أصولاً للمشتقات؛ لأن هذه الأصول - إن صحت تسميتها أصولاً - التي اقترحوها لم تكن كذلك بل هي مشتقات أيضاً؛ لدلالتها على معان وقيامها بوظائف فعلية.

إن الصيغ الثلاثية مجردة ومزيداً فيها قد برزت في كل أجزاء البحث ففي موضوع الاشتقاق صارت هي الغاية والهدف، ولم يكن الاشتقاق إلا وسيلة لتكثير صيغها المجردة والمزيدة فيها.

واستأثرت هذه الصيغ بأكبر عدد من أحرف الزيادة المجموعة في لفظة (سألتمونيها) وكذلك بالزيادة عن طريق تكرير أحد أحرف الصيغ المذكورة التي تدخل في تكوين أصولها، أو تضعيفه، وجاءت هذه الكثرة في الزيادة نتيجة لتمكن الصيغ الثلاثية واعتدالها وخفتها دون غيرها.

ولهذه الصيغ أوفر حظ في الإلحاق؛ لأن الصيغ الثلاثية الملحقة بغيرها من الرباعية والخماسية المجردة والمزيد فيها أكثر من الرباعية الملحقة بالخماسية المجردة والمزيد فيها. من جهتين:

إحداهما: كثرة الصيغ العربية الثلاثية في الاستعمال.

والأخرى: جواز إلحاق الثلاثي بغيره من الرباعي والخماسي، وعدم جواز إلحاق الرباعي أو الخماسي المجردين أو المزيد فيهما بالثلاثي؛ لأن القصد من الإلحاق تكثير أحرف الكلمة حتى تصير متفقة مع أخرى أكثر منها في عدد الأحرف فتساويها وتلحق بها لتتصرف تصرفها في الكلام.

إن الصيغ الثلاثية المزيد فيها بصفة عامة وصيغ الأسماء منها بصفة خاصة كثيرة ومعظم أمثلتها غريب، وغير واضح المعاني، وهذا مما يضر بالدرس

اللغـوي والصـرفي للغـة العـربيـة، ويؤدي إلى النفـور منه، لذلك اخترت ـ قدر الإمكـان ـ الأمثلة ذوات المعـاني الواضحة، والمتداولة أكثر من غيرها في حالة تعـددها، ثم أوضحت أسباب هذه الكثرة من الكلمات للصيغة الواحدة، وكيفية التخلص من الصيغ الطارئة على العربية، والتي لم تكن منها سواء أكان ذلك في الصيغ الثلاثية عموماً أم في صيغ الإلحاق خصوصاً.

إن الدلالات الوظفية للأفعال، أي طرق استعمالها وانتقالها لتسمية الأعلام بهـا والاستغنـاء ببعضهـا عن بعض في الاستعمـال، هي المعـوّل عليها في هذا البحث إضـافـة إلى ذكـر معـانيهـا الخـاصة بكل فعل، والتي تعد أهميتها ثانوية بالنسبة لوظائف الأفعال أنفسها.

.واشتمل هذا البحث على تمهيد وخمسة فصول:

أما التمهيد:

فـتناول الصيغ الثلاثية بالبحث، وكيفية انتقـالهـا من الاستعمال في كلام العرب، إلى دراستها، ووضع قواعد خاصة بها، وكذلك الجهود العلمية القديمة والحديثة المبذولة في تلك الدراسة.

واختص الفصل الأول في:

الاشتقـاق وعـلاقتـه بالصيغ الثلاثية، وكيفية اهتمام العرب به، والرأي في كون العــربية لغــة اشتقـاقية أم لصقية، وأصــل المشتقـات، ورأي ابن جنى في الاشتقاق الأكبر، وموقف العلماء منه.

وأوضح الفصل الثاني:

أصـل الكلمـة العـربية، وعـلاقتـه بالصيغ الثلاثية فدرس الخلاف في هذا الأصل بين القائلين، بزيادة حرف في الأصل الثلاثي، والقائلين بالأصل الثلاثي، وأدلة الفريقين، والرأي في هذا الموضوع.

وانفرد الفصل الثالث:

بدراسة الصيغ الثلاثية المجردة، وتأكيد كثرة استعمالها في العربية ثم بيان أبنية الاسم الثلاثي المجرد الأصلية والفرعية، وكذلك صيغ جموع التكسير، ورأي ابن مالك فيها، ثم أبنية الفعل الثلاثي المجرد، ووظائفها، واختيار (ف ع ل) للميزان الصرفي، ورأي عبد القاهر الجرجاني في طريقة وزن الفعل (قلت).

وشرح الفصل الرابع:

الصيغ الثلاثية المزيد فيها، وشمل ذلك الزيادة بنوعيها: الأول زيادة أحرف (سألتمونيها)، والثاني: الزيادة بالتضعيف والتكرير، وشمل هذا الفصل أيضاً دراسة أغراض الزيادة، وصيغ مزيد الثلاثي من الأسماء والأفعال، والعلاقة بين المجرد والمزيد فيه، وزيادة المبنى وزيادة المعنى.

وبحث الفصل الخامس:

الإلحاق وعلاقته بالصيغ الثلاثية، فبين تعريفه لغة واصطلاحاً، والغرض منه، والحرف الزائد للإلحاق، وخواص الإلحاق وأماراته، وأوزان الكلمات الملحقة في الأسماء والأفعال، والإلحاق بين السماع والقياس، والرأي في الإلحاق.

وانتهى البحث إلى نتائج عدة اختتم بها الموضوع.

والذي أتمناه أن يوضح هذا البحث المتواضع بعض الغموض الذي رافق دراسة الصيغ الثلاثية وعلاقتها بالصيغ الأخرى، وطرق تكثيرها في العربية ودخولها في أبوابها المتنوعة وعلومها المختلفة من نحو وصرف وغيرهما، وإلحاقها بغيرها من الصيغ العربية الأخرى.

* * *

التمهيد

يتضمن مـا يلـي

١ ـ صيغ العربية: الاستعمال والدراسة.

٢ ـ الجهود العلمية القديمة والحديثة في دراسة الصيغ الصرفية.

بسم الله الرحمن الرحيم

تعد اللغةالعربية من اللغات الاشتقاقية الراقية؛ لقدرتها على النحت والتصريف والتركيب والاشتقاق والتوليد، وإن توافرت هذه الصفات في أية لغة، أمدتها بالحياة والاستمرار والتجدد ومواكبة التطور الحضاري ومن هنا برز تخليد العربية لشتى الحضارات التي قامت وازدهرت على أرض العرب.

ولايمكن دارس العربية إلا الإلمام بعلم التصريف؛ لأنه خطوة ممهدة سابقة لدراسة النحو العربي[1]، فهو يتناول الصيغ المتنوعة، وتصنف بموجبه الكلمات؛ لتوزع على تلك الصيغ والأبنية المناسبة لها، ولم تقف مهمة علم الصرف عند هذا الحد، بل تعدته إلى إضافة كل جديد من الكلمات وتنظيمه مع ماسبق.

وتنقسم الصيغ العربية إلى ثلاثة أقسام هي:

أ ـ الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة.

ب ـ الصيغ الرباعية مجردة ومزيدة.

جـ ـ الصيغ الخماسية مجردة ومزيدة.

وتم هذا التقسيم بناء على كون الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة لاتقل أصولها في حالة تجردها من الزوائد عن ثلاثة في أول وضعها، ولاتزيد صيغ العربية في حالة تجردها عن خمسة أصول في الأسماء وأربعة في الأفعال، وسبب زيادة أصول الأسماء على الأفعال، هو أن الأسماء أخف من الأفعال، يدل على ذلك تنوينها، بينما نقصت الأفعال أصلاً واحداً عن الأسماء لثقلها، وعدم

---

(١) ليس المقصود بذلك النشأة، فلا شك بأن علم النحو نشأ أولاً؛ للحاجة إليه وتأخر عنه علم التصريف، وإنما المقصود هنا أن الدارس للنحو العربي الذي يتعلق بالتراكيب، من الأفضل أن يدرس بنية الكلمة وهو مايتعلق بعلم التصريف قبل دراسة مايطرأ على آخرها من إعراب أوبناء.

استغنائها عنها، فلا يمكن أن يقال: يقوم، فقط بل يلزم ذكر اسم مع هذا الفعل، إما قبله، وإما بعده، نحو: زيد يقوم، أو يقوم زيد، والأسماء على عكس ذلك حيث يمكن الاستغناء بها عن الأفعال نحو: الله ربنا.

ولايدخل في علم التصريف إلا الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، لذا تخرج منه الأسماء التي تقل أصولها عن ثلاثة في أصل الوضع وبعض الحروف والأدوات والظروف والخوالف والضمائر وأسماء الاشارة والأسماء الموصولة.[٢]

وكان الأساس في استعمال اللغة العربية ورد بين الناطقين الفصحاء فحسب؛ لذلك كان رواة العربية وجامعو مفرداتها من البصريين يتحرون في ذلك ولم يقبلوا النقل من أهل الحضر بعد فساد لغتهم، بل كان كل اعتمادهم على لغة البدو الضاربين في الصحراء، وقد أدت شدة تمسكهم بالنقل من هؤلاء البدو أن نقلوا من صبيانهم ورعاتهم، مما دعا ابن جنى إلى رد مثل هذا النقل الذي يتصف بالعموم وعدم الدقة قائلا: «فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد، إلا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته...»[٣].

١ ـ الصيغ العربية: الاستعمال والدراسة

بنى العرب أنواعاً متعددة من الكلمات على مر العصور، فشملت الأسماء والأفعال، وعدوا كل جديد مقيساً على غيره من تلك الكلمات الموجودة فعلا في العربية، وحين جمع اللغويون العرب المتقدمون اللغة لم تكن تنتظم بعد تحت قواعد خاصة تخضع لها وتصنف بموجبها إلى الأصناف التي نعرفها اليوم، واشترط هؤلاء اللغويون شروطاً تجعل ذلك النقل مأخوذاً من أفواه العرب الضاربين في أعماق الصحراء ممن سلمت سليقتهم، وخلت ألسنتهم من اللحن ـ كما مر

---

(٢) ـ الممتع في التصريف ١/ ٣٥-٣٦.
(٣) ـ الخصائص ٢/ ٩.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ذلك سابقا ـ ولذا اقتصروا في جمعهم لها على بعض القبائل العربية التي سلمت لغة أفرادها من اللحن، لعدم اختلاطها بالأمم الأخرى من غير العرب، وهذه القبائل هي: قيس، وتميم وأسد، فإن معظم ماأخذ كان منهم خاصة في الغريب، والإعراب والتصريف، إضافة إلى قبائل: هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.(٤)

وكان أولئك اللغويون ومنهم: الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) والأخفش الأكبر (ت ١٥٧ هـ) ويونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) وعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٣ هـ) والأصمعي (ت ٢١٥ هـ) وأبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ) وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٨ أو٢١١ هـ) وغيرهم يلحون في سؤال الأعراب عن مفردات العربية ومعانيها، ولايتحرجون في ذلك أبداً، يؤيد هذا مانقله أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي عن أبي حاتم السجستاني أنه قال: «حدثنا أبو حاتم(٥)، قال: حدثني أبو زيد(٦) قال: قلت لأعرابي: ما المتكأكىء؟ قال: المتأزف، قلت: ما المتأزف؟ قال: المحبنطىء ياأحمق، وتركني ومضى، وذلك كله: القصير(٧)»، وقال أعرابي للأصمعي وهو يكتب: ماتدع شيئاً إلا نمصته أي نتفته، وقال له آخر: أنت حتف الكلمة الشرود.(٨)

وبلغ شغف اللغويين بالعربية وتعلقهم بها حتى قيل: إن الأصمعي كان يحفظ ثلث اللغة، وكان الخليل بن أحمد يحفظ نصفها، ومؤرج بن عمرو

---

(٤) ـ الاقتراح في علم أصول النحو: ٥٦.

(٥) ـ هو سهل بن محمد المعروف بأبي حاتم السجستاني، كان عالماً ثقة قيماً بعلم اللغة والشعر،

(٦) هو أبو زيد سعيد بن أوس (ت ٢١٥ هـ) . طبقات النحويين واللغويين ١٦٦ .

ولكنه لم يكن حاذقاً بالنحو، توفي سنة ثمان وأربعين وقيل سنة أربع وخمسين، وقيل سنة خمس وخمسين ومائتين للهجرة مراتب النحويين: ١٣٠، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٨٩ـ١٩١ .

وقيل سنة خمس وخمسين ومائتين للهجرة مراتب النحويين: ١٣٠، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٨٩ـ١٩١ هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري اللغوي المعروف المتوفى سنة خمس عشرة ومائتين للهجرة، طبقات النحويين واللغويين: ١٦٦.

(٧) ـ أخبار النحويين البصريين ٤٤، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٢٦.

(٨) ـ أخبار النحويين البصريين ٥٢.

السدوسي[9] كان يحفظ ثلثيها، وعمرو بن كركرة[10] كان يحفظها كلها[11]، ويدل ذلك على كثرة الحفظ لاحقيقة الرواية.

وهذا الحفظ لايمثل إلا جانباً واحداً فقط هو الذي كان يظهر للناس، أما الجانب الآخر المهم المعتمد عليه، فهو المدون لديهم؛ وكان العصر الذي ازدهرت فيه الرواية. يدفع علماء العربية إلى مظهر لم يتفق مع حقيقتها[12].

ولم تخرج المفردات العربية عن حجية فصاحتها لعدة أمور هي:

١ ـ لم يكن العرب يعرفون اللحن في وقت جمع المفردات وخاصة البدو، وإن وقع شيء من ذلك، فإنه نادر جداً لايعتد به؛ لأنه عيب شائن أولا؛ ولأن القائمين على أمور العرب كانوا يعاقبون من يلحن في كلامه.

ويرجع سبب دراسة العربية ووضع علم النحو خاصة إلى انتشار اللحن بين الناس.

فحين سمع أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) ـ والذي يعود إليه فضل رسم النحو ـ قارئاً يقرأ قوله تعالى: ﴿إن الله بريء من المشركين ورسوله﴾[13]. بكسر اللام من كلمة (رسوله)، قال: «ماظننت أن أمر الناس صار إلى هذا»[14].

---

(٩) ـ هو: مؤرج بن عمرو، ويكنى أبا فيد، كان من كبار أهل اللغة والعربية وأخذ عن أبي زيد الأنصاري وصحب الخليل بن أحمد، وكان من أكابر أصحابه، وسمع الحديث عن شعبة بن الحجاج وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما. توفي سنة خمس وتسعين ومائة للهجرة، مراتب النحويين: ١٠٩ ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٣٠-١٣٢.

(١٠) هو أبو مالك عمرو بن مسعدة المعروف بعمرو بن كركرة الأعرابي، كان يحفظ اللغة كلها، وكان الغالب عليه حفظ الغريب والنوادر. أخبار النحويين البصريين ٤١ ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ١٣١.

(١١) طبقات النحويين البصريين ٤١ ونزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١٣١.

(١٢) الرواية والاستشهاد باللغة ٢٧.

(١٣) سورة التوبة، الآية: ٣

(١٤) أخبار النحويين البصريين: ١٢

وروي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عباس أنهما كانا يضربان أولادهما على اللحن، وقيل للخليفة الأموي عبد الملك بن مروان: أسرع إليك الشيب، فقال: «شيبني كثرة ارتقاء المنبر، ومخافة اللحن»[١٥] .

٢ ـ الاختلاط الذي وقع في الألفاظ إنما وقع بين العرب أنفسهم، وفي بلادهم نتيجة للتصحيف والتحريف بتغيير بعض أحرف الكلمات، وإبدالها بغيرها، وكذلك الأمر بالنسبة للحركات مما أدى إلى تغيير تلك الألفاظ.

٣ ـ إن العرب الذين نقلت عنهم العربية، قبل منتصف القرن الثاني الهجري، قد وصفهم العلماء بأنهم حجة في العربية، وشعرهم معجب، وهم فصحاء ومقدمون، ومن خلال ذلك يمكن الحكم على سلامة ألفاظهم، وفصاحة عربيتهم.[١٦]

٤ ـ تعقب العرب لعربيتهم وعدم التفريط فيها، وقد اعتادت ألسنتهم عليها فلم يقبلوا غيرها بديلا، حتى قيل: إن عمر بن الخطاب (رض) سمع رجلا يتكلم في الطواف، بالفارسية، فأخذ بعضده، وقال: «ابتغ إلى العربية سبيلا».[١٧]

وبعد انتهاء اللغويين من جمع اللغة واستقرائها بدأوا بدراسة مفرداتها، وأصبح ذلك صناعة وعلماً بعد أن كان سليقة واستظهاراً، واقتسم البصريون والكوفيون هذه الدراسة.

ونتيجة لذلك صارت اللغة العربية متعددة العلوم، وكل واحد منها يعتمد على الآخر.

فعلم النحو ـ مثلا ـ يعتمد على علم التصريف الذي يصنف الكلمات المختلفة ويميز صيغها، ويقدمها إليه، ومن هنا بدأت الخلافات وتشعبت الآراء

---

(١٥) أخبار النحويين لشيخ القراء عبد الواحد بن عمر (ت ٣٤٩ هـ) ص ٢٦، ٣٠

(١٦) الرواية والاستشهاد باللغة: ١٥٠

(١٧) أخبار النحويين: ٢٥

عنـد علماء العربية اعتماداً على الأقوال المستقرأة والألفاظ المجموعة من القبائل العربية التي سجلت لغاتها؛ لغرض دراستها.

وتعـد الصيغ الثلاثية مجـردة ومـزيدة أكثر صيغ العربية استعمالا؛ لخفتها وسهـولـة نطقهـا، وجـاءت الدراسات اللغوية الحديثة مؤيدة لما ذهب إليه علماء العـربية الأقـدمـون من كثرة تلك الصيغ نتيجة استعمال العرب لها أكثر من غيرها، وسيأتي توضيح ذلك في الفصلين الثاني والثالث إن شاء الله.

٢ ـ الجهود العلمية القديمة والحديثة في دراسة الصيغ الصرفية

بدأت دراسـة الصيغ الصـرفية العـربية منذ وضع معجم العين الذي صنف الكلمـات العـربية بالنسبة إلى عدد أحـرفها، واتـخذ الإحصاء وسيلة لجمع تلك الكلمات وبيان معانيها المتنوعة، وكذلك المستعمل والمهمل منها في كلام العرب.[١٨]

وعنـدمـا ألف سيبـويه الكتـاب[١٩] حدد فيه أبنية الثلاثي المجردة ومزيداتها وغيرها من الأبنية العربية الأخرى، وأفاض في استقراء جموع التكسير ودراستها.

ثم توالت المؤلفـات العـربية بعد ذلك، حيث اتسمت بجمع علمي النحو والصرف في مؤلف واحد، يبدأ أولا بالنحو وأبوابه ثم يليه الصرف كما فعل سيبويه.

لكن أبـا عثمـان المازني (ت ٢٤٩ هـ) خص التصريف في كتاب منفصل أطلق عليه اسم (التصـريف) شرح فيه مسائله فشمل ذلك أنواع الصيغ ومفرداتها

---

(١٨) حققه الدكتور عبد الله درويش سنة ١٩٦٧.

(١٩) طبع بتحقيق عبد السلام هارون سنة ١٩٧٥-١٩٧٩ م.

وجموع التكسير والاشتقاق والالحاق[20]، ثم ألف أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) كتابه: المقتضب[21]، وتناول فيه بالدراسة أغلب مايتعلق بالصيغ ومزيداتها، وكثرة الثلاثية منها، والميزان الصرفي والإلحاق، وألف أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٩ هـ) كتاب: (الإيضاح في علل النحو)[22]، شرح في بعض فصوله خلاف البصريين والكوفيين حول أصل المشتقات، وأفرد ابن القوطية محمد بن عمر (ت ٣٦٧ هـ) كتاباً خاصاً بصيغ الأفعال ومفرداتها مجردها ومزيدها أطلق عليه اسم: (الأفعال)[23]، ولأبي عبد الله الحسين بن محمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) كتاب مهم أسماه: (ليس في كلام العرب)[24]، وان قلل السيوطي (ت ٩١١ هـ)، من شأنه؛ لأن ابن خالويه أراد الإحاطة بكل ماهو غريب عن لغة العرب ومن ثم حصر ألفاظها التي وردت على صيغة معينة ولم يرد عليها غيرها، والواقع أن هذا مطلب صعب ليس لأحد أن يستطيع الإلمام به، ومع ذلك فإن كتاب (ليس في كلام العرب) قد استدركتْ فيه صيغ جديدة على كتاب سيبويه، وإن كان بعضها غريباً، حيث لم يذكرها أحد قبل خالويه إضافة إلى توضيح بعض طرق الاشتقاق والإشارة إلى تعدد صيغ جموع التكسير للكلمة الواحدة، وكان أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) قد صنف كتابه (التكملة)[25] وهو كتاب صرف في مجموعه.

---

(٢٠) شرحه ابن جنى وسمى الشرح (المنصف شرح التصريف) طبع سنة ١٩٥٤م، وقد حققه ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين.

(٢١) طبع سنة ١٩٦٣م ـ ١٩٦٨م، بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.

(٢٢) طبع سنة ١٩٥٩م بتحقيق مازن المبارك.

(٢٣) طبع سنة ١٩٥٢م بتحقيق علي فودة.

(٢٤) طبع سنة ١٣٢٧ هـ بتصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي.

(٢٥) حققه كاظم بحر المرجان في رسالة ماجستير كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، وطبع مؤخراً في سنة ١٩٨١م.

وألف أبـو بكـر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) كتاباً استدرك فيه صيغاً بلغت نيفاً وثمانين صيغة على كتاب سيبويه، وأطلق عليه اسم (الاستدراك على سيبـويه)[٢٦] ويلاحظ على هذه الصيغ المستـدركة أن أكثرها غريب والتكلف فيها باد، وألف كذلك كتابه : (الواضح في علم العربية)[٢٧] درس فيه الصيغ وجموع التكسـير، وحـروف الـزيادة ونحـوهـا، وأفـرد بعض علماء العربية مصنفات في علم الاشتقاق ـ وسيأتي ذكرهم مع مصنفاتهم في فصل الاشتقاق إن شاء الله تعالى ـ.

وتعد مؤلفات أبي الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢ هـ) من أهم ماوضع في العـربية، كالخصـائص الـذي حوى دراسة الصيغ وأنواعها وقياسيتها أو شذوذها، وكـذلـك جمـوع التكسير والإلحـاق، وإن كانت مواضيعهـا متنـاثـرة في أبـواب الخصـائص وأجـزائـه الثـلاثـة إلا أنها دُرست من قبله دراسة وافية شاملة، وأفرد للتصـريف كتـابـاً خاصـاً أسمـاه: (التصريف الملوكي) لايستغنى عنه دارس هذا العلم، وكـذلك شرح ابن جنى تصريف أبي عثمان المازني في كتاب أطلق عليه اسم (المنصف شرح التصـريف) فأوضـح غوامضه وعلل مسائله وأكمل نواقصه، وألف كتـابـاً آخر اسمه: (سر صناعة الاعراب) لايقل أهمية عن غيره من مؤلفاته وكـذلك كتاب (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، ويعد من كتب النحـو والصرف وإن كان يتناول دراسة شواذ القراءات القرآنية فلم يخل منه فصل إلا وعلل ماورد فيه تعليلا نحوياً صرفياً.[٢٨]

وألف أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) كتاب: (الصاحبي في فقه اللغة) ويعد بحق من الكتب المهمـة التي استفيد منهـا لمعرفة أنواع الصيغ وحروف الزيادة،

---

(٢٦) طبع سنة ١٨٩٠م باعتناء المستشرق الايطالي اغناطيوس كويدي

(٢٧) طبع سنة ١٩٧٥م بتحقيق الدكتور أمين علي السيد

(٢٨) طبـع الخصـائص سنة ١٩٥٢-١٩٥٦م تحقيق محمد علي النجار، والتصريف الملوكي طبعة أولى (دون تاريخ)، وسر صناعة الإعراب سنة ١٩٥٤ تحقيق مصطفى السقا وآخرين، والمحتسب سنة ١٩٦٩م، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي.

وألف أبـو بكـر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) كتاباً استدرك فيه صيغاً بلغت نيفاً وثمانين صيغة على كتاب سيبويه، وأطلق عليه اسم (الاستدراك على سيبـويه)[٢٦] ويلاحظ على هذه الصيغ المستـدركة أن أكثرها غريب والتكلف فيها باد ، وألف كذلك كتابه : (الواضح في علم العربية)[٢٧] درس فيه الصيغ وجموع التكسـير، وحـروف الـزيادة ونحـوهـا، وأفـرد بعض علماء العربية مصنفات في علم الاشتقاق ـ وسيأتي ذكرهم مع مصنفاتهم في فصل الاشتقاق إن شاء الله تعالى ـ.

وتعد مؤلفات أبي الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢ هـ) من أهم ماوضع في العـربية، كالخصـائص الـذي حوى دراسة الصيغ وأنواعها وقياسيتها أو شذوذها، وكـذلـك جمـوع التكسير والإلحـاق، وإن كانت مواضيعهـا متنـاثـرة في أبـواب الخصـائص وأجـزائـه الثـلاثـة إلا أنها دُرست من قبله دراسة وافية شاملة، وأفرد للتصـريف كتـابـاً خاصـاً أسمـاه: (التصريف الملوكي) لايستغنى عنه دارس هذا العلم، وكـذلك شرح ابن جنى تصريف أبي عثمان المازني في كتاب أطلق عليه اسم (المنصف شرح التصـريف) فأوضـح غوامضه وعلل مسائله وأكمل نواقصه، وألف كتـابـاً آخر اسمه: (سر صناعة الاعراب) لايقل أهمية عن غيره من مؤلفاته وكـذلك كتاب (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، ويعد من كتب النحـو والصرف وإن كان يتناول دراسة شواذ القراءات القرآنية فلم يخل منه فصل إلا وعلل ماورد فيه تعليلا نحوياً صرفياً.[٢٨]

وألف أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) كتاب: (الصاحبي في فقه اللغة) ويعد بحق من الكتب المهمـة التي استفيد منهـا لمعرفة أنواع الصيغ وحروف الزيادة،

---

(٢٦) طبع سنة ١٨٩٠م باعتناء المستشرق الايطالي اغناطيوس كويدي

(٢٧) طبع سنة ١٩٧٥م بتحقيق الدكتور أمين علي السيد

(٢٨) طبـع الخصـائص سنـة ١٩٥٢ـ١٩٥٦م تحقيق محمد علي النجار، والتصريف الملوكي طبعة أولى (دون تاريخ)، وسر صناعة الإعراب سنة ١٩٥٤ تحقيق مصطفى السقا وآخرين، والمحتسب سنة ١٩٦٩م، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي.

وتوالت المصنفات في علم التصريف وبدأت دراسته تميل إلى التخصيص أكثر مما سبق، وتعد مصنفات جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) من أهم كتب الصرف في عصره فقد ألف كتاب (التسهيل) وشرحه (ولامية الأفعال) وشرحها و(الكافية الشافية) وشرحها و(والألفية) التي تناولها بالشرح علماء كثيرون[٣٤]. ويعد شرح الرضي الاستراباذي على شافية ابن الحاجب من أهم كتب الصرف، فقد رتب الصيغ العربية وتناول الاشتقاق بالدراسة، وكذلك حروف الزيادة وجموع التكسير، وهو أكثر من تناول الإلحاق بالتفصيل، فوضح أماراته، وذكر أوزان الأسماء والأفعال الملحقة بصورة جلية.[٣٥]

وتعد مصنفات السيوطي متممة وجامعة لما سبقت دراسته في علمي الصرف والاشتقاق، ومن تلك المصنفات (الأشباه والنظائر في النحو)، و (البهجة المرضية في شرح الألفية) لابن مالك، و (همع الهوامع)[٣٦] ونحوها.

وجاءت أبحاث علماء اللغة العربية في الوقت الحاضر لتتم مابدأه علماؤنا الأقدمون في هذا الميدان؛ ولكنها لم تفرد للصيغ الصرفية مؤلفات خاصة بها إلا في القليل النادر، وأكثر ماجاء منها كان ضمن أبحاث اللغة والنحو، ومن هذه المؤلفات:

١ ـ علم اللغة وفقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي.[٣٧]

---

(٣٤) طبع تسهيل الفوائد سنة ١٩٦٨م بتحقيق محمد كامل بركات، أما شرح التسهيل لابن مالك فقد حقق الدكتور عبد الرحمن السيد الجزء الأول منه، أما لامية الأفعال وشرحها لابن مالك فمخطوطان، وقد حقق كتاب الكافية الشافية له أيضاً في رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، والألفية له كتاب مطبوع (دون تاريخ).

(٣٥) طبع هذا الشرح سنة ١٣٥٦ هـ بتحقيق محمد نور الحسن وآخرين.

(٣٦) طبع الاشباه والنظائر في النحو سنة ١٩٧٥م، والمزهر في علوم اللغة سنة ١٩٥٨م بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، والبهجة المرضية طبع دون تاريخ، وهمع الهوامع سنة ١٣٢٧ هـ.

(٣٧) طبع الأول طبعة سابعة دون تاريخ، والثاني طبعة ثامنة دون تاريخ.

٢ ـ من أسرار اللغة، وفي اللهجات العربية، والأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس. [٣٨]

٣ ـ مناهج البحث في اللغة، واللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان. [٣٩]

٤ ـ المظاهر الطارئة على الفصحى. والرواية والاستشهاد باللغة، وأصول النحو العربي للدكتور محمد عيد. [٤٠]

٥ ـ في التطور اللغوي، والمنهج الصوتي للبنية العربية للدكتور عبد الصبور شاهين. [٤١]

٦ ـ فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب. [٤٢]

واتسعت المؤلفات والأبحاث في دراسة الصيغ العربية بحيث كادت تبلغ الكمال في موضوع علم الصرف ومايشمل من أبواب مختلفة.

***

---

(٣٨) طبع الأول سنة ١٩٧٨م، والثاني سنة ١٩٦٥م، والثالث سنة ١٩٧٩م طبعة خامسة.
(٣٩) طبع الأول سنة ١٩٥٥م، والثاني سنة ١٩٧٩م.
(٤٠) طبع الأول سنة ١٩٨٠، والثاني سنة ١٩٧٦، والثالث سنة ١٩٧٨م.
(٤١) طبع الأول سنة ١٩٧٥م، والثاني سنة ١٩٧٧م.
(٤٢) طبع سنة ١٩٧٩م.

الفصل الأول

(الاشتقاق والصيغ الثلاثية)

يتضمن مايلي:

١ ـ اهتمام العرب بالاشتقاق.

٢ ـ معنى الاشتقاق وأقسامه.

٣ ـ الرأي في أن العربية اشتقاقية أم لصقية.

٤ ـ الاشتقاق بين الصرفيين والمعجميين.

٥ ـ أصل المشتقات.

٦ ـ رأي ابن جنى في الاشتقاق الأكبر.

١ ـ اهتمام العرب بالاشتقاق

يعـد الاشتقـاق من أكبـر وسـائـل تنمية ألفـاظ العـربية إلى جانب الوسائل الأخرى كالنحت والارتجال والقلب والتوليد، ولولا هذه الوسائل لأصبحت أثراً من الآثـار؛ لأن اللغـة ـ أية لغة ـ إذا جمدت واقتصرت على كلماتها المستعملة فعلا دون اضـافـة الجـديد إليهـا فانهـا تمـوت بمرور الأيام نظراً لما يتعرض له بعض كلماتها من الاهمال والنسيان، فهي تشبه الكائنات الحية في هذا المجال، لكنها تحيا وتمـــوت من خلال كلمـاتهـا نتيجـة الاستعمـال أو الإهمـال، واستحـداث الكلمـات الجـديدة أو عكسـه، ولم يكن الاشتقـاق وليد الصـدفة في العربية بل رافقها منذ استعمالها وانتشارها، وإن كان يستعمل متى احتيج إليه في التعبير عن الأفكار الجديدة، ومايتطلبه الشعر والنثر من ألفاظ متنوعة متقاربة المعاني، إلا أن ذلك لم يقلل من أهميته في العربية فهو من أكثر وسائل تنمية مفرداتها التي مر ذكرها.

.ويلاحظ أن بداية الاشتقاق لم تكن تتعدى أخذ اسم من آخر؛ لاشتراكهما في المادة الأصلية، ولم تكن له قواعد محددة.

وورد في أشعار العرب، قال حسان بن ثابت الأنصاري يمدح الرسول ﷺ:[١]

وشَـقَّ له من اسـمِــهِ لِيُعِـزَه　　　فذو العرشِ محمودٌ وهذا محمدُ

فذكـر حسـان أن اسم محمد مشتق من محمود، ولـم ينكره النبي ﷺ على حسـان[٢]، لأنّ كلا من محمد ومحمود يرجع إلى المادة الأصلية الثلاثية (ح م د) في أصله، وهما مشتقان منها.

---

(١) ديوان حسان بن ثابت ٣٣٨.

(٢) اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته (مخطوط) ١٤٠-١٤١.

وكـان الاشتقاق موضع حديث اللغويين الأقدمين مع أصحابهم، يدل على ذلك ماجرى بين أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) وبين الأعرابي المُحرِم عندما سألـه أبـو عمـرو عن اشتقـاق اسم الخيل، فذكـر أن اشتقـاق الاسم من فِعْـل المُسمَّى، ولـم يعـرف أصحاب أبي عمرو ماأراد الأعرابي وقصد فوضَّحَ أبو عمرو ذلـك بأنـه ذهب إلى الخُيَلاء التي في الخيل، وكيفية مشيهـا باعتـراض وتبختر، وهذا نوع من الخُيَلاء التي في الخيل، لذلك اشتق اسم الخيل منه.[3]

وسرعان ماأصبح الاشتقاق علما يصنف فيه، فقد أفرده جماعة بالتأليف منهم:

١ ـ الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ أو ٢١٦ أو ٢٢١ هـ) واسم كتابه (الاشتقاق).[4]

٢ ـ عبد الملك بن قُريب الأصمعي (ت ٢١٥ أو ٢١٦ هـ) واسم كتابه (الاشتقاق).[5]

٣ ـ أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٢٠ هـ) واسم كتابه (اشتقاق الأسماء).[6]

٤ ـ أبو الوليد عبد الملك بن قَطْر المهدوي (ت ٢٥٦ هـ) واسم كتابه (اشتقاق الأسماء).[7]

٥ ـ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) واسم كتابه (الاشتقاق)[8].

٦ ـ أبو بكر محمد بن السرى السراج (ت ٣١٦ هـ) واسم كتابه (الاشتقاق) م[9]

---

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٣٥ والمزهر في علوم اللغة ١/٣٥٣.

(٤) الفهرست ٧٨.

(٥) طبع سنة ١٩٦٨م.

(٦) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/١٠٢.

(٧) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/١٠٢.

(٨) الفهرست ٨٨.

(٩) طبع سنة ١٩٧٣م.

٧ ـ أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١ هـ) واسم كتابه (الاشتقاق).[١٠]

٨ ـ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) واسم كتابه (اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته)[١١].

٩ ـ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) واسم كتابه (الاشتقاق الكبير).[١٢]

١٠ ـ علي بن محمد الخوارزمي (ت ٥٦٠ هـ) واسم كتابه (اشتقاق أسماء المواضع والبلدان).[١٣]

واستمر التأليف في الاشتقاق حتى الوقت الحاضر، وأصبح أكثر دلالة على العلم نفسه مما سبق، وصارت له تعاريفه وشروطه وأنواعه، وعدد المشتقات الممكنة من الأصل الواحد.

ومن المؤلفات التي اختصت به في الوقت الحاضر:

١ ـ (العلم الخفاق من علم الاشتقاق)[١٤] تأليف محمد صديق حسن.

٢ ـ (الاشتقاق)[١٥]، لعبد الله أمين.

٣ ـ (الاشتقاق والتعريب)[١٦] للشيخ عبد القادر المغربي.

٤ ـ (الاشتقاق)[١٧] للدكتور فؤاد حنا ترزي.

أما المؤلفات التي لم تفرده بل تناولته في بعض فصولها وأبوابها فهي كثيرة ابتداء من كتاب سيبويه الى مؤلفات السيوطي وحتى يومنا هذا، فلم يَخْلُ كتاب

---

(١٠) طبع سنة ١٩٥٨م.

(١١) طبع سنة ١٩٧٤م بتحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك.

(١٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/١٩٥.

(١٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/١٠٢.

(١٤) طبع دين تاريخ.

(١٥) طبع سنة ١٩٥٦م.

(١٦) طبع سنة ١٩٤٧م.

(١٧) طبع سنة ١٩٦٨م.

في علوم العربية ـ خاصة النحو والصرف ـ إلا ضَمَّ في فصوله شيئاً عن الاشتقاق مباشرة أو تلميحاً.

ويلاحظ أن الاشتقاق في تعدد صوره ووسائله وطرق صياغته قد اقتصر على لغة العرب، ولذلك لايجوز أن يشتقّ لشيء من الكلمات الأعجمية المعربة، من لغة العرب، وقد عابوا على ابن دريد اشتقاقه كلمة (الفِرْدَوس) الأعجمية من الفَرْدَسَة بمعنى السِّعة، حيث يقال: صدرٌ مُفردَس، أي واسع، وعمله هذا عُدَّ بمنزلة مَنْ ادّعى أن الطير ولد الحوت.[18]

ومثل هذا الاشتقاق غير صحيح لأن كلمة (فردوس) أعجمية عُرِّبت، فلا يمكن التدليل على أصلها عن طريق كلمات عربية، بل الاكتفاء بشكلها وهيئتها التي نقلت بها إلى العربية، بغض النظر عن أصلها قبل التعريب، وذلك على القول بأنها أعجمية معرَّبة.

ولكن ورد قولٌ للفراء[19] نصه: «الفِرْدَوس، قال الكلبي: هو البستان بلغة الروم، قال الفرّاء: وهو عربيّ أيضاً. العرب تسمِّي البستان: الفردوس»

وبناء على قول الفراء بعربيّته، فإنه يجوز الاشتقاق منه والتدليل على أصله شأنه شأن بقية المفردات العربية.

---

(١٨) جمهرة اللغة ٣/٣٣٣، والاشتقاق لابن السراج ٣٩، والمعرب من الكلام الأعجمي ٣-٤.

(١٩) معاني القرآن للفراء ٢/٢٣١.

٢ ـ معنى الاشتقاق وأقسامه

تعريف الاشتقاق لغة واصطلاحاً

الاشتقاق لغة

وردت كلمة الاشتقاق في العربية للدلالة على عدة معان ولم تختص بمعنى معين في بادىء الأمر، يتضح ذلك مما نقلته المعاجم العربية حيث يقال: الاشتقاق: أخذ شق الشيء، وهو نصفه، والأخذ في الكلام وفي الخصومة مع ترك القصد، كأن يكون مرة في هذا الشق ومرة في هذا.

واشتقاق الكلمة من الكلمة: أخذها منها.(٢٠)

الاشتقاق اصطلاحاً :

إن الاشتقاق بمعناه الاصطلاحي يقصد به وجود تناسب بين كلمتين في اللفظ والمعنى يمكن على ضوئه رد احداهما إلى الأخرى ثم تُردَّان جميعاً إلى المادة الأصلية وهي الأحرف الثلاثة الأصول، نحو: ضَرَبَ وهو فعل ماض، وضارِب وهو اسم فاعل حيث توجد فيهما الأصول الثلاثة (ض ر ب) وزيادة الحركات والألف في اسم الفاعل: ضارِب؛ لذلك فالمعنى مشترك في: ضَرَبَ، وضارِب؛ لاشتراكهما في الأصول مع زيادة في معنى: ضارب حيث يدل على الفاعل أيضاً، وجاءت زيادة المعنى هذه نتيجة لزيادة الألف فيه، ولو حذفت منه لعاد للدلالة على الفعل الماضي منه، أي على الحدث والزمان دون دلالته على الفاعل.

---

(٢٠) مقاييس اللغة ٣/١٧١ وتاج اللغة وصحاح العربية ٤/١٥٠٤ شقق والمحكم والمحيط الأعظم في اللغة ٦/٦٣ ولسان العرب شقق ١٢/٥١.

أقسام الاشتقاق

إن التقسيم الصحيح للاشتقاق يكون على النحو التالي:

الاشتقاق الصغير

وهـو أن يكون بين المشتق والمشتق منه تناسب في الحروف الأصول الفاء والعين واللام، مع مراعاة ترتيبها فيهما، فلابد أن تكون فاء الكلمة أولا ثم العين فاللام ولايمنع هذا التوالي في الترتيب من وجود الحروف المزيدة قبل أي أصل أو بعـده، نحـو: جَلَسَ يَجلِسُ جُلوساً، جَالَسَ أجلَسَ، مَجْلِساً . . . الخ، فالمادة الأصلية (ج ل س) ثابتـة في جميع التصـاريف المـذكـورة بغض النظر عن أنواع الـزيادة من حركـات وحـروف، ولـم يتغير ترتيبهـا، فلم يسبق حرف الـلام حرف الجيم، ولم يتأخر حرف الجيم إلى موضع السين وهكذا.

وحظى هذا القسم من الاشتقاق بعناية الصرفيين وعلماء النحو مع تفاوتهم في استخـدام تصـاريفـه المختلفـة؛ وذلـك لدخوله في أجزاء الكلام، ولايمكن الاستغناء عنه؛ لأنه سهل معتاد مألوف.[21]

واختلف علماء العربية في الاشتقاق الصغير من ناحية شموله لكل الكلمات العربية أولا، فمنهم من قال بعدم شموله لها أي أن بعض الكلمات مشتق وبعضها الآخـر ليس مشتقـاً، كالخليل بن أحمـد وسيبـويه وأبي عمـرو ابن العـلاء وأبي الخـطاب الأخفش الأكبـر وعيسى بن عمـر والأصمعي وأبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة معمر بن المثنى وغيرهم.

ومنهم من قال بأن كل كلمـات العـربية مشتقـة، وهؤلاء طائفة من متأخري علمـاء اللغة، واستدلوا لرأيهم هذا بما نسب إلى ابراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١ هـ) من مثل هذا الرأي، وزعم بعضهم أن سيبويه كان يرى هذا الرأي أيضاً.

---

(٢١) التفسير الكبير ١ / ١٤.

وأدعت طائفة أخرى أن الكلام كله أصل.[22]

أما الطائفة التي أدعت أن كل الكلمات العربية أصل، فهذا غير صحيح؛ لأن هذا الرأي يتنافى مع الاشتقاق ويدل على عدم وقوعه في العربية، لكن الثابت عكس ذلك، فالاشتقاق مستعمل فيها بأنواعه المختلفة.

أما التي ادعت أن جميع الكلمات العربية مشتقة، فليس ذلك صحيحاً أيضاً؛ لأنها جعلت الاشتقاق مبنياً على أخذ أو اشتقاق صيغة من أخرى أو كلمة لها معنى من أخرى ذات معنى أيضاً ـ وسيأتي توضيح ذلك في أصل المشتقات ـ .

والرأي الصحيح هو الذي يتمثل في أخذ الكلمات المشتقة من مواد أصلية لامعنى لها في ذاتها وتتكون من ثلاثة أحرف أصول لاأقل من ذلك.

أما الكلمات المشتقة فهي الداخلة في علم التصريف فقط من أسماء متمكنة وأفعال متصرفة.

ولهذا فإن بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق، فأما غير المشتق فيشمل الكلمات والأحرف التي ارتجلت ارتجالاً في اللغة، ولم تدخل ضمن علم التصريف ومنها حروف الجر، نحو: مِن وعلى، والضمائر: نحو: هو وهي . . . الخ.

الاشتقاق الكبير

وهو عقد تقاليب الألفاظ الثلاثية الأصول على معنى مطلق مشترك بينها، حيث يمكن تقليبها ست مرات بتقديم بعض حروفها وتأخيرها مع اختلاف ترتيبها من غير زيادة أو حذف من هذه الأصول، وقد يستعمل جميع هذه التقاليب في اللغة أو يهمل منها تقليب أو أكثر.

---

(٢٢) تفسير اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته ١٣٣-١٣٥ «مخطوط» وارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٨ والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/٣٤٨.

ومن أمثلة الاشتقاق الكبير أن الأصول (ك ل م) تقلب ست مرات نحو: (ك ل م)، (م ل ك)، (م ك ل)، (ل ك م)، (ل م ك)، (ك م ل)[٢٣].

وسيأتي توضيح أكثر لهذا الاشتقاق عند ذكر رأي ابن جنى فيه.

الاشتقاق الأكبر

ويقصد به ارتباط بعض الكلمات الثلاثية ببعض المعاني ارتباطاً لم يكن مقيداً بنفس الأصول الثلاثة المؤلفة لها وإنما بنوعها العام، وترتيبها فقط، فتدل الكلمات المشتقة على المعنى الموجود فيها وذلك لاشتراكها في بعض الأصول الثلاثة المكونة لها، ويشترط ورود هذه الأصول مرتبة حسب ترتيبها في الأصل، ولايشترط مجيء الأصول الثلاثة ذاتها، بل يجب استبدالها أو بعضها بأصول أخرى متفقة معها في النوع، وهو تقارب الأصلين المستبدلين في مخرجيهما.

ومن أمثلة اتحاد الأصلين في المخرج، نحو: هَزَّ، وَأَزَّ، فكلا الفعلين يرتبطان في المعنى العام وهو الإزعاج والقلق، وصح فيهما الاشتقاق الأكبر، ولم يمنع منه إبدال الهمزة من الهاء في أحد الفعلين؛ وذلك لأن كلًا من الهاء والهمزة - وهما أصلان - من مخرج واحد فجاز ابدالهما، ومن ثَمَّ جاز حمل الفعلين على الاشتقاق الأكبر ومن ذلك: العَلَم والعَرَم، يقال: بيضةٌ عَرْماء وقطيعٌ أَعْرَم، إذا كان فيهما سواد وبياض، وكل من العَلَم والعَرَم بمعنى واحد؛ لأن كلا من لوني السواد والبياض علم لصاحبه الذي وقع فيه سواء أكان ذلك في البيضة أم القطيع، وجاز حمل هاتين الكلمتين على الاشتقاق الأكبر، وإن اختلف أصلان فيهما وهما اللام والراء، لكن ذلك لايمنع وقوع هذا الاشتقاق؛ لأن اللام والراء من الأحرف المجهورة.[٢٤].

---

(٢٣) الخصائص ١/ ١٣ ومقاييس اللغة ٥/ ٢١٢.

(٢٤) الخصائص ٢/ ١٤٦-١٤٧ وفقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ١٨٤.

٣ ـ الرأي في أن العربية اشتقاقية أم لصقية

اللصق والإلصاق، يعني إلحاق حرف أو عدة أحرف في أول الكلمة أو آخرها، يقول أحمد بن فارس: «لصق: اللام والصاد والقاف أصل صحيح يدل على ملازمة الشيء للشيء . . .»[٢٥]، وذلك هو معنى الإلصاق في اللغة، ثم تحولت اللفظة من ملازمة الشيء للشيء إلى اصطلاح خاص يطلق على مجموعة معينة من اللغات الإنسانية، حيث تسمى اللغات اللصقية أو الإلصاقية.

وقد صنفت اللغات في الوقت الحاضر إلى صنفين بناء على درجات تهذيبها:

١ ـ اللغات المرتقية، وتتميز بسعة نطاقها وانتشارها، ومن أمثلتها لغات الأمم المتقدمة، وتقسم المرتقية بالنسبة إلى قابليتها للتصريف والاشتقاق إلى قسمين:

أ) لغات متصرفة، وتتصف بقبول أصولها للتصريف إلحاقاً وإدراجاً ومن أمثلتها اللغات الآرية والسامية التي تضم العربية في مجموعها وهذه هي اللغات الاشتقاقية.

ب) لغات غير متصرفة: وهي مؤلفة من أصول جامدة لايتغير بناؤها أبدا، ويوجد فيها اشتقاق لكنه يتمثل بإلحاق أدوات لامعنى لها في نفسها، وفي آخر الأصول التي لاتتغير، وهذه هي اللغات الإلصاقية ومن أمثلتها اللغة اليابانية واللغة التركية.

٢ ـ اللغات غير المرتقية: وتمثل أدنى اللغات تطوراً فهي أقربها إلى البدائية، ومن أمثلتها اللغات الزنجية المتداولة في جنوب افريقيا، وأهم صفاتها أنها أحادية المقطع، ولافرق فيها بين الاسم والفعل والحرف.[٢٦]

---

(٢٥) مقاييس اللغة ٥/٢٤٩.
(٢٦) الفلسفة اللغوية ٢٠ـ٢٥.

وهنـاك تصنيف آخـر للغـات الانسـانية من ناحيتي التـطور والارتقـاء أعده العلامة الألماني فلوجل وتابعه آخرون، ويشمل ثلاثة أقسام:

١ ـ اللغـات المتصرفة أو التحليلية، وتمتاز بأن معاني كلماتها تتغير بتغير أبنيتها، وأن أجـزاء الجملة تتصـل بروابط مستقلة تدل على مختلف العلاقات، فهي إذن لغات اشتقاقية، ومن أمثلتها اللغة العربية.

٢ ـ اللغات الإلصاقية أو الوصلية: وتمتاز بتغير معنى الأصل وعلاقته بما عداه من الجملة، يشار إليهما بحروف تلصق بذلك الأصل، وتكون هذه الحروف إما سابقة وإما لاحقة للكلمة الأصلية، ومن أمثلتها اللغة التركية، واللغة اليابانية.

٣ ـ اللغـات غير المتصرفة أو العازلة، وتمتاز بعدم قابلية كلماتها للتصرف لا عن طريق تغير البنية، ولا عن طريق لصق الحروف بالأصل.(٢٧)

يتضـح من كلا التقسيمين السـابقين أن اللغـة العربية لغة اشتقاقية لقابليتها على التصرف وتوليد الصيغ المتوعة ذات المعاني المختلفة المرتبطة بتلك الصيغ.

ولايمكن قبـول مادعـاه فلوجل وأصحابه في عد كل اللغات عازلة في أول نشـوئها، ثم تطور قسم منها إلى الإلصاقية وتطور قسم من كلمات الإلصاقية إلى اللغات التصريفية، وعلى رأيه فإن اللغات العازلة بقيت على وضعها فلم تتطور.

واللغـات الإلصـاقية إنمـا كانت عازلـة ثم تطورت إلى الإلصـاقية وتوقفت عنـدهـا، أما اللغات المتصرفة فهي التي مرت بالأدوار الثلاثة؛ لذلك كانت أكثر نضجاً من غيرها.(٢٨)

والـراجـح كون اللغـات الإنسـانية وضعت من قبـل متكلميهـا هكـذا... فالعربية قد رافقها الاشتقاق والتصرف منذ بدايتها؛ لأن أصل المشتقات يعود إلى مادة أصلية هي الأحـرف الثـلاثـة الأصـول للكلمات فيشتق منها الاسم والفعل،

---

(٢٧) علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ١١٥-١١٧.
(٢٨) علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ١١٧.

ونتيجة لهـذا الاشتقاق تكاثرت المفردات والألفاظ وتنوعت مع مرور الزمن وكثرة الاستعمال، يقول أحمد بن فارس: «إن العرب تشتق بعض الكلام من بعض». [٢٩]

فهذا خير دليل على وجود الاشتقاق في العربية؛ لأن ابن فارس أقرب عهداً بإحصاء كلماتها وانتقالها من استعمال العرب لها إلى دراستها ضمن علوم العربية المعروفة.

---

(٢٩) الصاحبي في فقه اللغة ٥٧.

٤ ـ الاشتقاق بين الصرفيين والمعجميين

دَرَسَ الصرفيون الاشتقاق على أنه أخذ صيغة من أخرى تشترك معها في المادة الأصلية والمعنى وهيئة التركيب، وهذه الصيغة المشتق منها ذات دلالة واستعمال.

فالفعل الماضي يدل على الزمن الماضي والحدث، والمصدر يدل على الحدث فقط ولكل منهما استعمالات متعددة في الكلام، واتخذ الصرفيون الاشتقاق الصغير موضوع دراستهم دون أقسام الاشتقاق الأخرى، أما المعجميون فدرسوا الكلمات وأحصوها على أساس القرابة بين كل مجموعة منها التي تتمثل في رجوع جميع مفردات هذه المجموعة إلى أصول ثلاثة تعد المادة الأصلية لها، وليس لهذه المادة الأصلية معنى في نفسها، فلا تعامل كلفظة قائمة بذاتها بل هي أصل مشترك لكل مجموعة من الألفاظ التي توجد فيها ضمن حروفها.

ويعد معجم العين أول مابني على هذا الأساس في العربية باستعمال المشترك المادي بين الكلمات الواردة فيه ثم اتبع أصحاب المعاجم بعد ذلك هذه الطريقة في تصنيف معاجمهم بغض النظر عن الطرق التي اتفقت فيها كل مجموعة من المعاجم العربية حين صنفت الألفاظ وتتمثل هذه الطرق بترتيبها حسب المخارج الصوتية وطريقة التقاليب مثل: (معجم العين) أو ترتيب حروف الكلمات ترتيباً هجائياً بحسب الأصل الأخير أو الأول لتلك الكلمات، مثل (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ أو ٣٩٦ هـ). و (لسان العرب) لابن منظور (ت ٧١١ هـ) وأساس البلاغة لمحمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

أو ترتيبها بحسب الموضوعات، مثل (المخصص) في اللغة لعلي بن اسماعيل بن سيده الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ).[٣٠]

---

(٣٠) فصول في فقه العربية ٢٠٣ـ٢٠٤ . ـ

ومما يدل على أن المعجميين لم يخصوا الأصول الثلاثة أو المادة الأصلية التي تشترك فيها كل مجموعة بمعنى معين، فصلهم هذه الأحرف الأصول عن بعضها، ومن أمثلة ذلك مافعله ابن دريد في تفسير معنى كلمة (بَدَن) ـ مثلا ـ في قوله: «ب د ن»: البَدَن: بَدَنُ الإنسان والبَدَن: الدِّرْع القصيرة . . . ؛ والبَدَن: الوَعِل المُسِنّ. . . وَبَدُنَ الرجلُ إذا سَمِنَ. . . والبَدَنَةُ مِن الابلِ، مثلُ الأضْحِيَة من الغنمِ، والجمع: البُدْنُ».[31]

وتتصل دراسة المعجميين للاشتقاق بمتن الكلمة، أما دراسته عند الصرفيين فتتصل بالصيغ في جعل بعضها أصلا للآخر.

إن دراسة الاشتقاق على طريقة الصرفيين غير مقبولة؛ لأنهم عدّوا مواد اللغة مشتقة في الأصل، إمّا من المصدر، على رأي البصريين، أو من الفعل عل رأي الكوفيين، ثم أخذ الناس يشتقون من هذين الأصلين، ويفرعون عليهما.

والراجح أن المصدر والفعل الماضي صيغتان أو كلمتان لهما معناهما ودلالاتهما المختلفة من معنوية أو وظيفية، وهما مشتقان أيضاً من المادة الثلاثية الأصلية التي لاتدل على معنى في نفسها، والتي تشترك فيها كل مجموعة من المشتقات منها، وتحتوي على الأصول الثلاثة تلك مع زيادة الحركات وبعض الأحرف.

والطريقة المناسبة لدراسة الاشتقاق هي اتخاذ الأصول الثلاثة المتمثلة في فاء وعين ولام الكلمة وهي الأصول المجردة من المعنى، والتي تتحدد بواسطتها العلاقة بين الكلمات التي توجد ضمن حروفها .

وبهذا يمكن إرجاع هذه الكلمات إلى تلك الأصول الثلاثة التي تمثل صلة القرابة بين المشتقبات تلك في اللفظ والمعنى، وقد تتباين هذه المشتقات فيما بينها تبعاً لاختلاف الحركات والحروف الزوائد، وهذا التباين نسبي ولايعد تغييراً جذرياً فيها، لأن المعنى الأصلي مشترك بينها جميعاً.

---

(٣١) جمهرة اللغة ١/٢٤٨-٢٤٩.

وهذه الطريقة في تحديد أصل المشتقات، ودراسة الاشتقاق أنسب للتحليل اللغوي، وأفضل من صنيع الصرفيين.[٣٢]

وبوساطتها لايمكن تَوَقُّف الاشتقاق أو حصر دائرته، بل تصلح كل مادة ثلاثية لاشتقاق أعداد لاحصر لها من المشتقات على اختلاف أنواعها.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «وليس مَثَلُ الأصوات في هذا النوع من الاشتقاق إلا مثل مواد البناء التي منها قد تؤسس العمارة والقصر والسجن أو كتلك المعادن التي تصنع منها الطائرات والسيارات والقنابل والساعات.[٣٣]

ويعني بالأصوات: الحروف الأصول الثلاثة للكلمات المشتقة، ولايختص الاشتقاق منها في ضرب معين من الألفاظ، بل يمكن تسخيرها لكل ماتتطلبه اللغة في التعبير عن الأغراض والتجسيد للأفكار.

والذي أراه راجحاً هو دراسة الاشتقاق بناء على ماجرى عليه اللغويون العرب في تصنيف معاجمهم، وذلك باتخاذ الأصول الثلاثة التي تكون فاء وعين ولام الكلمة أساساً لدراسة المشتقات التي تشترك في تلك الأصول الثلاثة، وبيان معانيها ووظائفها التي تؤديها، أما دراسة الصرفيين للاشتقاق، واتخاذهم المصدر أو الفعل الماضي أصلا لها، فلا فائدة ترجى من هذه الدراسة، وذلك لعجز كل من المصدر، والفعل الماضي عن أن يكون أصلا لجميع المشتقات من جهة؛ ولأن كلا منهما مشتق أيضاً ويدل على معنى أو وظيفة فلا يصلح أن يكون أصلا لغيره من جهة أخرى.

---

(٣٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٧ .

(٣٣) من أسرار اللغة ٦٣.

٥ ـ أصل المشتقات :

يتناول هذا الموضوع ثلاثة أمور :

أولاً ـ أصل المشتقات عند علماء الصرف القدماء :

اختلف علماء الصرف القدماء في الأصل الذي تؤخذ منه المشتقات عموماً وتتفرع عليه ، وانقسموا إلى مدرستين هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة النحويتان ، ولم ينته الخلاف بانتهاء مدرسة البصرة بوفاة محمد بن يزيد المبرد سنة ٢٨٥ هجرية ، وانتهاء مدرسة الكوفة بوفاة أحمد بن يحيى ثعلب سنة ٢٩١ هجرية ، بل استمر هذا الخلاف بين علماء اللغة والصرف في أصل المشتقات قائما كما كان عليه في زمن المدرستين المذكورتين .

ويمكن تقسيم ما رآه علماء الصرف القدماء في أصل المشتقات إلى رأيين رئيسيين هما :

أ ـ رأى البصريين :

اتخذ البصريون المصدر أصلاً للمشتقات ، فمنه اشتقت الأسماء والأفعال بما في ذلك الفعل الماضي وتتلخص أدلتهم فيما يلي :[٣٤] .

١ ـ تطلق كلمة المصدر على المكان الذي يصدر عنه ، كما يقال : هذا مصدر الإبل ، أما في اللغة فيعنى الشيء الذي يصدر عنه الفعل ، ولو كان هو صدر عن الفعل سمى صادرا لا مصدرا .

٢ ـ لو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال ، لوجب ألّا تختلف هذه المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين المشتقة من الأفعال لا تختلف نحو : ضارب ومضروب ، لكن اختلافها وعدم مجيئها على الفعل كما في : شرب شَرْبا ومشربا[٣٥] ، دل ذلك على أن الأفعال ليست بأصولها .

---

(٣٤) الايضاح في علل النحو ٥٦-٦٣ والإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٨، ١/٢٣٥-٢٣٩ وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ١٧١-١٧٦ .

(٣٥) شرباً: مصدر، ومشرباً: مصدر ميميّ.

٣ ـ يوجد لفظ المصدر وحروفه في جميع أنواع الأفعال كيف تصرفت ، نحو : فهم يفهم أفهم استفهم . . . الخ ، فحروف المصدر : فهم موجودة في جميع الأفعال السابقة مما يدل على أنه أصل للفعل ، إضافة إلى أن معناه موجود أيضاً فيها ، لكن الفعل : فهم ـ مثلا ـ يدل على مايدل عليه المصدر منه وهو الحدث إلا أن المصدر يقصر عن الدلالة على الزمن الذي في الفعل ، والأقل دلالة هو الأصل بينما يكون الذي يدل على أكثر من شيء هو الفرع ؛ لأنه يحتوي على مايدل عليه الأصل وزيادة .

٤ ـ إن المصدر يدل على حدث مطلق والفعل يدل على حدث معين أو مقيد بزمن ، ولما كان المطلق أصلاً للمقيد ، صار المصدر أصلاً للفعل .

٥ ـ لو كان المصدر مشتقاً من الفعل ؛ لوجب أن يدل على مافي الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين ، والمفعولين على الحدث ، وذات الفاعل أو المفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك ، واقتصر على الحدث فقط في دلالته ، دل ذلك على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

٦ ـ مما يدل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم : أَكْرَمَ إكْراماً ، بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف الهمزة منه ، كما حذفت من أسمى الفاعل والمفعول به ، نحو : مُكْرِم ، وَمُكْرَم ، لما كانا مشتقين من الفعل ، فلما لم تحذف من المصدر كما حذفت منهما دل على أن المصدر ليس مشتقا منه .

٧ ـ إن المصدر اسم ، والاسم يستغنى عن الفعل ، أما الفعل فلا يقوم بنفسه ، بل يفتقر الى الاسم ، والذي يستغنى بنفسه ، ولا يفتقر الى غيره أولى بأن يكون أصلا للذي لايقوم بنفسه ، فوجب أن يكون المصدر أصلاً للفعل .

تلك أدلة البصريين التي رجحت كون المصدر أصلا للفعل ولجميع المشتقات[36] .

ب - رأي الكوفيين وأدلتهم :

اتخذ الكوفيون الفعل الماضي أصلاً لجميع المشتقات ، واحتجوا لما ذهبوا إليه بما يأتي[37] :

١ - إن المصدر يصحّ إذا صحّ الفعل ، نحو قاوم قواماً ، ويعتل لاعتلاله نحو . قامَ قياماً ، وهذا يجعل المصادر بعد الأفعال تابعة لها ، وأن الأفعال هي الأصول التي اشتقت منها المصادر ؛ لذلك تبعتها في التصحيح والاعتلال .

٢ - تعد المصادر توكيداً للأفعال ، نحو : نَصَرْتُكَ نَصْراً ، فلا خلاف في أن المصدر ههنا توكيد للفعل ، ومن المعلوم أن التوكيد تابع للمؤكد ثانٍ بعده ، والمؤكد سابق له في الأصالة .

وهذا يدل على أن المصدر تابع للفعل مأخوذ منه ، وأن الفعل هو الأصل ، وما المصدر إلا أحد المشتقات الأخرى ، فهو فرع وليس بأصل .

٣ - إن الفعل يعمل في المصدر ، نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، فانتصب المصدر : ضَرْباً بالفعل : ضَرَبْتُ ؛ لذلك وجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل ؛ لأن رتبة العامل وهو الفعل هنا قبل رتبة المعمول وهو المصدر .

٤ - لايجوز أن يقال : إنما سُمِّيَ المصدر مصدراً ؛ لكون الفعل صدر عنه كما يقال للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدراً ؛ لصدورها عنه بل سمى المصدر مصدرا ؛ لأنه مَصدور عن الفعل ، كما قالوا : مَرْكَبٌ فارهٌ ،

---

(٣٦) وممن تابع البصريين في عد المصدر أصلا للمشتقات: الشيخ محمد الجوهري في كتابه (إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق) «مخطوط» الورقة ٢ ، وكذلك هارون عبد الرازق في كتابه (عنوان الظرف في علم الصرف) ص٦.

(٣٧) الإيضاح في علل النحو ٥٦-٦٣ والانصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٨، ٢٣٥/١-٢٣٩ ، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ١٧١/١٧٦.

وَمَشْرَبٌ عَذبٌ ، والمعنى مَرْكُوبٌ فارِهٌ ، ومَشروبٌ عذبٌ ؛ لأن المراد به اسم المفعـول وليس المـوضـع فلا حجة للبصريين في تسميته مصدراً أن يجعلوه أصلًا للفعل .

وبتلك الأمثلة استطاع الكوفيون[٣٨] ترجيح رأيهم والرد على البصريين .

ثانيا : المصدر والفعل الماضي أصلان :

ذهب ابن طلحـة[٣٩] إلى أن كلًا من المصـدر والفعل الماضي أصل بنفسه وليس أحدهما مشتقاً من الآخر .[٤٠] .

لكن واقـع اللغـة العربية وقواعد الاشتقاق فيها تَرُدّ مثل هذا الرأي الغريب وترفضه فلا يصح أن يكون كلاهما أصلاً .

والصحيح أنهما مشتقان من مادة ثلاثية الأصول لا معنى لها في نفسها ـ وسيأتي توضيح ذلك ـ .

ثالثا : أصول المشتقات عند علماء العربية في الوقت الحاضر :

أ ـ رأي الأستاذ عبد الله أمين :

إن نظرة الأستاذ عبد الله أمين إلى أصل جميع المشتقات تختلف عن نظرة الأقـدمين من علمـاء الصـرف حين عدوا الغـالـب منهـا إمـا المصـدر وإما الفعل

---

(٣٨) وقد أيّدهم بعض العلمـاء حين عدوا الفعـل أصلا للمشتقات، يقول محمد بن عمر بن القوطية في كتابه الأفعال ص١ : «اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام، وبذلك سَمَّتْها العلماء: الأبنية . . . والأصول كلها مشتقات منها». وقد أخذ فندريس بقول بعض اللغويين الذين استنتجوا أن العقل الانساني يتقدم في طريق التجريد؛ لأن لهذا الاستنتاج مايبرره في بعض الأحيان في انشـاء بعض الفصـائـل اللغـوية فيتمثل التجسيد بالفعل أما المصدر فهو مجرد غيرِ محسوس، وعلى هذا الأساس يكون الفعل متقدماً على المصدر ويُفْهَم من ذلك كونه أصلاً للمصدر والمشتقات الأخرى.اللغة لفندريس ١٤٧ـ١٤٨ .

(٣٩) ابن طلحـة: هو طلحـة بن محمـد، وقيل أحمـد بن طلحة النعماني، كان فاضلا عارفاً باللغـة والأدب والشعر، مات سنة عشرين وخمسمائة للهجرة. معجم الأدباء ١٢/٢٦ وبغية الوعاة ٢/٢٠ .

(٤٠) همع الهوامع شرح جمع الجوامع ١/١٨٦ والمزهر في علوم اللغة ١/٣٤٩.

الماضي ـ كما مر سابقاً ـ فهو يقول : « أصل المشتقات جميعاً ، لا هو المصدر ولا هو الفعل وأن الفعل مقدم على المصدر وعلى جميع المشتقات في النشأة وأن هذه المشتقات جميعها ومعها المصدر مشتقة من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات ، وهي أسماء المعاني من غير المصادر ، وأسماء الأعيان والأصوات » .[41]

واستدل لرأيه هذا بما ورد عن العرب في اشتقاقهم من تلك الأسماء التي ذكرها ، ومن ثم دونتها المعاجم وكتب الاشتقاق وغير ذلك من مؤلفات علماء العربية ، فقد أجاز أبو بكر ابن السراج الاشتقاق من المصادر وماأشبهها من الأعراض مستنداً إلى أقوال العرب ، نحو : اسْتَحْجَرَ الطينُ واسْتَنْوَقَ الجملَ وتَرَجَّلَتِ المرأةُ ، حيث اشتقوا الأفعال : استحجَرَ واسْتَنْوقَ وتَرَجَّلَتْ من الحجر والناقة والرَّجُل وهي أسماء أعيان أو أجناس ، وَلَمْ يَرَ مانعاً من ذلك .[42]

واشتق العرب أفعالا من الحروف نحو قولهم : سألْتُكَ حاجَةً فلا لَيْتَ لي أي قُلْتُ : لا ، وسألْتُكَ حاجةً فَلَو لَيتَ لي ، أي قُلْتَ لي : لولا ، وَسَوَّفْتُ الرَّجُلَ أي قُلْتُ له : سَوفَ ، واشتقوا مصادر من الحروف نحو قولهم : اللألاة واللولاة . .[43]

واشتقوا أفعالا من الأصوات نحو : بَأْبَأَ الصبيَّ أبوه ، إذا قال له : بأبى ، وَبَابَأَهُ الصبيُّ ، إذا قال له بابا ، وصَهْصَهْتُ بالرجل ، إذا قلتُ له : صَهْ صَهْ .

وعلة الاشتقاق من الحروف هي مشابهتها لأصول الكلام الأول فهي جامدة غير مشتقة ؛ لذا صح الاشتقاق منها ؛ للتشابه الحاصل بينها .[44]

---

(٤١) الاشتقاق ١٣-١٤ ، ولكنه ذكر في ص١٤١ أن المصدر أصل لبعض المشتقات إضافة إلى الأصول التي ذكرها.

(٤٢) الاشتقاق لأبي بكر ابن السراج ٣٥-٣٧.

(٤٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٣٧ والخصائص ٢/٣٤.

(٤٤) الأشباه والنظائر في النحو ١/٦٣.

وإضـافـة إلى ماتقـدم فقـد ذكـر أصحـاب المعـاجم العربية بعض الأفعال المشتقـة من أسماء الأعيان ومنهم على بن اسماعيل بن سيدة الذي خصص بابا لذلـك أطلق عليه : أفعـال الضـرب المشتقـة من أسمـاء الأعضاء وهي جزء من أسمـاء الأعيان ، نحو : صَدَرْتُهُ إذا أصبتُ صَدْرَهُ ، وَعقَبْتُهُ إذا ضَربتُ عَقِبَهُ ومن الأفعال المشتقة من أسماء النباتات : أَبْقَلَتِ الغنمُ ، إذا رَعَتِ البَقْلَ ، وتَبَقَّلَتْ ، إذا سَمِنَتْ من رَعْيِها للبَقْلِ .(٤٥)

لكن علمـاء العـربية الأقـدمين عنـدمـا أجازوا الاشتقاق من أسماء الأعيان والحـروف وأسماء الأفعال والأصوات باستنادهم إلى ماورد عن العرب ولـم يعدوا ذلـك أصـلا لكـل المشتقـات ، فالبصريون عَدُّوهـا أصـلاً الى جانب المصـدر . . . والكـوفيون عدوهـا أصـلا إلى جانب الفعل الماضي ، ولا حجة للأستاذ عبد الله أمين في ترجيحه لتلك الأصول ؛ لأن الأمر يؤدي إلى تعدد الأصول وبالتالي يفتقر إلى وجود جامع ترجع إليه جميع المشتقات ، وتتفرع عليه .

ب ـ رأي الدكتور اسرائيل ولفنسون :

رجَّـح الـدكتـور ولفنسـون كون الفعل الماضي الثلاثي المجرد المسند إلى الغـائب أصـلاً للمشتقـات ؛ لأن الفعـل هو كل شيء في اللغات السامية ، ولما كانت العـربية من هذه اللغـات ، لزم أن يكـون الفعل أصلاً لمشتقاتها وقد رد قول البصـريين في عدهـم للمصـدر أصـلا لهـا ، فرأيهم هذا ـ في نظره ـ خطأ ؛ لأنه مخالف لأصل بقية الساميات وقد تسرب اليهم من الفرس الذين بحثوا في العربية يعقليتهـم الآرية ، وأصل المشتقات في الآرية هو المصدر الاسمى .(٤٦)

وقـد جانب الـدكتـور إسرائيل ولفنسون الصواب في رأيه هذا ؛ لأن الفعل المـاضي الثـلاثي المجـرد يعجز عن أن يكون أصلاً لجميع المشتقات فقد توجد كلمـات ولا أفعـال لهـا ـ وسيأتي توضيح ذلـك ـ من جهـة ولأن الفعـل الماضي

---

(٤٥) المخصص ٦/١٠٥ ـ ١٠٦ ، ٨/٧.

(٤٦) تاريخ اللغات السامية ١٤ـ١٥.

الثلاثي المجرد يدل على معنى في نفسه والأصل الصحيح لا يدل على معنى من جهة أخرى إضافة إلى أن الفعل صيغة قائمة بذاتها .

جـ ـ الرأي القائل بعدّ الأصول الصوامت الثلاثة أصلاً لجميع المشتقات :

وممن اتخذ ذلك أصلاً ، الدكتور تمام حسان واتفق معه غيره من الباحثين الآخرين .[47] .

ويتخذ أصحاب هذا الرأي ، الأصول الثلاثية للكلمات أصلاً لها في الاشتقاق ، والمقصود بهذه الأصول : تلك الأحرف الثلاثة الصوامت المجردة من الحركات التي تمثل فاء الكلمة وعينها ولامها في الميزان الصرفي وليس لهذه الأصول معنى في نفسها ، والغرض منها تنظيم العلاقة بين المشتقات التي تتفرع عليها .

والطريقة العملية في الاشتقاق من هذه الصوامت تتمثل في أمرين :

أحدهما : إضافة الحركات اليها ، وبذلك يمكن اشتقاق الفعل الماضي الثلاثي المجرد بنوعيه المبني للمجهول والمبنى للمعْلوم ، فمن الأصول الثلاثة (ف ت ح) يؤخذ الفعل الماضي (فَتَحَ) وكذلك (فُتِحَ) المبنى للمجهول ، ويشتق المصدر منها أيضاً نحو : (فَتْح) بفتح الفاء وتسكين التاء ـ وترك الحاء لتعاقب حركات الاعراب والبناء عليها حسب تأثير العوامل المختلفة فيها .

والأخر : إضافة بعض أحرف الزيادة والحركات إلى تلك الأصول الثلاثية فتنتج عنها أنواع المشتقات ، نحو : فاتِح ومَفتوح وانِفتاح ونِفْتاح ، وتَفَتَّح وفَتّاح ومَفاتِيح . . . الخ .

والخطأ الذي وقع فيه كل من البصريين والكوفيين أنهم لم يرضوا بأن يكون أصل المشتقات مجردا من المعنى بل أصروا على جعله صيغة مستعملة فعلا في العربية

---

(٤٧) مناهج البحث في اللغة ١٧٧ـ١٨١ واللغة العربية معناها ومبناها ١٦٨ـ١٦٩ والعربية الفصحى ٥٣ والمنهج الصوتي للبنية العربية ٤٣ـ٤٥ .

وذات معنى ، فأدى ذلك الى وقوعهم في الخلاف أولا ، وابتعادهم عن الأصل الحقيقي للمشتقات ثانيا ، ودخل الاضطراب في رأيهم وأدلتهم .

الرأي الراجح في أصل المشتقات :

يُعَدّ رأي القائلين بأن أصل المشتقات جميعاً هو الأصول الثلاثية الصامتة أرجح الآراء القديمة والحديثة ؛ لأن هذه الأصول يشتق منها جميع أنواع المشتقات كالأفعال واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسمى الزمان والمكان واسم الآلة . . . الخ .

لأن رَأْى البصريين بِعَدّ المصدر أصلاً للمشتقات ليس مقبولاً فإننا نجد أفعالا مستعملة في العربية ولا مصادر لها . نحو : (كان) الناقصة وأخواتها ، فإنها مجردة من الحدث ، وتدل على الزمن فقط ، وبناء على ذلك فلا مصادر لها ؛ لأن الفعل يدل على شيئين وهما الحدث والزمن ، والمصدر يدل على الحدث فقط ، فكان المصدر - على رأي البصريين - هو الأصل والفعل مشتق منه فرع عليه والفرع يدل على مايدل عليه الأصل ، وهو الحدث مع الزيادة في الدلالة على الزمن ، فوجب تحققهما في الفعل .

ولما انتقت دلالة (كان) الناقصة وأخواتها على الحدث صارت أفعالا لا مصادر لها ؛ لأن المصادر تدل على الحدث فقط ، ولم يتحقق ذلك في (كان) الناقصة وأخواتها .[48]

وبناء على ذلك عَجَزَ المصدر عن كونه أصلاً لجميع المشتقات ، لعدم شمول كافة الأفعال في العربية بأن يكون لها مصدر مستعمل في كلام العرب .

وهذا يدل على امتناع صحة ماذهب إليه البصريون في عد المصادر أصولاً للأفعال والمشتقات الأخرى .

---

(٤٨) الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٨، ١/٢٣٦ والمرتجل في شرح الجمل ١٢٤ والتوطئة ٢١٠ واللغة العربية معناها ومبناها ١٦٧ .

ولا يمكن قبول ماذهب إليه الكوفيون حين عدوا الفعل الماضي أصلاً للمتشقات ، فقد وردت أفعال في العربية لم تكن لها صيغة أو مفردة تدل على الزمن الماضي ، نحو : يَدَعُ ، ويَذَرُ ، وكلاهما بمعنى يَترك ، فلم يُسمَع من العرب قولهم : وَدَعَ ، ولا وَذَرَ ، بل قالوا : ترك ، وهو فعل ماض من (يَتْرُكُ) فاستغنوا به عن صيغتى الماضي لكل من (يَدَعُ) و (يَذَرُ) لأنهما في معناه ، وإن ورد خلاف ذلك فهو شاذ .

ووردت مصادر لم يذكر العرب لها أفعالا في زمني الماضي والمضارع وصيغة الأمر ، نحو : (الأين) بمعنى الإعياء ، و (الوَيح) وهي كلمة رحمة و (الوَيل) : كلمة عذاب ، فتلك مصادر لا أفعال لها ومثلها المصادر : أهلاً وسهلاً ومرحباً .[49] .

قال النابغة الذبياني :

لا مَرْحَباً بِغدٍ ولا أهلاً بهِ   إنْ كانَ تَفْريقُ الأحِبَّةِ في غَدِ[50]

(٤٩) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١/٣٣١ والخصائص ١/٣٩١-٣٩٢ والانصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٨، ١/٢٤١.

(٥٠) ديوان النابغة الذبياني ٩٠ ومراتب النحويين ٩٩.

٦ ـ رأي ابن جنى في الاشتقاق الأكبر

أفـرد ابن جنى بابين لهـذا الاشتقاق في كتابه الخصائص ، أولهما : ضمه الجـزء الأول ، وعنـوانه (هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول) والآخر ورد في الجزء الثاني من الخصائص وعنوانه (باب الاشتقاق الأكبر)[٥١] .

والصحيح أن يسمى هذا القسم من الاشتقاق بالكبير . أما تسميته بالاشتقاق الأكبـر وإيجـاد المعنى العـام المشترك بين تقاليبه فنسبه ابن جنى لنفسه حين أكد ذلك بقوله : « هذا موضوع لم يُسَمِّه أحد من أصحابنا ، غير أن أبا على ـ رحمه الله ـ كان يستعين به ويَخْلِد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر ، ولكنه مع هذا لم يسمه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة . . . وإنما هذا التقليب لنا نحن . . . » .[٥٢]

ليس ماذكــره ابن جنى أكيدا ، لأن طريقــة التقليب في حروف الكلمـات يرجــع تاريخهــا إلى زمن تأليف معجم العين ، فقــد نبــه مؤلفـه على تقـاليب الكلمـات ، ولـم تقتصـر هذه التقـاليب على الألفـاظ الثـلاثية بل شملت ذوات الحــرفين والأربعــة والخمسـة إلى جانب الكلمـات الثـلاثية ، لغـرض إحصـاء المستعمـل منهـا والمهمل في كلام العرب ، ومن أمثلة تقاليب الكلمات الثلاثية الستة ، تقليب الأصول الثلاثة (ع ج م) واشتقاق الكلمات الآتية منها :

١ ـ عجم : العَجَمُ ضد العرب ، والعَجْماء كل صلاة لا يُقرأ فيها .

٢ ـ عمج : التَّعَمُّجُ ، الاعْوجاج في السير .

جعم : امرأة بها جَعَمٌ ، أي غِلَظُ كلام من سعة حَلْقٍ ، وجَعِمَ الرجُل : قَدِمَ إلى اللحم وهو في ذلك أكول .

٤ ـ جمع : الجَمْعُ ، مصدر جَمَعْتُ الشيء ، وهو نقيضُ فَرَّقْتُهُ .

---

(٥١) الخصائص ١/٥ ، ٢/١٣٣ .

(٥٢) الخصائص ٢/١٣٣ .

٥ ـ معج : المَعْجَ ، التَّقَلُّبُ في الجرى .

٦ ـ مجع : مَجَعَ الرجُل مَجْعاً إذا أكل التَّمْرَ باللبن .[٥٣]

ومن المحتمل عدم كون ابن جنى هو المبتكر لهذا الاشتقاق بإيجاد المعنى المشترك بين مشتقات التقاليب الستة للكلمات الثلاثية الأصول ؛ وذلك لأن الامام أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) كان معاصراً له وبنى معجمه (مقاييس اللغة) على تقاليب الأصول الثلاثية ومشتقاتها التي يشترك بعضها في معنى عام وإن لم يشمل ذلك جميع الألفاظ المشتقة التي تتقلب أصولها ست مرات .

وفيما يلي بعض التقاليب التي ذكرها ابن فارس ، وهي من الأمثلة التي استدل بها ابن جنى أيضاً على هذا الاشتقاق :

أ ـ تقاليب (ك ل م) الستة ينتج عنها مايأتي :

١ ـ كلم : الكاف واللام والميم أصلان : أحدهما يدل على نُطْق مُفْهِم ، والآخر على جراح .

٢ ـ كمل : الكاف والميم واللام أصل صحيح يدل على تمام الشيء .

٣ ـ لمك : اللام والميم والكاف كلمة واحدة ، يقال : تَلَمَّكَ الشيء كأنه يتذَوَّقُهُ ، ويقال : ماذُقْتُ لَماكا ، أي شيئا .

٤ ـ لكم : اللام والكاف والميم كلمة واحدة ، هي اللَّكْمُ : أي الضَّرْبُ باليد مجموعة .

٥ ـ مكل : الميم والكاف واللام كلمة واحدة تدل على اجتماع ، وَمكَلَتِ البِئرُ اذا اجتمع ماؤها في وسطها .

٦ ـ ملك : الميم واللام والكاف أصل صحيح يدل على قوة في الشيء وصحة والمملوك : العَبْدُ .[٥٤]

---

(٥٣) معجم العين ٢٧٤ـ٢٧٥ .

(٥٤) مقاييس اللغة ١٣١/٥ ، ١٣٩ ، ٢١٢ ، ٢٦٤ ، ٣٤٣ . ٣٥١ـ٣٥٢

ب ـ تقاليب (ق س و) ينتج عنها مايأتي :

سوق : السين والواو والقاف أصل واحد ، ويقال : السَّوْقُ وهو حَدْوُ الشيء أي بمعنى ساقه يسوقه ، ويقال سُقْتُ إلى امرأتي صَداقَها ، والسُّوقُ مايُساقُ إليها من كل شيء ، والسّاقُ للإنسانِ وغيرِهِ والجمع سُوق ، وسُوق الحرب : حَوْمَة الميدان .

قوس : القاف والواو والسين أصل واحد يدل على تقدير شيء بشيء والقوس : الذراع التي يُقَدَّر بها المَذروعُ ، والأقوسُ : الشيخ المنحني الظهر من شدة الهرم ، والقوس يعني ماتبقى من التمر أيضاً ، ويطلق أيضاً على صومعة الراهب .

قسو : قَسَى : أي اشتد وصَلُبَ ، والمقاساة : معالجة الأمر الشديد .

٤ ـ وسق : الواو والسين والقاف كلمة تدل على حمل الشيء ، وطائرٌ مِيسَاق ، وهو الذي يُصَفِّقُ بجناحيه إذا طار .(٥٥) .

وبناء على ذلك لا أَسْتَبْعِدُ أن يكون ابن جني قد تأثر بما صنعه ابن فارس في تأليف معجمه مقاييس اللغة ، ثم نقل ذلك عنه ونسبه إلى نفسه ، على أنه مبتكر له ، دون سواه من علماء العربية الأقدمين ، ومع ذلك فإنّ ابن فارس استعمل التقاليب دون الإشارة الى انتظامها بالاشتقاق الأكبر ، كما فعل ابن جنى وعرفه ابن جنى قائلاً :

« فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تَبَاعَدَ شيء من ذلك عنه رُدَّ بلُطْفِ الصَّنعة والتأويل إليه . . »(٥٦) .

---

(٥٥) مقاييس اللغة ١١٧/٣ ، ٥/ ٤٠-٤١ ، ٨٧ ، ١٠٩/٦ .

(٥٦) الخصائص ١٣٤/٢ .

ومن التقاليب التي استخدمها لهذا الاشتقاق : « تقاليب الكلام والقول : أما تقاليب الكلام فهي : (ك ل م) ، (ك م ل) ، (م ك ل) ، (م ل ك) ، (ل ك م) ، (ل م ك) ، وأما تقاليب القول فهي : (ق و ل) ، ق ل و) ، (و ق ل) ، (و ل ق) ، (ل ق و) ، (ل و ق) ، وذكر تلك التقاليب في الباب الأول من الجزء الأول من كتابه الخصائص ، وفي باب الاشتقاق الأكبر الذي ورد في الجزء الثاني من الخصائص ذكر تقاليب : (ق س و) ، (س م ل) . . . الخ .

ويظهر اعتماد ابن جنى جليا على معجم العين وغيره من المعاجم التي اتبعت فكرة التقاليب ، وخير مثال على ذلك تقاليب (ق س و) فقد عد ابن جنى المعنى المشترك بينها جميعاً هو القوة والاجتماع ، وتتقلب (ق س و) إلى ستة تقاليب محتملة هي : (ق س و) ، (ق و س) ، (و ق س) ، (و س ق) ، (س و ق) ، (س ق و) ، لكن الوارد منها في المعاجم وفي الخصائص خمسة تقاليب فقط ، وأهمل (س ق و) .

وعند مراجعة معجم جمهرة اللغة وجدت ابن دريد قد ذكر تلك التقاليب الخمسة من (ق س و) وذكر معانيها ولم يوضح معنى (س ق و) وأهمله من هذا الجانب إلا أنه وضعه عنواناً لكلمة السوق من (س و ق) مراعياً بذلك ترتيب حروف الهجاء؛ لأنه لما أهمل (س ق و) فالذي يليه من هذه التقاليب مبتدئاً بحرف السين ومستعملا في اللغة هو (س و ق) فصار منتظماً تحت (س ق و) وإن كان هذا مهملا، فابن دريد راعى الترتيب الهجائي لأوائل الحروف الأصول للكلمات التي ضمها معجمه، فقد رتب تقاليب (ق س و) وشرح معانيها على النحو الآتي : [٥٧]

أ ـ (س ق و) السَّوْقُ مصدر: سُقْتُ البعيرَ وغيره أسوقُهُ سَوْقاً، والسَّوَقُ غِلَظُ الساقين عند الرجل والمرأة، والسُّوق معرفة فتطلق هذه الكلمة على محل عرض مختلف البضائع.

---

(٥٧) جمهرة اللغة ٣/٤٣-٤٤ .

ب ـ (ق س و) القُسُوُّ مصدر: قَسَا يَقْسَو قَسْوَاً وقُسُوًّا، والرجل القاسِي أي الشديد.

جـ ـ (و ق س) أَوْقَسَ المِنْشارُ الجَربَ قبل استحكامه: بمعنى: أزاله.

د ـ (و س ق) الـوَسْقُ معروف يساوي ستين صاعاً(٥٨) بصاع النبي ﷺ، والوَسِيقَةُ: الطَّرِيدَةُ التي يلحقها الصيادون ـ لاصطيادها.

هـ ـ (ق و س) القَـوْسُ: مايستعمله القـدامى في الحروب والصيد، وتطلق كلمة القوس على قطعة التمر.

تلك هي المعاني التي ذكرها ابن دريد لتقاليب المادة الأصلية (ق س و).

ويتضـح أن المشتقـات من تقـاليبهـا الخمسـة المستعملة لاتدل على القوة والاجتمـاع في أكثر معانيها، فالوسق نوع من المكاييل الإسلامية وليس فيه معنى قوة أو اجتمـاع، وأين القـوة والاجتماع في كلمة الوسيقة بمعنى طريدة الصيادين التي يلاحقـونها لاصطيادها؟ ولو كانت فيها قوة لَدَفَعَتْهُمْ وتخلصت منهم بدلا من الهـروب وإنما دل هروبها على الضعف والخوف لاعلى القوة والاجتماع ولايوجد أي معنى للقـوة في كلمـة القـوس التي تطلق على قطعـة التمـر، لكن ابن جنى تكلف أيمـا تكلف عنـدما ضم تلك التقاليب تحت معنى القوة والاجتماع فأهمل المعاني التي كانت بعيدة عنهما أو مناقضة لهما في التقاليب المذكورة من (ق س و) بينمـا ذكـر المعـاني الغـامضـة التي توحي من طرف خفي إلى معنى القـوة والاجتمـاع محـاولا إثبـات مذهبـه في هذا الاشتقاق، وهي في الواقع أقرب إلى الشك من الحقيقة.

والمعاني التي ذكرها ابن جنى لتقاليب (ق س و) هي:(٥٩)

---

(٥٨) الصـاع: مكيال لأهـل المدينة، يأخذ أربعة أمداد . . . وصاع النبي ﷺ، الذي بالمدينة أربعة أمداد بمدهم المعروف عندهم، واختلف في المد، فقيل: هو رطل وثلث بالعراقي، وقيل: الصاع خمسة أرطال وثلث، لسان العرب ١٠/٨٣، مادة /صوع.

(٥٩) الخصائص ٢/١٣٦-١٣٧.

أ ـ (ق س و) منها القَسْوَة وتعني شدة القَلْب واجتماعه.

ب ـ (ق و س) سميت القوس بذلك؛ لشدتها واجتماع طرفيها.

جـ ـ (و ق س) الوَقَسُ لابتداء الجَرَب، وذلك لأنه يجمع الجلد ويجعله يابساً، ويذْهِبُهُ.

د ـ (و س ق) ومنها الوَسْقُ ويُطلَقُ على الحِمْل؛ لاجتماعه وشدته، ومنه اسْتَوْسَقَ الأمرُ أي اجتمع.

هـ ـ (س و ق) ومنها السَّوق، وذلك لأنه اسْتِحْثاثٌ وجمعٌ للسَّوقِ بعضُهُ إلى بعض.

وقد أهمل (س ق و) أيضاً كما أهمله ابن دريد من قبل، وعند النظر الدقيق في المعاني التي ذكرها ابن جنى لتقاليب (ق س و).

يلاحظ أنه اختار معنى القوة والاجتماع من بين معاني تلك التقاليب اختياراً مقصوداً وبارعاً لتأييد فكرته التي ذكرها بينما عد بقية الدلالات شاذة ويلزم إرجاعها إلى معنى القوة والاجتماع بالتأويل.

ويتضح تكلف ابن جنى أكثر عند مراجعة معاني تقاليب (ق س و) في معجم مقاييس اللغة التي ذكرها ابن فارس وهو من معاصريه.

فكلمة قوس: تدل على تقدير شيء بشيء، والقوس: الذراع وسميت بذلك؛ لأنها يُقَّدر بها المذروع، والأَقوَسُ: الشيخ المنحني الظهر، والقوس: ماتبقى من التمر في الوعاء المصنوع لحفظه فيه، وقد مر ذِكْرُ هذا التقليب ومعانيه سابقاً، ويلاحظ من هذه المعاني لكلمة القوس ـ في دلالتها على الذراع عدم وجود معنى القوة والاجتماع، فالذراع هنا وحدة لقياس الأطوال أما الأقوسُ فكلمة تدل على الضعف والهزال؛ لذلك يقال للشيخ الهرم: أقوَس؛ لضعفه وهذا المعنى مناقض تماماً لمعنى القوة ولايمكن أن يجتمع النقيضان في كلمة واحدة وفي آن واحد.

أما إطلاق كلمة القوس على ماتبقى من التمر، فإن البقية الباقية تدل على الأجزاء أو تجزئة للشيء وليس على اجتماعه فهي نقيضة له.

ولم يتوقف تأويل ابن جنى عند حدود هذا الرابط السحري الذي يجمع التقاليب في معنى مشترك بل تعداه إلى إبدال بعض الأصول من التقاليب، ويؤيد هذا قوله: «فأما ـ ل س م ـ فهمل، وعلى أنهم قد قالوا: نسمت الريح، إذا مرت مراً سهلاً ضعيفاً، والنون أخت اللام..»[٦٠]

إن أمثلة ابن جنى التي أوردها لتأييد هذا الاشتقاق قليلة جداً ولايمكن أن تكون سنداً قوياً لتأكيد ماذهب إليه فلم تسلم من الثغرات وإنما جاء ضعف الاحتجاج بها بسبب عدم شمولها كل معاني الكلمات المشتقة من مجموعات التقاليب الستة للأصول الثلاثية؛ لذلك لايمكن إخضاع مفردات العربية الثلاثة الأصول، والتي تمثل أكثر المفردات عدداً من حيث الاستعمال فيها لهذا النوع من الاشتقاق؛ لامتناع تحقيق المعنى المشترك بين التقاليب الستة، وإن حصل شيء من ذلك فإنما جاء عن طريق الصدفة فحسب.

ولو أخذنا بعض الكلمات الثلاثية التي ينتفى فيها وجود المعنى المشترك الذي يربط بين تقاليبها؛ لدل ذلك على امتناع تطبيق هذا الاشتقاق على جميع مفردات العربية، ومن ذلك تقاليب (ح ر ب)[٦١]، فالحَرْبُ نقيضة للسِّلْم، والحَرْبَةُ: الآلةُ، والحُرَبَةُ: وعاء، والمِحراب: صدر البيت، والحِرْباءُ: مِسمار الدِّرْع، وتعني: الظَّهْرُ أيضاً.

(ح ب ر): الحِبْر بمعنى المِداد الذي يُكتَبُ به، والحِبْرُ، والحَبْرُ، والحَبَرُ بمعنى: السرور، والحَبْرُ: العالِمُ، وثوبٌ حَبِير: أي ناعم، والحِبْر: الوَشْى أو الطِّلاء.

---

(٦٠) الخصائص ٢/١٣٨.

(٦١) وردت تقاليب (ح ر ب) الستة ومعاني المفردات المشتقة منها في المحكم والمحيط الأعظم ٣/٢٣٤-٢٤٣.

(ر ح ب): رَحُبَ الشيء بمعنى: اتسع، ورِحاب الوادي: مَسايِلُ الماء من جانبيه.

(ب ح ر): اشتقوا البَحْر من هذا الأصل، ومعناه: الماء الكثير وماءٌ بَحْرٌ: أي مِلْحٌ، قَلَّ ذلك أو كَثُرَ فهذه صفته.

(ر ب ح): اشتقوا منه الرِّبَحُ بمعنى: نَماء الأموال نتيجة القيام بعمل نافع.

والرُّبْحُ يأتي بمعنى: الفِصال.

(ب ر ح): بَرِحَ بمعنى: زال، والبَـراحُ: الـظهـور والبيان، والبَـرْحُ الشَّـرُّ والعذاب الشديد.

تلك هي المعـاني التي استفيدت من تقاليب الكلمة الثلاثية الأصول (ح ر ب) وعنـد المقـارنة بين معاني مشتقات هذه التقاليب الستة لانجد أي معنى عام مشتـرك يربـطهـا جميعـاً، فمـا علاقـة الحُرَبَةِ الدالة على الوعاء الذي توضع فيه الحـاجيات بالحـرب التي تشتـرك فيهـا الجيوش المتحـاربـة؟ وما علاقة الحِرْباء بمعنى: الـظُّهْر بالوعاء أو الحرب؟ من غير شك لاتوجد علاقة عامة مشتركة بين هذه الكلمات الثلاث.

ويتضـح أيضـاً انتفـاء العـلاقـة في المعنى بين كلمـة الحِبْر بمعنى المداد المستعمل في الكتابة، وبين كلمة الحِبْر أو الحَبْر بمعنى: السرور.

ولـم يكن هنـاك ارتبـاط في المعنى بين كلمتي: رَحُبَ أي اتسعَ، ورِحاب الوادي أي مَسايل الماء من جانبيه.

ولايمكن إيجاد علاقة في المعنى بين الرِّبْحُ أي زيادة الأموال وغيرها نتيجة القيام بتجارة أو عمل نافع وبين الرُّبْح بمعنى الفِصال.

وقـد تتناقض معاني مشتقات بعض التقاليب في بعض الأحيان خاصة تلك التي تنتمي إلى أصـول مشتـركـة كمـا في: بَرَحَ بمعنى: زالَ، والبَـراحُ بمعنى: الظهور والبيان فكيف تدل الكلمة على معنيين متناقضين في آن واحد؟!!

إن ذلك غير ممكن، وإذا كان الأمر كذلك في الكلمات المشتقة من تقليب واحد؛ لأن كلًا من بَرِحَ والبَراح مشتق من التقليب (ب ر ح) وهما متناقضان فمن باب أولى أن يكـون التناقض أكثر وأشد في الكلمات المشتقة من التقاليب الستة لأي أصـول ثلاثية عنـد المقارنة بينها في المعنى، والجدير بالذكر أن الإمام ابن جنى لم يقل بتعميم هذا الاشتقاق على جميع التقاليب الستة للأصول الثلاثية في العـربية يدل على ذلـك قولـه: «على أن هذا وإنْ لَمْ يَطَّرِد وَيَنْقَـدْ في كل أصل، فالعـذر على كل حال فيه أَبْيَن منـه في الأصل الواحد، من غير تقليب لشيء من حروفه، فاذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تَنْظِمَهُ قضية الاشتقاق له كان فيما تقلبت أصوله: فاؤه وعينه ولامه أسهل، والمعذرة فيه أوضح» .[٦٢]

وهـذا اعتـراف واضـح منه عى عدم قياسيته، وعلى قلة جدواه وفوائده من جهة، وإعراض علماء العربية ممن سبقوا ابن جنى على القول به، فاقتصروا على التقليبـات وذكـر معـانيهـا منفـردة ولم يخطر ببالهـم أن هناك معنى مشتركاً يربطها جميعاً، من جهة أخرى.

أمـا الأدلـة التي ذكـرناها على عدم اطراده في كُل اللغة، فإنما كانت للرد على بعض علمـاء العـربية والبـاحثين فيهـا الذين عدوه مطرداً في جميع الأصول الثلاثية، وسيأتي ذكرهم في موقف العلماء من هذا الاشتقاق.

موقف العلماء منه

انقسم علماء العربية والباحثون فيها إلى فريقين بالنسبة إلى تأييد القول بهذا الاشتقاق أو عدم تأييده على النحو الآتي:

---

(٦٢) الخصائص ١/١٢.

أ ـ المؤيدون: يُعَد الامام محمد بن عمر المعروف بالفخر الرازي[٦٣] ـ(ت ٦٠٦ هـ) من المؤيدين له وقد عده ذا أهمية كُبرى في اللغة؛ لأن رعايته ممكنة في الألفاظ الثلاثية خاصة المستعمل من تقاليبها الستة في اللغة، وهو ـ في نظره ـ الغاية القصوى في تحقيق المباحث اللغوية[٦٤].

وكان ضياء الدين ابن الأثير الجزري[٦٥] يرى جواز هذا الاشتقاق، ولم يمنع من استعماله سقوط تركيب أو أكثر من تراكيبه الستة؛ لأنه ليس من شرطه كمال تراكيب الكلمة بل من شرطه أن تكون الكلمة كيف قلبت تراكيبها ـ أي تقاليبها ـ بالتقديم والتأخير أدت إلى معنى واحد يجمعها[٦٦].

وممن أيد ابنَ جنى في هذا الاشتقاق في الوقت الحاضر الأستاذ عبد الله أمين حيث يرى أن ابن جنى قد أجاد كل الاجادة في اختيار تلك الطائفة من الأمثلة، وَرَدَّ بعض تراكيبها إلى بعض؛ ولهذا فهو سالك سبيله ومقتف خطاه فيه.[٦٧]

ب ـ غير المؤيدين لهذا الاشتقاق بشموله كل اللغة أو كل الألفاظ الثلاثية في الأقل.

---

(٦٣) هو فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسن الطبرستاني كان فريد عصره، وفاق أهل زمانه في علم الكلام والمعقولات، ومن تصانيفه تفسير القرآن الكريم، وفي علم الكلام: المطالب العالية، ويقال: إن له شرح المفصل في النحو للزمخشري، وفيات الأعيان ٤/٢٤٨-٢٥٢.

(٦٤) التفسير الكبير ١/١٣-١٤.

(٦٥) هو أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الجزري، اشتغل، وحصل العلوم، وحفظ كتاب الله، وطرفا صالحا من النحو واللغة وعلم البيان، من تصانيفه (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور) و (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) توفي سنة سبع وثلاثين وستمائة ببغداد، وفيات الأعيان ٥/٣٨٩-٣٩٧.

(٦٦) الجامع الكبير ١٩٩-٢٠١.

(٦٧) الاشتقاق: ٣٧٣.

فمنهم ابن عصفور حيث ذكر عدم قياسيته في جميع المفردات ولما يلحق فيه من التكلف لمن طلبه.[٦٨]

وقال عنه محمد صديق حسن: «وليس معتمداً في اللغة ولايصح أن يُسْتَنْبَط به اشتقاق في لغة العرب».[٦٩]

ولم يرتض الدكتور علي عبد الواحد وافي اطراد هذا الاشتقاق في أكثر كلمات اللغة ومفرداتها الثلاثية خاصة وهو ـ عنده ـ لايبدو في صورة واضحة إلا في طائفة من المفردات، ومحاولة تطبيقه في غيرها تقتضي كثيراً من التكلف والتعسف أو الخروج باللفظ من مدلوله الأصلي أو التشبث بملابسات ضعيفة.[٧٠]

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن ابن جنى قد تكلف تكلفاً واضحاً في أمثلته على قلتها.[٧١]

وذكر الأستاذ محمد المبارك أن اللغويين، ومن بينهم ابن جنى قد تعسفوا تعسفاً كبيراً في هذا الاشتقاق؛ لأنهم أوردوا أمثلة قليلة، وخانهم التوفيق حتى في هذه الأمثلة القليلة وكان يرى أن الذي اتفق في اللغة من هذا إنما هو من قبيل باب القلب وتبديل مواقع الحروف فواحدة من المقلوبتين أصل والأخرى فرع، وعد هذا الاشتقاق من أضعف أنواع الاشتقاق وأقلها فائدة وجدوى من الوجهة العملية وأبعدها عن الوضوح.[٧٢]

والذي أُرَجِّحُهُ أن هذا الاشتقاق لم يكن ذا أهمية كبيرة في العربية؛ لصعوبة تطبيقه على كل موادها ومفرداتها الثلاثية التي يصعب حصرها، ولاينكر أنه أحد أقسام الاشتقاق؛ لكنه قليل الشأن محدود الفائدة إذا ماقورن بالاشتقاقين الصغير، والأكبر الذي يطلق عليه أيضاً اسم الابدال اللغوي.

---

(٦٨) الممتع في التصريف ١/٤٠.
(٦٩) البلغة في أصول اللغة ٥٨.
(٧٠) فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي ١٨٣.
(٧١) من أسرار اللغة ٦٨.
(٧٢) فقه اللغة وخصائص العربية ١٠٦ـ١٠٨.

وسبب ضعف هذا الاشتقـاق ذي التقـاليب الستة افتقاده في الأغلب الأعم لذلك الرابط السحري المشترك بين تلك التقاليب، ولايمكن إثباته في الغالب من الكلمات العربية.

علاقة الاشتقاق بالصيغ الثلاثية

إن أصـل المشتقـات جميعاً يتكون من ثلاثة أحرف أصول لامعنى لها تعد المادة الأصلية الثلاثية لكل مجموعة من المشتقات التي تشترك في تلك الأصول الثـلاثـة، أما الصيغ الثلاثية المجردة والمزيد فيها فهي من ضمن تلك المشتقات التي ترجع في أصل وضعها إلى ثلاثة أصول.

وهنـاك علاقـة واضحـة بين الاشتقـاق والصيغ الثلاثية، فالاشتقاق بأقسامه الثـلاثة: الصغير والكبير والأكبر يتكون في غالب الأمر من ألفاظ ثلاثية مجردة أو مزيد فيها.

ويُعَدُّ الاشتقاق من أكبر روافد الصيغ الثلاثية في العربية مجردها ومزيدها.

والصيغ الثـلاثية أسهـل نطقـاً وأكثر دوراناً في العربية من غيرها من الصيغ الأخرى كالرباعية والخماسية المجردة والمزيد فيها.

لذلك احتاج العرب إلى الصياغة على شاكلتها، فلجأوا إلى الاشتقاق بأقسامه الثلاثة لكي يشتقوا الأسماء والأفعال المتعددة ويستعملوها في كلامهم.

فمن المادة الأصلية (ك ر م) اشتقوا المصدر نحو: كَرَم، والفعل المضارع نحـو: أُكْـرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ ويُكْرِمُ. والفعل الماضي: كَرُمَ، وصيغة الأمر: أَكْرِمْ، والأمثلة الخمسـة نحـو: تُكـرِمـان ويُكـرِمان وتُكرمون ويُكرمون وتُكرمين، واسم الفـاعـل نحـو: كارِم ومُكْـرِم، واسم المفعـول، نحـو: مَكْـرُوم ومُكْرَم، والصفة المشبهـة باسم الفـاعـل نحو: هذا رجل كريم أصله، وفِعْلَى التعجب، نحو: ما أَكْـرَمَ زيداً وأَكْـرِمْ به، وأَفْعَلَ التفضيل نحو: زيدٌ أَكْرَمُ من محمود، واسم الزمان

نحو: مَكْرَمِ النهار كما يقال: مَطْلَعُ الفجر أي وقت طلوعه، واسم المكان، نحو: مَكْرَمِ الضيوف، أي موضع إكرامِهم كما يقال: مَطْلَع القمر أي مكان طلوعه من جهة الشرق، واسم المرة، نحو: كَرْمَة، ولم يُسمَع من العرب اشتقاق الآلة من مادة (ك ر م) لكن القياس لايمنع ذلك.

ويُشتق اسم الآلة من مواد أصلية أخرى نحو: مِفتاح، وهو اسم آلة مشتق من (ف ت ح).

يتضح مما سبق أن الاشتقاق الصغير قد استُخْدِمَ في إضافة مفردات جديدة على أوزان متنوعة في العربية ودخلت تلك المفردات ضمن الصيغ الثلاثية المجردة والمزيد فيها.

ولم يقتصر الأمر على الاشتقاق الصغير بل شمل الاشتقاق الكبير أيضاً، فان تقليب الأصول الثلاثة بالتقديم والتأخير يُوجِدُ لدينا ستة أصول أخرى من غير اشتراط معنى مشترك بين مشتقات تلك التقاليب الستة، كما مر سابقاً في نحو: (ك ل م)، و (ق و ل) وأمثالهما.

ويمكن أن تُشتق من كل مادة ثلاثية أصلية ناتجة عن التقليب المذكور مجموعة من المشتقات المختلفة كالتي حصلنا عليها من مادة (ك ر م) الآنفة الذكر.

وكذلك الحال بالنسبة للاشتقاق الأكبر، فإن استبدال بعض الأصول الثلاثة للمادة الأصلية بأصول أخرى مقاربة لها في الصفات الصوتية كالجهر والهمس يؤدي إلى تكثير وزيادة الكلمات العربية **وإضافة مشتقات جديدة إليها اشتقت من** تلك الأصول التي حدث فيها الإبدال، نحو: هَزَّ، وأزَّ وهما فعلان ماضيان. ويمكن استعمال أحد هذه المشتقات مكان الآخر؛ لأنه في معناه، فلا يؤدي ذلك إلى تكرار أو ملل عند من يسمع الشعر أو النثر، وقد سبق توضيح هذا الاشتقاق.

وتوجد علاقة متينة بين الاشتقاق بأقسامه الثلاثة وبين الصيغ الثلاثية المجردة والمزيد فيها فكلاهما يدخل ضمن علم التصريف ويخضع لقواعده من صحة واعلال وقلب وتصغير وتكسير . . . الخ .

وكما أن الصيغ الثلاثية ومزيداتها أكثر الصيغ العربية استعمالا في كلام العرب، فكذلك الاشتقاق بصورة عامة يُعَدُّ أكثر وسائل العربية استعمالا في إضافة الكلمات الجديدة واستحداثها فيها؛ لسهولة استخدامه وامكانية الحصول على أي كلمة أو صيغة من أية مادة ثلاثية الأصول.

ويُمَثَّلُ للصيغ الثلاثية المجردة في الميزان الصرفي بفاء الكلمة وعينها ولامها وكذلك.يمثل للكلمات المشتقة المجردة من الزيادة بالفاء والعين واللام وتُذكَرُ الأحرف الزائدة كما هي بألفاظها دون تمثيل لها في كليهما.

وتنتقل الكلمات الجديدة الناتجة عن طريق الاشتقاق من الوضع والاستحداث إلى الاستعمال والدراسة من خلال انتظامها في الصيغ الثلاثية المجردة والمزيد فيها، أسماء كانت أم أفعالا، ويشترط فيها ملاءمتها لها واتفاقها معها في أوزانها المتنوعة.

* * *

الفصل الثاني
(أصل الكلمة العربية والصيغ الثلاثية)

يتضمن مايلي:

١ ـ الخلاف في أصل الكلمة العربية.

٢ ـ القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي.

٣ ـ القول بالأصل الثلاثي.

٤ ـ المقارنة بين القولين.

٥ ـ الرأي في هذا الموضوع.

تمهيد: علاقة أصل الكلمة العربية بالصيغ الثلاثية

تُعدّ دراسة أصل كلمات العربية في هذا البحث من الأمور المهمة التي يلزم تناولها هنا؛ وذلك لوجود فريقين من الباحثين عن أصول تلك الكلمات قد اختلفا فيها خاصة في أقلّ الأصول عدداً من ناحية عدد أحرفه المتكونة منها.

فعدها الفريق الأول ذات حرفين أصليين فقط في أصل وضعها ثم تطورت إلى ثلاثية فرباعية فخماسية، وأرجعها الفريق الثاني إلى أصول ثلاثية وليست أقل من ذلك، وذكر كل فريق أدلة لتأييد وجهة نظره، ـ وسيأتي ذكرها في البحث بالتفصيل

إن القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي للكلمات العربية حديث العهد لم يتجاوز القرن التاسع عشر، على خلاف القول بالأصل الثلاثي الذي يمتد عمره إلى زمن جمع اللغة من العرب الفصحاء من قبل الرواة واللغويين الأقدمين، حيث تلته دراسة تلك الكلمات وتحديد معانيها ووظائفها.

لذا صار البحث عن أصل الكلمة العربية لاينفك عن دراسة الصيغ الثلاثية حيث لايمكن معرفة هذه الصيغ وتحديد أنواعها من غير معرفة أصولها التي يرد فيها الاحتمالان المذكوران. ولمّا كان أحدهما يتضمن الأصل الثلاثي أصبح من اللازم الاهتمام بدراسة القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي ومعرفة آراء وأدلة القائلين به؛ ليتسنى من خلال ذلك التوصل إلى الأصل الراجح الذي يعد أقل أصول الأسماء والأفعال ذوات المعاني من حيث عدد الأحرف والذي لايوجد غيره يشاركه في هذه الأصالة خاصة في الأفعال والأسماء المتصرفة والمتمكنة والتي تدخل في علم التصريف.

أما الكلمات التي تتكون من أصلين فقط في أصل وضعها، فلم يكن لها مكان في هذا الجدال بين كلا الفريقين؛ لعدم كونها متمكنة أو متصرفة فلم تكن سوى بعض حروف الجر والأدوات والضمائر . . . الخ.

لكن الخلاف وقع بين الجانبين في بعض الكلمات التي بقيت على أصلين فقط نحـو: اسم وأب وسنة ويد، فالقائلون بزيادة حرف في الأصل الثلاثي ذكروا أنها على أصلين فحسب في أول وضعها، والقائلون بالأصل الثلاثي عدوها على ثلاثة أصول لكن أحد أصولها سقط نتيجة للاستعمال فقط.

١ ـ الخلاف في أصل الكلمة العربية

يقصد بأصل الكلمة، اسما كانت أو فعلا، تلك المادة التي وضعت عليها وضعاً مجردة من الزيادة والحذف.

وهــذا الأصــل لامعنى له؛ لأنــه يتــألف من أحــرف صوامت خالية من الحركات، وهو المادة الأصلية للكلمات التي تشتق منه، ويكون أساس اشتراكها في المعنى؛ لأنهـا تشتـرك مع مجمـوعتها المشتقة من ذلك الأصل، مثال ذلك: الأصـل (ك ت ب) فقـد يشتق منـه الفعل الماضي (كَتَبَ) واسم الفاعل (كاتِب) واسم المفعـول (مَكتـوب) والمصـدر (كِتـابة) . . . الخ، وجميع هذه المشتقات تشتـرك في المعنى الأصلي؛ لأنها اشتركت في الأصل وهو (ك ت ب) مع زيادة الحركات والأحرف الأخرى كأحرف المد وغيرها.

وتُعدّ المادة الأصلية تلك صلة رحم للكلمات والمفردات التي تشتق منها؛ لذلـك كانت طريقـة أصحـاب المعـاجم العـربية الفصل في الكتابة بين الأصول الثلاثية التي تعد أقل الأصول التي تشتق منها الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة عند ذكرها حتى لاتفهم منها كلمة ما فإذا أرادوا أن يشرحوا كلمة (الفَرَح) ـ مثلا ـ نراهم يضعونها تحت الأصل (ف ر ح) هكذا من غير وصل بين الأحرف.[1]

ولم تكن الأصـول الثـلاثية وحـدها التي تقوم عليها جميع مفردات العربية المتمكنـة والمتصـرفـة بل توجد أصول رباعية وأخرى خماسية وُضِعَت وضعاً في اللغة هكذا، لكن الذي نقصده أن الأصول الثلاثية هي أقل الأصول العربية التي يمكن أن تشتق منها أفعال وأسماء ثلاثية مجردة بإضافة الحركات إليها وتكون هذه الأسماء والأفعال متمكنة ومتصرفة وذوات معان تدل عليها، ودلالات وظيفية تؤديها.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٨.

لكن هناك خلافاً قد وقع حول أقل الأصول للكلمات العربية التي تدخل في علم التصريف، هل هو الأصل الثلاثي أو الثنائي؟ وهذا ما نادى به جماعة في القرن التاسع عشر، وظهرت بوادر الخلاف على يد أحمد فارس الشدياق عندما ألف كتابه (سر الليال في القلب والابدال) فضمنه آراءه التي رد من خلالها الكلمات العربية إلى أصول ثنائية ـ وعلى رأيه ـ فإن الأصول الثلاثية مزيد فيها حرف وليست الأصل الأول للعربية، ووافقه على ذلك جماعة ـ سيأتي ذكرهم مع مؤلفاتهم ـ.

أما الذي عليه أكثر علماء العربية في الوقت الحاضر والذي سبقهم إليه علماء العربية الأقدمون فهو رد الكلمات العربية الداخلة في علمالتصريف إلى أصول ثلاثية لاأقل من ذلك في أصل وضعها، وإن سقط حرف منها ففي الاستعمال فقط وليس في أصل الوضع، نحو: (كُلْ) وهو فعل أمر أصله (أَكَلَ) بدلالة الفعل الماضي منه على رجوع الحرف الساقط وهو الهمزة ونحو: (يَدٍ) اسم أصله (يَدَى) بدلالة الإضافة والتكسير، قال تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[٢]، وقد بنى أصحاب المعاجم العربية مؤلفاتهم على أساس الأصل الثلاثي للأسماء والأفعال العربية وعدوها مشتركاً لفظياً لكل الأسماء والأفعال المأخوذة منها والمتفرعة عليها.

---

(٢) سورة البقرة الآية ١٩٥.

٢ ـ القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي

عد فريق من الباحثين[٣] في العربية أقلّ أصول كلماتها حرفين أصليين فقط ولم تكن ثلاثة أصول في الأقل بل يمكن إرجاع الأصول الثلاثية إلى ثنائية، فالثلاثية ـ على قولهم ـ مزيد فيها أصل أو حرف واحد ولم تكن مجردة. وهذان الحرفان يكونان معاً مقطعاً هجائياً يدل على معنى معين بعد إضافة الحركات إليه وإذا أضيف حرف ثالث إلى الأصلين المذكورين لم يتغير المعنى الأصلي في الكلمات الثلاثية الجديدة نظراً لوجود الحرفين الأصليين فيها بل يضاف إليها معنى جديد بقدر مايضاف إلى الأصل الثنائي من حركات وأحرف.

وتنقسم ذوات الأصلين إلى قسمين:

١ ـ الثنائية التاريخية، ويقصد بها تطور الكلمات العربية من ثنائية الأصول أي على حرفين اثنين إلى الثلاثية فالرباعية فالخماسية، وهذه جميعاً مزيد فيها حرف أو حرفان أو ثلاثة على الأصل الثنائي.

(٣) وهؤلاء الباحثون هم:
١) أحمد فارس الشدياق، ويعد الشخص الأول الذي ذكر آراءه عن زيادة حرف في الأصل الثلاثي للغة العربية في كتابه (سر الليال في القلب والابدال) الذي طبع سنة ١٢٨٤ هـ.
٢) جرجي زيدان، وذكر آراءه عن ذلك في كتابه (الفلسفة اللغوية) وقد طبع سنة ١٩٦٩م.
٣) الأب أنستاس ماري الكرملي، ذكر آراءه في كتابه (نشوء اللغة ونموها واكتهالها) طبع سنة ١٩٣٨ م.
٤) الأب أ ـ س مرمرجى الدومنكى الذي ذكر آراءه في إرجاع أصول العربية إلى حرفين في مؤلفاته:
أ ـ (المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية) طبع سنة ١٩٤٧.
ب ـ (هل العربية منطقية) طبع سنة ١٩٤٧م.
جـ ـ (معجميات عربية سامية) طبع سنة ١٩٥٠م.
٥) الشيخ عبد الله العلايلي، جاءت آراؤه في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب) طبع سنة ١٩٥٠م.

٢ ـ الثنائية المعجمية: وتعني أن المعاجم العربية تضم بين كلماتها وموادها مجموعات من الكلمات الثنائية الأحرف، إلا أن هذه الكلمات نحو: (مِنْ)، و(لَم)، و(هـو) . . . الخ، لاتدخل في علم التصريف، فلا يعتد بها، ولم يؤسس القائلون بالأصل الثنائي فكرتهم عليها، وإنما بنوه على الثنائية التاريخية التي تعتمد على التطور، وذلك بإرجاع مازاد على الحرفين إليهما، فكل الأصول الباقية من ثلاثية ورباعية وخماسية لم تكن مجردة بل مزيد فيها وأصلها حرفان أصلان فحسب.

أدلة القائلين بزيادة حرف في الأصل الثلاثي

استدل القائلون بزيادة حرف في الأصل الثلاثي بما يأتي:

١ ـ تُعَدُّ الأفعال الثلاثية المعتلة في العربية ثنائية زيد عليها حرف ثالث، نحو: (زارَ) فأصله الثنائي (زَرْ)، و(صَبَا) أصله (صَبْ)، وما الثلاثي من هذين الفعلين وغيرهما إلا والحرف الثالث قد زيد فيه.

٢ ـ يمكن إرجاع الأصول الثلاثية إلى أصول ثنائية بما يأتي:

أولا: إن الثلاثي يتركب من أصلين ثنائيين لكل منهما معنى في ذاته وحصل هذا التركيب بوسيلتين هما:

أ ـ النحت: ومثال ذلك ماحصل في الفعل الثلاثي (قَمَشَ) ومعناه: جَمَعَ ماعلى الأرض من الفتات، فإنه منحوت من أصلين ثنائيين أحدهما (قَمْ) ومعناه: كَنَسَ، والآخر (قَشْ) ومعناه: جَمَعَ، ونتيجة لكثرة الاستعمال أُهْمِلَتْ القاف الثانية ونُقِلَتْ حركتها وهي الفتحة إلى الميم التي قبلها فصار الفعل (قَمَشَ).

ب ـ الترخيم: ومعناه حذف أواخر الكلمات لأجل التخفيف فلا يبعد تركيب أصلين ثنائيين وتحويلهما معا إلى أصل ثلاثي واحد عن طريق الترخيم أي بحذف أحد حرفي أصل ثنائي منهما وإبقاء الأصل الثنائي الآخر سالماً من الترخيم، ومن ذلك قولهم: (شَجَا) في (شَجَبَ).

وبناء على ذلك يمكن إرجاع الثلاثي إلى أصلين ثنائيين سواء دخل في تركيبهما النحت أم الترخيم لتكوين ذلك الثلاثي.

ثانياً: وإذا لم يكن لكل من الأصلين الثنائيين معنى، فلا يخلو:

أ ـ أن يكون لأحدهما معنى، فإن كان كذلك، فأحد الأصلين فِعْلٌ والآخر حرف حصلت زيادته اعتباطاً، نحو: (لَهَبَ) وهو فعل ماض يمكن إرجاعه إلى الأصل الثنائي (هَبْ) وفيه معنى الانطلاق، زِيدَ عليه حرف اللام في أوله فصار (لَهَبَ).

ب ـ وإذا لم يكن لأيٍ من الأصلين معنى في نفسه، كأنْ لايكون اسماً ولا فعلاً فلا يخلو أن يكون حرفاً، وربما كان اسماً أو فعلاً في أصل وضعه ولم يَعُدْ مُمَيّزاً الآن، نحو: (مال) بمعنى المقتنيات فلا يخطر لأحد إلا أنها أصل مستقل، ويقطع بصحة تركيبها من (ما) الموصولة ولام الاضافة يدل على ذلك قولهم: (مالك) الذي لك أي مقتنياتك، وكأنما (ما) الموصولة منفصلة عن الجار والمجرور (لك) ونتيجة لكثرة الاستعمال أصبحتا كأنهما كلمة واحدة ذات دلالة معينة وهي: مقتنياتك.

وبمرور الزمن انحصر استعمال لفظة (مال) العربية هذه للدلالة على النقود.[4]

٣ ـ إن جعل الأصول الثنائية أساس بعض اللغات الأخرى وأصل كلماتها كاللاتينية ـ مثلا ـ جاء مؤيداً لكون الأصل الثنائي في العربية هو أساس كلماتها؛ وذلك لأن وضع الكلمة عند الطرفين أي في اللغتين اللاتينية والعربية مبنى على محاكاة الطبيعة، وعلى الهجاء الواحد غالباً أو الهجائين فقط.

ومن الأمثلة العربية على ذلك، الفعل الماضي (رَدَّ) فأصله الثنائي (رَدْ) وهو في اللاتينية REDDER أما ERE فإنه يأتي تذييلا لكثير من أفعالهم في اللاتينية.

---

(٤) الفلسفة اللغوية ١٠٢-١٠٦.

ويتضح من ذلك أن REDDER هذا ليس إلا (رُدْ) وهو أصل ثنائي عربي، يدل عليه قول فقهاء اللغة اللاتينية أن REDDER هذا مشتق عندهم من DO و RE [٥].

٤ - حَمْل اللغة العربية على اللغات السامية الأخرى التي يوجد الثنائي في أصولها، وخير مثال على ذلك الفعل (شَكَّ) فأصله الثنائي (شَكْ) ويقال في العربية: شَكَّ الفارسُ عَدُوّه بالرمح أي شَقَّه وخرقه إلى العظم. وفي اللغة السريانية (Sâkak) بمعنى شَكَّ أو ضَفَرَ وفي الأكدية (śakâku) بمعنى خَرَقَ أو رَصّع أو نَزّل . . . الخ.

ولما كان بعض اللغات السامية يستعمل الأصل الثنائي (شَكّْ) للفعل الثلاثي (شَكَّ) حُمِلَت العربية عليه؛ لأنها سامية أيضاً. [٦]

٥ - إن وجود بعض الكلمات على أصلين يدل على أن العربية مبنية على الأصول الثنائية، نحو (رِئة)، و (سَنَة) و (يَد) . . . الخ.

٦ - اتخاذ الشبه في أوصاف بعض الحيوانات والطيور وسيلة لإرجاع أسمائها إلى أصول ثنائية، مثال ذلك: إن العصفور وهو طائر صغير يشبه طيراً آخر اسمه الصُّرُّ، وكلمة: الصُّرُّ هذه مأخوذة من الأصل الثنائي (صَرْ).

وبناء على الشبه الخَلْقي الموجود بين العصفور والصُّرِّ يمكن إرجاع كلمة: العصفور إلى (صِفْر) الثلاثية وهذه الكلمة مزيد فيها أيضاً وأصلها (صَرْ) الثنائي حملا على اسم الصُّرِّ المذكور. [٧]

---

(٥) نشوء اللغة ونموها واكتهالها ٧-٨.
(٦) المعجمية العربية ١٦٦-١٦٧.
(٧) مقدمة لدرس لغة العرب ١٤٥.

٧ ـ واستندوا إلى ماذكره الشيخ الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) حين قَدَّمَ الفعل الماضي (مَدَّ) على الفعل (مَدَحَ) بالترتيب في شرح معنى كل منهمـا، وهـذا يوحِي إليّ أنّ أصله (مَـدْ) من حرفين فقط، وليس (م د د) الثـلاثي الأصول، بدليل أن حرف الحاء قبل حرف الدال في التـرتيب الهجـائي للحـروف العربية ولو كان الفعل (مَدًّ) من الأصل (م د د) لتـأخر ترتيبه وتسلسله إلى مابعد الفعل (مَدَحَ)، وعلى ذلك يكون أصل: (مَدًّ) الثلاثي هذا هو (مَدْ) الثنائي لاغير كما يتراءى لأصحاب القول بزيادة حرف من الأصل الثلاثي[٨] .

(٨) المفردات في غريب القرآن ٤٨١ ونشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها ٢ .

٣ ـ القول بالأصل الثلاثي

يقصد بالأصل الثلاثي: إرجاع كلمات العربية المتمكنة والمتصرفة إلى ثلاثة أحرف أصول في نشأتها الأولى وليس من الممكن أن تكون تلك الكلمات المذكورة على أقل من ثلاثة أصول في أول وضعها.

وقال بهذا الأصل الثلاثي علماء اللغة والصرف الأقدمون، وبنى أصحاب المعاجم مؤلفاتهم على هذا الأساس ووافقهم فيه أغلب الباحثين في العربية في الوقت الحاضر، ويمكن ذكر الأسباب التي دعت إلى القول بالأصل الثلاثي للغة العربية فيما يلي:

أولاً: كثرة الألفاظ الثلاثية وصيغها المستعملة فعلا في العربية.

ثانياً: خفتها واعتدالها، وجاءت هذه الخفة من وجود الحرف الثالث الذي وقع وسط الكلمة، نحو: رجل، فإن حرف الجيم صار فاصلاً بين حرف الراء المفتوح وحرف اللام الساكن حين الوقوف عليه. وسيأتي توضيح أكثر لهذه الخفة إن شاء الله.

ثالثاً: افتراق الثلاثي عن الثنائي في الخفة، وعن الرباعي والخماسي في قلة الحروف، فالرباعي والخماسي وإن كانا متمكنين إلا أن الثقل يدركهما؛ لكثرة أحرفهما التي يحتاج النطق بها إلى جهد أكثر من الثلاثي وهو متمكن أيضاً؛ لذلك صار أصلا حيث يُمثل أقلّ الكلمات المتمكنة في عدد الأحرف الأصول. يقول الامام ابن مالك:

وَلَيسَ أدنَى مِن ثُلاثِيّ يُرَى قَابِلُ تَصريفٍ لِمَا قَدْ غُيِّرا

رابعاً: امتناع دخول الكلمات الثنائية في أصل الوضع في علم التصريف فلم تصلح أن تكون أصولاً لغيرها من المفردات الداخلة فيه، فليس من الراجح أن تكون: (قَدْ) أو (هَلْ) أو (مِنْ) أصولا للمفردات الثلاثية والرباعية والخماسية؛ لعدم وجود معنى لها في نفسها ولايظهر معناها إلا مع غيرها ولايمكن تصريفها

كما يحصل في الأسماء حيث يُقال: جَبَل وجِبَال وجُبَيل وفي الأفعال: نحو: ضَرَبَ يَضرِب اضرِبْ . . . الخ .

وما كان غير متصرف لم يصلح أن يكون أصلا للمتصرف .

خامساً: عندما احتاج الصرفيون إلى ميزان صرفي لوزن المفردات والصيغ ومعرفة أحرفها الأصول من الزائدة فقد وضعوه على ثلاثة أحرف هي: الفاء والعين واللام؛ لتقابل الأصول الثلاثة في الأسماء والأفعال، ولم يضعوه على حرفين فقط .

سادساً: ليس من الممكن إرجاع الكلمات المتصرفة والمتمكنة إلى حرفين أصليين فقط، من غير علة تصريفية، وتبقى متصرفة أو محتفظة بمعناها الأصلي فلو حذفنا أي أصل من كلمة (قَلَم) ـ مثلا ـ لرأيناها تفقد دلالتها الأصلية فلم يكن (لَمْ) دالا على قلم الكتابة بعد حذف القاف منه .

لكن بالإمكان تحويل الكلمات ذوات الحرفين في أصل وضعها والتي لاتدل على معنى في نفسها ولم تكن متصرفة إلى أسماء متمكنة وأفعال متصرفة دالة على معان ومؤدية وظائف مختلفة، مثال ذلك: (مَنْ) وهي أداة استفهام يمكن تحويلها إلى اسم بإضافة حرف العين إليها فتصير (مَنْعٌ) حيث يقال: مَنْعُ الكذب فضيلة، ويمكن تحويلها إلى فعل أيضاً بإضافة حرف العين كذلك، فيقال: مَنَعَ زيدٌ أخاه من التدخين، ومثل ذلك (لَمْ) تصير (لَمَسَ)، و(لَمْسٌ) عند إضافة حرف السين إليها .

سابعاً: من شروط الفصاحة أن تكون الكلمة متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها، والمتوسطة: ثلاثة أحرف، وبناء على هذا الشرط استعمل العرب المفردات الثلاثية أكثر من غيرها، وهو مايرجح كونها أصلاً لغيرها أو أقلّ الأصول المتمكنة في العربية .(٩)

---

(٩) المزهر في علوم اللغة ١/١٩٩ ـ ٢٠٠ .

ثامناً: المحذوف من الأصول الثلاثة يعود بعد زوال سبب حذفه فقد وردت في العربية أسماء وأفعال داخلة في علم التصريف؛ لكنها بقيت على حرفين أصليين فقط في بعض الأحيان، نحو: (سنة) من الأسماء و(عُدْ) من الأفعال، بعد حذف الأصل الثالث منها في بعض تصاريفها.

ويلاحظ أن الأسماء المتمكنة وأغلب الأفعال المتصرفة التي بقيت على أصلين في الاستعمال فقط هي تلك التي تحتوي على أحد أصوات اللين وهي: الألف والياء والواو، كما ظهر ذلك في المثالين السابقين ولو كانت هناك أسماء متمكنة وأفعال متصرفة على أصلين فقط في أول وضعها لوجب استمرارها على هذين الأصلين فقط في جميع تصاريفها، لكن ذلك لم يحصل حيث يعود الأصل الثالث المحذوف في بعض تلك التصاريف.

تاسعاً: عندما اتخذ علماء اللغة والصرف الأقدمون الثلاثي أصلا لكلمات العربية وصيغها، كانوا يرمون تحقيق أهداف معينة من ذلك وهي:

١ - صيانة العربية وعدم تجزئة صيغها ومفرداتها المتمكنة والمتصرفة إلى ألفاظ ذوات حرفين فقط بعد حذف الأصل الثالث الذي يؤدي حذفه إلى الإخلال بالكلمة وتجريدها من معناها الأصلي ودلالتها الوظيفية التي كانت تؤديها قبل التجزئة، فإذا أخذنا الاسم: (أَسَد) وحذفنا أحد أحرفه الأصول انتفى معناه وتحول إلى مجرد حرفين لايؤديان أي معنى للأسد، كما لو كان على ثلاثة أحرف وفي صورته الأصلية، فإن حذفنا الهمزة بقي الاسم على حرفين هما: (سَدْ) وهذان لايعنيان اسم الأسد ولو حذفنا السين لبقي على (أَدْ) وهذا ليس له معنى ولو حذفنا الدال لبقي على (أَسْ) وهذا أيضاً ليس له أي معنى ولم يشر إلى معنى الأسد من قريب أو بعيد.

وكذلك الأفعال التي يُحذَف أحد أصولها لالغرض ما، فإنها لاتؤدي أية وظيفة أو معنى عند حذف أحد أصولها الثلاثة، فنحو: (ضَرَبَ) وهو فعل ماض ثلاثي الأصول، إذا حذفنا أحد أحرفه هذه كالباء - مثلا - بقي على

حرفين فقط هما الضاد والراء (ضَرْ) وهذان الحرفان في صورتهما الحالية لايدلان على الفعلية وليس لهما معنى في ذاتهما.

لذلك بنى علماؤنا الأقدمون مصنفاتهم ومعاجمهم على الأصول الثلاثية التي تعد أقل أصول العربية الدالة على معنى في نفسها التي تؤدي وظيفة معينة في الكلام العربي عند اضافة الحركات إليها.

٢ - عندماجمع الرواة واللغويون العرب مفردات العربية وجدوا أكثر كلماتها المستعملة متكونةَ من ثلاثة أحرف أصول. يقول ابن جنى: «والثلاثى عاريا من الزيادة وملتبسا بها مما يَبْعُدُ تداركه وتُتْعِبُ الإحاطة به . . .»[10]

لذلك جعلوا دراستهم لهذه المفردات قائمة على المفردات الأكثر استعمالاً في كلام العرب فوضعوا قواعد العربية ورسموا علومها المختلفة من نحو وصرف وأدب وخط وبلاغة ولغة. . . الخ بناء على ذلك فإن أراد أحد أن يرجِع أصول العربية في أول وضعها إلى أصلين فقط فإنه يحاول تغيير أصولها الثلاثية التي بُنِيَتْ عليها ووضعت لها، والابتعاد عن العربية الفصحى التي سجلت الشعر العربي في مختلف عصوره والتي نزل بها القرآن الكريم.

٣ - إن كثرة تصرف الصيغ الثلاثية جعلتها أكثر الأبنية وأحق بالزيادة في عدد الأحرف من غيرها.

ويعود سبب كثرة تصرف المفردات الثلاثية إلى خفتها دون غيرها من الأبنية والمفردات الرباعية والخماسية، أما المفردات الثنائية التي وضعت على أصلين فقط فلم تدخل في علم التصريف ولم تكن مصرفة وإنما هي عبارة عن حروف كحروف الجر، نحو: مِن وعَن أو أدوات، نحو: مَا وهَلْ . . . الخ؛ لأن أقلّ ماتكون عليه المفردات المتمكنة ثلاثة أحرف أصول[11]

---

(١٠) الخصائص ١/٥٦ .

(١١) الممتع في التصريف ١/٦٩ .

لذلـك فإن من حق المفـردات والصيغ التي تستـأثر بكثرة الزيادة على أصـولها أن تكون أصلا للعربية دون غيرها، والقواعد إنَّمَا تُبنى على الأكثر، أمـا القليل فَيُعَدُّ شاذاً عن تلك القواعد أو محفوظاً لايقاس عليه، وتلك هي صفـة قواعـد اللغـة العـربية التي بنيت على الألفـاظ الأكثر استعمالاً، وهي المفـردات الثـلاثية الأصـول، وبناء على ذلك فإن في استطاعة هذه القواعد حفظ اللغة العربية وإبعادها ومتكلميها عن الوقوع في الخطأ عند استعمال مفرداتها.

* * *

٤ ـ المقارنة بين القولين

هنـاك مجمـوعـة من الكلمـات التي اتفق على بحثهـا ودراستهـا كل من أصحـاب القـول بزيادة حرف في الأصـل الثـلاثي، وأصحـاب القـول بالأصـل الثـلاثي، فاتخـذهـا الفريقان وسيلة لتأييد ماذهبا إليه حسب وجهة نظرهما فيها، نحو: يد وابن وسنة ورئة وعدة . . . الخ.

فهي عند من قال بزيادة حرف في الأصل الثلاثي تتألف من حرفين أصليين فقط هما أصلها، تدل على ذلك صورها الموجودة عليها قبل زيادة الحرف الثالث عليهـا، وعنـد القـائلين بالأصـل الثـلاثي تتـألف من ثلاثة أحرف أصول في أول وضعهـا ثم سقط أحـدهـا نتيجـة الاستعمـال فقط وعـوضـوا مكانه حرفاً آخر في بعضهـا، نحـو: ابْن وسَنَـة ومنهـا مالم يعـوضـوا فيه عن الأصـل الثالث الساقط بحرف؛ لأن هذا الساقط يعود إلى الكلمة بعد زوال علة حذفه وسقوطه، نحو: يَدٍ حيث ترجع الياء الساقطة وهي لام الكلمة في التكسير والإضافة والتصغير، نحو: أَيْدِيهم وَيُدَيَّة من جهـة، ولأن السين من (اسم) والبـاء من (ابن) ساكنتـان لذلك جاؤوا بهمزة الوصل قبلهما لغرض التوصل إلى النطق بالساكن، فالعرب لايبدأون بالساكن في نطقهم ويكرهونه من جهة أخرى «فما كان من الأسماء على حرفين،

فنحو يَدٍ ودمٍ . . . واسمٍ وأخٍ . . . وهذه الأسماء المحذوف منها لايكون ماحُذِفَ إلا حرف لين أو حرفاً خَفِيّاً كحرف اللين نحو: الهاء والنون أو يكون مضاعفاً فيستثقل فيه التضعيف فيُحذَف . . . أما: أب وأخ فلم يسكِّنوا أوائلَها لئلا تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في أوائلها فيصير إلى اعتلال ثان وأما: ابن واسم واست فَبُنِيت على سكون أوائلها فدخلها ألف الوصل لسكون مابعدها» .[12]

واستدل أصحاب القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي على ماذهبوا إليه بوجود تلك الأسماء متكونة من أصلين فقط في بعض اللغات السامية، نحو: كلمة (اسم) فهي في العبرية (شِمْ) sem̄ وفي الآرامية (شما) šma̅ والألف التي وقعت في آخرها هي أداة التعريف وليست من أصل الكلمة وفي الحبشية (سِمْ) sem وفي الأكادية (شُم) šumu[13].

فلما كانت هذه الكلمة مؤلفة من أصلين فقط في اللغات المذكورة وهي لغات سامية، رجحوا أصلها الثنائي أيضاً في العربية؛ لأنها لغة سامية.

أما القائلون بالأصل الثلاثي فعدوا تلك الأسماء ثلاثية الأصول في أصل الوضع ولم يكن الاستعمال دليلاً على ثنائيتها؛ لأن لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف ويعود سبب سقوط الأصل الثالث إلى مجيئه ساكناً ثم مجيء التنوين بعده ـ كعلامة إعراب ـ وهو ساكن أيضاً، نحو قولهم: ضربوا بأيدٍ من حديد، ووقع ذلك في آخر الاسم فاجتمع ساكنان أحدهما: الحرف الثالث وهو الياء الأخيرة من (يَد)؛ لأن أصلها (يَدَيْ).

والآخر: التنوين فهو ساكن؛ لذا وجب حذف أحد الساكنين فوقع هذا الحذف على الحرف الثالث من (يَدَى) وهو الياء، وإنما امتنع حذف التنوين؛ لأنه علامة إعراب في الاسم، ولايجوز حذفه.

---

(١٢) المقتضب ٢٢٤/١ ، والانصاف في مسائل الخلاف ، المسألة ١٠٧ ، ٧٣٨/٢ .
(١٣) فصول في فقه العربية ٣٤ .

ومما يدل على أن كلمة (يَد) وأمثالها ثلاثية الأصول عودة الأصل الساقط في بعض تصاريفها كالتصغير حيث يقال: يُدَيَّة والتكسير والإضافة معاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقْبِضُونَ أيديهم﴾.[١٤]

ومثلها (زِنَة) حيث تُصَغَّر على (وُزَينَة)[١٥].

ويوجد أفعال يحذف منها حرف أصل، خاصة في الأمر منها، لكن هذا الأصل المحذوف يعود إليها في صيغة الماضي منها، نحو: (كُلْ) وهو فعل أمر سقطت منه الهمزة في أوله، إلا أنها تعود في الفعل (أَكَلَ) الماضي، ومثله (عُدْ) والماضي منه (عَادَ) وكذلك (خُذْ) وماضيه (أَخَذَ) فوزن الماضي من هذه الأفعال هو (فَعَلَ)[١٦] ولايدل سقوط الهمزة في صيغ الأمر منها على أنها أفعال ثنائية الأصول.

أما سبب زيادة همزة الوصل في أوائل بعض الأسماء نحو: (اسم) (ابن) وبعض الأفعال نحو: (ابْنِ) فعل أمر وماضيه (بَنَى) فهو للتعويض عن الأصل الثالث الساقط وهو لام الكلمة أي الواو في (اسم) و(ابن) والألف في الفعل (بَنَى)، وذلك لأن القياس فيما حُذِفَتْ لامه أن يُعوَّض بهمزة الوصل في أوله، يدل على ذلك عدم وجود كلمة حُذِفَتْ فاؤها وعوضوا عنها بالهمزة في أولها من جهة؛ ولأن حذف أحد الأصول من الكلمات المذكورة أدى إلى سكون فائها، والعرب يكرهون الابتداء بالساكن؛ لذا جاؤوا بهمزة الوصل لغرض النطق بالساكن من جهة أخرى؛ لذا افترقت هذه الكلمات عن نحو: (يَد) و (دَم)؛ لأنهما لما حُذِفَ ثالثهما بقيت الفاء في كل منهما متحركة بالفتحة فلم يعوضوا فيهما عن الحرف الساقط بحرف آخر مكانه.

---

(١٤) سورة التوبة ، الآية ٦٧ .

(١٥) المقتضب ١/٢٢٧ ، والواضح في علم العربية ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(١٦) مختصر في ذكر الألفات ١٩ .

ويكـون التعـويض في أواخر بعض الأسماء إذا كان الأصل المحذوف منها واقعـاً موقـع فاء الكلمة، نحو: (عِدَة) فأصلها (وِعْدُ) سقطت الواو وعوضوا عنها بتاء التأنيث في الآخر؛ لأن القياس يقضي بتعويض ماحذفت فاؤه بتاء التأنيث في آخره.[١٧]

ومع ذلك نجد خروجاً لبعض الأسماء على هذه القاعدة نحو (سَنَة) فأصلها (سَنَـو) بدلالـة جمعهـا على (سَنَـوات) وقـد سقـطت منهـا الـواو التي في آخرها وعوضوا عنها بالتاء في الآخر أيضاً.

ورجَّـح القـائلون بالأصـل الثلاثي أن الواضع لما وضع اللغة لأول مرة بنى أصول كلماتها ومفرداتها على ثلاثة أحرف أصول لاأقل من ذلك ومن هذه الأصول اشتقوا الأسماء والأفعال ذوات المعاني والدلالات الوظيفية.

لذلـك فالكلمـات الـواردة في العربية على حرف واحد، نحو: واو القسم وعلى حرفين، نحو (هَلْ) و (مِنْ) و (لَمْ) . . . الخ في أصل الوضع لم يكن لها معنى في ذاتها أو لايظهر معناها إلا مع غيرها من الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة.

واختلف أصحاب القولين المذكورين في الأصل أَلهُ معنى أم لا، فالقائلون بزيادة حرف في الأصـل الثـلاثي عدّوه ذا معنى، نحـو: (حَمْ) فهـو فعـل - في رأيهم - يدل على الحرارة، لكن الراجح مارآه أصحاب القول بالأصل الثلاثي بأن الأصـل الثنـائي هذا لامعنى له في ذاتـه - وإنْ جعله بعض الأقـدمين من علمـاء الصرف صيغة لها معناها - .

وسلك أصحـاب المعاجم العربية النهج القويم عندما عدوا الأصل الثلاثي لامعنى له، وإنما هو مشترك لفظي لجميع المشتقات التي تؤخذ منه، وتتفرع عليه.

---

(١٧) الانصاف في مسائل الخلاف، المسألة١، ١/٩- ١٠.

واتفق الطرفان على تعذر تحديد نشأة الأصول اللغوية بصورة دقيقة إلا أن أصحاب القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي ذهبوا مذهباً صعباً حين تناولوا أصول بعض الكلمات وأرجعوها إلى أصول ثنائية، وأنها أصول للغات أخرى انتقلت من العربية إليها.

* * *

٥ ـ الرأي في هذا الموضوع

يتضح لنا بعد ذكر آراء أصحاب القولين السابقين وأدلتهم ، عدم قبول ماذهب إليه أصحاب القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي أي بإرجاعه إلى حرفين أصليين فقط ، لما يأتي :

أولاً : إن اعتمادهم على الأفعال وخاصة بضع مئات منها لايمكن أن يقوم دليلاً لإخضاع كلمات العربية كلها ، وإن صحت في تلك الأفعال فإنما هي صحة اتفاقية لا تقوم على قاعدة ثابتة وليست بمطردة في جميع أفعال العربية .

ولايمكن اتخاذ الأفعال الثلاثية التي شُدِّدَ أحد أحرفها نحو : (مَدَّ)الذي شددت داله دليلاً لإرجاعه وأمثاله إلى أفعال ذات أصل ثنائي، نحو : (مَدْ) ، وذلك لأننا لو أرجعناه إلى حرفين فقط هما : الميم والدال المخففة ، لفقد معناه وأصبح مجرد حرفين فقط ليس فيهما معنى الفعلية ولم تكن لهما دلالة وظيفية .

ثانياً : أما اتخاذ الاشتراك في المعنى وسيلة لإرجاع بعض الأفعال التي اتفقت الفاء والعين في كل منها ، إلى أصول ثنائية ، فليس راجحا ، لأن كثيراً من الأفعال والأسماء التي تشترك في حرفي الفاء والعين تختلف في معانيها عن بعضها وقد تصل إلى حد التناقض في المعنى مثال ذلك ماذكره ابن فارس في مقاييس اللغة نحو :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

جنى · الجيم والنون والياء أصل واحد وهو أخذ الثمرة من الشجرة .

جنأ : الجيم والنون والهمزة أصل واحد ، وهو العطف على الشيء والحُنُوّ عليه يقال : جَنِئَ عليه إذا احْدَودَبَ .

جنب : الجيم والنون والباء أصلان متقاربان أحدهما : الناحية والآخر : البُعْد ، والجَنَبُ : عَطَشُ البعير حتى تلتصق رئته بجنبه .

جنث : الجيم والنون والثاء أصل واحد ، وهو الأصل والإحكام ، يقال لأصل كل شيء : جِنْثُهُ .

جنح : الجيم والنون والحاء أصل واحد ، يدل على الميل والعدوان ، ويقال : جَنَحَ إلى كذا أي مالَ إليه ، والجُناح : الإثم ، وجَنَحَتِ الإبلُ في السَّير : أسرعت .

جند : الجيم والنون والدال يدل على التّجَمّعِ والنّصرة ، يقال : هم جُنْدُه أي أعوانه .

جنز : الجيم والنون والزاي كلمة واحدة بمعنى : سَتَرَ ومنه اشتقاق الجنازة .

جنس : الجيم والنون والسين أصل واحد وهو الضَّرْبُ من الشيء ، والجمع أجناس .

جنف : الجيم والنون والفاء أصل واحد ، وهو المَيْل ، يقال : جَنِفَ إذا عَدَلَ عن الشيء .(١٨) .

ولو أنعمنا النظر في تلك الأسماء والأفعال التي اشتركت في الفاء والعين وهما حرفا الجيم والنون ، لم نرها قد اتحدت في معانيها حتى يمكننا القول بإرجاعها إلى أصل ثنائي هو : (جَنْ) ، فلم يكن الفعل : جَنَى وهو بمعنى قطف الثمرة ، بمعنى جَنِئَ الذي يدل على الحنان والعطف ، ولم يكونا بمعنى :

---

(١٨) مقاييس اللغة ١/٤٨٢ ـ ٤٨٦ .

الجَنْب الذي يدل على الناحية ، أو البُعْدُ ، وكذلك لم يكن جَنِثَ ومعناه : أحكَمَ الشيء بمعنى ماتقدم من الأفعال والأسماء . وقد يتضاد المعنيان ففي : جَنَئَ : الذي يدل على الحنوّ والعطف نجد هذا المعنى مخالفا لمعنى : جَنَحَ الذي يدل على العدوان ، وأين معنى : الجنازة التي تدل على الضعف والموت والسَّتر من معنى جَنَدَ : الذي يدل على التجمع والنصرة ؟ ولم تكن لها صلة بمعنى الجِنْس الذي يدل على أنواع الأشياء وأضْرُبها .

ومثل ذلك ماذكره ابن فارس أيضاً في مقاييس اللغة :

وجح : الواو والجيم والحاء كلمة تدل على سَتْر شيء لشيء .

وجد : الواو والجيم والدال ، يدل على أصل واحد ، وهو الشيء يُلْفيه ووجدتُ الضالة وِجْدانا .

وجذ : الواو والجيم والذال كلمة صحيحة هي الوَجْذُ : نُقْرة في الصخرة وأوجَذه على الأمر : أكرَهَهُ .

وجر : الواو الجيم والراء كلمة تدل على جنس من السَّقْى ، وَوَجَرْتُ الصَّبىَّ الدواء وأَوْجَرْته ، والوِجَار : سِرْب الضَّبُع .

وجز : الواو والجيم والزاي كلمة واحدة : يقال : وَجزٌ وَوَجيز أي مُختصر .

وجس : الواو والجيم والسين كلمة تدل على إحساس بالشيء وتَسَمُّع له ، وتَوَجَّس الشيء أَحَسَّ به فتَسَمَّعَ له .

وجع : الواو الجيم والعين كلمة واحدة هي الوَجَعُ اسم يَجْمَعُ على المرض كله ، وَتَوجَّعْتُ له : رَثَيتُ .

وجم : الواو والجيم والميم يدل على سكوت في اهتمام .

وجن : الواو والجيم والنون : يدل على صلابة في الشيء ، وبه سُميت الناقة وَجْناء ، وقياس وَجْنَة الانسان منه ؛ لأن فيها صلابة وشدة .

وجه : الواو والجيم والهاء أصل واحد يدل على مقابلة الشيء ، والوجه مستقبَلٌ لكل شيء .

وجى : الواو والجيم والحرف المعتل ، يقولون : تركته ومافي قلبي منه أوجَى ، أي يَئِستُ منه ويقولون : سألتُه فأوجَى عليَّ أي بَخُلَ عليَّ .

وجب : الواو والجيم والباء أصل واحد يدل على سقوط الشيء ووقوعه ثم يتفرع ، ووَجَبَ البيعُ وُجوبا ، حَقَّ ووقع ، ووَجَبَ الحائطُ ، سَقَطَ .(19)

وكذلك لم نجد اشتراكا في المعنى بين الأسماء والأفعال التي تقدم ذكرها بناء على كونها اشتركت في الفاء والعين وهما الواو والجيم ولا يمكن إرجاعها إلى أصل ثنائي هو (وَجْ) ولا معنى لهذا في اللغة .

وقد اختلفت معاني تلك الأسماء والأفعال على النحو التالي :

لايشترك الفعل : وَجَحَ في المعنى مع : وَجَدَ ، فالأول يدل على ستر الشيء والثاني يدل على وجود الشيء ، وليست لهما علاقة في معنى أَوْجَرْتُ الصبيَّ الدواءَ بمعنى أسقيتُه إياه ، ولا علاقة لهذه جميعاً بمعنى : وَجَسَ وتَوَجَّسَ ، بمعنى أحسَّ بالشيء وتَسَمَّع له ولا علاقة للتَوَجُّس بالوجع ، والوجوم بمعنى السكوت ، ولا بالوَجنة أو الوَجْناء بمعنى الصلبة ولا بالوجه ولا بالوجوب أي سقوط الشيء ووقوعه .

وعند رجوعنا إلى معجم لسان العرب وجدنا كلمات قد اشتركت بالفاء والعين ولكن معانيها اختلفت وتباينت ، ومن أمثلة ذلك :

فقأ : فَقَأَ العينَ : كَسَرها ، وقيل : قَلَعَها .

فقح : التَّفَقُّحُ : التَّفَتُّح ، وفَقَحَ الصغيرُ بعد ولادته : أول ما فَتَحَ عينيه .

فقد : فَقَدَ الشيء : عَدِمَه ، وفَقَدْتَ الشيء ، إذا غاب عنك .

فقر : الفَقْر والفُقْر ضِد الغِنَى أي العَوَز ، والفِقْرَة واحدة فَقَار الظَّهرْ .

فقس : فَقَسَ الرجلُ وغيره : مات فجأة ، وفَقَّسَ الطائرُ بيضَهُ أَفْسَدَه ، وفَقَسَ فلانٌ فلاناً إذا جَذَبَه بِشَعْره سُفْلا .

---

(19) مقاييس اللغة ٦/٨٦ ـ ٩٠ .

فقع : الفَقْعُ والفِقْع بالفتح والكسر ، الأبيض الرخو من الكَمْأة وهو أردؤها ، والتفقيع والتشـدُّق ، ويقـال : فَقَّـع أصـابعَه إذا غمز مفاصلها فانفقعت ، وهي الفَرْقَعَة أيضاً .

فقق : فَقَّ النخلةَ فَرَّجَ سعفها ليصل إلى طَلْعِها فَيُلْقِحَها ، والفَقَّاقُ : الكثيرُ الكلام .

فقل : الفَقْلُ : التَّذْرِيَة في لغة أهل اليمن ، ويقال : أرضهم كثيرةُ الفَقْلِ أي الرَّيع .

فقم : الفَقَمُ في الفم أن تدخل الأسنان العليا إلى الفم ، فَقِمَ الإناءُ : امتلأ ماء .

فقا : الفَقْوُ : شيء أبيض يخرج من النُّفَسَاء أو الناقة الماخض وهو غلاف فيه ماء كثير ، وَفقَوْتَ الأثر كَفَقَوْتُه أي اتبعته لمعرفة مصدره .[20]

ولو تَفَحَّصْنا معاني الكلمات السابقة جيداً لم نَرَأى اشتراك في معانيها فلم يكن اتفاقها في الفاء والعين وهما الفاء والقاف دليلاً على إرجاعها إلى أصل ثنائي هو (فَقّ) وليس بهذا أي معنى أو دلالة وظيفية .

فلا نجد اشتراكا في المعنى بين فَقَحَ بمعنى فَتَحَ عينيه لأول مرة وبين معنى فَقَـدَ الشيء بمعنى عَدِمَه ولا بين فَقَسَ بمعنى مات فجأة أو فَقَعَ الذي يدل على الأبيض الـرخـو من الكمأة ولا علاقة بين فَقَّ النخلة إذا فَرَّجَ سعفها للتلقيح وبين الفَقْـر وبين الفَقْو للشيء الأبيض الذي يخرج من النُّفَسَاء أو بين تذرية المحاصيل وتصفيتها مما علق بها من هشيم النبات اليابس أو بين فَقَأَ العين إذا قلعها .

ويمكن القـول مثـل ذلـك في الكلمـات الآتية التي اشتركت في حرفين :

جدد : الجَـدُّ أبـو الأب وأبـو الأم ، والجَـدُّ : البَخْتُ والحُـظْوَة ، وَجَـدَّ : عَظُمَ

(20) لسـان العـرب 1/13/ فقـأ ، 3/380/ فقـح ، 4/334 ـ 335/فقـد ، 6/366 ـ 368/فقر ، 8/46/ فقس ، 10/126 ـ 127/ فقع ، 12/184/ فقق ، 14/45 فقل ، 15/354 ـ 355/ ,فقم ، 20/20/فقأ .

جدر : وهـو جَدِير بكذا ولكذا أي خَلِيق به ، والجُدَري مرض معروف وهو عبارة عن قروح في البدن ممتلئة ماء وقيحا .

جدل : جَدَلَ الحَبـل إذا فَتَلَه بشدة ، والجَدْلُ : العَظْم والصَّرْع ، والجَدْلاء صفة للتي في أذُنها قِصَر ، والجَدَالة : البَلْحَة إذا اخضَرَّت واستدارت وجادَ لَه أي خاصَمهُ ، ويقال للرجل الذي يأتي بالرأي السخيف : هذا رأي الجَدَّالين :

جدم : : جَدَمَ وأجْـدَمَ النخـلُ : إذا حمل شِيصا ، والجَدَمَةُ القصير من الرجال والنسـاء ، والجَـدَمُ : الرُّذَّال من الناس ، والجَدَمُ نوع من التمر ، ويقال للفرس : أجْدِم وأقْدِم إذا هِيْجَ لِيمض .

جدن : : (جَدَنَ) وأجْدَنَ الرجلُ اذا استغنى بعد فَقْر ، وجَدَنُ اسم موضع .

جدا : : (جَـدَا) ومعنـاه المطر العام حيث يقال : غيثٌ جَدَاً ، لا يُعرف أقصاه ومنه أخِذَ جَدَا العطيةِ ، والجَدْوَى ، وقد جَدَا عليه يَجْدو جَدًا أي أعطاه ، وجَـدَوتُـه جَدْواً أجْـدَيتُـه واستَجـدَيْتُـه كُلُّهُ بمعنى أتيتُـه أسـألـه حاجـة ، والجادِيُّ : الزعفران ، وجَدِيَّة الدم : أولُ دُفْعَة من الدم تَتْبُعُ والجادِيُّ : الجراد لأنه يَجْدِى كلَ شيء آي يأكله .[21]

فلا نجـد علاقـة في المعنى بين جَدَّ بمعنى عَظُمَ وبين جَدَا بمعنى طلب العطية أو الحاجة ولا بين جَدَرَ بالشيء أي صار أهلا له وخليقا به وبين الفِعَلِ من مرض الجُدرى الذي يدل على ضعف المقاومة والتسليم لهذا المرض وكذلك لا نجـد بينـه وبين (جَـدَلَ) الحبـلَ أي فتلهٌ بشـدةٍ ولا بين أجْـدَمَ النخـل إذا حمل شيصـا ؛ لأن النخل لَمَّا حمل شيصا إنما أصابه ضعف فلم يتمكن من أن يحمل تمراً ناضجاً .

---

(21) لسـان الـعـرب ٤/٧٧ ـ ٧٨/ جدد ، ٥/١٨٩/ جدر ، ١٣/١٠٨ ـ ١١٤/جـدل ، ١٤/٣٥٣/جدم ، ١٦/٢٣٧/ جدن ، ١٨/١٤٥ ـ ١٤٨/جدا .

ولم نجد معنى للعظمة في الجَذَم من الناس فهم الرَّذَال ولا في الجَدَّالين من الناس لأنهم يأتون بالرأي السخيف ولا في الجَذْلاء التي في أُذُنِها قِصَر .

وَلَّما انتفى الاشتراك في المعنى انتفى أن يكون الحرفان (جَذْ) أصلا للأفعال السابقة ولا للأسماء التي وُجِدا فيها ولم تبق حجة لهم في ذلك .

ثالثا : ولم يكن احتجاجهم مجدياً بالأفعال الثلاثية المعتلة في العربية على أنها ثنائية الأصول زيد عليها حرف ثالث؛ لأن الأفعال المعتلة ثنائية صوتاً ثلاثية في عدد أحرفها والمعوَّل عليه هو عدد الأحرف وليس الصوت ، نحو : وَعَدَ وَجَاءَ وقَضَىَ ، فالواو في وَعَدَ والألف في جاءَ وقَضَى من أصول هذه الأفعال وليست بزائدة .[22]

رابعاً : ولم يكن من الصواب حمل اللغة العربية على اللغة اللاتينية في قِصَر الألفاظ وثنائية الأصول للأمور الآتية :

١ ـ إن العربية بعيدة كل البعد عن اللاتينية واللغات المتفرعة عليها في قواعدها ومفرداتها ومعانيها وطرق اشتقاقها وبداية وضعها وبيئتها وأحوال سكانها وطرق معيشتهم .

٢ ـ ليس من السهولة انتقال كلمة عربية مثل (رَدَّ) بنفس اللفظ والمعنى الى لغة أخرى غريبة عنها ثم تصبح هذه الكلمة المنتقلة أصلاً لكلمات أخرى مشتقة منها ، وهب أنَّ تلك اللغة لا توجد في أصولها مثل الكلمة العربية المستعارة هذه فإن هذا مستبعد جداً ، ونحن لانستطيع أن نقيس أية لغة بمعايير مستقاة من لغة أخرى .[23]

صحيح أن اللغات تتفاوت في توليد كلماتها الجديدة التي لم تكن ـ موجودة من قبل ؛ لكن ذلك لا يعنى أنها تستورد ألفاظا أخرى غريبة عنها

---

(٢٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٩٦ .

(٢٣) التعريف بعلم اللغة ٥٣ .

وتتخذها أصولاً لبعض كلماتها ؛ لأنها كما استطاعت أن تبتكر صيغها وأساليب توليد كلماتها على ضوء تلك الصيغ لا يستعصى عليها بناء صيغ وكلمات أخرى جديدة ، ونحن لا ننكر التعريب في اللغة العربية ، ولكن لايهمنا أصله قبل ذلك .

٣ ـ توغل نشأة اللغات الانسانية في القِدَم ، وَبُعد المسافة بين الناطقين بلغة عن الناطقين بلغة أخرى يجعل الأمر مستبعدا جداً في نقل الكلمات من لغة إلى ثانية وجعلها أصولاً لها ، ولو تفحصنا الكلمات المُعَرَّبة من الأعجمية لم نَرَ شيئاً منها اتخذ أصلاً لكلمات عربية إلا عن طريق التوهم بل عُرِّبَتْ مثل تلك الكلمات لتلحق بالكلام العربي أو تستعمل كغيرها من الألفاظ الأخرى في العربية ، دون اتخاذها أصولاً لغيرها من الكلام العربي ، ويضاف إلى ذلك تعصب أهل كل لغة لها ونبذهم كل غريب عن لغتهم مجتلب اليها ؛ ولذا يغيرون في بعض أحرف الكلمات المنقولة إليهم وكذلك في بعض حركاتها لتتفق مع بيئتهم وترتفع إلى مستوى ألفاظهم .

خامساً : أما حَمْلُ اللغة العربية على اللغات السامية الأخرى التي تُعَدُّ الأصول الثنائية أساس كلمات بعضها فذلك بعيد ؛ لأن اللغة العربية ، وبعض الساميات الأخرى لا تتفق تمام الاتفاق في جميع الصفات .

يقول العالم الألماني نولدكه : « فكل لغة من اللغات السامية القديمة تتفق مع أخرى عَرَضاً في بعض الخصائص النحوية وتفترق عنها فيما عدا ذلك كما تفترق عن أخت أخرى قريبة فيما اتفقت فيه مع ذلك ، هذا إلى أنَّ كل واحدة منها تختص بخصائص لا توجد إلا فيها هي» .[٢٤]

---

(٢٤) اللغات السامية ٢٦ .

لذا لا يمكن اتخاذ ماورد في بعض الساميات من الأصول الثنائية وتطبيقه على الأفعال المُضعَّفة في العربية ثم إرجاعها إلى أصول ثنائية كما قال بذلك مرمرجي الدومنكي «وَنَسِيَ الأب مرمرجي أنه عند إسناد المضاعف إلى الضمائر في العبرية والسريانية يظهر التضعيف» .(٢٥)

سادساً : حين ذكر الراغب الأصفهاني الفعل (مَدَّ) قبل (مَدَحَ) - مع انفراده بذلك من بين أصحاب المعاجم - فإنه لم يقل بإرجاعه إلى فعل ثنائي له معنى ودلالة وظيفية ويتكون من الميم والدال (مَدْ) فقط .

سابعاً : لايمكن قبول ماتخذه الثنائيون من الشبه بين الطيور وسيلة لتأكيد الأصل الثنائي للعربية ، فقد يشترك بعض الحيوانات والطيور بحرفين في أسمائه ، لكن ذلك لا يعنى أن الحرفين المذكورين أصل له بناء على كونه من الحيوانات أو الطيور ، نحو : الزَّرافَة وهي حيوان ضخم طويل العنق فقد تشترك مع الزّرزُور - وهو طير أكبر من العصفور قليلا - في حرفي الزاي والراء (زرْ) ، فلا يصح أن يكون الثنائي (زَرْ) هذا أصلاً لاسميهما ولا معنى لهذين الحرفين في العربية .

ثامناً : حين ابتكر أصحاب القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي هذا الرأي عدوا بقية الأبنية من أسماء وأفعال مما زادت أصولها على حرفين متطورة من الأصل الثنائي فهي جميعاً مزيد فيها فلم تكن هناك أصول ثلاثية مجردة بل مزيد فيها وهكذا بالنسبة لبقية أصول العربية الأخرى ، وهم بهذا الرأي قد تأثروا بنظرية دارون التي أدعت أن الكائن الحي ينشأ صغيراً ثم ينمو ويكبر وخلال ذلك يتطور من جنس إلى آخر .(٢٦)

---

(٢٥) فصول في فقه العربية ٢٦٦ .

(٢٦) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٦٧/١١ ، بحث الدكتور إبراهيم أنيس وعنوانه «تطور البنية في الكلمات العربية» .

تاسعاً : احتج أكثر القائلين بزيادة حرف في الأصل الثلاثي باللهجات العامية ومن ثم قاسوا ماورد فيها على العربية الفصحى .

لكن هذا القياس ليس صحيحا ، فاللهجات العاميّة في اللغة العربية لا يمكن أن ترتقى إلى متانة وقوة الفصحى وخلوها من اللحن بأية حال مهما تنوعت صورها ؛ لأن العامية هذه عبارة عن مجموعات متداخلة ومختلطة من اللغات الأعجمية ومن بعض كلمات الفصحى التي أدمجت مع غيرها أو مع الكلمات الأعجمية وفقدت قسما من أحرفها وحركاتها نتيجة لذلك الدمج والاختلاط فأدى إلى فقدان المعنى الأصلي والدلالة الوظيفية التي كانت تؤديها تلك الأسماء والأفعال قبل الدمج والخلط والتغيير ، وقد حفظ القرآن الكريم اللغة العربية من الضياع ، ولولاه أصبح العربي لا يفهم أخاه العربي عند اختلاف قطريهما .

فلم يبق إذن إلا القول بصحة كون الأصول الثلاثية أصلا للعربية ، وهي أقل الأصول التي تدل على دلالات معنوية ووظيفية في أنفُيتها إذا أضيفت إليها الحركات لتكوين الأسماء والأفعال واشتقاقها منها .

ولا أحد ينكر وجود الأصول الثلاثية في جميع اللغات السامية إضافة إلى بعض الثنائيات التي لا يصح عَدُّها الأصل الأول لهذه اللغات .(٢٧)

إن التطور اللغوي عمل متفق مع طبائع الأشياء ومتداخل ، ولو كان اختراع اللغات متدرجا بحسب أحرفها ، وعددها ؛ لصارت الحروف التي لا معنى لها في ذاتها نحو : حروف الجَرّ وبعض الأدوات أسبق في العمر الزمني من الألفاظ ذوات المعاني وليس الأمر كذلك .

ومن الأدلة القاطعة على ترجيح الأصول الثلاثية أصلًا للعربية ، كثرتها في الأسماء والأفعال عموماً ، ولو كانت متطورة من أصول ثنائية فلماذا لم تكن الألفاظ الرباعية أو الخماسية المستعملة فعلًا في العربية أكثر منها ؟ مع العلم بأن مرحلة بناء

---

(٢٧) فصول في فقه العربية ٢٦٦ .

الألفاظ الرباعية والخماسية تلي مرحلة بناء الألفاظ الثلاثية في التسلسل الزمني لوضع الألفاظ .[28]

ولا يمكن أن تبنى قاعدة أو تؤسس نظرية ما إلا على الغالب الكثير في كل المجالات ، و لابد لكل قاعدة من الشواذ القليلة ؛ لذا فإن بعض الكلمات الثنائية كحروف الجر والأدوت ونحوها يمكن حملها على الشذوذ في العربية .

يقول الأب هنري فليش : «ولكن لننظر إلى الأشياء من قريب فالسامية المشتركة . . . كانت ذات أصول ثلاثية . . . والحالة الثنائية ـ إنْ وُجدَتْ ـ يمكن إذن أن تعود إلى ماقبل التاريخ ، وهو مايستحيل الوصول إليه الآن بوسائلنا . . . » .[29]

. يدل ذلك على ترجيح الأصول الثلاثية للغة العربية دون غيرها من الأصول المقترحة .

---

(٢٨) الخصائص ١/٦١ .
(٢٩) العربية الفصحى ٢٠٢ .

الفصـل الثالـث

(الصيـغ الثلاثيـة المجـردة)

يتضمن مايلي :

١ ـ كثرة استعمال الصيغ الثلاثية في العربية .

٢ ـ أبنية الاسم الثلاثي المجرد ودلالاتها المعنوية .

٣ ـ أبنية جموع التكسير ودلالاتها المعنوية .

٤ ـ أبنية الفعل الثلاثي المجرد ووظائفها .

٥ ـ اختيار الثلاثي للميزان الصرفي .

خاتمة : رأي الجرجاني في طريقة وزن الفعل (قلت) .

١ ـ كثرة استعمال الصيغ الثلاثية في العربية :

يُقصد بالصيغة في اللغة العربية ، الهيئة التي تشترك فيها مجموعة من الألفاظ بعدد من الحروف الأصلية مع مراعاة ترتيبها وحركاتها وسكونها وحروفها الزائدة ، نحو : عَدْل وقَلْب فكلتا اللفظتين على ثلاثة أحرف أولها مفتوح وثانيها ساكن أما الحرف الأخير فلا يُعتدّ بحركته وسكونه في بناء الكلمة أو صيغتها ؛ لأنه موضع حركات الإعراب التي تتعاقب عليه حسب تأثير عوامل الرفع والنصب والجر في الأسماء ، والرفع والنصب والجزم في الأفعال المضارعة ، وعوامل البناء في الأسماء والأفعال جميعاً ، يدل على ذلك أن لفظة أَسَد ، مثل لفظة : نَصَرَ ، وهذا فِعْلٌ ، وعلى هيئته وكلاهما على وزن (فَعَل) ومن الصيغ المزيد فيها نجد أن كلمة (كاتِب) من نفس بناء (قادِر) وكلاهما على وزن (فاعِل) .

وكذلك نحو : (خَاتَم) وهو اسم من نفس بناء (كَاتَبَ) وهو فِعْلٌ وكلاهما على وزن (فَاعَل) ، ووقع حرف الألف بعد فاء الكلمة فيهما ، وفُتِح أولهما وثالثهما ، فتمت الموافقة بينهما .(١)

ووضع علماء الصرف الأقدمون الميزان الصرفي لمعرفة أوزان الصيغ المختلفة وردِّ بعضها إلى بعض ثم إعادتها جميعاً الى أصل واحد مشترك بينها تنتهي إليه تلك الصيغ وهو الأصول الثلاثة التي تشتق منها الصيغ والمفردات على السواء .

وكثرت الصيغ الثلاثية في العربية دون غيرها ، لخفَّتها وقلّة حركاتها ، فصارت أكثر دوراناً على الألسنة ، يؤيد ذلك استخدام الشعراء لها وتفضيلها على غيرها ، ومثل ذلك فعل الكتاب في قطعهم النثرية وخطبهم الحماسية في أيام الحروب وغيرها .

---

(١) شرح الرضى على الشافعية ١/٢-٣.

وتتجلى كثرة الصيغ الثلاثية في العربية في إحصاء الخليل بن أحمد لها وتصنيفه للمهمل والمستعمل منها في كلام العرب .

والجدول الآتي الذي عملناه بناء على الأرقام الواردة في كتاب المزهر في علوم اللغة للسيوطي ، يتضح منه كثرة المفردات الثلاثية في العربية .[٢]

نوع الألفاظ	عدد المستعمل	عدد المهمل	المجموع
الثنائية	٤٨٩	٢٦١	٧٥٠
الثلاثية	٤٢٦٩	١٥٣٨١	١٩٦٥٠
الرباعية	٨٢٠	٣٠٢٥٨٠	٣٠٣٤٠٠
الخماسية	٤٢	٦٣٧٥٥٥٨	٦٣٧٥٦٠٠

فتتبيّن من هذا الجدول أن الكلمات الثلاثية المستعملة في لغة العرب أكثر من بقية الألفاظ الأخرى مجتمعة .

يقول الأب هنري فليش : « ولكن بعض الإحصاءات التي أُجريتْ على النص القرآني كشفت عن وجود خمسة عشر أصلًا رباعياً فحسب مقابل (١١٦٠) أصلًا ثلاثياً ، وهي نسبة جِدُّ ضعيفة في نص يعتبر أساسياً في تراث اللغة »[٣]

وإذا كانت الأصول الثلاثية أكثر استعمالاً من الرباعية فهي قطعاً أكثر من الأصول الخماسية ؛ لثقل الخماسية وكثرة أحرفها على عكس الثلاثية التي تُعَدُّ أقل الأصول التي تُشتَق منها الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة .

ترجع كثرة الألفاظ الثلاثية وصيغها في العربية إلى تأليفها من ثلاثة أحرف أصول حرف يُبتدأ به ولا يكون الا متحركاً وحرف يُوضع في وسط الكلمة ويكون

---

(٢) المزهر في علوم اللغة ١/٧٥-٧٦.

(٣) العربية الفصحى ٥٣.

أمـا متحـركـاً أو ساكنـاً وحرف يُوقَف عليه ولا يكون إلا ساكناً ، لأن العرب تكره الابتـداء بالساكن كما تكره الوقوف على المتحرك ومن هنا وجب الإتيان بالحرف الثـالث الذي يقع وسطاً ؛ لكي يفصل بين الأول المتحرك والأخير الساكن ؛ لئلا يلي الابتـداء الـوقف ؛ ولأن المتجـاورين كالشيء الـواحـد بينمـا يكـون الابتداء والـوقف متضـادين ، ومن هنـا لزم الفصل بينهما بحرف الوسط فإن كان متحركاً توالت حركـة المبتـدأ به وحـركة المحشو به فوجب أن يليهما حرف ساكن ؛ لأن توالي الحـركات يولد الملل عند العرب فلما وليهما الحرف الأخير الساكن انتفى الملل إضـافـة الى ذلـك فإن المتحرك وسطاً ليس كالمتحرك أولا ؛ لجواز صحة تخفيف الهمـزة حشـوا وامتنـاع جواز تخفيفهـا أولاً ولما اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف .

وإذا كان المحشـو به ساكنـا ولام الكلمـة ساكنة لا يمنع ذلك خفة الألفاظ الثلاثية وكثرتها فسكون حرف الوسط يختلف عن سكون لام الكلمة وذلك لإدراج حرف الوسط إلى مابعده ، وأصل الإدراج للحرف المتحرك إذا كانت الحركة سبباً له ، وتوضيح ذلك أن بعض الحروف يلحقها صويت عند الوقوف عليها ، نحو : (الصاد) الموقوف عليها فينطق بها (إص) وفي حالة إدراجها إلى مابعدها يضعف هذا الصويت لكنه لا يختفي تماماً كما في : (إصْبِر) الا أنه يختفي تماماً في حالة تحرك الصاد في : (صَبَرَ) .

لذلـك فإن الإدراج يبقى على الساكن بعض ذلك الصويت ، ففارقت حال الحـرف السـاكن المتـوسط حال الحـرف المتحـرك المبتـدأ به والحرف الساكن المـوقـوف عليه وصـار حرف الوسط كأنه لا ساكن ولا متحرك وهذه حال تخالف حال الحرف الذي قبله والذي بعده .(٤)

---

(٤) الخصـائص ١/٥٧ـ٥٨ والمنصف شرح التصـريف ١/٣١ وشرح التصريف الملوكي لابن يعيش الورقة ٥ .

وتعـد كثـرة الأصـول الثـلاثية من سمات وخصائص اللغات السامية عموماً والعـربية منها خصوصاً ؛ لأنها مبنية قياساً على تلك الأصول[٥] ، والصيغ الثلاثية أمكن من الثنـائيات ؛ لأنهـا أكثـر منهـا أصـولاً ، وأخف من الأصـول الـربـاعية والخماسية ؛ لأنها أقل منها حروفاً مع دلالتها على المعنى المطلوب منها .

* * *

(٥) اللغات السامية ١٠.

٢ ـ أبنية الاسم الثلاثي المجرد ودلالاتها المعنوية

أولاً : الأبنية الأصلية للأسم الثلاثي المجرد :

تدل كلمـة : المجرد أو التجريد في أول وضعها على التعرية من الثياب أو من شيء آخـر ، وتـطلق أيضـاً على تعرية السيف من غمده ، ويراد بها أحياناً : التشذيب ، ومعناه : إزالة مايغطى الأجسام والنباتات وغيرها من الأغطية .(٦)

وتخصص المعنى في تلك الكلمة بمرور الزمن فصارت تدل على نوع من الأسمـاء والأفعال التي تعد جميع أحرفها المتألفة منها أصولاً لا زيادة فيهما وبناء على ذلـك فالمقصـود بالأسمـاء الثلاثية المجردة وهي تلك التي تتكون من ثلاثة أحرف أصول فقط .

وعندما جمع علماء العربية الأقدمون كلماتها وضعوا لها أبنية وصيغاً معينة وأرجعوا كل مجموعة منها إلى صيغة خاصة تكون لها كالوعاء أو القالب الذي تصب فيه تلك الكلمات، واخـترعـوا ميزانـاً صرفياً لمعرفة أوزان تلك الألفاظ ومثلوا له بالفاء والعين واللام أي بلفظ (فعل) فالفاء أول الكلمة والعين وسطها واللام آخرها وهذه الأحرف تقـابـل الأصول أما الزوائد فتذكر بألفاظها إذا كانت من خارج أصول الكلمة وهي الزوائد المجموعة بلفظ (سألتمونيها)، وإذا كانت الزوائد ناتجة من تكرير أو تضعيف أحد الأصول الثلاثية فيعوض عنها في الميزان الصرفي بتكرير ذلك الأصل سواء أكان فاء الكلمة أم عينها أم لامها، لكن زيادة التضعيف تشمل تضعيف العين واللام فقط أمـا الفاء فلا تضعف؛ لأن أول المضعفين يكون ساكناً ولايجوز الابتداء بالساكن في العربية وسيأتي توضيح ذلك في الميزان الصرفي ـ إن شاء الله ـ .

أما كيفية التعرف على عدد الصيغ الثلاثية المجردة في الأسماء فتتلخص بما يأتي:

لما كان لفاء الكلمة ثلاثة أحوال ـ أي حركات ـ وهي الفتح والكسر والضم ـ واستثنى السكـون؛ لأن العرب لاتبتدىء بالساكن ـ ولعينها أربعة أحوال حيث تقبل

---

(٦) لسان العرب /جرد ٤/٨٨.

الحركات الثلاث اضافة إلى السكون، ضربوا ثلاثة أحوال الفاء في أربعة أحوال العين فنتج عن ذلك اثنا عشر بناء ممكناً للأسماء الثلاثية المجردة.

ولم تُحتَسَب أحـوال لام الكلمـة في تلك العملية؛ لأن حركاتها ليست من بناء الكلمـة بل هي طارئة عليها فاللام هذه موضع حركات الإعراب التي تتعاقب عليها تبعاً لتعـاقب العوامل المختلفة وتأثيرها عليها وكذلك فإنها موضع حركات البناء على السكون أو الفتح أو الكسر أو الضم.

واتفق علماء العربية على اطراد عشرة أبنية فقط واختلفوا في اثنين منها أما العشرة المتفق عليها فهي:[7]

١ ـ فَعْل: اسم ذات نحو: صَقْر، واسم جنس، نحو: قَمْح، ومصدر نحو: وَعْد، وبمعنى المفعـول نحو: رَجُلٌ حَرْب، واسم جمع، نحو: صَحْب، وصفة نحو: صَعْب، وضَخْم.

٢ ـ فِعْل: اسم ذات نحو: جِسْم، واسم جنس نحو: طِبّ، ومصدر نحو: عِلْم، وصِدْق، وصفة، نحو: جِلْف.

٣ ـ فُعْل: اسم ذات نحو: قُفْل، ومصدر نحو: شُرْب، وصفة نحو: حُلْو ومُرّ.

٤ ـ فَعَل: اسم ذات نحو: جَبَل، واسم جنس نحو: شَجَر، واسم للجمع نحو: غَيَب[8]، ومصدر نحو: طَلَب، وبمعنى المفعول نحو: نَفَض بمعنى منفوض، وهو الشيء المحرك لازالة الغبار عنه، وصفة نحو: بَطَل.

٥ ـ فَعِل: اسم ذات نحو: كَتِف، ومصدر نحو: لَعِب، وصفة نحو: فَرِح، ودَرِد.

٦ ـ فَعُل: اسم نحو: رَجُل، وصفة نحو: يَقُظ.

٧ ـ فُعَل: اسم نحـو: جُرَذ، ومصـدر نحـو: هُدىً، واسم جنس نحو: رُطَب، وصفة نحو: حُطَم.

---

(٧) كتـاب سيبـويه ٤/٢٤٢-٢٤٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٢٨ ـ ٢٩، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/٥-٦.

(٨) غيب: الغيب بالتحريك جمع غائب نقيض الحاضر، لسان العرب/غيب ٢/١٤٧.

٨ ـ فُعْل: اسم ذات نحو: أُذُن، ويمعنى المفعول نحو: باب غُلُق، ومصدر نحو: شُغُل، وجمع نحو: صُحُف، وصفة نحو: جُنُب.

٩ ـ فِعَل: اسم نحو: ضِلَع، وصفة نحو: عِدَى، ولم يذكر سيبويه غير هذه الصفة، وزاد غيره، قِيَما، كما في قوله تعالى: ﴿ديناً قِيماً﴾[٩]، وسِوًى في قوله تعالى: «مكاناً سُوىً»[١٠] وزِيَم، قال النابغة الذبياني:[١١]

باتَتْ ثَلاثَ لَيالٍ ثُمَّ واحِدةً بِذِي المَجَازِ تُراعِي مَنْزِلاً زِيَماً

ورِضيً، وماء رِوَى، وكلها صفات.[١٢]

لكن ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) كان يرى في كلمتي، سِوًى وقِيَم رأياً آخر، ففي: سِوىً، قال: إنها اسم في الأصل للشيء المستوي ثم وُصِفَ بهذا الاسم. ولو كانت صفة أصلية لتمكنتْ في الوصفية، فتذكّر مع المذكّر وتؤنث مع المؤنث؛ لأن الصفة تطابق الموصوف.

ولاحجة لمن جعل قِيَماً صفة؛ لأنها مصدر في الأصل مقصور من (قيام) ولولا ذلك القصر لكان (قِوَماً)؛ لأنه من ذوات الواو ولاتقلب الواو ياء إذا كانت متحركة عينا في مفرد؛ لانكسار ماقبلها إلا بشرط أن يكون بعدها ألف، وتكون في مصدر لفعل معتل العين، نحو: قام قياماً فدل انقلاب الواو ياء في كلمة قِيَم على أنها مصدر في الأصل وقد وُصِف بها كما وُصِف بكلمة عَدْل وهي مصدر في الأصل.

---

(٩) سورة الأنعام الآية ١٦١.

(١٠) سورة طه الآية ٥٨ وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر «سُوىً» ـ بضم السين ـ وهما لغتان حجة القراءات ٤٥٣.

(١١) ديوان النابغة الذبياني ٦٤ وجاء في لسان العرب ١٧/١٥ مادة زيم: الزيمة: القطعة من الابل . . . ولحم زيم متعضل، متفرق.

(١٢) المقتضب ١/٥٤ والمنصف شرح التصريف ١/١٩ وارتشاف الضرب ١/١١.

ونفى أيضاً أن تكون كلمة طِيَبَة في قولهم: سَبى طِيَبَة[١٣]، من الصفات وكذلك صِرى[١٤] في قولهم: ماء صِرى، لعدم مطابقة الصفة للموصوف، فكلمة طِيَبَة تدل على التأنيث بينما تبعت المذكر (سَبْي)، ويوصف المفرد والجمع على السواء في كل من صِرَى ورِوىً، نحو: ماء صِرىً ومياه صِرىً وماء رِوىً ومياه رِوىً وإذا كانت الصفة كذلك حُكم لها حكم الأسماء.[١٥]

والراجح ماذهب إليه ابن عصفور؛ لانتفاء المطابقة بين الصفة والموصوف من جهة؛ ولكون بعضها يتبع المفرد والجمع دون تفريق في معناه من جهة أخرى، ولو كانت هذه الكلمات مقطوعاً بمجيئها صفات لما تركها سيبويه.

١٠ ـ فِعِل: اسم نحو: إبِل، وذكر سيبويه أن ماجاء على هذا الوزن قليل ولايعلم في الأسماء والصفات غيره.[١٦]

بينما ذكر أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ثمانية أسماء هي: إبِل وإطِل بمعنى الخاصرة وبأسنانه حِبِر أي صُفْرَة ولَعِبُ الصبيّان جِلِع خِلِب، وَوِتِد، عن أبي عمرو بن العلاء، ولا أفعل ذلك أَبَدَ الإِبِد حكاه ابن دريد وبِلِص وهو اسم لنوع من الطيور، والاسم الوحيد الذي لم يقع فيه اختلاف هو إبِل، ومن الصفات التي أوردها ابن خالويه: خِطِب نِكِح، وامرأة بِلِز أي ضخمة وهي صفات لم يتفق عليها أيضاً.[١٧]

وزاد ابن جنّي صفة أخرى في قولهم: أتان إبِد، وهي إبِد.[١٨]

---

(١٣) طِيَبَة /سَبْي طِيَبَة أي سَبْي طَيِّب يَحِلُّ سَبْيُهُ، ووزنه فِعَلَة، انظر لسان العرب طيب / ٢/ ٥٤.

(١٤) صِرىً: والصِرَى: الماء الذي طال استنقاعه، لسان العرب ١٩/ ١٩٠ /صرى.

(١٥) انظر الممتع في التصريف ١/ ٦٢-٦٥.

(١٦) كتاب سيبويه ٤/ ٢٤٤.

(١٧) ليس في كلام العرب ١٣.

(١٨) المنصف شرح التصريف ١/ ١٨-١٩.

أما الأسماء، نحو: سِلِم وحِجِل وجِلِد، قال الشاعر وهو عبد مُناف بن رِبع الهُذَلِي:

إذا تَجَـرَّدَ نَوْحٌ قامـتـا مَعَـهُ ضَرْبَـاً أليمـاً بِسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلْدا[19]

فليست على وزن (فِعِل) بل على وزن (فِعْل)، ومثل ذلك قول الشاعر:

أَرَتْـنِـيَ حِجْـلاً على ساقِـهـا فَهَشَّ الـفـؤادُ لِذاك الـحِـجِـل [20]

وهذا مما يقوي القول بأنها ليست على وزن (فِعِل) بدلالة كلمة (حِجْل) الأولى في هذا البيت حيث جاءت عينهـا ساكنـة من جهـة، وإنمـا أريد بكسـر العين في الكلمات المذكورة الاتباع لغرضِ إقامة الوزن من جهة أخرى.

وكـذلـك لايُقبَـل القول بأن: جِئِز[21]، وهي صفة على وزن (فِعِل) الراجح كونها على وزن (فَعِل) في الأصل مثل (حَذِر)، وإنما كسرت الفاء إتباعاً من أجل حرف الحلق وهـو الهمـزة، بنقـل حركـة عينهـا إلى فائهـا وحـذف حركـة الفـاء الأصلية، وهي الفتحة، وإحلال الكسرة محلها إتباعاً لحركة عينها الأصلية، وهي من حروف الحلق[22]، وحلت الكسرة محل فتحة الفاء؛ لأنها أقوى منها.[23]

---

(١٩) ديوان الهذليين (القسم الثاني) ٣٩ والنوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ٣٠ والخصائص ٢/٣٣٣ ولسان العرب /جلد ٤/٩٦-٩٧ ومما يذكر هنا أن الشطر الأول من البيت في هذه الكتب ماعدا ديوان الهذليين ورد هكذا:

إذا تَجاوَبَ نَوْح قامتا معه * . . . .

ومعنى تجـرد: أي تهيأ، ونـوح: أي نسـاء ينحن قياما، والسبت: الجلد المدبوغ يتخذ منه النعال، ويلعج: يحرق.

(٢٠) ورد هذا البيت في شرح المفصل لابن يعيش ٩/٧١، ولم ينسبه الرواة إلى شاعر معين، ومعنى هش الفؤاد: أي ازداد شوقاً وتلهفاً له.

(٢١) جئز: جئز بالماء إذا غص به، لسان العرب: جأز ٧/١٨٠.

(٢٢) ليس في كلام العرب ١٣، والمنصف شرح التصريف ١/ ١٨-١٩.

(٢٣) إن ذلك لايعني امتناع مجيء ماعينه همزة على وزن «فَعِل» بل ورد قول للعرب نصه «أنا تَئِق وأنت قَئِق فكيف تتفق» التئق: الممتلىء غيظاً، والمئق: السريع البكاء. الإتباع والمزاوجة لابن فارس ٦٠.

وزادعلي بن جعفـر ابن القطاع (ت ٥١٥ هـ) اسمين على هذا الوزن تفرَّد في ذكرهما، وهما مِشِط لغة في المَشْط، واِثِر لغة في الإِثْر، ومن الصفات نحو: فرس اِجِد لغة في أُجُد أي قوية، ويقال في زجر البعير: بِذِخ بِذِخ، وجِحِط: زَجْر الغنم وأضـاف الـرضى الاسـتـرابـاذي اسمين هما: الإِبِط والإِقِط[٢٤] وهذا أصله: الأَقِط، بفتح الهمزة.[٢٥]

تلك هي الأبنية العشـرة للأسمـاء الثـلاثية المجردة والتي اتفق على ذكرها جميع علماء العربية الأقدمين والمتأخرين.

لكن الاختـلاف وقـع بينهم في بناءَي (فُعِـل) و (فِعُل)، الأول بضـم الفاء وكسر العين، والثاني بكسر الفاء وضم العين.

أمـا: فُعِـل فعـده علي بن جعفـر ابن القطاع، وابن السيد البَطَلْيَوسي (ت ٥٢١ هـ) بنـاء مطرداً، ودليل ابن السيد على ذلـك جواز التَسمية على وزن فُعِل لإمكـان نقل الفعل المبني للمجهول وتسمية الأعلام به فيصح أن يسمى الرجل: ضُرِبَ وينتقل هذا الفعل إلى العَلَمِيَّة، ولما جاز ذلك في الأعلام أجاز نقله أيضاً لتسمية الأنـواع به، نحـو: دئـل وهـو اسم دُوَيبَة وقد سُميتْ به قبيلة أبي الأسود الدُّؤلي (ت ٦٩ هـ) وكذلك رُئِم هو من أسماء الاست وَوُعِل لغة في الوَعِل بفتح الواو؛ لأن العرب قالت: تُنُوِّط وتُبُشِّر وهما طائران سُمِّيا بالفعل المبني للمجهول حيث صارا بالنقـل اسمين من أسمـاء الأنواع فلما جازت التسمية هنا جازت في دُئِـل ورُئِم ووُعِـل أيضـاً ،ولو أُهمِل وزن فُعِل في الأسماء لما استعمل في الأفعال

---

(٢٤) الإقط: شيء يُتَخذ من اللَّبن المَخِيض، يُطبَخ ثم يُترك حتى يَمْصُل لسان العرب /أقط ١٢٥/٩.

(٢٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/ ٦٣ـ٦٥ «وهذه رسالة دكتوراه وعنوانها الكامل [ابن القطاع وأثره في الدراسات الصرفية مع تحقيق كتابه: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر] وذكرت ذلك لأجل الاختصار والتيسير. وقد ذكرت اسم الرسالة تاماً في فهرس المصادر» وشرح الرضى على الشافعية ٤٦/١.

المبنية للمجهول وهي كثيرة في اللغة العربية فلا حجة ـ في نظرهما ـ لمن أهمله بناء على ادعاء استثقاله.

ويعود سبب ترجيحهما لاستعمال هذا الوزن، عدم امتناع نقل الأفعال والتسمية بها حيث لم يقتصر الأمر على المبني للمجهول منها فحسب بل تعداه إلى مختلف الصيغ؛ نحو: يَثْرِب اسم للمدينة المنورة، ويَزيد ويَشكُر وتأَبَطَ شَراً، وهي أسماء أعلام نقلت من الأفعال.

وتُعدُّ قضية الاستعمال عندهما غير مقنعة في الدلالة على إهماله،(٢٦) فبالاستطاعة تحويل أية صيغة من الأفعال المبنية للمعلوم إلى صيغ المبني للمجهول دون تكلف، متى اقتضت ذلك دواعي الاستعمال.

وذهب أكثر علماء العربية إلى اهماله لأمرين:

أحدهما: اختصاص هذا الوزن بالفعل الماضي المبني للمجهود دائماً.

والآخر: قلة الكلمات الواردة على وزنه مما سمع من العرب، فلم ينقل عنهم غير: دئِل ورُئِم ووُعِل؛ لأنهم كانوا يستثقلون الخروج من الضم إلى الكسر، وكل منهما ثقيل.

أما وزن (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين، فمهملٌ عند جميع علماء العربية؛ لندرته الناتجة عن ثقل لفظه على ألسنة العرب؛ ولأن فيه خروجاً من كسرة الفاء إلى ضمة العين، والكسر ثقيل، والضم أثقل منه، ومما زاد الثقل عدم وجود حاجز بينهما.

(٢٦) أبنية الأسماء والأفعال المصادر ٢/ ٦٦-٦٨، والاقتضاب شرح أدب الكتاب ٢٧٢.

ووردت في الآية الكريمة: ﴿والسماءِ ذاتِ الحُبُك﴾[٢٧] قراءة شاذة، حيث رُويتْ فيها كلمة (الحِبُك)[٢٨] بكسر الحاء وضم الباء وقد حسبها ابن جنى سهواً؛ لأنه ليس في كلام العرب شيء جاء على وزن (فِعُل) أصلا، بكسر الفاء وضم العين، وبناء على ذلك حَمَل هذه القراءة على تداخل القراءتين، الأولى بكسر الحاء والباء والثانية بضمهما، فكأن القارىء حين كسر أراد قراءة (الحِبِك) بكسرهما، فأدركه ضم الباء فجأة كأنه تذكر قراءة الضم فجمع بين أول اللفظة على قراءة الحِبِك وبين آخرها على قراءة: الحُبُك»[٢٩]

إن حَمْل هذه القراءة على تداخل القراءتين فيه نظر للأسباب التالية:

أ ـ تعني كلمة: الحُبْك، بضم الحاء والباء معاً، جمع الحِباك، وهي الطريقة في الرمل وغيره، وتدل كلمة: الحِبِك، بكسرهما معاً على المفرد، وليس لأحد أن يركب اسماً واحداً من اسمين أحدهما مفرد والآخر يدل على الجمع؛ لاختلاف دلالة كل واحد منهما، فدلالة الجمع غير دلالة المفرد والعكس صحيح.[٣٠]

ب ـ إنَّ نُطْق القارىء بكسر الحاء من لغة (حِبِك) بكسرتين ثم انتقاله بعد تلفظه الحاء إلى لغة الضمتين يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة؛ لذا يَضعُف الاعتماد على ماسُمِع منه.[٣١]

جـ ـ لايكون التداخل في جزأي الكلمة الواحدة بل في كلمتين، نحو: قَنَطَ يَقْنَطُ، بفتح حرف النون في الماضي والمضارع، فهما لغتان تداخلتا؛ لأن

---

(٢٧) سورة الذاريات، الآية: ٧.

(٢٨) الحُبُك: الشَّدُّ، والحُبْكَة: الحبل الذي يُشَدُّ به، والحِباك: للقدَّة التي تضم الرأس إلى الغراضيف، والجمع: حُبَك، فَحُبَك جمع حُبْكَة، وحُبُك جمع حِباك، لسان العرب /حبك ٦/ ٤٦٨-٤٦٩.

(٢٩) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢/ ٢٨٦-٢٨٧.

(٣٠) شرح الرضى على الشافية ١/ ٣٩.

(٣١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٤.

(قَنطَ يَقْنِطُ) من باب: ضَرَبَ فهذه لغة و(قَنِطَ يَقْنَطُ) من باب: عَلِم، وهذه لغة أخرى، فتداخلت هاتان اللغتان ونتج عن ذلك تركب لغة أخرى جديدة: (قَنَطَ يَقْنَطُ)، بفتح النون في الماضي والمضارع.

أما أنَّ التداخل يحدث في جُزأي كلمة واحدة، فهذا غير وارد عن العرب إلا في ضرورات الشعر.

٢ ـ ذكر أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) أن الأصل في الحُبُك ضم الحاء والباء على قراءة الجمهور، لكن الأحسن عنده أن تُقرأ: الحِبُك بكسر الحاء وضم الباء، باتباع حركة الحاء لحركة التاء المكسورة من كلمة (ذاتِ) ولم يعتدّ باللام الساكنة الفاصلة بينهما؛ لسكونها، وهي حاجز غير حصين.[٣٢]

ورأيُ أبي حيان غير مقبول؛ لأن الفاصل بين التاء من (ذاتِ) والحاء من (حِبُك) حاجز حصين وهو الألف واللام، وهذان الحرفان يؤلفان كلمة مستقلة هي أداة التعريف؛ ولهذا السبب امتنعوا عن ضم أول الساكنين إتباعاً لضم ثالثه في قوله تعالى: ﴿إنِ الحُكم﴾[٣٣] ـ مثلا ـ فالنون من (إن) في الآية الكريمة ساكنة والحاء من (الحُكم) مضمومة، فلم يضموا النون إتباعاً لضمة الحاء؛ لأن أداة التعريف قد فصلت بينهما، وهي حاجز حصين، فمنعت ذلك الإتباع في هذه الآية الكريمة.

والراجح في قراءة هذه الآية: ﴿والسماء ذاتِ الحُبُك﴾ بضم الحاء والباء معاً، فهي القراءة الصحيحة والقياسية، والتي عليها أكثرُ القُراء وأشهرهم كما وردت كذلك في المصاحف، أما قراءتها بكسر الحاء وضم الباء فهي شاذة نادرة، لايقاس عليها غيرها؛ لعدم وجود اسم مستعمل في كلام العرب على وزن (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين، حتى يقاس عليه (الحِبُك) بكسر الحاء وضم الباء،

---

(٣٢) البحر المحيط ٨/١٣٤.

(٣٣) سورة الأنعام. الآية ٥٧، وقد كسرت النون من (إنْ)؛ لالتقاء الساكنين، هي ولام التعريف.

وسبب إهمال هذا الوزن يعود إلى الثقل في النطق، والعرب يكرهون الانتقال من كسر إلى ضم أي من ثقيل إلى أثقل منه، يقول أبو البركات الأنباري: «ليس في كلامهم شيء على: فِعُل بكسر الفاء وضم العين»[٣٤]

ثانياً: الأبنية الفرعية للاسم الثلاثي المجرد:

يقصد بالفرع في الاصطلاح: أخذ كلمة من أخرى تتفق معها في معناها وعدد أحرفها، وتخالفها في لفظها، فتكون الكملة المأخوذ منها أصلا للمتفرعة عليها.

والأبنية الفرعية وردت في الصيغ الثلاثية؛ لأنها أكثر الصيغ استعمالاً في لغة العرب وأغلبها دوراناً على ألسنتهم ولما كان شأنها ذلك طلبوا تخفيف الأبنية الثقيلة منها؛ ليسهل عليهم نطقها وتداولها، وتقع الأبنية الفرعية في لغة تميم، وقد شاركتها في بعض هذه الأبنية الفرعية القبائل البدوية الأخرى مثل بكر بن وائل، يقول سيبويه: «وذلك قولهم في: فَخِذ، فَخْذ. وفي كَبِد: كَبْد . . . وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم». [٣٥].

وقد ورد بعض تلك التفريعات أيضاً عند قبائل تَغلِب وربيعة وأكثر قبائل أسد وعامة قبائل قيس المتاخمة لتميم وكانت هذه القبائل تميل إلى حذف الحركات القصيرة، وهذا يتفق مع طبيعة البدو التي تُؤثر التخفيف الذي يؤدي إلى السرعة في نطق الكلمة.

وإذا كانت ظاهرة التفريع واردة في بكر بن وائل وربيعة فالسبب في ذلك يعود إلى أن العلاقة النَّسبية قائمة بين القبيلتين، إذ أن بكراً إحدى بطون ربيعة، وجميع تلك القبائل التي كثر التفريع في لغاتها هي قبائل بدوية ضاربة في الصحراء[٣٦].

---

(٣٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ١٠٧، ٢/٧٣٧.

(٣٥) كتاب سيبويه ٤/١١٣، وشرح الرضى على الشافية ١/٤٠.

(٣٦) اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي ١٦٩، ١٧٦، ١٨٢ واللهجات العربية للدكتور ابراهيم أنيس ١٢٤.

إنَّ الـذي دعـا قبيلة تميم والقبـائـل البـدوية الأخرى التي سبق ذكرها إلى تسكين عين الكلمـة هو الاسـراع في نطقهـا ولاتتفق المقـاطع المتحركة مع هذا الاسـراع؛ لذلـك اختـارت المقـاطـع السـاكنـة لتحقيق السـرعة المطلوبة؛ ولأن السكون لاحركة، فلم يتطلب جهداً عضلياً للنطق به كما يتطلبه النطق بالحركات.

إن حذف الحـركات أو استبدالها بالخفيف منها يتلاءم مع طبيعة تميم والقبائل ـ المذكورة سابقاً ـ البدوية، فهي تميل إلى السرعة في النطق الذي يؤدي إلى الاقتصاد في الجهـد العضـلي، وهـذا مايهـدف البـدوي إلى تحقيقه بينما نجد القبائل الحضرية ـ كالحجازيين مثلاً ـ تميل إلى تحقيق كل أصوات الكلمة واعطاء كل صوت حقه في النطق.

ويمكن تفسـير ميل القبائل البدوية إلى تسكين عين الكلمة بأن اللغة العربية بطبيعتهـا تميل إلى المقـاطـع السـاكنـة(٣٧)، ولـما كانت القبـائل البدوية ومنها تميم قد احتفـظت بفصاحتها؛ لعدم كثرة اختلاطها بغيرها من الأعاجم ـ كما حصل للقبائل الحضرية ـ كانت لغتها أقرب إلى صفات اللغة العربية الأصلية.

وقـد رُوي عن النحـاة الأقـدمـين استحـالة توالي واجتماع أربعة متحركات في الكلمة الواحدة، وكراهته فيما هو كالكلمة الواحدة، ومثاله: كتبتِ الطالبةُ دروسها، حيث توالت أربع حركات، فصارت تاء التأنيث في (كَتَبَت) كأنها مع الفعل (كَتَبَ) المـاضي كلمـة واحـدة كُسِرت لالتقاء الساكنين، وهذا التوالي في الحركات مما يكرهه العرب فقد ذكر سيبويه أنه ليس في كلامهم اسم توالت فيه أربعة أحرف متحركة كلُّها.(٣٨)

---

(٣٧) يوجد نوعان من المقاطع الصوتية أحدهما مفتوح حيث ينتهي بصوت لين قصير أو طويل والآخر ساكن ينتهي بصوت ساكن، فالفعل الماضي: ضَرَبَ يتكون من ثلاثة مقاطع صوتية مفتوحة هي (ضَ) و (رَ) و (بَ) والمصدر منه يتكون من مقطعين ساكنين هما (ضَرْ) و (بٌ) الأصوات اللغوية ١٥٩-١٦٠.

(٣٨) كتاب سيبويه ١٩٢/٤.

وكذلك الأمر في كراهتهم لتوالي أربعة مقاطع متحركة: «ومعنى قولهم هذا كما يعبر عنه المحدثون أن اللسان العربي ينفر من توالي أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة ولكنهم أباحوا توالي أربعة مقاطع ساكنة فيما هو كالكلمة إذ نقول: استَفْهَمْتُم» .[٣٩]

وبناء على ذلك تكون قبيلة تميم وغيرها من القبائل البدوية قد حصل التفريع على لغتها، وذلك لعلاقة هذه التفريعات بأصولها التي تفرعت عليها من الناحية الصوتية والمقطعية.

واللغة العربية ميالة دائماً إلى التيسير والسهولة والخفة في النطق وماكان التسكين إلا نتيجة لذلك، وقد حصل التفريع في أربعة أبنية أصلية هي:

١ ـ فَعِل: بفتح الفاء وكسر العين، ويقع التفريع في هذا البناء باستخدام عينه أساساً لذلك، فإن كانت من حروف الحلق، نحو: فَخِذ، ومَحِك، ولَعِب، حصلت ثلاثة تفريعات، وإنما حصلت هذه التفريعات في الحلقى العين حملاً لها على تفريعات بناء (فَعِلَ) الفعلى؛ لأن الفِعْل هو الأصل في التغيير؛ لكثرة تصرفاته، أما التفريعات الثلاثة في الأسماء فهي:

أ ـ فَعْل: بتسكين العين دون نقل حركتها، فيقال في: فَخِذ، ومَحِك، ولَعِب،: فَخْذ، ومَحْك، ولَعْب، ونتيجة لهذا التسكين الحاصل في العين صار هذا البناء خفيفاً؛ لانتقال الساكن فيه من الخفيف وهو الفتح إلى السكون الذي حصل في العين وهو لاحركة.

ب ـ فِعِل: بكسر الفاء إتباعاً لحركة العين الحلقية وهي الكسرة؛ وإنما صار ماقبل الحلقي تابعاً له في الحركة[٤٠] حملاً لبناء (فُعِل) الاسمي بضم الفاء وكسر العين على وزن (فُعِلَ) الفعلي في التفريع؛ لأن الاسم عالة على الفعل في طلب الخفة؛

---

(٣٩) الأصوات اللغوية ١٦٣.

(٤٠) مع أن حق الحلقي أن يفتح نفسه، أو يفتح الحرف الذي قبله وذلك لثقل حرف الحلق على اللسان وخفة الفتحة ومناسبتها له. شرح الرضى على الشافية ١/ ٤٥-٤٦.

ولـذلك لم يجز فتح العين الحلقية إتباعاً لفتحة الفاء؛ ولهذا السبب يصير: فَخِذ ومَحِك ولَعِب: فِخِذا ومِحِكا ولِعِبا وكل ذلك تابع لبناء (فِعِل) المتفرع على (فَعِل) الأصلي.

جـ ـ فِعْـلٌ: بتسكين العين ونقل حركتها إلى الفاء، فيقال: فِخْذ، ومِحْك، ولِعْب؛ وإنما نقلوا حركة العين وهي الكسرة إلى الفاء لغرض التخفيف وذلك لكراهتهم الانتقـال من الخفيف إلى الثقيل أي من فتحـة الفـاء إلى كسرة العـين، والذي دعـاهم إلى حذف الفتحة وإبقاء الكسرة لإحلالها محلها؛ كراهتهم حذف أقوى الحركتين، وهي الكسرة، وبالانتقال والحذف المذكورين صار بناء (فِعْل) خفيفاً على ألسنتهم، وجـاءت الخفـة بالانتقال من الكسر في فاء الكلمة وهو ثقيل إلى السكون في عينها وهو لاحركة.

أما إذا كان بناء (فَعِلٍ) غير حلقي العين، فيتفرع عليه فرعان:

أ ـ فَعْـلٌ: بفتـح الفـاء وتسكين العين من غير نقل حركتها، نحو: كَبِد، وكَتِف، ودَمِث، فتخفف إلى: كَبْـد، وكَتْف، ودَمْث، حيث ينتقـل اللسـان فيهـا من الفتح وهو خفيف إلى سكون العين وهو لاحركة.

ب ـ فِعْلٌ: بكسر الفاء وتسكين العين، ونقل حركتها إلى الفاء، فيقال في الأمثلة السـابقـة: كِبْـد وكِتْف ودِمْث وحُمِل نقل حركة العين وهي الكسرة إلى الفاء بعـد حذف حركتهـا على ماحـدث في (فِعْـل) الحلقي العين المتفـرع على (فَعِل) وكذلك قالوا في: إبِل: إبْل فسكنوا الباء.[41]

يتضح مما سبق أن هناك بناءين متفرعين على (فعِل) يشترك فيهـما الحلقي العين وغيره كما في (فَعْل) الذي يشترك فيه نحو: فَخْذ الحلقي العين وكَبْد، غير الحلقي، وكذلك فِعْل الذي يشتركان فيه، نحو فِخْذ، وكِبْد.

---

(٤١) ذكـر سيبـويه نقـلا عن قبيلتي تميم وبكـر بن وائـل وأناس غيرهما قائلا: «وكذلك الكسـرتان تكرهان عند هؤلاء كما تكره الياءات في مواضع وإنما الكسرة من الياء فكرهوا الكسرتين كما تكره الياءان . . .» كتاب سيبويه ١١٥/٤.

٢ ـ فِعِلٌ: بكسر الفاء والعين، نحو: إبِل، ويتفرع عليه بناء واحد هو: فِعْل بتسكين العين دون نقل حركتها إلى الفاء، لأن ـ الفاء مكسورة في الأصل فلم يكن هناك داع للنقل.

٣ ـ فَعُلٌ: بفتح الفاء وضم العين، نحو: عَضُد، وسَبُع، ويتفرع عليه بناء واحد فقط هو: فَعْل بفتح الفاء وتسكين العين دون نقل حركتها إلى الفاء، نحو: عَضْد، وسَبْع، ورَجْل[٤٢]. ويتمثل التخفيف في هذا الفرع بانتقال اللسان من فتح الفاء وهو خفيف إلى سكون العين وهو لاحركة.

ولم يُفرع العرب بناء، نحو: فُعْل من فَعُل فلم يقولوا عُضْد في عَضُد بنقل ضمة العين إلى الفاء وحذف حركتها، كما فعلوا ذلك في كَتْف وكِتْف حين نقلوا كسرة العين إلى الفاء بعد أن حذفوا حركة الفاء؛ والسبب في ذلك أنَّ الضمة أثقل الحركات، ولايمكن حصول الخفة بنقلها إلى الفاء المفتوحة بعد حذف الفتحة منها.

٤ ـ فُعُلٌ: بضم الفاء والعين معاً، نحو: عُنُق، وأُذُن، عليه تفريع واحد فقط هو: فُعْل: بتسكين العين دون نقل حركتها إلى الفاء؛ لأنها مضمومة في الأصل، فيقال: عُنْق، وأُذْن.[٤٣]

وقد اتفق أغلب علماء العربية على تلك الأبنية الفرعية الأربعة، وخالف بعضهم في إثبات البناءين التاليين:

١ ـ فُعُلٌ: بضم الفاء والعين، وهو متفرع على فُعْل، وقد أثبته عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩ هـ) اعتماداً على سماعه من العرب وقاس عليه كل اسم ثلاثي أوله مضموم وأوسطه ساكن، وإن كان بعض العرب يُثقِّله وبعض آخر

(٤٢) يقول أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي: «والعرب تقول: رَجُل ورَجْل وهي لغة بني تميم وربيعة». طبقات النحويين واللغويين ٢٤٨ وقال ابن جنى مثل ذلك: «لأن فَعُلا يخفف إلى فَعْل كسَبُع إلى سَبْع ....». : المحتسب ٢/١٣٧.

(٤٣) المحتسب ٢/١٣٧.

يخففه، نحو: عُسْر وعُسُر، حُلْم وحُلُم ووافقه في رأيه هذا الأخفض الأوسط سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) إلا أنه استثنى من ذلك ماكان صفة نحو: حُمْر وخُضْر، وماكانت عينه حرف علة نحو: سُوق وسُور فلا يجوز فيها ـ عنده ـ إلا تسكين العين.[٤٤]

وعلى ذلك بنى المثبتون لهذا التفريع حجتهم، إضافة إلى قولهم: إن كلمتي (عُسْر) و (يُسْر) ـ بتسكين عين الكلمة فيهما ـ أشهر من (عُسُر) و(يُسُر) بضم العين، والأشهر هو الأصل، فلزم أن يكون (عُسْر) و(يُسْر) بتسكين العين أصلا وأن يكون الضم في عينيهما فرعاً.

والذي عليه جمهور النحاة عدم قبول ذلك؛ لأن القصد من التفريع طلب الخفة، ولاتتحقق الخفة هنا، فإن ثقل الضمتين في الفرع أكثر من الثقل الحاصل في الأصل الذي يتم فيه الانتقال من الأثقل وهو الضم إلى السكون، ولايمنع توالي الضم في (عُسُر) و(يُسُر) و(حُلُم) ـ رغم قلة استعمالها ـ من عدها أصلا للساكنة العين فيها.

والراجح أن بناءي فُعُل وفُعْل لغتان، ولم يكن أحدهما فرعاً على الآخر، ومثلهما يقال في (قُفُل) لغة في (قُفْل)، وليس فرعا عليه.[٤٥]

ولايعول على كثرة الاستعمال في معرفة الأصل من الفرع، فقد تهمل بعض الأصول نهائياً، نحو: (يَقْوُمُ) بتسكين القاف و(يَبْيِعُ) بتسكين الباء و(يَطْوُلُ) بتسكين الطاء وتستبدل بها فروعها، نحو: يَقُوم بضم القاف ويَبِيع بكسر الباء ويَطُول بضم الطاء.

٢ ـ فَعْلٌ: بفتح الفاء وسكون العين، ويتفرع عليه فَعَلٌ ـ بفتح الفاء والعين معاً ـ ويختص هذا التفريع بالحلقي العين، وقد أثبته الكوفيون، حيث يقال في:

---

(٤٤) شرح الرضى على الشافية ٤٦/١.

(٤٥) شرح الرضى على الشافية ٤٦/١ ولسان العرب /ع س ر ٢٣٩/٦.

الشَّعْـر، والدَّهْر، والبَخْت: الشَّعَر والدَّهَر والبَخَت بفتح العين فيها بعد أن كانت ساكنـة، وقـاسـوا هذا التفـريع في الأسمـاء على بناء فَعْل، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتـح وعلة هذه المناسبة تعود إلى أنَّ الفتحة التي فوق حرف الحلق هي بعض حرف الألف وهـو من حروف الحلق بل أخفهـا جميعـاً والحركات أبعاض حروف العلة وقـد وضعت الفتحـة وهي أخف الحـركـات ـ على حرف الحلق للتخفيف من صعوبة النطق به؛ لأنه يقع في أسفل الحلق، أما استعمال الفتحة دون غيرهـا؛ فلأنهـا جزء من الألف ـ وهـو حرف حلقي ـ فلم تخـرج عن جنس حروف الحلق.

لكن البصريين رفضوا هذا التفريع وعدوا ماورد عن العرب لغتين فقط.[46]

والـراجـح أن بناءَي: فَعْل وفَعَل ليسا فرعين وإنما هما لغتان؛ لأن السرعة الصوتية موجودة، ويتوفر الاقتصاد بالجهد العضلي الذي تهدف إليه القبائل البدوية في النطق بالألفاظ التي تستعملها مما جاء على هذين الوزنين.

ويُعـد وزن (فَعْـل) ـ بفتـح الفـاء وسكـون العين ـ أعـدل الأبنية عموماً في العـربية[47]؛ وحصـل ذلـك فيه متمثـلاً بالانتقـال من الخفيف وهـو الفتحـة إلى السكون، وانتفى كونه فرعاً على غيره.

---

(٤٦) شرح الرضى على الشافية ١/٤٧، ١١٩.

(٤٧) الخصائص ١/٥٩.

٢ ـ أبنية جموع التكسير ودلالاتها المعنوية:

تمهيد: العلاقة بين صيغ جموع التكسير والصيغ الثلاثية: يعود سبب دراسة أبنية جموع التكسير في هذا البحث، وخاصة بعد أبنية الأسماء الثلاثية إلى أنها عبارة عن مجموعة من الصيغ المختلفة ترجع إليها هذه الجموع كما أن أبنية الأسماء الثلاثية عبارة عن مجموعة من الصيغ المتنوعة التي تضمُّ الألفاظ المختلفة، فكان بينهما ارتباط وتشابه من هذا الجانب.

يضاف إلى ذلك أن أبنية جموع التكسير تضم مفردات تمثل أسماء وصفات كما هي الحال في صيغ الأسماء الثلاثية التي تضم أسماء وصفات هي الأخرى.

وتُعد صيغ الأسماء الثلاثية من المشتقات التي تعود كل مجموعة منها إلى مادة أصلية ثلاثية هي أصلها توجد في جميع مشتقات تلك المجموعة الواحدة ومن هذه المشتقات ماكان مجرداً من الزيادة ومنها ماكان مزيداً فيه ـ وقد مر ذلك سابقاً في الفصلين الأول والثاني ـ وكذلك الأمر بالنسبة لجموع التكسير فهي أبنية مشتقة، ومنها ماكان مجرداً من الزيادة، نحو (فُعْل) ومن أمثلته (فُلْك) اسم للسفن الكبيرة وهو جمع تكسير وظاهر لفظه أنه يستعمل للمفرد والجمع والصحيح أن حركات المفرد غير حركات الجمع[٤٨] ومن هذه الجموع ماكان مزيداً فيه نحو: (أَفْعَال) ومن مفرداته (أَجْمَال) جمع (جَمَل) اسم، ونحو: (فُعَلاء) ومن مفرداته (كُرَمَاء) جمع (كريم) وهي صفة.

فالزيادة لحقت صيغ جموع التكسير المجردة ومفرداتها كما لحقت صيغ الأسماء الثلاثية المجردة فصارت مشابهة لها من هذا الباب.

ويمكن التعرف على الأبنية المجردة والمزيد فيها في كل منهما عن طريق الميزان الصرفي وبناء على ذلك فإنهما تدخلان ضمن علم التصريف ومفرداتهما متمكنة لاتقل عن ثلاثة أحرف أصول في أول وضعها.

---

(٤٨) الفرق بين هذه الحركات تقديريّ فحسب.

ويأتي بعض أبنية الأسماء الثلاثية مقيساً وبعضها الآخر يعتمد على السماع من العــرب، ولايقــاس عليه غيره. وأغلب أبنية جمـوع التكسير من التي بابهـا السمــاع، ولايمكن ضبــطهـا ضمن قياس معين، فاتفقت في السمـاع مع صيغ الأسمـاء الثـلاثية وشـابهتها في هذا الجانب، وان اختلفت عنها غالباً في القياس فإن ذلك لاينفي وجود علاقة بينهما من جانب السماع.

وهنـاك قسم من الأسمـاء الثلاثية جاء على صيغة مهملة أو شاذة، ولـم يرد عليها غيره، نحو: دُئل، ورُئم، ووُعِل ـ كما مر سابقاً ـ، وهذه الأسماء على وزن (فُعِل) وقد أهمله العرب؛ لثقله الحاصل من ضمة فائه وكسرة عينه وكل منهما ثقيلة.

وكـذلـك توجـد أسمـاء جُمعَتْ على صيغـة معينة، ولم يرد لها مشابه من الأسمـاء جُمِـع على تلك الصيغـة، نحـو: (دُخَان) و(عُثَان) بمعنى الغبار، وكلا هذين الاسمين على وزن (فُعَـال) فقـد جُمِعـا على (دَواخِن) و(عَـواثِن) وصيغـة تكسيرهمـا (فَـواعِـل)، حيث لم يُسمَـع من العـرب جمع اسم وزنه (فُعَال) على (فَواعِل) غير هذين الاسمين.[49]

ويتضـح أن سبب كثرة الأسماء الثلاثية أدى إلى شذوذ كثير من أبنية جموع التكسير، وتمثـل هذه الكثـرة المؤدية إلى الشـذوذ المـذكور علاقة قوية بين صيغ الأسماء الثلاثية وبين جموع التكسير، يقول ابن يعيش: «واعلم أن الاسم الثلاثي لكثـرتـه وسعة استعماله، كثُرت أبنية تكسيره، وكثر اختلافها، حتى لايكاد يخلو بناء منها من الشذوذ».[50]

ويقع أغلب صيغ جموع التكسير ضمن الصيغ الثلاثية المجردة والمزيد فيها.

---

(٤٩) الاقتضاب شرح أدب الكتاب ١٣٦.
(٥٠) شرح المفصل ٥/١٥.

معنى جمع التكسير

جمع التكسير، مادل على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير بناء الواحد فيه، ويكون لِمَن يَعقِل ولما لايعقل، وسُمي بهذا الاسم تشبيهاً له بتكسير الآنية الذي تحصل فيه إزالة انتظام أجزائها، وجمع التكسير يزول انتظام حروف الواحد فيه، وتتغير بنيتُه، ثم يبنى للجمع بناء ثانياً.[51]

ويحصل تغييران في الواحد عند بنائه لجمع التكسير هما:

أ ـ التغيير الظاهر، وينقسم إلى ستة أقسام على النحو التالي:

التسلسل	أقسام التغيير الظاهر	المفرد	جمع التكسير
١	الزيادة على الواحد	صِنْو	صِنْوَان
٢	النقص عنه	تُخَمَة	تُخَم
٣	تبديل الشكل	أسَد	أُسْد
٤	الزيادة وتبديل الشكل	رَجُل	رِجَال
٥	النقص وتبديل الشكل	كِتَاب	كُتُب
٦	الزيادة والنقص وتبديل الشكل	غُلَام	غِلْمَان

ب ـ التغيير المقدر: تبقى الكلمة في هذا التغيير على حالها في الواحد والجمع إلّا أنَّ الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد.[52]

ويتضح أن الكلمات التي حصل فيها التغيير المقدر قليلة، منها: شِمال مفردة مثل: كِتاب، وجمعاً مثل: كِلاب.

ومنها فُلْك، مفردة مثل: قُفْل، وجمعاً مثل: بُدْن، جمع بدَنة، ومنها: جُنُب، مفردة مثل: عُنُق، وهو الرقبة، وجمعاً مثل: صُحُف وقَسَّم علماء

(٥١) اللمع في العربية ١٠٧ وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ٦٣.
(٥٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/ ١١٩-١٢٠.

الصـرف والنحو العرب جموع التكسير من حيث دلالتها المعنوية إلى جموع قلة، وجموع كثرة.

أما جموع القِلة فتنحصر دلالتها بين الثلاثة والعشرة، وأوزانها أربعةهي:

١ ـ أَفْعُل، نحو: أَفْلُس، جمع فَلْس.
٢ ـ أَفْعَال، نحو: أَفْرَاس، جمع فَرَس.
٣ ـ أَفْعِلة، نحو: أَرْصِدَة، جمع رَصِيد.
٤ ـ فِعْلَة، نحو: فِتْيَة، جمع فَتىً.

ولجمـوع الكثـرة ثلاثـة وعشـرون وزناً وكلها يدل على أحد عشر فأكثر إلى مالانهاية[٥٣]، وهي:

١ ـ فِعَل، نحو: قِيَم، جمع قِيمَة.
٢ ـ فُعْل، نحو: خُضْر، جمع أَخْضَر.
٣ ـ فُعَل، نحو: لُعَب، جمع لُعْبَة.
٤ ـ فُعُل، نحو: كُتُب، جمع كِتاب.
٥ ـ فَعْلَى، نحو: جَرْحَى، جمع جَريح.
٦ ـ فَعَلَةٌ، نحو: مَهَرَةٌ، جمع ماهِر.
٧ ـ فَعَلَة، نحو: قِرَدَة، جمع قِرْد.
٨ ـ فُعَلَة، نحو: بُزَاة، جمع باز وهو اسم طير.
٩ ـ فُعَّل، نحو: حُذَّق، جمع حاذِق.
١٠ ـ فُعّال، نحو: عُمّال، جمع عامِل.
١١ ـ فِعَال، نحو: جِبَال، جمع جَبَل.
١٢ ـ فُعُول، نحو: دُرُوب، جمع دَرْب.

(٥٣) شرح الرضي على الكافية ٢/١٩١ وحاشية الصبان ٤/ ١١٩ـ١٢٠ وفيها ذكر الصبان أن جموع الكثرة تبدأ أيضاً من ثلاثة ولكنها تستمر إلى مالانهاية.

١٣ ـ فِعْلان، نحو: غِرْبان، جمع غُراب.

١٤ ـ فُعْلان، نحو: رُغْفان، جمع رَغِيف.

١٥ ـ فُعَلاء، نحو: سُعَداء، جمع سَعِيد.

١٦ ـ أفْعِلاء، نحو: أذْكِيَاء، جمع ذَكِيّ.

١٧ ـ فَعَائِل، نحو: قَبَائِل، جمع قَبيلة.

١٨ ـ فَعَالَى، نحو: عَذَارَى، جمع عَذْراء.

١٩ ـ فَعَالِى، نحو: صَحَارِى، جمع صَحْراء.

٢٠ ـ فَعَالِيُّ، نحو: كَرَاسِيُّ، جمع كُرْسِيُّ.

٢١ ـ فَعَالِل، نحو: مَهَادِد، جمع مَهْدَد، وهو اسم امرأة، ملحق بوزن جَعْفَر.

٢٢ ـ فَوَاعِل، نحو: قَوَاطِع، جمع قاطع.

٢٣ ـ فَعَاوِل، نحو: جَدَاوِل، وهو ملحق بوزن فَعَالِل الرباعي المزيد فيه ألف ألحقته الواو بالرباعي، نحو: جَعْفَر الذي يجمع على جَعَافِر ووزنه فَعَالِل ومفرد جَدَاوِل هو: جَدْوَل.

وغالباً مايشترك جمعا القلة والكثرة في الأسماء، فيحل أحدهما محل الآخر، وإن ورد لبعضهما نوع واحد من الجمع فقط، نحو: رِجْل بكسر الراء وسكون الجيم، فلا تجمع إلا جمع قلة على أفْعُل نحو: أرْجُل، أما رَجُل بفتح الراء وضم الجيم فليس له جمع قلة بل يجمع على الكثرة فحسب نحو: رِجَال على وزن فِعَال.

وحاول علماء العربية الأقدمون بعد جمع مفردات العربية واخضاعها للدراسة أن يدخلوا كل مجموعة من تلك المفردات في باب معين من أبواب علوم العربية التي نشأت مواكبة لذلك الجمع اللغوي ومن تلك المفردات جموع التكسير التي تعددت صورها وتباينت أوزانها حتى صار للكلمة المفردة الواحدة من اسم وصفة عدة جموع، ومن أمثلة ذلك كلمة جَمَل التي وردت لها ست صيغ هي: أجْمُل وجِمَال وَجَامِل وجِمَالة، وأجْمَال وَجِمَالات وهو جمع الجمع.

وكلمة عَبْد وهي صفة جمعت ثماني مرات، نحو: أعْبُد وعِبدَّان وعُبْدَان وعِبَاد ومَعْبُودَاء وعِبِدًّا مقصور وعِبِدَّاء ممدود وعَبِيد، وكل تلك الجموع وردت عنهم(٥٤) فيجمع الاسم الواحد على عدة صيغ من جموع التكسير، والأكثر من ذلك أنهم جمعوا بعضها جمعاً قياسياً على وزن معين فإن ورد جمعه على الوزن الآخر عدوه سماعياً لايرتقي إلى درجة القياس. ومن أمثلة ذلك وزن أَفْعُل من جموع القلة فقد عَدُّوه مقيساً في الأسماء المفردة الواردة على وزن فَعْل - بفتح الفاء وتسكين العين - وشرطه أن يكون صحيح العين وليس بصفة نحو: كَعْب، وجمعه القياسي: أكْعُب وإذا جاء هذا الاسم جمعاً على أوزان أخرى فهو في كل تلك الأوزان سماعي: نحو: كِعَاب على وزن فِعَال، وكُعُوب على وزن فُعُول.

وماكانت عينه حرف علة من الأسماء التي على وزن فَعْل نحو: عَيْن وثَوْب، فإن جمعها على وزن أَفْعُل، نحو: أَعْيُن وأَثْوُب سماعي وليس قياسياً ولم يذكروا لهذا الاستثناء سببا.

أما الصفات التي على وزن فَعْل فجعلوا جمعها على صيغة أَفْعُل سماعياً لايقاس عليه، نحو: عَبْد وأعْبُد.

رأي ابن مالك في جموع التكسير

يُعدّ ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) أول من حاول إخضاع جموع التكسير إلى قاعدة معينة بتقسيمها إلى قياسية وسماعية وشاذة وبدت تلك المحاولة جليّة في كل مصنفاته النحوية والصرفية كالألفية وشرح الكافية الشافية وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.

وعند تتبعنا لآرائه تلك في بعض مصنفاته وجدنا أن تلك الآراء قد تتضارب ومن ذلك مايأتي:

---

(٥٤) ليس في كلام العرب ٣٠، ٥٧.

ـ ذكر في شرح الكافية الشافية أن وزن (فِعْل) من الأسماء نحو: ذِئْب، قليل في جمعه على صيغة (فُعْلان)، نحو: ذُؤْبَان قائلا:

وَمِثْلُهُ فُعْلَانُكُمْ والزَمْهُ في * نحو:

طَويلٍ وَطَـويلَةٍ تَفِـي في فُعْـلٍ أو فِعْـلٍ

سُمَا وَفى فُعُـلْ يَقِـلُّ وانْسُـبْ كسـؤوقٍ للثِّقَـلْ[٥٥]

الفـوائـد وتكميل المقـاصد قائلا: «ومنها فُعْلان لاسم على فَعِيل أو فَعَل صحيح العين، أو فَعْل أو فِعْل. . » .[٥٦]

وبناء على ذلك لم يتسنَّ له ضبطها وإخضاعها لقاعدة مقيسة لاتحيد عنها.

ويمكن إرجـاع ظاهـرة كثـرة صيغ جمـوع التكسير في العربية وتعددها في الاسم الواحد إلى تعدد لهجات العرب فكل قبيلة اختصت بجمع أو بجموع معينة تخـالف جمـوع التكسير في القبيلة الأخرى لنفس الاسم الواحد ولَمَّا بدأ استقراء المفردات وجمعها من العرب نقل اللغويون تلك الجموع وصنفوها بناء على قلتها وكثـرتهـا فعـدوا الكثير قياسياً والقليل مسمـوعـاً لايقاس عليه أو نادراً شاذاً، ولم يفطنوا إلى أن تلك الكثرة في جموع التكسير عائدة إلى لهجات القبائل العربية، فقـد عد ابن جنى كل لهجات العرب حجة على اختلافها ولم يستثن منها شيئاً، وذكـر أنـه لايمكن رد إحـدى اللغتين أو اللهجتين بصـاحبتهـا؛ لأنها ليست أحق بذلك من اللهجة القريبة منها المدانية لها.[٥٧]

إن ماذهب إليه ان جنى يعـد سببـاً مباشراً في تعدد جموع التكسير للكلمة الواحدة، يقول الدكتور محمد عيد: «فإنه كان ينبغي للعلماء ألا يخلطوا بين اللغة ورسيلتهـا في الـرواية أو الدراسة، لكنهم لم ينتبهوا لهذا التحرز المهم، فخلطوا

---

(٥٥) شرح الكافية الشافية الورقة ١٢١.

(٥٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٧٦، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٣٨/٤.

(٥٧) الخصائص ١٠/٢.

بين اللغات المتعددة وانعكس أثر ذلك على الدراسة بصورة ضارة نتيجة لهذا المبدأ الخطير ـ اختلاف اللغات وكلها حجة ـ . . .[58]، وهو المبدأ الذي اتخذه ابن جنى عنواناً لباب ضمه الجزء الثاني من كتابه الخصائص.

ويعد فساد ألسنة العامة سبباً آخر في كثرة جموع التكسير، وذلك بأن تستعمل الصيغة المصحَّفة أو المحرَّفة جنباً إلى جنب مع الصيغة الصحيحة السليمة، وبمرور الزمن يصعب التفريق بينهما وتصيران صيغتين مستعملتين في اللغة، يقول القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦ هـ): «فَسَدَتْ ألسنة العامة إلا في نوعين، وهما: الجمع والتصغير، إلا أن بعض أبنية الجموع مايغلط العامة فيه، ويحتاج إلى التنبيه عليه . . .».[59]

والراجح في جموع التكسير

أن تبقى منوطة بالسماع، ويشمل ذلك المطرد منها في جمع معين أكثر من غيره، فلا تقيد ضمن قاعدة تُقَسِّمها إلى صيغ قياسية وأخرى سماعية أو شاذة، ولاتلبث هذه القاعدة أن تنتفض بخروج بعض الصيغ عنها، وانعتاقها من قيودها، يدل على ذلك مايأتي:

١ ـ اشترط جمهور علماء العربية أن يكون لجمع التكسير مفرد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة والدلالة، لكن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة عَدَّ كلمة (رَكْب) ونحوها من جموع التكسير مع العلم أنها لاواحد لها من لفظها.[60]

٢ ـ خرج بعض الأسماء والصفات عن صيغ الجمع التي اشترطوا جمعه عليها فجعلوا صيغة الجمع (أَفْعُل) مقيسة في كل اسم مذكر ثلاثي صحيح العين على وزن (فَعْل)، وكل اسم ثلاثي مؤنث زيدَ فيه حرف مد قبل آخره، نحو: قِناع ويَمين فيجمعان على: أَقْنُع وأَيْمُن، وماعدا هذين الوزنين فإنه غير مقيس

(٥٨) الرواية والاستشهاد باللغة ١٦٦.

(٥٩) شرح ملحة الاعراب ٢٨.

(٦٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٦٧.

إذا جُمِع على صيغة (أَفْعُل)، فتخرج الصفات التي على وزن (فَعْل) نحو: ضَخْم، من القياس في الجمع على تلك الصيغة وعللوا مجيء جمع: عَبْد ـ وهي صفة ـ على: أَعْبُد بغلبة الاسمية فيها[61] فصار جمعها قياسياً على صيغة (أَفْعُل).

إلّا أن يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) عد كل ثلاثي مؤنث على وزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين مقيساً في جمعه على صيغة (أَفْعُل) نحو: قَدَم، وأَقْدُم.

وأضاف يحيى بن زياد الفراء إلى ذلك كل اسم ثلاثي مؤنث على وزن (فِعْل) نحو: قِدْر، و(فُعْل) معتل العين نحو: غُول، وصحيحها نحو: عجْز مقيساً أيضاً على وزن (أَفْعُل)، نحو: أَقْدُر، وأَغْوُل، وأَعْجُز.

فعدَّ يونس والفراء، التأنيث سبباً لصحة قياس جمع هذه الأوزان، التي ذكراها على صيغة (أَفْعُل).[62]

٣ ـ عَدَّ يحيى بن زياد الفراء، ماكانت فاؤه همزة، نحو: أَجْر أو واو نحو: وَعْد من الأسماء الثلاثية التي على وزن (فَعْل) مقيساً في جمعه على صيغة (أَفْعَال)، نحو: آجار وآعاد وهذا يُمثّل خروجاً على قاعدتهم التي وضعوها بعدم قياس ماكانت فاؤه همزة أو واواً من الوزن المذكور في جمعه على (أَفْعَال).

وماكان على وزن (فُعْلَى) نحو: رُؤْيا ونُوْبَة فإنه ينقاس في الجمع على صيغة (فُعَل) عند الفراء ولاينقاس عند بعض النحويين والصرفيين كجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك.[63]

---

(٦١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٦٥.
(٦٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٩٩ ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٩/ ٥٣ـ٥٤.
(٦٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٦٩ـ ٢٧٢.

٤ ـ ماكـان على وزن (فُعلَة) وصفا، ونحو: تُخَمَة، ونُفَساء، وقَرْيَة، وحِلْيَة، فهو مقيس عند بعض بني تميم في جمعه على صيغة (فُعَل) وعند غيرهم محفوظ يعتمد على السماع ولايقاس عليه.

٥ ـ ماكـان اسمـاً على وزن (فِعْلَى) نحو: ذِكْرَى، وما كان اسماً على وزن (فَعْلَة) نحـو: ضَيْعَـة فهما مقيسان في جمعهما على صيغة (فِعَل) نحو: ذِكَر وضِيَع عند أبي زكريا الفراء، وعند غيره مسموعان لايقاس عليهما غيرهما.

وألحق أبـو العبـاس المبرد وزنى (فِعْل) نحو، هِنْد، و(فُعْل) نحو: جُمْل، وهمـا مؤنثـان بالقياس مع وزنى (فِعْلَة) و(فُعْلَة) في تكسيرهما على صيغة (فِعَل) بينمـا يرى جمهور الصرفيين أن نحو: هِنْدٍ وجُمْلٍ محفوظان ولايقاس عليهما ولا على وزنيهما.[٦٤]

فاتضح من تلك الأمثلة واختلاف الآراء فيها عدم ضبط جموع التكسير في قاعـدة معينـة ثابتة تنتظم فيها جميع الكلمات على الصيغ التي اقترِحَتْ ووضِعَتْ لكي تحتويها.

وحين حاول علمـاء العـربية الأقـدمـون وَضْـعَ المفردات التي جمعوها عن العرب ضمن قواعد ثابتة حرصوا على أن يدخلوا جميع تلك المفردات المجموعة لديهم ـ ومنها جموع التكسير ـ ضمن قواعدهم ودراساتهم، فتعددت صيغ جموع التكسير لكثير من الأسماء والصفات.

أمـا سبب حرصهم على ادخال جميع مفردات اللهجات العربية تلك؛ فهو كونها جُمِعت في عصر الاحتجاج أي قبل منتصف القرن الثاني الهجري ولم يمنع بعض العيوب التي فيها كعنعنة تميم وكشكشة ربيعة... الخ من الاحتجاج بها.

وهـذه الصيغ لـم ترتق إلى حد القـواعـد الثابتة التي تتبع نظاماً لايتغير من حيث علاقتها بالصفات والأفعال والضمائر.[٦٥]

---

(٦٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٧٢.

(٦٥) الخصائص ٢/ ١١ والاقتراح في علم أصول النحو ١٩٨-٢٠١.

علماً بأن التقعيد في جموع التكسير ليس من الأمور السهلة؛ لذلك يُفضَّل فيها أن تذكر كما وردت عن العرب، فإن كانت غالبة في إحدى الصيغ، ذُكِرَت ضمن تلك الصيغة، وإن كانت سماعية ذُكِرَت في الصيغة المناسبة لها، وبذلك يمكن الابتعاد عن وَضع قواعد ثابتة تقسم جموع التكسير فيها إلى قياسية وسماعية؛ لأن القياسية سرعان ماتخالف الشروط التي وضعوها لهذا الجمع فتجمع على صيغ أخرى ذكروا أنها سماعية فحسب وقد مر ذكر أمثلة من جموع التكسير هذه وشروطها الموضوعة لها سابقاً.

٤ ـ أبنية الفعل الثلاثي المجرد ووظائفها

يُقصَد بالفعل الثلاثي المجرد: ماكانت حروفه كلها أصولاً، وتنقسم الأفعال الثلاثية المجردة إلى قسمين:

١ ـ باعتبار ماضيها، وتكون على ثلاثة أبنية:

أ ـ فَعَلَ بفتح العين، نحو: نَصَرَ، وضَرَبَ، وفَتَحَ.

ب ـ فَعِلَ بكسر العين، نحو: عَلِمَ، و حَسِبَ.

جـ ـ فَعُلَ بضم العين، نحو: كَرُمَ.

وأضاف بعض علماء العربية ماكان على وزن (فُعِلَ) المبني للمجهول إلى الأبنية الثلاثة المتقدمة، ومنهم ابن عقيل (ت ٧٦٩ هـ)، وذكر الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) أن أبا العباس المبرد وأبا الحسين سليمان بن محمد المعروف بابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) والكوفيين ممن ذهب إلى ذلك أيضاً فعدوه بناء قائماً برأسه ويمثل القسم الرابع من أبنية الماضي الثلاثي المجرد واستدلوا عليه ببعض الأفعال التي لم تستعمل في العربية إلا مبنية للمجهول، نحو: جُنَّ وبُهِتَ وغُمَّ الهلالُ.(٦٦)

والراجح أن وزن (فُعِلَ) ليس قسماً رابعاً من أبنية الفعل الماضي الثلاثي المجرد بل هو مُحَوَّل من الأفعال الماضية التي على وزني (فَعَلَ) و (فَعِلَ) وهي مبنية للمعلوم، لذلك يكون فرعا على الوزنين المذكورين من جهة، ثم أن الأمثلة التي احتجوا بها مبنية للمجهول، كما يقولون ذلك هم أنفسهم ولايعني عدم استعمال المبني للمعلوم منها كونها بناء مستقلاً، وقد يستغني العرب بالفرع عن الأصل حيث جاءت جموع لم ينطقوا لها بمفرد، نحو: (مَذاكِير)، والجمع فرع على المفرد(٦٧) وكذلك استعملوا الفعل الماضي (افْتَقَرَ) وهو مزيد فيه ولم

---

(٦٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/١٩٥ وشرح التصريح ٢/٣٥٧.

(٦٧) البهجة المرضية في شرح الألفية ١٤٣.

يستعملوا المجـرد منـه والذي بمعناه وهو (فَقْرَ) و (افْتَقَرَ) فرع على المجرد منه، فاستغنوا به عن استعمال أصله المجرد، ولايعني ذلك أن (افْتَقَرَ) أصل بأية حال، من جهة أخرى.

والمقصـود بالفـرع في (افْتَقَرَ) المزيد فيه هو أن الأصل في الأفعال التجرد من الزيادة؛ لذلك صار المزيد فيه فرعاً على المجرد؛ لكونه متأخراً عنه.

ويعود سبب تقسيم الفعل الماضي الثلاثي المجرد إلى ثلاثة أقسام إلى أن لِفَاء الفعل حالة واحدة وهي تحركها، وحركتها الفتحة أصلا في الأفعال الماضية عموماً وكذلك صيغها، أما نحو: عُلِمَ ـ بضم الفاء ـ، وشِهْدَ[٦٨] ـ بكسرها ـ، فليس الضم والكسر فيهما من أصل الوضع وإنما أصل (عُلِمَ) هو (عَلِمَ) بالفتح، ضُمت الفاء فيه لأجل بنائه للمجهول، وأصل (شِهْدَ) هو (شَهِدَ) بالفتح أيضاً، والمكسور الفاء منه فرع على المفتوح الفاء.

أما عين الماضي الثلاثي المجرد فلها ثلاثة أحوال بالنسبة لقبولها الحركات الثـلاث، الفتحـة والكسـرة والضمـة، ولايكـون السكون لعين الفعل الماضي أو المضارع، كما كان في الأسماء ـ ماعدا الأفعال التي تفرعت على الأصول كما مر في شِهْـدَ ـ لأنـه إذا اتصلت الضمـائـر المـرفـوعـة البـارزة المتحـركة نحو : تاء المتكلم، والمخاطب والمخاطبة و(نا) وكذلك نون النسوة بالفعل لَزِمَ إسكان لامه والعرب يكرهون توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، والفعل إذا اتصلت به الضمائر المذكورة يصير معها كالكلمة الواحدة، وفي هذه الحال يتساوى الأصل والفرع من الأفعال.[٦٩]

---

(٦٨) شِهْدَ فعلَ ماضٍ وهو فرع على شَهِدَ، وكلاهما بمعنى حَضَرَ.

(٦٩) وشـذ من ذلـك (حَبَّ) المضعف بالبـاء، فإنـه مكسور العين في المضارع وجاء مضارع بعض الأفعال، نحو: عَله يَعِله، وشَدَّهُ يَشُدُّهُ، وَهَرَهُ يَهُرُّهُ، بكسر العين وضمها، والراجح أن المكسـور العين لغـة، وجـاء بالكسر شذوذاً وبالضم على القياس. الخصائص ١/ ٣٨٠ وشرح لامية الأفعال لبدر الدين ابن الناظم ٧.

وعنـد ضَرْبِ حالة فاء الفعل الوحيدة ـ لأنها متحركة بالفتحة أصلا فقط ـ في الأحوال الثلاثة لعينه، يتم الحصول على الأبنية الثلاثة المذكورة، ولم تُكْتَسَب حركات لام الفعل في بنائه؛ لأن اللام موضع حركات البناء على الفتح أو السكون أو الضم في الماضي حيث يبنى على الفتح إذا لم يتصل به شيء وعلى السكون إذا اتصلت به ضمائر الرفـع المتحركة وعلى الضم إذا اتصلت به واو الجماعة، نحو: كَتَبوا، والتي تتعاقب حسب تأثير العوامل الداخلة على الفعل الماضي.

٢ ـ باعتبار ماضيها ومضارعها معاً تكون على ستة أبنية على رأي جمهور علماء الصرف الأقدمين وهي:

أ ـ فَعَلَ يَفْعُلُ ، بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع نحو: نَصَرَ يَنْصُر .(٧٠)

ب ـ فَعَلَ يَفْعِلُ ، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ .

جـ ـ فَعَـلَ يَفْعَـلُ ، الحلقي العـين أو الـلام ، بفتح العين في الماضي والمضارع نحو: ذَهَبَ يَذْهَبُ ومَلَأ يَمْلأ .

د ـ فَعِلَ يَفْعَلُ ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ .

هـ ـ فَعُلَ يَفْعُلُ : بضم العين في الماضي والمضارع معاً نحو: شَرُفَ يَشْرُفُ .

و ـ فَعِلَ يَفْعِلُ : بكسر العين في الماضي والمضارع معاً نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ .

ورتبت هذه الأبنية الستة حسب كثرة استعمالها في لغة العرب ، وتأتي خمسة منها لازمـة ومتعدية ، مع تفاوت بينها في اللزوم والتعدي ، باستثناء وزن فَعُلَ يَفْعُلُ فإنه يأتي لازما فقط .

وتُسَمى أبنية : فَعَلَ يَفْعِلَ ، نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وفَعَلَ يَفْعُلُ نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ ، وفَعِـلَ يَفْعَـلُ نحو : عَلمَ يَعْلَمُ ، دعائم الأبنية وذلك لاختلاف حركاتها في الماضي والمضارع أولاً وكثرة استعمالها في الكلام ثانيا .(٧١)

---

(٧٠) شرح لامية الأفعال لبدر الدين ابن الناظم ١٤ـ١٥ وتوضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك ٥/٢٢١.

(٧١) رسالة في النحو والصرف ٤.

ووردت تلك الأبنية الستة نتيجة لمراعاة الماضي والمضارع معاً ومخالفة حركة العين فيهما ؛ لتَدُلَّ هذه المخالفة على إفادة الأزمنة فصار لكل زمان منها بناء مخالف لصاحبه ، وكلما ازداد الخلاف كانت الدلالة على الزمان فيه أقوى ، فحين صارت الفتحة لفاء الماضي صار السكون على فاء المضارع مقابلاً لها ، وإنما سُكِّنت فاء المضارع لسبقها بحرف المضارعة المتحرك الزائد .(٧٢) .

ثم خالفوا بين عيني الماضي والمضارع أيضاً ، وعِنْدَ ضَرْبِ ثلاثة أحوال عين الماضي في ثلاثة أحوال عين المضارع ـ وكل منهما تتحرك بالفتحة والكسرة والضمة ـ يمكن الحصول على تسعة أبنية ، إلا أنهم استعملوا ستة أوزان فقط وأهملوا ثلاثة ، والمهملة هي :

أ ـ فَعِلَ يَفْعُلُ : بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع .

ب ـ فَعُلَ يَفْعَلُ : بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع .

جـ ـ فَعُلَ يَفعِلُ : بضم العين في الماضي وكسرها في المضارع .

ولم ترد أفعال للماضي والمضارع على هذه الأوزان في اللغة العربية سواء أكان ذلك في الشعر أو النثر ، على حد سواء .

وظائف أبنية الأفعال الثلاثية المجردة

أ ـ فَعَلَ يَفْعُلُ :

١ ـ يكون متعدياً ولازما ، فالمتعدي نحو : كَتَبَ يَكْتُبُ ، واللازم نحو : قَعَدَ يَقْعُدُ .

٢ ـ يدل على الزمن الماضي بصيغته فَعَلَ ، وعلى المضارع في يَفْعُلُ .

٣ ـ يدل على المغالبة ويختص بها ، نحو : ناصَرَني فَنَصَرْتُهُ أَنْصُرُهُ والمقصود بالمغالبة : أن يتفوق أحد الطرفين المتغالبين على الآخر أما مايدل على المغالبة من غير هذا البناء ، فإنه محمول عليه ومنقول إليه ، وقد أجمع العرب على مجيء عين المضارع من فعلته إذا كانت من فاعلني مضمومة دائماً لإفادة المغالبة ويشمل ذلك الأبنية

(٧٢) الخصائص ١/٣٧٥.

المنقولة إلى باب نَصَرَ يَنْصُرُ لغرض المغالبة ، نحو : ضَارَبَني فَضَرَبْتُهُ أَضْرُبُهْ وعالَمَني فَعَلَمْتُهُ أَعْلُمُهُ وكارَمَني فَكَرُمْتُهُ أَكْرُمُهُ .

واختلفوا في فَخُرَ وشَعُرَ الرجل يَشْعُرُ شِعْراً ، وهما من باب فعُل يَفْعُل بفتح العين في الماضي والمضارع عند نقلهما إلى باب نَصَرَ يَنْصُرُ لإفادة المغالبة ، فحكى عليّ بن حمزة الكسائي : فاخَرَني فَفَخَّرْتُهُ أَفْخَرُهُ ـ بفتح الخاء من أَفْخَرُهُ ـ .(٧٣)

والراجح في (أَفْخُرُهُ) ضم الخاء التي هي عينه حتى لو كانت حرفاً حلقياً ، لإنتقال البناء من فَخَرَ يَفْخَرُ بفتح العين في الماضي والمضارع ، الى باب فَعُلَ يفْعُلُ الذي صار مقيساً لإفادة المغالبة .(٧٤)

٤ ـ يصحُّ إسناده إلى الضمائر ، نحو : دَرَسْتُ ودَرَسْنَا ودَرَسُوا . . . الخ .

٥ ـ استعماله للدلالة على التسمية به بنقله إلى العلمية نحو : الفعل المضارع (يَشْكُرُ) حيث سَمِّيَ به بعض الأشخاص ، والقبائل .

٦ ـ يأتي مطاوعاً لوزن انْفَعَلَ : نحو كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ .

ب ـ فَعَلَ يَفْعِلُ :

١ ـ يأتي متعدياً نحو : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، ولازما نحو : جَلَسَ يَجْلِسُ . وهذا البناء أكثر استعمالا في لغة العرب من بناء فَعَلَ يَفْعُلُ ؛ لأنه يجيء على القياس ؛ وذلك لأن الكسر أخف من الضم ، والأصل في المضارع المتعدي من بناء فَعَلَ يَفْعِلُ هو الكسر ، وهو الأكثر .(٧٥)

٢ ـ يدل بصيغته : فَعَلَ على الزمن الماضي ، ويَفْعِلُ على المضارع ، فيفارق بناء فَعَلَ يَفْعُلُ الذي ضُمَّت عين مضارعه في صياغته للزمن المضارع .

٣ ـ تنقل صيغة المضارع منه لتسمية الأعلام بها ، نحو : يَثْرِب ، سميت به مدينة الرسول ﷺ قبل الاسلام .

---

(٧٣) الخصائص ٢/٢٢٣ .

(٧٤) النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ٢٢٥ .

(٧٥) كتاب سيبويه ٤/٣٧ وشرح المفصل ٧/١٥٢-١٥٣ .

٤ ـ تتصل به الضمائر المتنوعة لتأدية وظائف مختلفة فمرة يتصل به ضمير الفاعل نحو: عَرَفْتُ وعَرَفْنا . . . الخ ، وأخرى يتصل به ضمير المفعول نحو: عَرَفَكَ وعَرَفَهُ . . الخ ، وثالثة يتصل به الضميران معاً نحو: عَرَفْتَاهُ .

٥ ـ ينوب عن فَعَلَ في المضاعف ، نحو: جَلَلْتَ تَجِلُّ فأنت جَليل ، وفي اليائي العين نحو: غَابَ يَغيبُ .(٧٦)

جـ ـ فَعَلَ يَفْعَلُ :

وهو ما كانت عينه أو لامه احدى حروف الحلق .(٧٧)

١ ـ يدل بصيغته فَعَلَ على الماضي ، ويَفْعَلُ على المضارع .

٢ ـ يأتي متعدياً نحو: فَتَحَ ، ولازما ، نحو ذَهَبَ .

٣ ـ تتصل به الضمائر ، فيؤدي وظائف صرفية ونحوية متعددة فيصير فعلاً للمتكلم أو المخاطب أو الغائب وللمفرد والمثنى والجمع وللمذكر والمؤنث ، نحو: قَرَأْتُ وقَرَأْتَ وقَرَأْنَا ، وقَرَأَتَا وقَرَأُوا وقَرَأْنَ ، على التوالي .

٤ ـ ينقل إلى العملية للتسمية ، نحو: يَلْمَع ، وهو عَلَم لشخص .

٥ ـ يشارك صيغ المزيد فيه ، منه نحو: ذَهَبَ وأَذْهَبَ في المعنى ، فيمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر في الاستعمال .

٦ ـ يُحَوّل إلى وزن فَعَلَ يَفْعُلُ لإفادة المغالبة .

د ـ فَعِلَ يَفْعَلُ :

وهو من الأبنية التي كثر استعمالها في العربية ، فهو أكثر استعمالاً من بناء فَعُلَ

---

(٧٦) انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٣٣.

(٧٧) وردت بعض الأفعال التي عينها أو لامها من حروف الحلق لكن عين مضارعها لم تفتح كما هو المألوف بل ضُمَّت نحو: دَخَلَ يَدْخُلُ، ويظهر أن هذا جاء على الأصل حيث يكون مضارع فَعَلَ المفتوح العين مضموماً، ومما ورد مكسور العين التي من حروف الحلق نحو: هَنَأَ يَهْنِئُ إضافة إلى ذلك فإن بعض الأفعال لم تكن عينها أو لامها من حروف الحلق لكن مضارعها جاء مفتوح العين نحو: أَبَى يَأْبَى، وهو من الشواذ الأفعال لابن القوطية ٢-٣.

يَفْعُلُ ؛ وذلك لخفة الفتحة ، ولأن الكسرة وإن كانت ثقيلة لكن الضمة أثقل منها .(٧٨)

١ ـ يدل على الزمن الماضي بصيغته فَعِلَ ، وعلى المضارع بصيغته يَفْعَلُ .

٢ ـ يأتي متعدياً ، نحو : لَزِمَ يَلْزَمُ ، ولازما نحو : نَدِمَ يَنْدَمُ ولزومه أكثر من تعديه ، أما ماجاء عن العرب في قولهم : فَرِقْتُهُ وفَزِعْتُهُ فالظاهر أنهما متعديان ، لكنهما لازمان ؛ لأن معناهما : فَرِقْتُ منه ، وفَزِعْتُ منه ، ولكنهم حذفوا الجار والمجرور (مِنْه) وهذا يشبه قولهم : أَمَرْتُكَ الخيرَ ، وهم يريدون : أمرتك بالخير .(٧٩)

٣ ـ تتصل به الضمائر المختلفة فيدل معها على وظائف نحوية وصرفية متنوعة .

٤ ـ يشارك فَعُلَ يَفْعُلُ في الدلالة على بعض المعاني كالألوان والعيوب وبعض الأوجاع فيصح أن يستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال . نحو سَقِمَ وَسَقُم وصَفِرَ وصَفُرَ ، ويكون فَعِلَ المكسور العين المشارك لبناء فَعُل ، لازما ، لأن المعاني المذكورة لا تتعلق بغير الفاعل الذي قامت به ، فاكتفت بالفاعل ، واستغنت عن المفعول به .

واستثنى من هذه المشاركة ماكانت لامه ياء من بناء فَعِلَ يَفْعَلُ ، لأن فَعُلَ يَفْعُلُ لايجيء منه يائي اللام ، وعلة ذلك أن الياء تقتضى كسر الحرف الذي قبلها في الفعل ، واستثنى من ذلك الفعل : بَهُوَ الرجل إذا صار بَهِيّاً ، ولم تجز المشاركة فيه إلا بعد قلب يائه الأصلية واوا ، فأصله : بَهِيَ .(٨٠)

---

(٧٨) وردت أفعال على بنا فَعِلَ: المكسور العين إلا أن عين المضارع فيها جاءت مضمومة نحو: فَضِلَ يَفْضُلُ ودِمْتُ أَدُومُ ونَعِمَ يَنْعُمُ وقَنِطَ يَقْنُطُ، وحصل ذلك نتية لتداخل اللغتين، ففي نحو: نَعِمَ يَنْعُمُ، فإن نَعِمَ ماضي يَنْعَمُ في الأصل المضارع نَعُمَ ثم تداخلت اللغتان وحدثت لغة ثالثة هي نَعِمَ يَنْعُمُ. الخصائص ١/٣٧٨.

(٧٩) كتاب سيبويه ٤/١٩ والمغني في تصريف الأفعال ١٠٠ .

(٨٠) انظر: شرح الرضى على الشافية ١/٧٣.

٥ ـ يأتي مطاوعاً لبناء فَعَلَ ، نحو: عَلِمْتُهُ ، فَعُلِمَ بمعنى انْعَلَمَ ، ويكون فَعِلَ في المطاوعة هذه لازما دائماً .[٨١]

٦ ـ يأتي مشاركاً للفعل المزيد فيه والمأخوذ منه ، نحو: عَلَمَ وأَعْلَمَ ، في المعنى ، فيمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر في الاستعمال .

هـ ـ فَعُلَ يَفْعُلُ :

بضم عينه في الماضي والمضارع معاً ، ولم يستعمل في كلام العرب إلّا قليلاً ؛ لثقل الضمة ، لذلك يلجأون إلى استخدام ماكان مفتوحاً أو مكسوراً ؛ لأنهما أخف من مضموم العين .[٨٢] .

١ ـ يدل بصيغته فَعُلَ بفتح فائه وضم عينه وبناء لامه على الفتح على الزمن الماضي، فيفارق مصدره المضموم الفاء الساكن العين، ويتفق مع مضارعه في ضم العين في كليهما ويفترق مضارعه عنه بزيادة حرف المضارعة عليه .

٢ ـ يسند إلى الضمائر فيؤدي وظائف متعددة ويتعين بها فاعله .

٣ ـ لايأتي إلا لازماً؛ وسبب لزومه كونه يدل على طبائع وسجايا وعيوب لاتفارق الموصوف بها طول حياته فهي تدل على المكث والثبات .

ولايتعدى إلا بتضمين، نحو قول نَصْر بن سَيّار:[٨٣] «أَرَحُبَكُم الدُّخولُ في طاعة الكرماني؟» فجاء الفعل رَحُبَ متعدياً لتضمنه معنى الفعل وَسِعَ، ومن ذلك أيضاً قولهم: «إن بِشْراً قد طَلُعَ اليمنَ» فصار طَلُعَ متعدياً لتضمنه معنى: بَلَغَ .

وجازت تعدية هذين الفعلين؛ لأنهما في معنى: وَسِعَ وَبَلَغَ .[٨٤]

---

(٨١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٩٦ .

(٨٢) وقد شذ من هذا البناء نحو: كُدْتَ تَكَادُ ووزنه فَعُلْتَ تَفْعَلُ وهو قول الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومما جاء على هذا البناء، نحو: لَبُبْتَ تَلُبُّ في رواية يونس بن حبيب عن العرب؛ وسبب قلة مجيء المضاعف على فَعُلَ يَفْعُلَ هو استثقالهم الضم في فَعلَ يَفْعُلُ أولا واستثقالهم التضعيف ثانيا والأجود فيه أن يكون: لَبِبْتَ تَلَبُّ من باب عَلِمَ يَعْلَمُ، فراراً من الضم إلى الفتح، ولم يرد من يائي العين على وزن فَعُلَ يَفْعُلَ إلا هَيُؤَ، وبَهُوَ، كتاب سيبويه ٤/٣٦-٣٧، ٤٠، ١٠٥ وشرح الرضى على الشافية ١/٧٦ .

(٨٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٣٤٩-٣٥٠ .

(٨٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٣٤٩-٣٥٠ .

٤ ـ يشارك بناء أَفْعَلَ المزيد فيه، منه في المعنى؛ ولذلك يستغنى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال، نحو: كَرُمَ، وأَكْرَمَ.

٥ ـ يمكن تحويل جميع الأفعال الثلاثية من الأبنية الأخرى إلى بناء فَعُلَ يَفْعُلُ، إذا توفرت فيها شروط التعجب؛ وذلك لتأدية بعض المعاني كالغرائز؛ لأجل المبالغة والتعجب فتشبه استعمال نِعْم وبِئْسَ في الكلام، نحو: نَبُغَ الرجلُ محمود، فأدى الفعل نَبُغَ نفس مايؤديه نِعْمَ في قولنا: نِعْمَ الرجلُ محمودٌ من معنى التعجب.

ويجوز حذف كلمة (الرجل) من الجملة السابقة، وكذلك تجريد فاعل (نَبُغَ) من الألف واللام، حيث يقال: نَبُغَ محمودٌ، وكل ذلك لم يغير من المعنى شيئاً.

و ـ فَعِلَ يَفْعِلُ

بكسر العين في الماضي والمضارع، ولم يكن هذا البناء أصلياً، وإنما هو منقول من باب: عَلِمَ يَعْلَمُ؛ يدل على ذلك كون الفتح في مضارعه أَقْيَس من الكسر ومن أمثلته: يَحْسِب ويَيْئِس ويَيْبِس.

والراجح فيه كونه لغة ثالثة حصلت من تداخل لغتين ـ كما مر سابقاً ـ وهي لغة عُليا مُضر.(٨٥)

دلالاته الوظيفية:

١ ـ يدل بصيغته (فَعِل) على الزمن الماضي و(يَفْعِلُ) على المضارع.

٢ ـ يأتي متعدياً نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ولازماً نحو: يَئِسَ يَيْئِسُ.

٣ ـ تتصل به الضمائر لتأدية وظائف مختلفة، نحو: حَسِبْنا وحَسِبْتُم وحَسِبُوا ... الخ.

٤ ـ ينقل لتسمية الأعلام به، نحو: يَثْرب اسم للمدينة االمنورة قبل هجرة الرسول ﷺ إليها.

---

(٨٥) كتاب سيبويه ٤/٣٨-٣٩ والنوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ٢٢٥ والخصائص ١/٣٧٩.

٥ ـ يشارك الفعل الثلاثي المزيد فيه، منه في المعنى، فيحل محله في الاستعمال، نحو: يَئِسَ وأَيأَسَ ويَبِسَ ويَبَّسَ وحَسِبَ وتَحَسَّبَ وهناك بعض الأفعال قد استوعب جميع الأبنية الستة فيدخل ضمنها دون استثناء ومن ذلك:

كَمَلَ الشيء وكَمِلَ وكَمُلَ إذا تم، حيث ورد بفتح عينه وكسرها وضمنها على التوالي، وكذلك: كَدَرَ الماء وكَدِرَ وكَدُرَ إذا فَقَدَ صَفْوَهُ وخَثَرَ اللبن أو العسل وخَثِرَ وخَثُرَ إذا تماسكَ، وسَخَا وسَخِيَ وسَخُو إذا كثر كَرَمُهُ.(٨٦)

ويُحمَل ذلك كله على تداخل لغتين من لغات قبائل العرب فيُستعمل ماضي إحداهما مع مضارع الأخرى أو العكس فتنتج لغة أخرى غير اللغتين السابقتين، وهذا هو رأي بعض علماء العربية الأقدمين كابن خالويه وابن جنى.

والراجح أن مثل تلك الأفعال يختلف اختلافاً واضحاً في المعنى مع كل بناء أو باب يدخل فيه، يدل على ذلك الفعل (زَنَخَ). حيث يقال: زَنِخَ الدُّهْنُ، إذا تَغَيَّرَ طعمُهُ أو شكله، «والتزنّخ: التفتح في الكلام، والتكبُّر»(٨٧). وبناء على ذلك تُحْمَل الأفعال السابقة نحو: كَمَلَ وكَمِلَ . . . الخ. على أنها من المشترك اللفظي الذي يشترط فيه وضوح العلاقة بين المعنيين كالانتقال من الحقيقة إلى المجاز، أو التطور المعقول في المعنى، ونحو ذلك من عوامل المشترك اللفظي، ولم يفطن أصحاب المعاجم العربية إلى أن الكلمات قد تمر بتطورات صوتية لسبب ما، فتنشأ لها صورة جديدة، ويتصادف أن تشترك مع كلمات أخرى في اللفظ تكون بعيدة عنها في المعنى.

وحين صنف أصحاب المعاجم معاجمهم جمعوا مثل هذه الكلمات معاً دون إشارة إلى الفوارق الكبيرة في معانيها، فوردت في تلك المعاجم كلمات

---

(٨٦) ليس في كلام العرب ١٦ .
(٨٧) القاموس المحيط /زنخ ١/ ٢٦٠ .

كثيرة تشترك لفظاً وتختلف اختلافاً واضحاً في المعنى الذي لايشير إلى أي ارتباط بين المعنيين[88].

وحصل اختلاف حول أبنية الفعل الثلاثي الصحيح المجرد من حيث الأصالة والفرعية. فقد ذهب أغلب علماء الصرف واللغة الأقدمين نحو: سيبويه والمبرد وابن جنى والسيوطي إلى عد باب (فَعُلَ يَفْعُلُ) نحو: كَرُمَ يَكرُمُ من الأبنية الأصلية للفعل الثلاثي المجرد الصحيح.[89]

لكن الراجح أن البناء السابق ليس أصلياً، وإنما هو فرع على غيره[90] وسوف أوضح سبب ذلك فيما بعد.

أما (فَعِلَ يَفْعِلُ) ـ بكسر العين في الماضي والمضارع، فلم يثبت بناءً أصلياً، لأن بابه (فَعِلَ يَفْعَلُ) ـ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بما جاء على أمثلته، فإنه شاذ، نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ويَبِسَ يَيْبِس[91]. . . الخ.

لذلك اقتصرت الأبنية الأصلية للأفعال الثلاثية المجردة الصحيحة على مايأتي:

١ ـ فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ.

٢ ـ فَعَلَ يَفْعِلُ، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ.

٣ ـ فَعَلَ يَفْعَلُ، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، وزَأَرَ يَزْأَرُ، وجاء سبب فتح عين المضارع من هذا البناء نتيجة لوجود أحد أحرف الحلق الستة فيه، ويكون في موقع العين أو اللام من الفعل.

---

(٨٨) من أسرار اللغة ٥٧ـ٥٨.

(٨٩) كتاب سيبويه ٣٨/٤ والمقتضب ٧١/١ والخصائص ٣٧٦/١ والمزهر في علوم اللغة ٣٧/٢.

(٩٠) ذكر الدكتور إبراهيم أنيس بناء على استقرائه الأفعال الواردة في القاموس المحيط عدم وجود شيء من تلك الأفعال على بناءي فَعُلَ يَفْعُلُ وفَعِلَ يَفْعِلُ. من أسرار اللغة ٥٦ـ٥٧.

(٩١) في المصباح المنير ٦٨٨/٢ (طبعة المكتبة العلمية في بيروت) «وشذ من ذلك أفعال فجاءت بالفتح على القياس، وبالكسر شذوذاً وهي: يَحْسِبُ. . . وشذ أيضاً أفعال معتلة سلمت من الحذف فجاءت بالوجهين، الفتح على القياس والكسر في لغة عقيل، وهي: يَوْغِرُ. . . من المعتل أيضاً أفعال حذفت فاءاتها وجاءت بالكسر وهي: وَمِقَ يَمِقُ . . . و وَرِثَ يَرِثُ . . .».

٤ ـ فَعِلَ يَفْعَلُ، نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ.

أما نحو: فَعُلَ يَفْعُلُ بضم العين في الماضي والمضارع، نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ، فليس بناء أصلياً لقلة استعماله في كلام العرب، بدليل عدم مجيء شيء على مثاله في الأفعال التي وردت في القاموس المحيط، وذلك بسبب الثِقل الحاصل فيه؛ لأن الانتقال من فتحة فائه إلى ضمة عينه، يمثل الانتقال من الخفيف إلى الأثقل.

وأما نحو: فَعِلَ يَفْعِلُ ـ بكسر العين في الماضي والمضارع ـ ومن أمثلته: حَسِبَ يَحْسِبُ، فلم يكن بناء أصلياً أيضاً، ويمكن إرجاع تكوينه إلى اللهجات العربية، وأصله بفتح عين مضارعه: أي حَسِبَ يَحْسَبُ، وهو من باب: عَلِمَ يَعْلَمُ، قال سيبويه: «لأن هذه الحروف من فَعِلَ يَفْعِلُ إلى منتهى الفصل شواذ». (٩٢)

ويتضح من ذلك أن الرواة قد أوجدوا هذا البناء من لهجتين عربيتين مختلفتين خضعت كل منهما لقاعدة خاصة في أخْذِ المضارع من الماضي أو العكس يدل على ذلك عدم ورود مثل هذا البناء في الأفعال الثلاثية التي أحصيت في القرآن الكريم الذي يمثل اللغة الأدبية النموذجية. (٩٣)

ولم يكن (فَعُلَ يَفْعُلُ) بضم العين فيهما من أبنية الفعل الثلاثي المجرد الأصلية أيضاً أما الأفعال التي وردت مضمومة العين في الماضي والمضارع فيمكن إرجاعها إلى أمرين:

١ ـ إما أن تكون في الأصل مفتوحة العين في الماضي، ثم قصدوا المبالغة في معناها، فحولوها إلى صيغة أخرى بضم العين فيها، بدليل ماذكره النحاة من امكان تحويل صيغة (فَعَلَ) المفتوح العين إلى (فَعُلَ) المضموم العين، حين أرادوا الدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه، أو للتعجب، فانسلخ

---

(٩٢) كتاب سيبويه ٤/٤٠ والمصباح المنير ٦٨٨/٢ (طبعة المكتبة العلمية ـ بيروت)
(٩٣) من أسرار اللغة ٤٨.

حينئذ عن الحدث، لذلك لم يعد هذا البناء أصلياً، وإنما هو فرع على بناء آخر جيء به لقصد الزيارة في معنى الفعل أو تخصيص هذا المعنى بعد أن كان عاماً.

٢ ـ قد تكون هذه الأفعال المضمومة العين في الماضي والمضارع ناشئة عن طريق القياس الخاطىء الذي يقع فيه الأطفال في البيئات البدائية حين ينعزلون عن الكبار، ولاتتاح لهم فرص اصلاح أخطائهم فيقيسون ـ أحياناً ـ قياساً خاطئاً لبعض المشتقات فتنشأ في كلامهم صيغ جديدة لاوجود لها في كلام الكبار، وتشيع بينهم حين يصبحون كبارا، وتصير كأنها من كلمات اللغة الفصحى، ويتعذر التفريق بينها، ومن أمثلة ذلك قول بعض الأطفال: (خَلُصَ يَخْلُصُ) بضم العين في الماضي والمضارع، والأصل في هذا الفعل أن يكون (خَلَصَ يَخْلُصُ)[٩٤] بفتح العين في الماضي وضمّها في المضارع، وهو من اللهجات العربية الحديثة.[٩٥].

٥ ـ اختيار الثلاثي للميزان الصرفي

وضع الصرفيون الميزان الصرفي لتمييز الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة عن بعضها بعضاً وذلك؛ لأن علم الصرف يحتاج بطبيعته إلى مثل هذا التمييز في الألفاظ الداخلة فيه، وبيان مايطرأ عليها من الزيادة واختلاف الحركات والسكنات والصحة والاعلال والقلب والابدال والحذف ومعرفة الأصل المجرد.

ولولا مقابلة تلك الألفاظ بميزان خاص بها؛ لاختلط الأمر فيها وعسر تمييزها عن بعضها.

---

(٩٤) في المصباح المنير ١/١٧٧ (طبعة المكتبة العلمية ـ بيروت): «خَلَصَ الشيءُ من التَّلَف خُلُوصاً من باب: قَعَدَ . . سَلِمَ».

(٩٥) من أسرار اللغة ٥٤ـ٥٦.

وقد شابه علم الصرف أية صناعة أخرى في احتياجها إلى ميزان، واختار الصرفيون الثلاثي المجرد من الأسماء والأفعال للميزان الصرفي[٩٦] للأمور التالية:

١ ـ كثرة الثلاثي المجرد من الأسماء والأفعال التي لاتقل أصولها عن ثلاثة إلا لعلة طارئة في الاستعمال.

٢ ـ يُعَدُّ الثلاثي أعدل الأبنية وأخفها على الإطلاق.

٣ ـ وهو أكثر تصرفاً في الكلام من الأبنية الرباعية والخماسية الأصول؛ لخفته وسهولة استعماله ودورانه على الألسنة.

٤ ـ لو أخِذَ الرباعي للميزان لَلَزِمَ حذف حرف من الميزان عند وزن كلمة ثلاثية، ولو أخذ الخماسي لذلك، لَلَزِمَ حذف حرفين من الميزان؛ لكي يوزن الثلاثي المجرد.

لكن استعمال الثلاثي المجرد للميزان أيسر من الرباعي والخماسي، فعند وزن كلمة رباعية يزاد حرف على الميزان بتكرير لامه، وعند وزن كلمة خماسية الأصول يزاد حرفان على الميزان وذلك بتكرير لامه مرتين، والزيادة أخف من الحذف الذي يعني النقصان، والعرب يكرهونه.

علة اختيار (ف ع ل) للميزان الصرفي

تعود علة اختيار الفاء والعين واللام لتكوين الميزان الصرفي للأمور الآتية

١ ـ إن المطرد في تغيير حروفه وحركاته، واتصافه بالتجرد والزيادة هو الفعل

---

(٩٦) ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف، ففيه زيادة؛ فإن كان على أربعة أحرف، نحو: (جعفر) ففيه زيادة حرف واحد، واختلفوا، فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكدائي إلى أنّ الزائد فيما كان على أربعة أحرف، الحرف الذي قبل آخره، فوزن (جَعْفَر): (فَعْلَل)، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف، هو الحرف الأخير، وإن كان على خمسة أحرف، نحو: (سَفَرْجَل) ففيه زيادة حرفين. الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٧٩٣.

ومايتصل به من أسماء، نحو: اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الآلـة واسمي الـزمـان والمكـان واسم المـرة والتعجب والتفضيل، فاختـاروا حروفه: الفاء والعين واللام لتكون مادة للميزان الصرفي.

٢ ـ اختـاروا (فَعَـلَ)؛ لأن في جميع الأفعـال معنيين: أحـدهما خاص بكل فعل يؤديه، والآخـر عام تشتـرك فيه جميع الأفعال، فالفعل (جَلَسَ) ـ مثلا ـ يدل بمعنـاه الخـاص على الجلوس بعـد القيام، ويدل بمعناه العام على الحدث الذي جاء منه الجلوس، وهو بهذا المعنى يشارك جميع الأفعال الأخرى في الحدث، فحين يقال لأحد ما: أَجَلَسْتَ؟ يقول: قد فَعَلْتُ، فيعبر عن جلوسه بالفعل[٩٧]

٣ ـ جَمَعَ (ف ع ل) المخارج الثلاثة للحروف، فالفاء من حروف الشفة والعين من حروف الحلق واللام من حروف اللسان فأصبح بذلك متوازناً.

ووُضِعَت اللام في آخر الميزان الصرفي؛ لأن مازاد على الثلاثة يحتاج إلى تكـرير الحـرف الأخير، والـلام أخف حروف المعجم؛ لأن أخف مجمـوعـات الحـروف العـربية هي حروف الـذلاقـة[٩٨]؛ لخـروجها من طرف اللسان، وأخف حروف الذلاقة هو حرف اللام، ولهذا السبب فإنه لايثقل إذا احتيج إلى تكريره[٩٩].

وتـذكـر حروف الـزيادة ـ من غير التكرير والتضعيف ـ كما هي في الميزان الصرفي، نحو: اسْتَخْرَجَ، فوزنه: اسْتَفْعَلَ حيث كان أصله (فَعَلَ) ثم زيدت عليه الألف والسين والتاء ولما كانت زائدة ظهرت كما هي في الميزان الصرفي.

---

(٩٧) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ١١٤، ٢/٧٩٥ وشرح التصريف الملوكي الورقة ٤٧.

(٩٨) حروف الـذلاقـة هي: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم سميت كذلك لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه، سر صناعة الاعراب ١/٧٤.

(٩٩) شرح الـرضى على الشـافية ١/١٢-١٣ وشـرح لامية الأفعـال لمحمـد بن عبـد الـدائم (مخطوط) الورقة ١٢.

وفائدة هذا الميزان تنحصر في تعيين الأحرف الأصول والزوائد وتمييزها عن بعضها لإرجاع الألفاظ الموزونة إلى صيغها المناسبة من مجردة أو مزيد فيها ومعرفة المحذوف من أصولها حيث يسقط مايقابله في الميزان ويحدد بذلك فيكون الساقط إما الفاء أو العين أو اللام.

وكذلك تتم به معرفة القلب والإبدال اللذين يحدثان في بعض الكلمات نحو: الحادي فوزنه (العالِف)؛ لأنه مقلوب من الواحد، ومثله جَبَذَ فوزنه (فَلَعَ)؛ لأنه مقلوب من (جَذَبَ)، ووزن (قاضٍ): (فاعٍ)؛ لأن أصله (قاضِي) بالياء وهي لام الكلمة ولما حذفت حذف مايقابلها في الميزان.

وإذا كان في الموزون حرف زائد، فإن كان مكرراً وقصد تكراره فيعبر عنه في الميزان بتكرير اللام، نحو: مَعَدٌ فإن وزنه: (فَعَلٌّ) حيث ضُعّفت فيه اللام لتقابل الدال الثانية من (مَعَدٍّ) وكذلك ماكررت لامه للإلحاق، نحو: صَعْرَرَ بمعنى دحرج الشيء فإن وزنه (فَعْلَلَ) حيث قابلت اللام الثانية في الميزان الراء الثانية في الموزون ويأخذ حكمه جميع ماكررت لامه للإلحاق.

أما المبدل من أحرف سألتمونيها التي يجب أن تذكر بألفاظها في الميزان دون تكرير اللام، فمثال ماجاء مبدلا: ادَّخَرَ فلا يقال: إن وزنه (افَّعَلَ) بل الصحيح أن وزنه (افْتَعَلَ)، ومثله الفعل (اتَّخَذَ) ووزنه (افتَعَل).

أما أحرف (سألتمونيها) فتذكر كما هي في الميزان نحو: إصْبَع ووزنه (إفْعَلْ)، وخاتَم ووزنه (فاعَل)، وفرحان على وزن (فَعْلان) حيث تذكر أحرف الزيادة هذه في الميزان لفظاً ومحلا كما وقعت كذلك في الموزون.[100]

---

(١٠٠) شرح بناء الأفعال لمحمد الكفوي ٦.

خاتمة : رأي عبد القاهر الجرجاني في طريقة وزن الفعل: قُلْتُ

يُعَـدُّ الامـام عبـد القـاهـر الجرجاني[١٠١](ت ٤٧١ هـ) أول من خالف آراء علمـاء الصـرف الأقـدمين في طريقـة وزن الفعـل (قُلْتُ)، وقـد جاءت دراسات الباحثين في علمي الصرف واللغة في الوقت الحاضر مؤيدة لما ذهب إليه الجرجاني.

فالفعل (قالَ) يدل على الزمن الماضي، وهو أجوف؛ لأن عينه أحد أحرف العلة وهي الألف، وإذا وقعت الألف في موقـع عين الفعـل واتصلت به ضمـائـر الـرفـع المتحـركـة، نحو: تاء الفاعل (تِ) و (نا) لجمع المتكلمين.... الخ.

ففيها ثلاثة احتمالات هي:

١ ـ أنْ تَعْتَلَّ ويتغير لفظها.

٢ ـ أن تُحْذَف من الفعل.

٣ ـ أن تَسْلَم ولايتغير لفظها.

أمـا الاحتمـال الثـالث فمـرفـوض عند الأقدمين والمحدثين، فلا يصح أن نقـول: (قـالْتُ) ولا (قـالْنـا)... الـخ، بإبقـاء هذه الألف، لذلـك لم يبق إلا احتمالان، أما الأول فهو المتعارف عليه عند أغلب علماء العربية الأقدمين، وإنما غلب عنـدهم؛ لكثرة استعمالهم إياه، فجاء إعلاله تخفيفاً؛ لأن الاستعمال الكثير يتطلب الخفة في النطق.[١٠٢]

---

(١٠١) هو أبـو بكـر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، كان من أكابر النحويين، ومن تصـانيفـه: كتـاب المغني في شرح الإيضـاح لأبي علي الفارسي وهو في نحو ثلاثين مجلداً وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح أيضاً وكتاب إعجاز القرآن وكتاب العوامل وكتاب الجمل، إلى غير ذلك نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٣٦٣-٣٦٤.

(١٠٢) ذكر ابن يعيش تلك الاحتمالات الثلاثة في شرح المفصل ١٠/٦٤.

وعلى رأي الأقدمين فإن أصل الفعل (قالَ) هو (قَوَلَ) فلما تحركت الواو وهي عين الفعل وانفتح ماقبلها انقلبت إلى ألف فصار الفعل: (قالَ) وعند إسناده إلى تاء المتكلم - مثلا - يصير (قُلْتُ) بضم حرف القاف وسكون حرف اللام؛ وعللوا ضم القاف بما يأتي: [(١٠٣)]

إن أصل (قُلْتُ)، (قَوَلْتُ)، بفتح القاف والواو معاً ثم نقلوا (قَوَلْتُ) إلى (قَوُلْتُ) بضم الواو.

أما سبب نقلهم الفعل إلى (قَوُلْتُ) فيعود إلى أن الضمة من جنس الواو، فأبدلوا فتحتها الأصلية بالضمة بناء على ذلك.

لكن إبقاء الضمة على الواو يؤدي إلى التنافر؛ لذلك قلبوا تلك الواو ألفاً في التقدير؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، فصار الفعل بعد القلب (قَالْتُ)، إلا أنهم لم يستطيعوا النطق به على هيئته هذه؛ لتوالي ساكنين هما: الألف المنقلبة عن الواو واللام الساكنة نتيجة لاتصال تاء الفاعل المتحركة بها، ولابد هنا من أمرين:

أحدهما: حذف الواو.

والآخر: التحريك.

أما التحريك فغير واقع؛ لأن الضمة المنقولة إلى فاء الفعل لأجل القلب لاتناسب الألف المنقلبة عن الواو فهي ليست من جنسها فلم يبق إذن إلا حذف الألف للتخلص من أحد الساكنين وبعد هذا الحذف نقلوا الضمة من محل العين إلى فاء الفعل وحلت محل الفتحة التي كانت حركة الفاء الأصلية، فصار وزن (قُلْتُ) في صورته النهائية هو: (فُلْتُ).

إن تصوّر الأقدمين في (قُلْتُ) مجهد ومعقد؛ لدخول القلب والتقدير فيه، وهو بعيد عن العربية التي اتسمت بالسهولة والوضوح في مفرداتها ومواداها، يؤيد ذلك النطق الصحيح السليم لدى العرب قبل جمع العربية منهم ووضع قواعدها ثابتة لها قبل أن تفسد ألسنتهم باللحن.

---

(١٠٣) كتاب سيبويه ٤/ ٣٤٠ والمنصف شرح التصريف ١/ ٢٣٣.

لكن عبد القاهر الجرجاني خالف علماء العربية الأقدمين في طريقة وزن الفعل (قُلْتُ)، فلم يتفق معهم في قلب الواو التي في (قَوَلَ) إلى ألف لِتَحركها وانفتاح ماقبلها ـ حسب القاعدة المشهورة هذه ـ بَل حذفَ الواو من (قَوَلَ) من غير قلب عند اتصال أحد ضمائر الرفع المتحركة ـ ومنها التاء ـ بالفعل المذكور، أما ضمة الفاء في (قُلْتُ) فهي منقولة إليها من الواو حيث حلتْ مَحَلَّ حركتها الأصلية وهي الفتحة.

وبناء على نقل الضمة من الواو بقيت هذه الواو ساكنة؛ ونتيجة لذلك التقى ساكنان في هذا الفعل أحدهما: الواو، والآخر: لام الكلمة فلزم حذف الواو وإسقاطها من الفعل، وصار وزنه (فُلتُ).

يقول الامام عبد القاهر: «ثم نقلوا الضمة من الواو التي هي عين إلى القاف التي هي فاء فصار: قُوْلْتُ، بسكون الواو فسقطت الواو؛ لالتقاء الساكنين فبقي: قُلْتُ، وَعُلِمَ أن الضمة منقولة من العين، وليست حركة الفاء، كما كان يسبق إلى القلوب... وزن قُلْتُ: فُلْتُ وكذلك: عُدْتُ وجُبْتُ ومأشبه ذلك» .(١٠٤)

ويتضح من ذلك أن عبد القاهر خالف علماء الصرف الأقدمين في الطريقة التي يُتَوصل بها إلى وزن الفعل المذكور لافي النتيجة؛ لأن كلا الطرفين يتفقان في نتيجة واحدة في وزنه على أنه (فُلْتُ).

وصارت طريقة عبد القاهر هذه متفقة مع ما أثبته علم الصرف الحديث الذي رجح حذف الواو الساكنة مع هذا الفعل دون قلبها ألفاً.

وأثبت علم الصرف الحديث أن وزن (قُلْتُ) هو (فُلْتُ) عن طريق تجزئة الكلمات إلى مقاطع متنوعة، وانتفت القاعدة التي يقول أصحابها: تحركت الواو في (قَوْلَ) وانفتح ماقبلها فانقلبت ألفاً بعد نقل حركتها إلى الفاء.

---

(١٠٤) المقتصد في شرح الايضاح، الورقة ١٢٦-١٢٧.

(١٠٥) المقتصد في شرح الايضاح الورقة ١٢٦-١٢٧.

وعنـد تطبيق نظام المقـاطـع على الفعـل (قَـالَ) يتضـح أن من خصـائص المقطعْ العربي عدم تَكوّنه من حركات فحسب، بل تضاف إليها الحروف الصوامت.

وأصل (قَالَ) هو (قَوَلَ) ويتألف هذا الأصل من ثلاثة مقاطع قصيرة فمن كل حرف وحركة: يتألف مقطع قصير.

وتسقط الـواو من (قَـوَلَ) في المـاضي؛ لوجـودهـا بين حركتين قصيرتين متماثلتين هما فتحة القاف وفتحة الواو نفسها ثم تدغم هاتان الحركتان فتصبحان حركة طويلة وهي فتحة طويلة على النحو الآتي:

قَـوَلَ ـــــ قَـالَ

وبعد سقوط الواو يبقى الفعل (قَالَ) متكوناً من مقطعين فقط أحدهما طويل مفتوح هو: قا = qaa والآخر قصير مفتوح هو: لَ = la

ويصير (قَالَ) بمقطعيه الجديدين، ووزنه (فَالَ) على النحو الآتي: faala qaala

وإذا وُجِـدَت تلك الفتحـة الـطويلة المتكـونة من إدغام الفتحتين في مقطع منغلق[١٠٦] فإنها تُقَصَّر؛ لنفور العربية من المقاطع المنغلقة ذات الحركات الطويلة.

وبناء على ذلك يتحول:

قَوَلْتُ ـــــ قَالْتُ ـــــ قُـلْتُ

عند اتصال التاء وغيرها من ضمائر الرفع المتحركة به وسقطت منه الواو فصار وزنه (قُلْتُ) فالألف في (قَالْتُ) ليست منقلبة عن الواو بل متكونة من إطالة فتحة واو (قَوَلْتُ).

وتتجـه نظرة علمـاء الصرف في الوقت الحاضر إلى ضمة الفاء من (قُلْتُ) على أنهـا ليست منقـولـة من الـواو المحذوفة بل جاءت من قلب فتحة الفاء إلى

---

(١٠٦) يحصـل المقـطع المنغلق في نحـو كلمـة (قُـلْ) فهي تبـدأ بالايقاف وهي صامتة تليها حركتهـا وهي الضمـة ثم تنتهي بالـلام وهي صامتة ومن الحرفين الصامتين والحركة يتكون مقطع منغلق وسمي منغلقاً لانتهائه بصامت.

ضمة؛ لتدل على الواو الساقطة فهي من جنسها وبذلك خالفوا ماذهب إليه علماؤنا الأقدمون حين كانوا يرون أن الواو في (قُولْتُ) وهو أصل (قُلْتُ) لَمَّا تحركت وانفتح ماقبلها قلبت ألفا في التقدير وحذفت هذه الألف؛ لالتقاء الساكنين، ورأيهم هذا الذي ذهبوا إليه يجعل للواو وجوداً منفصلاً عن الحركة التي قبلها والتي بعدها، وهذا خطأ من الناحية الصوتية، ولم تكن هذه الواو سوى انزلاق بين هذه الحركات وتمثل نصف حركة فحسب.(١٠٧)

وهذه الطريقة في معرفة وزن الفعل (قُلْتُ) هي الراجحة؛ لأنها أبعدتنا عن قلب الواو ألفاً، وعن الافتراض الذي يتخذ من الحدس والتقدير وسيلة لتحقيق بعض الآراء التي بدت بعيدة عن واقع اللغة العربية غريبة عن سهولتها التي وُصِفَتْ بها.

(١٠٧) المنهج الصوتي للبنية العربية ٨٢ـ٨٤ والتصريف العربي ١٣٥ـ١٣٦.

الفصل الرابع

الصيغ الثلاثية المزيد فيها

وتتضمن مايأتي:

١ ـ الزيادة: أنواعها وأغراضها.

٢ ـ صيغ مزيد الثلاثي من الأسماء.

٣ ـ صيغ مزيد الثلاثي من الأفعال.

٤ ـ العلاقة بين المجرد والمزيد فيه.

٥ ـ زيادة المبنى وزيادة المعنى.

١ ـ الزيادة: أنواعها وأغراضها

أ ـ الزيادة في الصيغ الثلاثية

يقصد بها إضافة بعض الحروف إلى أصول الكلمة يؤتى بها لتأدية غرض معين بنقل الكلمة المزيد فيها من معنى إلى آخر، وتأدية وظيفة لايمكن للصيغ الثلاثية المجردة تأديتها.

والفرق بين الحرف الأصلي والزائد، هو أن الأصلي يلازم الكلمة في كل موضع من مواضع تصرفها. وقد يحذف أحد الأحرف الأصول لأجل التخفيف أو لعلة عارضة كما حصل ذلك في (يَد) وهي ثلاثية الأصول سقطت لامها وهي الياء فأصلها (يَدَيٌ) وتعود هذه الياء الساكنة الساقطة بعد زوال علة حذفها خاصة في التكسير والإضافة والتصغير.

أما الحرف الزائد، فهو الحرف الذي يسقط من غير علة تصريفية وإذا ورد حرف في موضع لايعرف له اشتقاق ولاتصريف عُدَّ زائداً، ولا يدخل في حروف الزيادة ماكان أصله أربعة أحرف أو خمسة مجردة من الزيادة، فإن لم يكن من الرباعي أو الخماسي المجردين حكم عليه بالزيادة.

وإذا وُجِدَ أحد أحرف المد واللين ـ وهي الألف والياء والواو ـ مع ثلاثة أحرف فصاعداً في كلمة ماحُكِمَ بزيادة ذلك الحرف.[1]

وسميت الألف والياء والواو أمهات الزوائد؛ لأنها أصوات خفيفة عند النطق بها يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة ثم يتخذ مجراه إلى الحلق والفم، مما ليس فيه حوائل تعترضه تؤدي إلى ضيق مجراه.

وأصوات اللين المتسعة أَوْضَحُ في السمع من الضيقة، فالفتحة أوضح من الكسرة والضمة.

---

(١) كتاب سيبويه ٣٢٥/٤ وشرح التصريف الملوكي ٥٠.

وتعـد الألف فتحـة طويلة والياء كسـرة طويلة والـواو ضمـة طويلة؛ لذلـك صارت الألف أوضح من الياء والواو وأخف منهما فكانت أحق بكثرة الزيادة منهما.

أمـا القـول بأن الياء والـواو ثقيلتـان؛ فإنمـا همـا كذلك نسبة إلى الألف، لكنهما أخف من غيرهما من الحروف الأُخرى.

وممـا يرجح أحقيَّة أحرف المد واللين بالزيادة عدم خلو أية كلمة منها، أو من الحـركـات، وهي الفتحـة والكسـرة والضمـة التي تعـد أبعـاض أحرف المد واللين، فالفتحـة بعض الألف والكسـرة بعض الياء والضمـة بعض الـواو وهـذه الحركات زوائد مقطوع بزيادتها جيء بها للتوصل إلى النطق بأكثر الصوامت.

أمـا أحـرف الـزيادة من غير أحـرف المد واللين فمشبهة بها وراجعة إليها، فالهمـزة عندما يراد النطق بها ينغلق الوتران الصوتيان بصورة محكمة ثم ينفتحان بصـورة خاطفـة فيكـون الانفجـار المسمى بالهمـزة وهو انفجار لايترتب عليه أي تذبـذب في الأوتـار الصـوتية، فصـارت الهمـزة صوتاً مهموساً انفجارياً، والجهر والهمس صفتان تشترك فيهما الصوامت والحركات معاً.

إضـافـة إلى ذلـك فإن الهمزة تنقلب إلى حرف لين عند التخفيف، والهاء ذات صوت مهموس خفي؛ ونتيجة لذلك صارت خفيفة.

والميم من الحـروف الشفهية، وتـوجد فيها وفي النون غنة يمكن مدها في الخيشوم كامتداد الألف في الحلق فأشبهاها في ذلك الامتداد.

والتـاء حرف ذو صوت مهمـوس أُبدل من الواو في نحو: تِجَاه، فإن أصل الكلمة وِجَاه، من الوَجْه والوَجَاهَة.

والسين: ذات صوت مهموس فيه نوع من الصفير، ولها شبه بالياء أما اللام فهي ذات صوت مجهور وهي تشبه النون، وثبت أن النون شبيهة بالألف فصارت من أحرف الزيادة، فحملت اللام عليها في تلك الزيادة.(٢)

---

(٢) سر صنـاعـة الاعـراب ١/٧ـ٩ وشـرح التصريف الملوكي الورقة ٣٩ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٣٦٠ والأصوات اللغوية ٢٦ـ٢٧ ومناهج البحث في اللغة ١١٤ـ١١٥ والمنهج الصوتي للبنية العربية ٢٧ـ٢٨.

ب ـ أنواع حروف الزيادة:

وتشمل نوعين:

أحـدهمـا: زيادة من خارج أصول الكلمة مجتلبة لها من أجل غرض معين يطلب تحقيقه.

والنـوع الآخر: زيادة حرف من نفس الكلمة التي تطلب الزيادة فيها بتكرير الفاء، نحو: قَهْقَرٍ، اسم لحجر أسود أملس، ووزنه: فَعْفَل.

ولا يحصل تضعيف الفاء؛ لأنها أول الكلمة، فلا يقع التضعيف أولا وسبب ذلـك أن أول المـدغمين ساكن فيدغم في ممـاثله المتحـرك، ولا تبتدىء العرب بالساكن، فانتفى أن يكون الإدغام أو التضعيف في أول الكلمات.

أمـا العين فيحصـل فيهـا التضعيف نحـو: فِعَّـل، مثل: قِنَّبٍ اسم نبات، واللام يحصل فيها التكرير، نحو: جَلْبَبَ: أي الْبَسَ غيره الجلباب، وهو نوع من الألبسـة، والتضعيف نحو: مَعَدٌّ اسم رجل تنتمي إليه قبيلة عربية مشهورة وتصلح جميع حروف الهجاء لهذه الزيادة عدا الألف فإنها لاتُضَعَّف لسكونها. أما تكريرها فجـائـز في وسط الكلمـة، نحو: خاتام اسم بمعنى الخاتم، وفي آخرها، نحو: صحارَى جمع صحراء..

النوع الأول: أحرف سألتمونيها

يبلغ عدد أحـرف الزيادة هذه (عشرة) عند جمهور الصرفيين والنحاة وهي: الهمزة والألف والتاء والسين واللام والميم والنون والهاء والواو والياء.

وقـد جمعـوهـا في لفـظة (سـألتمونيها) وهي المشهورة أو (اليوم تنساه) أو (هويت السمان)[٣]. . . الخ؛ وإنما سميت حروف الزوائد بذلك لأنها لاتوجد زيادة في اسم ولافعـل إلا بعض هذه الحـروف.[٤] ومجيء هذه الأحـرف زائدة لاينفي

---

(٣) التصريف الملوكي ٥.

(٤) الجمل للزجاجي ٤٦٩.

كونهـا أصـولا في الكلمـات، فالفعل (أَوَى) ـ مثلا ـ يتكون من ثلاثة أحرف كلها أصول وهي: الهمزة والواو والياء المنقلبة إلى ألف، ووزنه (فعل)[٥].

وأخرج أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥ هـ) وأبو بكر ابن السراج (ت ٣١١ هـ) اللام من أحرف الزيادة.

وليس الأمـر كذلـك، فقد زيدت اللام في نحو: زَيدَل وعَبْدَل، ولا يمكن إخـراج الألف من حروف الزيادة بل هي من أمهات الزوائد، كما في نحو: سَافَر وكاتِب... الخ؛ لذلك لايعتد بما ذهبا إليه من عدم ذكرها حين عَدَّدا حروف الزيادة.[٦]

ونُسِبَ إلى أبي العبـاس محمـد بن يزيد المبـرد إخـراجُـه حرفَ الهاء من حروف الـزيادة؛ لأنهـا تأتي منفصلة لبيان الحـركـة والتـأنيث، ويكون موقعها في أواخـر الكلمـات دائمـاً؛ لأن الـوقف على الآخر يُذْهِبُ حركته الأصلية، ويبدلها بالسكون؛ لذلك يؤتى بالهاء لبيان الحركة الأصلية نحو: ارْمِهِ، واغْزُهُ، واخْشَهْ.[٧]

والـراجـح ماذهب إليه جمهـور النحاة من زيادة الهاء، ليس فقط في أواخر الكلمـات؛ لبيان الحـركـة بل زيدت بعـد ألف المـد في الندبة نحو: واغلاماه، والنداء نحو: يازيداه[٨].

وقد زيدت في أواسط الكلمات أيضاً، يدل على ذلك زيادة الهاء في كلمة (أُمهات) ووزنها: فُعْلَهات وهي جمع.

وقد اختلفوا في مفردها هل هو أمٌّ أو أُمَّهَةٌ.

---

(٥) التصريف الملوكي ٥ـ٧.

(٦) الاشتقاق ٥١ وشرح المفصل ١٠/٦ـ٧.

(٧) ورد ذكـر رأي المبـرد هذا في سر صناعة الاعراب ١/٧٢ وشرح التصريف الملوكي ٤١، ٨٦ وشـرح التصـريح على التـوضيح ٢/٣٦٢ وهمـع الهوامع ٢/٢١٥ لكن الذي جاء في كتـاب المقتضب للمبـرد غير ذلـك؛ لأنـه ذكر أحرف الزيادة والهاء من ضمنها. المقتضب ٥٦/١، ٦٣/٦٤ و٣/١٦٩.

(٨) كتاب سيبويه ٤/٢٣٥.

والمشهور هو: أمٌّ وأمَّةٌ ـ بتشديد الميم ـ ونـدر قول العرب أُمَّهَةٌ، ويدل النداء على كونها: (أمٌّ وأمَّةٌ) حيث يقال: يا أمَّةُ لاتَحْزَنِي وأمٌّ بَيِّنَة الأمومة حيث سقطت الهاء في المصدر ـ وزيدت لأجل الفرق بين العاقل وغيره فاستعملت كلمة: أُمَّهَةٌ للعاقبل وأُمٌّ لغيره في أغلب الأحيان لكن ابن السراج عد الهاء من: أُمَّهَةٍ أصلا وليست بزائدة ووزنها (فُعَّلَةٌ) بمنزلة: أُبَّهَةٌ معتمداً على ماجاء في معجم العين، وهذا مردود بما يلي:

١ ـ إن معجم العين قد انفرد بذكر ذلك أي بعَدِّ الهاء أصلية في (أُمَّهَةٍ)، فلا يُعَوَّل عليه؛ لكثرة الأخطاء الصرفية التي وقعت فيه والتي كانت تخالف مذهب الخليل نفسه وقد قال عنه أحمد بن يحيى ثعلب: «إنما وقع الغلط في كتاب العين؛ لأن الخليل رسمه ولَمْ يَحْشُه ولو كان حشاه مابَقَّى فيه شيئاً؛ لأن الخليل رجل لم يُرَ مِثْلُهُ».[9]

٢ ـ يقتضي القياس في العربية سهولة الزيادة، يدل على ذلك كثرة الزيادة وقلة الحذف في كلام العرب.

٣ ـ لايدل امتناع سقوط الحرف الزائد في بعض تقاليب الكلمة على عدم زيادته فقد يسقط في الفعل دون الاسم، فيقال في الفعل: شَمَّلَتِ الريح، إذا هَبَّت من جهة الشمال، ولايسقط في الاسم، فيقال: ريح شَمْأَلٌ وشَأْمَلٌ، والحرف الزائد هنا الهمزة، والدليل على زيادتها في الاسم والفعل هو أن كليهما مشتق من المادة الثلاثية الأصلية (ش م ل).

٤ ـ وردت كلمة (أُمَّةٌ) مجردة من الهاء في قول الراعي النميري:

كانتْ نَجَائِبُ[10] مُنْذِرٍ وَمُحَرِّقٍ أُمَّاتِهِنَّ وَطَرْقُهُنَّ[11] فَحِيلا[12]

ووردت بالهاء في قول قُصي بن كلاب جد النبي ﷺ:

---

(٩) مراتب النحويين ٥٧.

(١٠) النحائب: الابل العتيقة المنجبة، وأراد بمنذر: المنذر بن ماء السماء ومحرق: عمرو بن هند، وسمي محرقاً لعُتوه رِ.. ـ ُلْكهِ ، الاقتضاب شرح أدب الكتاب ٣٥٩ ولسان العرب /نجب ٢/٢٤٥

مُعْتَـزِمُ الصـولـة عالي النّسبِ أُمَّـهَـتـي خِنْـدِفُ والـياسُ أبِـي[13]

ووردت بالهاء وبدونها في قول الخليفة الأموي مروان بن الحكم:

إذا الأمَّهـاتُ قَبُحْنَ الـوُجُـوهَ فَرَّجْـتَ الـظَّلامَ بأمَّـاتِـكـا[14]

وقد زيدت الهاء وسطا في الأفعال أيضاً، نحو: أَهْرَاقَ، بمعنى أَرَاقَ وسكب الماء أو أي سائل آخر.

وكما زيدت وسطا وآخرا، زيدت أولا في الأسماء، نحو: هَبْلَع صفة للكثير البلع في الأكل، وهِزَبْر صفة للأسد؛ لأنها تتصرف على الزَّبْر، وهو الدفع بالقوة.

وزيدت الهاء في الأفعال أولا أي قبل فائهاأيضاً، نحو: هَرَاقَ فالهاء زائدة؛ لأنها مبدلة من الهمزة الزائدة، والمبدل من الزائد زائد أيضا[15]، أما مازاد على أحرف (سألتمونيها) فليس بمنزلتها في تأدية معنى الزيادة ومن أمثلة ذلك:

الشين: التي هي ضمير المؤنث في الوقف في: أَكْرَمْتِكِش، ونحو: الكاف في: هِنْدَكِي نسبة إلى بلاد الهند؛ لأن من شروط أحرف الزيادة

---

(11) طرقهن: الطّرق: ماءُ الفَحْل، وطَرَقَ الفَحْلُ الناقة أي: قَعَا عليها، لسان العرب /طرق ٨٥/١٢.

(12) ورد هذا البيت في معجم تاج اللغة وصحاح العربية /أمة ٢٢٢٥/٦، ولم يكن للشاعر: الراعي النميري ديوان مطبوع أو مخطوط ليتسنى الرجوع عليه، يؤيد عدم وجوده ماجاء في كتاب الراعي النميري ص ٨١.

(13) ورد هذا البيت في كتاب (الأمالي) لأبي علي القالي ٣٠٢/٣ والاقتضاب شرح أدب الكتاب ٣٥٩ وشرح شواهد الشافية ٣٠١-٣٠٧، والدرر اللوامع ٥/١-٦ وخندف اسم ليلى بنت عمران زوجة الياس بن مضر.

(14) ورد هذا البيت في شرح شواهد الشافية ٣٠٧، ومعناه: إذا كانت أمهاتُ قبيحاتُ الوجوه، فإنّ أمّهاتك جميلات الوجوه.

(15) كتاب سيبويه ٢٨٥/٤ وسر صناعة الاعراب ٢١٣/١ وشرح المفصل ١١٨/٦ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٨٤/٢، ١٢١.

العشـرة المجمـوعـة بلفظ (سـألتمونيها) أن تزاد لتأدية غرض معين من جهة، وتكـون في الكلمات التي تزاد فيها كالجزء من بنائها، وهي بمنزلة الدال من كلمـة: زيد، على سبيل المثال، من جهـة أخـرى؛ لذلـك احتـاجت هذه الأحـرف العشـرة إلى إقامة الدليل على زيادتها؛ لأنها تشابه الحرف الأصلي في كونه من كمال بناء الكلمة.

أمـا الشين في: أَكْرَمْتِكِش والكاف في هِنْدَكِي فلا تحتاجان إلى إقامة الـدليل على زيادتيهما؛ لكونهما واضحتين؛ لذلك فلا دليل على عد الكاف شبيهة بما هو من أصل الكلمة حملا على كون هِنْدِي وهِنْدَكِي بمعنى واحد.

والـراجـح أنهمـا أصلان، فهندي كلمة ثلاثية الأصول وهندكي رباعية الأصول، وهما تشبهان باب سَبِط وسِبَطر، فهاتان الكلمتان قد تقارب لفظهما لكن أصلهما مختلف، إضافة إلى ذلك فإن الكاف لم تثبت زيادتها في موضع آخر غير هندكي فَتُحمَل عليه.[١٦]

يتضـح ممـا سبق أن الـزيادة من غير تكـرير أو تضعيف الأصـول في المفردات والصيغ تنحصر في أحرف (سألتمونيها) العشرة دون غيرها.

جـ ـ زيادة أحرف سألتمونيها بين القياس والسماع

الهمزة

تكون زيادتها قياسية فيما يأتي:

١ ـ إذا وقعت في أول الكلمة وبعدها ثلاثة أحرف أصول في الاسم والفعل على السواء، نحو: أحْمَر، وأَذْهَبَ، لأن زيادتها في هذا الموضع غالبة فيما يعرف اشتقـاقـه، فتحذف في الحُمْرَةِ ويُذْهِبُ. ولما كثرت زيادتها في بنات الثلاثة وعرفت تلك الكثرة عن طريق الاشتقاق قِيْسَ عليها ماجهل أمر اشتقاقه نحو: أَفْكَل بمعنى الرِّعْدة.

---

(١٦) الخصائص ٢/٥٢ والممتع في التصريف ١/٢٠١ـ٢٠٢ وارتشاف الضرب ١/٤١.

وإذا كان مع الهمزة في الأسماء المبهمة الاشتقاق حرف يجوز فيه أن يكون زائداً، نحو: أَيْدَع[١٧]، لم تلزم زيادة الهمزة في تلك الأسماء إلا بدليل؛ لأنها من أحرف الزيادة، والياء في (أَيْدَع) أيضاً من أحرف الزيادة.

والراجح غلبة زيادة الهمزة في (أَيْدَع)؛ لأن زيادتها أولا أكثر من زيادة الياء إذا وقعت في موقع الحرف الثاني من الكلمة فرجحت زُيادة الهمزة فيه وصارت الياء أصلا؛ لقولهم: يَدَّعْتُهُ تَيْدِيعًا، فاثبتوا الياء وأسقطوا الهمزة التي أصبحت زيادتها مقيسة فيه.

٢ ـ وتعد زيادتها قياسية إذا كانت للوصل، نحو: ابنٍ واضْرِبْ وانْطَلَقَ واسْتَخْرَج.

٣ ـ إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف زائدة مسبوقة بثلاثة أحرف أصول فصاعداً، فإن زيادتها قياسية، نحو: همزة: حَوراء وصَفراء.[١٨]

وتكون زيادة الهمزة سماعية إذا وقعت وسطاً وقام الدليل على زيادتها نحو: شَمْأَلٍ، وشَأْمَلٍ، ووزنهما: فَعْألٍ وفَأْعَل على التوالي، والدليل على زيادتها فيهما قول العرب: شَمَّلَتِ الريح حيث أسقطوها في الفعل.

وزيدت سماعاً في قُدَائِم بمعنى قديم، دل الاشتقاق على زيادتها أما الهمزات التي في نحو: العَأْلَم والخَأْتَم، وتَأْبَلَ القِدْرَ، إذا وضع عليه التوابل، فأصلها ألفات زوائد أُبْدِلَت بهمزات وهن زوائد أيضاً؛ لابدالهن من الألفات الزوائد، والمبدل من الزائد زائد.[١٩]

الألف

لاتزاد الألف أولا؛ لأنها ساكنة، ولايجوز الابتداء بالساكن في العربية. وتكون زيادتها قياسية إذا جاءت مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً فتقع ثانية، نحو: دافع، وثالثة نحو: قِطار، ورابعة نحو: كُبرى، وتزاد فيما عدا ذلك سماعاً.

---

(١٧) أيدع: صبغ أحمر، لسان العرب ١٠/٢٩٤/يدع.

(١٨) كتاب سيبويه ٤/٢٣٥ وشرح المفصل ٩/١٤٤ـ١٤٥ والمغني في تصريف الأفعال ٨٣.

(١٩) سر صناعة الإعراب ١/١٢٥ وشرح المفصل ٩/١٤٦.

التاء

تأتي زيادتها قياسية إذا وقعت أولا في الأسماء والصفات والأفعال نحو: تَقـدِيم وهـو مصـدر، وتَضـراب وتَجربة، وفي أول الأفعال المضارعة نحو: أنت تَعْلَمُ، وهي تَعْلَمُ . . . الـخ وتـزاد؛ لإفـادة معنى المشـاركـة نحـو: تَصَالح زيد وأحمـد، ولإفـادة معنى المـطاوعـة مع وزن تَفَعَّـل نحو: قَدَّمْتُه فَتَقَدَّمَ، وتزاد في صيغة الأمر، نحو: تَكَلَّمَ، وفي أول الفعل الثلاثي المزيد فيه للإلحاق بالرباعي (تَدَحْرَجَ)، نحو: تَصَعْرَرَ، وهي تاء المطاوعة أما حرف الإلحاق في هذا الفعل فهو تكرير اللام فيه وهو حرف الراء.

وتكـون زيادتهـا قياسية أيضاً إذا وقعت حشواً في صيغتي: أَفْتَعَلَ واسْتَفْعَلَ ومـا يتصـرف منهما، نحو: افْتَقَدَ ويَفْتَقِدُ وافْتَقِدْ ومُفْتَقِدْ ونحو: اسْتَدْرَكَ ويَسْتَدْرِكُ واسْتَدْرِكْ ومُسْتَدْرَكْ ومُسْتَدْرِكْ.

وتـزاد قياسـاً إذا وقعت في الآخـر للتأنيث، نحو: فاطمة وطلحة وجاءتْ، ولجمـع المؤنث السالم، نحو: مسلمات، وفي الأسماء التي على وزن فَعَلُوت، نحو: مَلَكُوت.

وتزاد التاء عن طريق السماع كما في: تُرْتُبْ ومعناه الشيء الرتيب الثابت، بدليل عدم وجـود صيغـة على وزن فَعْلُل بضم الـلام الأولى في الصيغ الـرباعية لتلحق بها؛ لذلك لم تكن هذه الكلمة رباعية مجردة بل ثلاثية مزيدة بالتاء في أولها.

وزيدت سماعاً في ثِنْتَين بدليل تصرف هذه الكلمة على اثنين، وقد زيدت فيها للتأنيث.[20]

ومما زيدت فيه التاء سماعاً: عِفريت، ودليل زيادتها قول العرب: عِفْرِيَة.

---

(٢٠) كتـاب سيبـويه ٢٣٥/٤، ٣١٧/٣١٨ وسـر صنـاعـة الإعـراب ١٧٦/١ وشـرح المفصـل ١٥٦/٩-١٥٧ والممتع في التصريف ٢٧٢/١-٢٧٣.

أما: عِزْوِيت وهو اسم موضع، فلو لم تكن التاء زائدة فيه؛ لأدى ذلك إلى بناء غير موجود في كلام العرب، نحو: فِعْوِيل، فثبت أن هذا الاسم على وزن: فِعْلِيت، وهذا بناء مستعمل في كلامهم.(٢١)

السين

تكون زيادتها قياسية في الأسماء والأفعال التي على وزن إسْتَفْعَل، وهمزته همزة قطع نحو: إسْتَبْرَق(٢٢) اسم، واستفعل نحو: اسْتَفْهَمَ واسْتُفْهِمَ واسْتَفْهِمْ وهي أفعال، وفي مُسْتَفْعَل، نحو مُسْتَفْهَم ومُسْتَفْعِل نحو: مُسْتَفْهِم، واسْتِفْعَال، نحو: اسْتِفْهَام، وهي أسماء.

وزيدت السين عن طريق السماع في الفعل الماضي (أسْطَاع) وفي مضارعه (يُسْطِيعُ)، والدليل على زيادتها قولهم: أَطَاعَ حيث سقطت فيه.(٢٣)

اللام

قَلَّتْ زيادة اللام في الأسماء والأفعال؛ لأنها أبعد الحروف شبهاً بأحرف المد واللين الثلاثة هي: الألف والياء والواو، وهن أمهات الزوائد؛ لذلك لم تكن زيادتها قياسية في الصيغ الثلاثية المزيد فيها ـ على سبيل المثال ـ بل اقتصرت على السماع في بعض المفردات، نحو: زَيْدَل، وهو اسم زيدت فيه اللام آخراً؛ والدليل على زيادتها قولهم: زيد، وكذلك في: عَبْدَل، وهي صفة زيدت فيها في الآخر أيضاً بدليل قولهم: عبد فسقطت اللام في بعض تصاريف الكلمة من غير سبب أو داع. وهذا مايفرق الأحرف الأصلية عن الزائدة، فالأصلية لاتسقط من الكلمة إلا لسبب ما وفي الاستعمال فقط، ودليل آخر على زيادة اللام في زيدل

---

(٢١) المنصف شرح التصريف ١/١٦٩ـ١٧٠ والممتع في التصريف ١/٢٧٧ـ٢٧٨.

(٢٢) الإسْتَبْرَق: غليظ الدِّيباج، فارسيٌّ مُعرَّبٌ المعرب من الكلام الأعجمي ١٥، وهمزته همزة قطع؛ لأنه أعجمي الأصل وقعت الهمزة في أوله، مختصر في ذكر الالفات ص ٣٠.

(٢٣) سر صناعة الاعراب ١/٢١٠ ـ ٢١٤.

وعبدل، هو أن هاتين الكلمتين في معنى زيد وعبد، مع زيادة في المعنى حصلت نتيجة لزيادة مبناهما بدخول اللام على أصولهما.

الميم

تزاد قياساً إذا وقعت أول الأسماء دون الأفعال في الأوزان التالية مفعول، نحو: مَعْلُوم، وهو اسم مفعول، ومِفعال، نحو: مِفتاح وهو اسم آلة، ومَفْعَل: نحو: مَكتَب وهو اسم مكان، ومِفعَل، نحو: مِضرَب وهو اسم آلة، ومَفعِل، نحو: مَنطِق، وهو مصدر ميمي، ومُفْتَعِلّ، نحو: مُطَّرِد، وهو اسم فاعل من اطَّرَدَ، ومُفْتَعَل، نحو: مُدَّعَى وهو اسم مفعول من ادَّعى، ومُفْعَل، نحو: مُعْلَن، وهو اسم مفعول من أعْلَنَ، ومُفْعِل، نحو: مُدْرِك، وهو اسم فاعل من أدْرَكَ.

وزيادة الميم فيما تقدم تشبه زيادة الهمزة في الأول، والجامع بينهما كون الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر، ومخرج الميم من الشفتين وهي أولى المخارج من الطرف الآخر فصارت زيادتهما أولا لكي يناسب مخرجاهما موضع زيادتيهما فكل واحدة منهما متصدرة لمجموعة من الحروف التي تنتمي إليها؛ لذلك زيدتا أولا.

وتعد زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الهمزة أولا فكأنها أشبهت الواو؛ لأنهما مجهورتان، فهي أختها، والواو من أمهات الزوائد وزيادتها أكثر من زيادة الهمزة قطعاً.

ويشترط في زيادة الميم أولا أن تأتي بعدها ثلاثة أحرف أصول ولاتأتي زائدة مع أربعة أصول فصاعداً باستثناء الأسماء المشتقة، نحو: اسمي الفاعل المفعول والصفة المشبهة... الخ. والأسماء الملحقة بالرباعي، نحو: مُجَلْبَب، فإنه ملحق بالرباعي: مُدَحْرَج.[٢٤]

---

(٢٤) كتاب سيبويه ٢٣٥/٤ والمنصف شرح التصريف ١٢٩/١ وشرح المفصل ١٥١/٩ والممتع في التصريف ٢٤٦/١ - ٢٤٧.

وتزاد الميم سماعاً إذا قام الدليل على زيادتها ففي نحو: مَعَدٌّ فإن الاشتقاق يعـد دليلاً على ذلك. ولهذا الاسم اشتقاقان: أحدهما قول العرب تمعدد الرجل إذا صار على أخـلاق معـد بن عدنـان وهو أبو العرب وعلى هذا الاشتقاق تكون الميم في هذا الاسم أصلية لقلة ماجـاء عن العـرب على وزن تَمَفْعَـلَ، نحـو: تَمَعْدَدَ؛ لذلك فوزن: مَعَدّ هو فَعَلّ.

والآخـر: أن يتصرف: مَعَدٌّ على (عَدَّ) من العَدَد، وهو يشبه: مَصَبٌّ، من (صَبَّ) ويكون وزنه مَفعلّ، وميمه زائدة[٢٥]، والدليل على زيادة الميم في مَعَدّ هذا تَصَرُّفُه على: عَدَّ من العَدَدِ حيث يقال: عَدَّ يَعُدُّ عَدّاً فلما سقطت الميم في بعض تصاريفه صارت زائدة ولايمكن ترجيح أحد هذين الاشتقاقين على الآخر إلا عن طريق سياق الجملة ومعرفة المقصود منها؛ فإن كان العدد كانت الميم زائدة وإن كان التشبه بأخلاق مَعَدٍ أبي العرب كانت الميم أصلاً.

النـون

تأتي زيادتها في مواضع:

أحدها: إذا كانت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان أو أكثر في كلمة عدد حروفها خمسـة، نحـو: قَلَنْسُوَة، وهي غطاء يوضع على الرأس في أيام الحرب وغيرها؛ وسبب عدهـا قياسية في هذا الموضع كثرة زيادة الألف والياء والواو ثالثة فَحُملت على ذلك النون؛ لأنها من أحرف الزيادة.

والآخر: إذا وقعت آخِر الكلمة بعد ألف زائدة، سواء عُرِفَ للكلمة اشتقاق أم لم يعرف، حملا على كثرة زيادتها فيما عرف له اشتقاق أو تصريف ويشترط في هذا الحمل شرطان:

أ ـ أن يكون ماقبل الألف الزائدة التي تسبق النون أكثر من حرفين أصليين، إذ لو كانا حرفين فقط قُطِعَ بأصالة النون.

---

(٢٥) كتاب سيبويه ٣٠٨/٤ والمقتضب ٢٠١/١ والمنصف شرح التصريف ١٢٩/١ ـ ١٣٠ .

ب ـ ألا تكـون الكلمـة من باب ماتشابهت فاؤه ولامه، نحو: قَلّقان بمعنى قَلِق، فيلزم أن تكون النون أصلية؛ لأن أمثال (قَلْقَان) هذا قليلة جداً.

والثـالث: تكـون زيادة النون قياسية إذا جاءت حرف مضارعة نحو: نَقُومُ، وللمـطاوعة في صيغة: انْفَعَلَ، نحو: انْكَسَرَ، وكذلك نونا المثنى وجمع المذكر السـالم، ونون الأمثلة الخمسة، نحو: الزيدينِ في المثنى، والمدرِّسينَ في جمع المذكر السالم، وتكتُبانِ ويكتبانِ، وتكتبونَ، ويكتبونَ، وتكتبينَ في الأمثلة الخمسة.

وهذه النون علامة الرفع فيها، ونونا التوكيد الخفيفة والثقيلة نحو: تَذْهَبَنْ، وتَـذْهَبَنَّ، ونـون الوقاية التي تصحب ياء المتكلم نحو: سألَنِي، والتنوين، نحو: قَرَأْتَ مِن كتـابٍ، والنـون الـلاحقـة آخـر جمع التكسير على وزن فُعْلان، نحو: عُقْبان جمع عُقاب وهو طير بحجم الدجاجة، وفِعْلان، نحو: غِربان جمع غُراب وهو طائر معروف.[26]

أمـا زيادة النـون عن طريق السمـاع فتحتـاج إلى مُرَجِّح نحو: حَسّان: فإن تصرف على الحُسْن بمعنى الجمال فالنون فيه من أصل الكلمة، وليست بزائدة، ووزنه فُعَّال.

وإن تصرف على الحِسِّ بمعنى الإدراك فالنون فيه زائدة ووزنه فَعْلان.

الهـاء

تكـــون زيادتهـا قياسية إذا وقعت في آخـر الكلمـات لبيان حركـة الحـرف الموقوف عليه نحو: لَمْ أَرْمِهِ ولَمْ أَغْزُهُ ولَمْ أَخْشَهُ وزيدت كذلك لبيان ألف الندبة، نحو: وازيداه.

أما زيادتها سماعاً فتعتمد على الاشتقاق والتصريف للدلالة على ترجيحها، نحو: أُمَّهَةٍ وأُمَّهاتٍ ـ كما سبق بيانه ـ.

---

(٢٦) كتـاب سيبـويه ٤/٣٢٢ ـ ٣٢٥ والصـاحبي في فقـه اللغـة ١٥٣ ـ ١٥٤ والممتـع في التصريف ١/٢٥٧ ـ ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٥.

الـواو

تزداد قياسـاً إذا وقعت حشـواً مع ثلاثـة أصول فأكثر، فتجيء ثانية، نحو: جَوْهَر وحَوْقَلَ بمعنى ضَعُفَ، وثالثة، نحو: جَدْوَل، وعَجُوز ورابعة، نحو: تَرْقُوَة اسم لأحـد أعضـاء الجسم، وتَجَهْوَرَ بمعنى ارتفع صوته عند الكلام، وخامسة، نحـو: إعْلَوَّطَ الغـلامُ الجـوادَ، إذا ركبه من عنقه عارياً وسادسة في جمع المذكر السالم نحو، قولنا: (مَدَنِيُونَ).

وتـزاد قياسـاً أيضـاً علامـة للرفـع في الأسماء الستة نحو قولنا (أبوك) وفي بعض الأمثلة الخمسـة نحو: تكتبون ويكتبون دلالة على الجمع، وتزداد في الآخر نحو: حِنْطَأْو.[٢٧]

وإن جاءت حشـوا ومعهـا ثلاثـة أحـرف فأكثـر وكان أحدها يحتمل الزيادة والأصالة كانت زيادة الواو سماعية تحتاج إلى دليل في ترجيحها، نحو: تَورَاب، وهو اسم بمعنى التراب فالواو فيه زائدة؛ لأنه يتصرف على التراب فيقال: تَوراب وتُراب وتَرِبَ يَتْرَبُ.[٢٨]

الياء

تزاد قياسياً إذا وقعت في أول الكلمـة بشـرط أن تأتي بعـدهـا ثلاثة أحرف أصول ، وزيادتها في أول الكلمة تشبه زيادة الهمزة في أولها وحكمها واحد فيهما حتى في حالـة جهـل الاشتقـاق ؛ لأنـه لا يشتق شيء وفي أولـه همزة أو ياء إلا ووجدتا فيه زائدتين ، نحو : يَضْرِبُ ، وَيْثرِبُ ، بالنسبة إلى زيادة الياء في الأول .

وتـزاد وسـطاً زيادة قياسية بشـرط أن تصحب ثلاثـة أحرف أصول ، نحو : شَرِيف ومِنْديل وَبَيْطَرَ بمعنى : داوَى أمراض الحيوانات وصارت زيادتها قياسية مع الأحرف الأصول الثلاثة ؛ لكثرة ماعُلِمَ من ذلك في الاشتقاق .[٢٩]

---

(٢٧) حنطأو : عظيم البطن ، قصير ، لسان العرب/حنطأ ١/٥٥ .

(٢٨) كتاب سيبويه ٤/٣١٤ ـ ٣١٨ والممتع في التصريف ١/٢٩١ ـ ٢٩٤ .

(٢٩) المنصف شرح التصريف ١/١٠١ ـ ١٠٢ وشرح المفصل ٩/١٤٨ ـ ١٤٩ .

وتـزاد قياسية للنسب وتكون مضعفة نحو : طائِيّ ومُضَرِيّ ، وللإضافة إلى المتكلم ، نحـو : كتـابِي ، وتـزاد للنصب نحـو : سألَني ، وللنصب والجـر في التثنية وجمع المذكر السالم ، نحو : (طالبَين ، ومدرِّسِين) .

وفيما عدا ذلك تزاد الياء عن طريق السماع وتعتمد على الدليل القاطع لترجيحها .

* * *

د ـ النوع الثاني
الزيادة بالتضعيف والتكرير

ويلاحظ أن هناك فرقاً بين التضعيف والتكرير

فالتضعيف

يعنى وجود حرفين متماثلين في موضع واحد من الكلمة ويحصل في عينها ولامها فقط أما الفاء فلا يجوز تضعيفها ؛ لأن التضعيف ثقيل ولا يمكن الابتداء به والفاء موضع الابتداء بنطق الكلمة ويغلب في التضعيف إدغام الحرفين المتماثلين ويستثنى من ذلك الإلحاق ؛ لأن الإدغام في الملحق يؤدي إلى اختلاف الوزنين ، ويظهر التضعيف أيضاً إذا وقع في عين الكلمة عند تكسيرها أو تصغيرها ، نحو : سُلَّم وسلالم وسُلَيلِم وإذا وقع التضعيف في اللام فإنه لا يظهر في التكسير والتصغير ، نحو : مَحَلٍ وَمحَالٍّ وُمَحْيلّ .

ويلاحظ أن ظهور التضعيف في الأفعال على عكسه في الأسماء حيث لا يظهر إن وقع في العين ، نحو : قَدَّمَ ، وذلك عند اتصال ضمائر الرفع به فيقال : قَدَّمْنا وقَدَّمْتُم . . . الخ .

بينما يظهر في المضعف اللام عند اتصال تلك الضمائر به ، نحو : مررنا ومررتم واحْمَرَرْنَ . . . الخ ، فأصل هذين الفعلين : مَرَّ واحْمَرَّ .

أما التكرير :

فإنه يدل على التخفيف ؛ ولذلك لا يشترط أن يكون الحرفان المكرران في موضع واحد فقد يفصل بينهما حرف أو أكثر من حروف الكلمة ؛ ولهذا السبب صح تكرير الفاء والعين واللام دون استثناء في الأسماء والأفعال نحو : مَرْمَرِيس(٣٠) واحْلَولَي .

---

(٣٠) المرمريس : الداهي من الرجال ، لسان العرب /مرس ١٠١/٨ .

وتصلح كل حروف الهجاء لزيادة التضعيف أو التكرير ماعدا الألف فإنها لا تُضعَّف ؛ لسكونها ، ومن شروط المضعف أن تظهر عليه حركة وهي في الأصل للحرف الثاني من المضعف ، ففي : سُلَّم ـ مثلاً ـ يكون أصله قبل التضعيف (سُلْلَم) وعندما أدغمت اللامان ظهرت الفتحة على الحرف المضعف هذا ؛ لذلك لم تظهر أية حركة على الألف ؛ لسكونها ، أو كأنما هي حركة طويلة ؛ ولهذا استبعد تضعيفها .

وكما تُعرف زيادة أحرف (سألتمونيها) بواسطة الميزان الصرفي تعرف زيادة التضعيف والتكرير بواسطته أيضاً ، فكل مازاد على الفاء والعين واللام فهو زائد لا محالة ، لكن الزائد هنا يأتي من جنس الأصول .

واختلف النحاة في الزائد من الحرفين المتماثلين ، أهو الأول أم الثاني ، فانقسموا إلى فريقين :

الأول : ماذهب إليه الخليل بن أحمد ومن تابعه حين عدوا الزائد هو الحرف الأول من المتماثلين ، ففي كلمة سُلَّم ـ مثلاً ـ كانت اللام الأولى هي الزائدة ؛ لأنها في موقع الحرف الثاني من الصيغ الثلاثية المجردة ؛ وسبب ذلك أن أُمَّهات الزوائد ـ وهي الألف والياء والواو ـ تأتي زائدة في موقع الحرف الثاني من تلك الصيغ ، نحو : فاعِل وفَيْعَل وَفَوعَلَ فحملوا الحرف الأول من المضعف على أمهات الزوائد ؛ لأنه يقع في موقع زيادتها في الصيغ الثلاثية المجردة التي تلحقها الزيادة بتضعيف العين ، وكذلك الأمر بالنسبة لمضعف اللام في نحو : مَحَلّ فإن اللام الأولى منه الزائدة حملا لها على موقع أمهات الزوائد التي تقع ثالثة زائدة ، نحو : شَمال وعَبير وجَدْوَل ويشمل هذا الأمر المضعف والمكرر على السواء .

والثاني : ماذهب إليه يونس بن حبيب حين عَدَّ الحرف الثاني من المتماثلين هو الزائد واستدل عليه بأمهات الزوائد أيضاً حين تقع ثالثة زائدة ، في

نحـو : كِتـاب وعَبير وعَجوز فَحَمَل اللام الثانية من كلمة سُلَّم عليها ؛ لأنها تقع ثالثة أيضاً فصارت هي الزائدة وليست اللام الأولى .

وتكثـر زيادة الياء والـواو رابعتين ، نحـو : عِفْـرِيَة بمعنى الخبيث المنكـر وكَنَهْـوَر بمعنى السحـاب العظيم المتراكم فحملت اللام الثانية من كلمة (مَحَلّ) على الياء والـواو ، وهمـا من أمهات الزوائد ، في الزيادة حيث وقعت رابعة كما وقعتا رابعتين .[٣١]

والـراجـح : ماذهب إليه الخليل ، وهو زيادة الحرف الأول من المتماثلين يدل على ذلك مايأتي :

صغرت (صَمَحْمَحْ) على (صُمَيْمِحْ) فسقطت الحاء الأولى في التصغير ، وتسقط الحاء الأولى كذلك في التكسير على (صَمَامح) والحرف الزائد هو الذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة ، وبناء على ذلك تكون الحاء الأولى هي الزائدة .[٣٢]

والثانية هي الأصلية .

أغراض الزيادة

عنـدمـا تزاد أحـرف الزيادة سواء أكانت هذه الزيادة بالتضعيف والتكرير أم بأحـرف (سـألتمـونيهـا) في الأسمـاء والأفعـال فإنما يقصد بذلك تحقيق أغراض متعددة ولم تكن الزيادة عبثاً ، وهذه الأغراض :

١ ـ الـزيادة لإفادة معنى جديد يضاف إلى المعنى الأصلي للكلمة المجردة وتعد هذه أكثر أنواع الزيادة الأخرى في تحقيق الغرض منها .

ومن أمثلتهـا : زيادة أحـرف المضارعة الأربعة في أوائل الأفعال الماضية والتي يجمعها لفظ (أنيت) وهي : الهمزة والتاء والنون والياء ، فإنها تؤدي وظيفتين :

---

(٣١) كتاب سيبويه ٤/٣٢٩ .

(٣٢) الخصائص ٢/٦١ ـ ٦٨ .

إحداهما : حدوث الفعل في الزمن الحاضر ، نحو : يَقْرَأ زيد ، إذا كان يَقـرأ الآن فعلاً ، فزيادة ياء المضارعة في أول الماضي (قَرَأ) حَوَّلَتْهُ من زمن المُضِيِّ إلى الزمن الحاضر .

والأخـرى : يمكن حمـل الفعـل (يَقرأ) على المستقبل أي يقرأ بعد زمن التكلم بفترة قد تطول أو تقصر ، وهذا يدل على أن القراءة لم تقع بعد .

ويتضح أن زيادة أحرف المضارعة في أوائل الأفعال الماضية تجعلها بعدها تصلح لزمانين ، ففي (يَقرأ) يصلح أن يكون إخبارا عن القارىء بأنه في حال قراءة ، وهـذا هو الزمن الحاضر ، ويصلح أن يكون المراد به أنه سيقرأ فيما يستقبل من الزمان ، والدليل على إفادة هذه الزيادة معنى المضارعة زوال هذا المعنى بعد حذف أحرف المضارعة .[٣٣]

وقد تحصل الزيادة في أوائل الأفعال المضارعة ، نحو زيادة السين قبل فاء الفعـل (يَقـرأ) فيكـون (سَيَقـرأ) وزيادتهـا على الفعـل المضـارع تفيد معنى مايستقبل من الزمان ، ودلالتها هنا قطعية لا تحتاج إلى تأويل أو قرينة أو عن طريق سياق الجملة .

وتزاد الميم في أوائل الكلمات ؛ لإفادة عدة معان ، خاصة في المشتقات فميم (مُفعِـل)ـ مثـلاً ـ تدل على اسم الفاعل عند زيادتها في نحو : (مُكْرِمُ) وهو اسم فاعل من (أكْرَمَ) . ولم تكن هذه الكلمة دالة على هذا المعنى قبل زيادة الميم في أولها ولو حذفناها ؛ لزالت إفادتها لمعنى اسم الفاعل .

وتـدل بزيادتهـا في أول الكلمـة أيضـاً على اسم المفعـول في صيغـه (مُفْعَل) ، نحو : (مُكْرَم) وعلى اسم الزمان ، نحو : مَقْدَم المسافر أي وقت قدومه وعلى اسم المكان ، نحو : مَكْتَب الطالب أي مكان كتابته وعلى اسم الآلة ، نحو : (مِعْوَل) وهي آلة تستعمل في أعمال الزراعة . . الخ .

(٣٣) المنصف شرح التصريف ١/١٥ .

وكذلك زيادة الألف في صيغ مجموع التكسير فإنها تفيد التكسير ، ودلالة الجمع عليه ، نحو : (جِمَال) جمع (جَمَل) ومثلها الواو ، نحو : (قُلُوب) جمع (قَلْب) والياء ، نحو : (عَبِيد) جمع (عَبْدٍ) .

وتختص الياء في تصغير الأسماء والصفات فلولا زيادتها لما تحقق التصغير . وهذا يدل على معنى جديد في الكلمة المصغرة ، نحو : (جُبَيل) مصغر (جَبَل) اسم ، و (حُسَين) مصغر (حَسَن) صفة .

٢ ـ الزيادة للعوض ، نحو : تاء (سَنَة) فهذه الكلمة حذفت لامها وعوضوا عنها بتاء التأنيث في آخرها ، وأصلها الغالب قبل الحذف (سَنَو) بدلالة تكسيرها على (سَنَوات)[٣٤] ، وفي أغلب الأحيان لا يجمعون بين المعوض والمعوض عنه في نفس الكلمة فلا يقال : (سَنَوَة) ـ مثلاً ـ لكن ذلك لم يكن دائماً فقد يجتمع المُعَوَّض والمُعَوَّض عنه في الكلمة ولا يمنع ذلك من استعمالها وورودها في اللغة ، نحو قوله تعالى : ﴿ ولكلّ وجهةٌ هو مُوَلّيها ﴾[٣٥] فإن كلمة (وِجْهة) قد اجتمع فيها المُعَوَّض ، وهو التاء في آخر الكلمة ، والمُعَوَض عنه ، وهو الواو في أولها ولم يمنع ذلك من استعمالها كما لو استعملت محذوفة الواو في (جِهَة) .

٣ ـ الزيادة للتمكن من النطق بالساكن ، فقد تزاد همزة الوصل في الأسماء ، نحو :(اسم) و (ابن) وأمثالهما وفي الأفعال نحو : (اكْتُبْ) و(انْطَلِقْ) و (اسْتَخْرِجْ) في صيغ الأمر ، و(انْطَلَقَ) و(استَخرجَ) في صيغتي الماضي ، فالكاف من (اكْتُبْ) ساكنة والنون من (انْطَلق) والسين من (اسْتَخرج) ساكنتان أيضاً ، والعرب تسكره الابتداء بالساكن ؛ لذلك زيدت همزة الوصل في أوائل تلك الكلمات لغرض التوصل الى النطق بالساكن فيها .

---

٣٤ ـ الممتع في التصريف ١/٣٥٠ ، وقيل أيضاً أصلها « سنهة » بدليل تصغيرها على « سنيهة » ، كتاب سيبويه ٣/٤٥٢ والمقتضب ٢/٢٤١ .

٣٥ ـ سورة البقرة ، الآية ١٤٨ .

٤ ـ الزيادة لمد الصوت وإطالته ، نحو : ألف (ذَهَاب) وياء (عَظِيم) وواو (صَبُور) ، وتختص بها أحرف المد وأصوات اللين فقط ، وهي الألف والياء والواو ، فعند زيادتها في أواسط الكلمات تؤدي إلى إفادة الغرض المذكور ، وإن وقعت تلك الأحرف والأصوات الثلاثة المذكورة طرفاً خرجت عن إفادة مد الصوت وإطالته إلى أغراض أخرى ، لذلك زادوا الهاء بعد ألف الندبة ؛ لئلا تقع هذه الألف طرفاً أي في الآخر وقد أفادت زيادة ألف الندبة مد الصوت وذلك لإظهار التَّفَجُّع على المندوب ، نحو قولهم : وازيداه .

ويعود سبب مد الصوت واطالته عند العرب الى أنهم كثيراً مايحتاجون للمد في كلامهم ؛ ليكون عوضاً عن شيء قد حذفوه أو لِلِين الصوت فيه [٣٦]

٥ ـ الزيادة لبيان حركة الحرف الأخير من الكلمة حين الوقوف عليه ، وتختص الهاء بهذه الزيادة ؛ لذلك سميت بهاء السكت ، نحو : (اخْشَهْ) و (ارْمِهِ) و (اغْـزُهْ) ، وهذه أفعال أمر أصلها في الماضي أفعال ناقصة وعند تحويلها إلى صيغ الأمر منها تحذف أحرف العلة الواقعة في أواخرها ولم يبق شيء للدلالة على هذه الأحرف المحذوفة إلا الحركات الثلاثة وهي : الفتحة والكسرة والضمة ، فالفتحة من جنس الألف ، والكسرة من جنس الياء ، والضمة من جنس الواو .

والوقف يقتضي تسكين أواخر هذه الأفعال المحذوفة اللام ، ولأن العرب لا تقف إلا على ساكن وبذلك تحذف الحركات الثلاث في الوقف ، فتضيع الدلالة على أحرف العلة المحذوفة ، لذا رأوا زيادة هاء السكت في أواخر تلك الأفعال حتى تسلم الحركات الثلاث المذكورة وتحفظ الدلالة على أحرف العلة المحذوفة .

---

٣٦ ـ المنصف شرح التصريف ١/١٤ ـ ١٥ .

٦ ـ الزيادة لإلحاق بناء بآخر وكلمة بأخرى أكثر حروفاً ، نحو : (كَوثَر) صفة للشيء الكثير ووزنها (فَوعَل) زيدت فيها الواو للإلحاق بوزن (جَعْفَر) الرباعيّ الأصول، وسيأتي توضيح أكثر لهذه الزيادة في الفصل الخامس ـ إن شاء الله ـ .

٧ ـ الزيادة لتكثير أحرف الكلمة ، نحو : زيادة النون في (كَنَهْبُل) وهو اسم لشجر عظيم فلم تكن الزيادة فيه للإلحاق ؛ لعدم وجود وزن (فَعَلُّل) في كلام العرب لِيُلْحَقَ به (كَنَهْبُل) .[٣٧]

٨ ـ الزيادة لإزالة اجتماع الأمثال في نحو : (شَديد) صفة ، فقد زيدت فيها الياء للفصل بين المثلين وهما الدالان ، ونحو زيادة الياء في جمع (مَهْدَد) ـ وهو اسم امرأة ـ على (مَهَادِيد) في فصيح الكلام ، ولا تفعل العرب ذلك فيما ليس فيه مثلان إلا في الضرورة .[٣٨]

٩ ـ إيجاد المفردات ، نحو : (سَلَّمَ) وهو فعل ماض فقد ضُعِفَت عينه ، وصار بعد التضعيف يدل على المبالغة أكثر مما كان مجرداً وصارت له دلالات وظيفية أكثر مما سبق ، وقد أوجدوه عن طريق تضعيف عين المجرد منه ، ويحصل أيضاً .

تكثير للألفاظ من أسماء وأفعال بعد زيادة الأحرف عليها ، فيستعمل الفعل (سَلَّمَ) ـ مثلاً ـ إلى جانب المجرد منه (سَلِمَ) في الكلام وهذا يؤدي إلى إثراء اللغة ومدها بمجموعات من المفردات لغرض الاستعمال اللغوي .

٤ ـ صيغ مزيد الثلاثي من الأسماء . .

رأي في أبنية وأمثلة مزيد الثلاثي من الأسماء . .

بلغت أبنية وصيغ الأسماء الثلاثية المزيد فيها حداً يعسر معه التمييز بينها ، نتيجة للاختلاف الذي يلحق بعض حركاتها وأحرفها ويمثل فارقاً

٣٧ ـ الممتع في التصريف ١/٢٠٦ .
٣٨ ـ الممتع في التصريف ١/٢٠٦ .

طفيفاً من حيث البنية والشكل بين صيغة وأخرى من جهة ، وغرابة الأمثلة والمفردات التي مثل بها علماء النحو والصرف الأقدمون لتلك الصيغ من جهة أخرى .

ولم يكد سيبويه ينتهي من تسجيل تلك الصيغ في كتابه حتى راح علماء النحو والصرف يستدركون صيغاً أخرى قائلين بأن سيبويه قد أغفلها ، وكان من أولهم أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي[39] وأبو بكر ابن السراج في كتابه (الاشتقاق) وابن خالويه[40] الذي أضاف صيغاً أخرى لم يتطرق إليها سابقوه حين صنف مؤلفه المشهور : (ليس في كلام العرب) .

أما أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) فقد صنف كتاباً ضَمَّنه أبنية مستدركة على كتاب سيبويه أسماه : (الاستدراك على سيبويه) .

وكان علي بن جعفر ابن القطاع[41] أكثر من أضاف صيغاً جديدة جاءت في كتابه : (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر) .

لكن أكثر تلك الصيغ المستدركة غريب حتى يبدو كأنه مصنوع ، وما كان من بعض علماء النحو والصرف إلا أن يتصدى له ـ كما فعل ابن عصفور

---

٣٩ ـ هو أبو عمر صالح بن اسحاق البجلي ، مولى لهم ، نزل في جرم فنسب إليهم ، أخذ عن أبي الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، قال الجرمي : « أنا لم أضع كتاباً في النحو إنما اختصرت كتاب سيبويه ، وتوفى الجرمي سنة (٢٢٥ هـ) طبقات النحويين واللغويين ٧٤ ـ ٧٥ .

٤٠ ـ هو أبو عبد الله الحسين بن محمد ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) كان من كبار أهل اللغة ، أخذ عن أبي بكر بن دريد وأبي عبد الله نفطويه وغيرهما ، وصنف كتباً في اللغة منها : كتاب (ليس في كلام العرب) و(شرح المقصورة لابن دريد) . نزهة الألباء ٣١١ ـ ٣١٢ .

٤١ ـ هو علي بن جعفر بن محمد السعدي الصقلي المعروف بابن القطاع ، مولده بصقلية سنة ثلاث وثلاثين وأبعمائة للهجرة ، وصل إلى مصر في حدود سنة خمسمائة وعندما كان مقيماً بالقاهرة كان إمام وقته ببلده وبمصر في علم العربية وفنون الأدب ، صنف كتاب الأفعال، وكتاب: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ، مات سنة ٥١٥ وقيل ٥١٤ للهجرة ، معجم الأدباء ١٢/٢٧٩ ـ ٢٨٣ وبغية الرعاة ٢/١٥٣ ـ ١٥٤ .

الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ويرد أكثـره بدليل عدم وجـود مفـردات على تلك الأبنية في العربية أو امتناع ورود بعض تلك الأبنية أصلاً فيها .

ومن هذه الصيغ ـ على سبيل المثال :

أ ـ فِعِّيلاء ، نحـو : فِخِّيراء وخِصِّيصـاء بمعنى الفخـر والاختصـاص وهـو بنـاء استدركه أبو بكر الزبيدي على سيبويه ، وَرَّده ابن عصفور فذكر أنه ممدود من بنـاء فِعِّيلَى وهذا الممدود شاذ ؛ لأن مد المقصور لا ينقاس في الضرائر ولا في غيرها .[٤٢]

ب ـ فِعِلِّين ، نحـو : عِفِـرِّين صفـة للخبيث ، استـدركـه أبـو بكر الزبيدي على سيبـويه ، وَرَّده ابن عصفـور ، لأن وزن فِعِلِّين هذا لم يكن موجوداً في كلام العـرب وإنمـا أصله فِعِـلّ ثم سُمِّي بجمـع المـذكر السالم فصار (عِفِرِّين) فتوهمه الزبيدي بناء مستقلاً .[٤٣]

ج ـ فَوْعِليل : يقـال : حمـامـة ذات صَوْفِـرير أي ترجيع في صوتهـا ، ذكر ذلك الزبيدي ، لكن ابن عصفور نفى هذا الوزن لعدم ثبوته في أبنية العرب .[٤٤]

يتضـح من ذلـك أن الصيغ المستـدركـة إما أن تكون مصنوعة وإما أن يكون قد لحقها بعض التغيير فصارت كأنها مستدركة جديدة لم يُسبق إليها .

والذي يدل على عدم وجود تلك الصيغ وأمثلتها في العربية مايلي :

١ ـ غرابة الكلمات التي مثلوا بها لتلك الأبنية تدل على أنها مصنوعة وبعيدة عن صيغ العربية التي اتسمت بالوضوح والسهولة ، وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح ذلك :

أ ـ فَيْعَلاً ، نحو : خَيْفَساً صفة للرجل القصير .

ب ـ يَفَنْعُول ، نحو: يَلَنْجُوج، وهو عود البَخور ذو الرائحة الطيبة .

---

٤٢ ـ الاستدراك على سيبويه ١٢ ، والممتع في التصريف ١/١٢٨ .

٤٣ ـ الاستدراك على سيبويه ٢١ ، والممتع في التصريف ١/١٣٧ ـ ١٣٨ .

٤٤ ـ الاستدراك على سيبويه ٢١ ، والممتع في التصريف ١/١٤١ .

ج ـ فَعَيْلَة ، نحو : وَأَيَّة : يقال : قِدْرٌ وَأَيَّة أي عميقة بعيدة القَعْر [٤٥].

د ـ اختلفوا في كلمة : سِهِنْسَاه ـ وما أغربها ـ فأوجدوا لها معنى : ياإنسان ادخل معنا ، أتدخل ضمن بناء فِعِنْفَال ، كما يقول بذلك ابن القطاع أو ضمن بناء فِهِنْعَال كما يقول بذلك السيوطي ، وما أغرب هذين البناءين عن العربية .

ـ فُعَالِس ، نحو : خُلَابِس ، وهذا البناء غريب يدل على ذلك غرابة الكلمة التي يلاحظ أنها الوحيدة التي ذكرت ضمنه للدلالة على وجوده وهي كلمة خلابس التي قيل إن معناها : الحديث الرقيق أو هي صفة للكذاب [٤٦].

٢ ـ إن علماء النحو والصرف الأقدمين مع إجلالهم للعربية وحرصهم عليها نجد قسماً منهم قد استهوته إضافة كل جديد معرَّب إلى الأبنية العربية المعروفة فإن لم يتفق مع صيغها نقله بصيغته الأعجمية فصارت على مر الزمن كأنها من صيغ العربية فزادت الصيغ عموماً حتى بلغت عند ابن القطاع (١٢١٠) صيغة [٤٧].

وحركة التعريب التي حصلت قبل منتصف القرن الثاني الهجري وهو عصر الاستشهاد باللغة وتسجيلها جعلت بعض علماء النحو والصرف يأخذون تلك الكلمات المعربة ويستدلون بها على صيغ يصنعونها ولم تكن موجودة قبل ذلك وليست لها مفردات تدخل ضمنها أو قد تكون هذه صيغها الأعجمية الأصلية نقلت معها إلى العربية ، وقد فطن بعض علمائنا الأقدمين إلى ذلك حين عاب على ابن دريد اشتقاقه كلمة (مُفَرْدَس) بمعنى واسع ، من الفِرْدَوس ـ كما مر سابقاً ـ في أحد القولين .

---

٤٥ ـ الاستدراك على سيبويه ٨ ، ١٢ ، ٢١ .

٤٦ ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٢١ .

٤٧ ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/١ والمزهر في علوم اللغة ٢/٤ .

وقـد أدى إدخـال الصيغ الأعجمية في العربية إلى كثرة صيغها الهائلة أولاً ، وصعوبة النطق بالصيغ الأعجمية أو فهم معاني مفرداتها ثانياً .

وجاءت صعوبتها نتيجة لكون مفرادتها معربة من اللغات الأعجمية التي يمكن التفريق بينها وبين الكلمات العربية عن طريق المؤلفات التي اختصت بمـوضـوع التعـريب مثـل (المعـرب من الكـلام الأعجمي) لأبي منصـور الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ) و(شفـاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين الخفاجي ونحوهما يدل على ذلك مايأتي :

أ ـ فُوعَـال ، وهي صيغـة استـدل سيبـويه على وجـودهـا بكلمـة : طُومَار بمعنى الصحيفة ، وهي أعجمية معرَّبة [48].

ب ـ فَعْهَـل ، نحـو : سَمْهَـج بمعنى الحلو اللَّين من الـطعـام وهي كلمة فارسية معـرَّبـة [49]، وممـا يقـوى غرابـة مثـل هذه الصيغ عدم ورود أمثلة عليهـا غير الكلمات المعربة وهذا مما يثير الشك فيها إلا أن بعض علمائنا من الأقدمين قد استفـاد من حركـة التعـريب والكلمـات المعرَّبة وأوجد صيغاً لم يكن لها وجود في لغة العرب .

ج ـ فِعِنْـل : استـدلـوا على وجود هذه الصيغة بكلمة (فِرِنْد) بمعنى : السيف ـ وهي أعجمية معرَّبة ـ ولم يستدلوا لهذه الصيغة بغير هذه الكلمة [50].

والذي نقترحه إبعاد هذه الصيغ والأوزان الغربية وأمثالها عن العربية ، والتي يمكن معـرفتهـا من غرابـة نطقهـا وغـرابة الكلمات المستدل بها على وجودها ولم تكن العربية في حاجة إلى هذه الصيغ الغربية التي ينوء بحملها الدارسون والناطقون على حد سواء .

ولا يمكن إنكار وجود الكلمات المعرّبة في لغتنا العربية التي يمتد عمر بعضها إلى العصر الجاهلي .

---

٤٨ ـ كتاب سيبويه ٢٥٨/٤ والمعرب من الكلام الأعجمي ٢٢٥ .

٤٩ ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٥٧/٢ والمعرب من الكلام الأعجمي الهامش ٢٠٢ .

٥٠ ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ١٥٨/٢ ، والمعرب من الكلام الأعجمي ٦٦ .

لكن الـذي نرفضـه هو نقل بعض الصيغ الأعجمية إلى العربية وإسناد بعض الكلمـات العـربية وضمها إليها إضافة إلى الكلمات الأعجمية الدخيلة التي نقلت بصيغهـا إلى العربية دون تعريب مما أحدث الاضطراب في صيغ العربية وأدى إلى كثرتها وخروجها عن المألوف .

٣ ـ إن فكـرة وجـوب وجود مزيد لكل ثلاثي مجرد أدت إلى إقحام بعض الصيغ والمفردات المصنوعة في الصيغ العربية الواردة فعلاً في كلام العرب مما دفع السيوطي إلى القول بأنه : « ليس في كلامهم : فَعْيَل بفتح الياء وأما ضَهْيَد ـ وهو الرجل الصلب ـ فمصنوع لم يأت في الكلام الفصيح ، وأما مَهْيَع فهو : مَفْعَل من هَاعَ يَهِيعُ ، وأما مَرْيَم فاسم أعجمي »[٥١].

٤ ـ اختلاف لغات القبائل العربية أدى إلى كثرة الصيغ وغرابتها فقد تنطق بعض الأسمـاء بحـركـات مختلفة حسب نطق القبائل المختلفة لها وكان هذا سبباً مهمـاً دعا الرواة واللغويين وغيرهم ممن درسوا الألفاظ المجموعة من العرب إلى إيجاد صيغ مخترعة ومصنوعة لكي تدخل ضمنها تلك الأسماء ومن أمثلة ذلك : تَتْفُل ، وهو اسم لولد الثعلب ووزنه تَفْعُل فجاء على هذه الصيغة ، وعلى صيغ : تَفْعَـل ، نحـو : تَتْفَـل ـ بفتـح التاء الأولى وفتح حرف الفاء ـ وتِفْعَـل ، نحـو : تِتْفَـل ـ بكسـر التـاء الأولى وفتح حرف الفاء ـ ، وتَفْعِل ، نحو : تَتْفِل ـ بفتح التاء الأولى وكسر حرف الفاء ـ[٥٢].

ومثل ذلك حصل في : (إِصْبَع) الإنسان حيث وردت له عشرة لغات :

أ ـ أَصْبَع بفتح الهمزة والباء ، فجاء على صيغة : أَفْعَل .

ب ـ أَصْبِع بفتح الهمزة وبكسر الباء ، على صيغة : أَفْعِل .

ج ـ أُصْبُع بضم الهمزة والباء معاً ، على صيغة : أُفْعُل .

---

٥١ ـ المزهر في علوم اللغة ٢/٥٧ .

٥٢ ـ كتاب سيبويه ٤/٢٧٠ ـ ٢٧١ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٩١ .

د ـ أُصْبُوع بضم الهمزة وزيادة الواو ، على صيغة أفْعُول .

هـ ـ أُصْبَع بضم الهمزة وفتح الباء ، على صيغة أُفْعَل.

و ـ إِصْبِع بكسر الهمزة والباء معاً ، على صيغة إِفْعِل .

ز ـ إِصْبَع بكسر الهمزة وفتح الباء على صيغة إِفْعَل .

ح ـ إِصْبُع بكسر الهمزة وضم الباء ، على صيغة إِفْعُل .

ط ـ أَصْبُع بفتح الهمزة وضم الباء ، على صيغة أَفْعُل ، وهذه الصيغة وضعت لجمع التكسير نحو : كَلبٍ وأَكْلُبُ ، فكيف يكون أَصْبُع هذا على هذه الصيغة وهو يدل على المفرد ؟

ي ـ أُصْبِع بضم الهمزة وكسر الباء على صيغة أُفْعِل ، وهذه الصيغة إنما وضعت للفعل المبني للمجهول ، فيقال في بناء الفعل : أَحْسَنَ إلى المجهول :(أُحْسِنَ) فكيف يكون أُصْبِع على هذه الصيغة الفعلية وهو لم يكن اسم علم منقول من الفعل لغرض التسمية به ؟ [٥٣].

يتضح من هذين الاسمين ومجيئهما على صيغ متعددة أن أكثر تلك الصيغ مصنوعة لكي تدخل فيها جميع لغات القبائل التي ورد فيها مثل هذين الاسمين ، لذا صار من الواجب الاقتصار على ماكثر استعماله وشاع بين المتكلمين وتداولته المؤلفات التي يوثق بها ويُطمأنّ إليها من كتب النحو والصرف واللغة ، القديمة والحديثة ، والذي أراه اقتصار الأسماء الثلاثية المزيد فيها على الصيغ الآتية : [٥٤]

---

٥٣ ـ المنجد في اللغة لعلي بن الحسن الهنائي المعروف بكراع النمل ٤٨ ، وليس في كلام العرب ٣٨ .

٥٤ ـ ولمن أراد الاستقصاء فليراجع هذه الصيغ مفصلة في المؤلفات الآتية : كتاب سيبويه ٤/٢٤٥ ومابعدها والاستدراك على سيبويه ٦ والمنصف شرح التصريف بأجزائه الثلاثة وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر والممتع في التصريف الجزء الأول وشرح الرضى على شافية ابن الحاجب الجزء الأول منه والجزء الثاني من المزهر في علوم اللغة .

أولاً : الأسماء الثلاثية المزيد فيها أحد أحرف (سألتمونيها) وتلحقها زيادة واحدة أو زيادتان أو ثلاثة أو أربعة أحرف على النحو الآتي :

١ ـ المزيد فيه حرف واحد :

وتلحقه الزيادة إما قبل الفاء أو بعدها أو بعد العين أو بعد اللام .

أ ـ وقوع الزيادة قبل الفاء :

الهمـــزة

أَفْعَل ، نحو : أَهْيَف صفة بمعنى الطويل ، الحَسن القِوام .

أَفْعُلٌ ، نحو : أَكْلُب جمع كَلْب وهو اسم ، وأَعْبُد جمع عَبد صفة .

ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء والصفات التي على وزن : فَعْل .

إِفْعَل ، نحو : إِصْبَع اسم[٥٥].

التـــاء :

تَفْعُل ، نحو : تَنْضُب اسم لشجر تؤخذ منه القِسِيّ .

تُفْعَل ، نحو : تُرْتَب[٥٦] اسم ، وقال بعضهم : أمرٌ تُرْتَب ، فصار صفة[٥٧].

الميـــم :

مَفْعَل ، نحو : مَصْنَع اسم ، ومَوْلًى صفة .

مَفْعُل ، نحو : مَكْرُم اسم .

مِفْعَل ، نحو : مِنْجَل اسم آلة .

مِفْعِل ، نحو : مِنْخِر اسم لأحد أعضاء التنفس في الجسم .

مَفْعِل ، نحو : مَجْلِس اسم ، ومَنْكِب اسم .

مُفْعَل ، نحو : مُصْحَف اسم ، ومُلْهَم صفة .

---

٥٥ ـ كتاب سيبويه ٤/٢٤٥ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٦٩ ـ ٧٠ وارتشاف الضرب من لسان العرب ١/١٣ .

٥٦ ـ ترتب : ثابت ، لسان العرب / رتب ١/٣٩٥ .

٥٧ ـ كتاب سيبويه ٤/٢٧٠ ـ ٢٧١ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٩١ والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٨٠ .

مُفْعِل ، نحو : مُحْسِن اسم فاعل للفعل (أَحْسَنَ) ، ويطرد هذا الوزن اسم فاعل للأفعال التي على وزن (أَفْعَلَ) .

مُفْعُل ، نحو : مُنْخُل اسم .

النــــون :

نَفْعَـلٌ ، نحـو : نَوْرَس اسم علم لرجـل منقول من الفعل المضارع ، ودليل زيادة النون فيه تصرفه على (وَرْس) وهو اسم لنوع من الأزهار الصفراء اللون .

الهـــــاء :

هِفَعْـل : نحو ، هِزَبْر صفة للأسد ، وتتصرف على الزَّبْر ، وهو الدفع بقوة فدل ذلك على زيادة الهاء فيها ، لسقوطها في هذا التصريف .

هِفْعَـل، نحـو: هِبْلَع صفة للشديد البَلْع والكثير الأكل، وتتصرف على البَلْع مما يدل على زيادة الهاء فيها؛ لسقوطها في تصرفها هذا.

الياء:

يَفْعَل، نحو: يَلْمَع اسم رجل منقول من الفعل المضارع.

يَفْعِـل، نحـو: يَثْـرِب اسم للمدينة المنورة قبل هجرة الرسول ﷺ، إليها، وهذا الاسم منقول من الفعل المضارع أيضاً.

يَفْعُل، نحو: يَشْكُر اسم علم منقول من الفعل المضارع كذلك.[٥٨]

ب ـ وقوع الزيادة بعد الفاء

الهمزة:

فَأْعَلٌ، نحو: شَأْمَل وهو اسم لرياح تَهُبُّ من جهة الشمال.

---

(٥٨) كتاب سيبويه ٤/٢٦٥ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٨٤ ١٢١ والممتع في التصريف ١/٧٢-٨٠.

الألف

فَاعَل، نحو: خاتَم

فاعِل، نحو: خادِم، اسم فاعل من خَدَمَ، ويطّرد هذا الوزن في أسماء الفاعلين للأفعال التي على وزن فَعَلَ: نحو: نَصَرَ وضَرَبَ، وفَتَحَ، ووزن فَعِلَ، نحو: عَلِمَ وحَسِبَ، وفَعُلَ، نحو: كَرُمَ.

النون

فَنْعَل، نحو: قَنْبَر اسم لنوع من الطيور الصغيرة وتسمى أعلام الرجال به أيضاً.

فَنْعَل، نحو: جُنْدَب اسم لذكَر الجراد. فُنْعُل، نحو: عُنْصُر اسم لفِلِزّات المعادن، وعُنْصُرُ الشيء: أصله.

الواو

فَوْعَل، نحو: كَوْكَب اسم، وحَوْمَل صفة للكثير التحمل، ونحو: سَوْسَن اسم لأزهار طيبة الرائحة بديعة المنظر.

الياء

فَيْعَل، نحو: زَيْنَب اسم علم لامرأة، وصَيْرَف صفة. فَيْعِل، نحو: سَيِّد صفة لرئيس قومه.[59]

جـ ـ وقوع الزيادة الواحدة بعد العين فيما يأتي:

الهمزة

فَعأَل، نحو: شَمْأَل اسم مرادف لـ (شَأمل)، فِعْأَل، نحو: ضِنْأَك لغة في ضِنَاك صفة للمرأة الغليظة الضخمة.

---

(٥٩) كتاب سيبويه ٤/٢٤٨ ومابعدها وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/١٥٤ـ١٥٥ والممتع في التصريف ١/٨٠ـ٨٣ والمزهر في علوم اللغة ٢/١٢ـ١٣.

الألف

فَعَال، نحو: غَزَال اسم لحيوان معروف، وجَبَان صفة.

فِعَال، نحو: رِكَاب اسم، وكِنَاز صفة للناقة المكتنزة اللحم والشحم.

فُعَال، نحو: غُرَاب اسم طائر، وشُجَاع صفة.

الواو

فَعْوَل، نحو: جَدْوَل اسم، وجَهْوَر صفة.

فِعْوَل، نحو: خِرْوَع اسم لنبات، فُعُول، نحو: قُرُود اسم وهو جمع لكلمة قِرْد، ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء التي على وزن (فِعْل)

الياء

فَعِيْل، نحو: بَعِيْر اسم، وسَعِيد صفة،

فِعْيَل، نحو: حِمْيَر اسم قبيلة عربية معروفة.(٦٠)

د ـ وقوع الزيادة بعد السلام فيما يأتي:

الهمزة

فَعْلأ، نحو: ضَهْيَأ صفة للمرأة التي لاتحيض ولاتلد فضاهت الرجال وشابهتهم.

الألف

فَعَلَى، نحو: عَجَبَى صفة للعَقْعَق وهو طير.

فِعْلَى، نحو: مِعْزَى اسم لحيوان معروف.

فِعَلَى، نحو: خِيَمَى اسم ماء لبني أسد.

فُعْلَى، نحو: رُؤْيَا اسم، وأُنْثَى صفة.

---

(٦٠) كتاب سيبويه ٢٤٨/٤ وشرح المفصل ١١٨/٦-١١٩ وارتشاف الضرب من لسان العرب ١١/١ والممتع في التصريف ٨٣/١-٨٥ والمزهر في علوم اللغة ١٣/٢ فيما زيد فيه حرف واحد قبل لام الكلمة.

التاء

فَعْلَتَه، نحو: سَنْبَتَة بمعنى فترة من الزمن وهو اسم.

اللام

فَعْلَلٌ، نحو: زَيْدَل اسم، وعَبْدَل صفة.

الواو

فَعْلُوَة، نحو: تَرْقُوَة، اسم لأحد أعضاء الجسم.

الياء

فَعْلِى، نحو: مَأْقِى العين اسم، ولم يكن على وزن مَفْعِل يدل على ذلك جمعه على مَآقٍ فصارت الميم من أصل الكلمة ولم تسقط.(٦١)

٢ ـ الاسم الثلاثي المزيد فيه حرفان

وينقسم إلى قسمين بالنسبة لموقع الزيادتين من ناحية ا جتماعهما وتفرقهما.

القسم الأول: أن تكونا مجتمعتين على النحو الآتي:

أ ـ المجتمعتان قبل الفاء

الهمزة والنون انْفَعْل، نحو: انْزَهْو صفة للمزدهي الكثير الفخر بنفسه.

الميم والنون: مُنْفَعَل، نحو: مُنْطَلَق اسم مفعول من (انْطَلَقَ) ويطرد هذا الوزن اسم مفعول لكل فعل على وزن (انْفَعَلَ).

مُنْفَعِل، نحو: مُنْكَسِر، ويطرد اسم فاعل لكل فعل على وزن (انْفَعَلَ).

---

(٦١) كتاب سيبويه ٤/٢٥٥، ٢٧٠، ٢٧٣ وشرح المفصل ٦/١١٩ـ١٢٠، ١٢٦ والممتع في التصريف ١/٨٨ـ٩٣ في زيادة حرف واحد بعد لام الكلمة.

ب ـ المجتمعتان بعد الفاء

النـون والألف: فَنَاعِل، نحو: جَنَادِب اسم، وهو جمع تكسير لكلمة جُنْدَب اسم لذكر الجراد، ويطردهـذا الوزن في تكسير الأسماء التي وزن (فَنْعَل)، نحو: قَنْبر، و(فُنْعَل)، نحو: جُنْدَب

النـون والياء: فُنَيْعِل، نحو: قُنَيْبر اسم مصغر من قَنْبَر، ويطرد هذا الوزن في تصغير الأسماء التي على وزن (فَنْعَل) و (فُنْعَل).

الـواو والألف: فَوَاعِـل، نحـو: جَوَاهِـر اسم، ويطرد هذا الـوزن في تكسير الأسماء التي على وزن (فَوْعَل).

الواو والياء: فُوَيعِل، نحو: قُوَيرِب، ويطرد هذا الوزن في تصغير الأسماء التي على وزن (فاعِل).

الياء والألف: فَيَاعِـل، نحـو: غَيَالِم جمـع تكسير لِغَيْلَم، وهـو اسم لذكـر السُّلْحُفاة، ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء التي على وزن (فَيْعَل)[٦٢]

جـ ـ المجتمعتان بعد العين

الألف والهمزة: فَعَائِل، نحو: رَسَائِل جمع رسالة اسم، وطَرَائِف جمع طَرِيفة صفة.

الألف والواو: فَعَاوِل، نحو: جَدَاوِل جمع جَدْوَل اسم للنهر الصغير.

الميم والألف: فِعْمَـال، نحـو: هِرْمَاس صفة للأسد تتصرف على الهَرْس بمعنى القوة وشدة البطش.

النـون والألف: فِعْنَـال، نحـو: فِرْنَاس صفة للأسد أيضاً، وتتصرف على الفَرْس وهي شدة الفتاك والدَّقّ.

---

(٦٢) انظر: شرح المفصل ٦/١٢٦ والممتع في التصريف ١/١١٣-١١٤، والزهر في علوم اللغة ٢/١٥-١٦ في زيادة الحرفين المجتمعين قبل الفاء وبعدها.

الـواو والألف: فِعْـوَال، نحـو: عِصْـوَاد اسم رجل منقول من الصفة بمعنى الأمر العظيم أو الجَلَبَة ومُسْتَدار القوم في حرب أو خصومة[٦٣]

د ـ المجتمعتان بعد اللام

الألف والهمزة: فَعْلاء، نحو: حَسْناء صفة للجميلة من النساء.
فَعَلاء، نحو: تَأداء صفة بمعنى التأنّي في الأمور.
فِعْلَاء، نحو: عِلْبَاء اسم لِعَصَب العُنُق، فُعَلَاء، نحو: قُوْبَاء اسم لمرض معروف، فُعَـلاء ويكثـر هذا الـوزن في جمـوع التكسير، نحو: عُلَماء، ويأتي مفرداً أيضاً، نحو: قُوَباء اسم لمرض معروف، وهو لغة في (قُوْباء)
الألف والتاء: فَعْلات، نحو: حَيَّات جمع حَيَّة اسم لأنثى الثعبان
فَعَـلات، نحـو: حَسَنات جمع حَسَنَة صفة، ويكثر هذا الوزن في تكسير الأسماء التي على وزن (فَعَلَة)، نحـو: بَقَـرَات جمـع بَقَـرَة، وممـا جاء مفـرداً على هذا الـوزن، نحو: عَرَفَات اسم الجبل المعروف بمكة، وهو علم منقول من الجمع، فِعْلات، نحو: شِدّات جمع شِدَّة اسم وتجمع أيضاً على شَدَائد. فُعْلات، نحو: قُوَّات جمع قُوَّة اسم، ويجمع أيضاً على قِوَى. فُعُلات، نحو: كُرُبات جمع كُرْبَة اسم بمعنى الشـدَّة ويكثـر هذا الوزن في تكسير الأسماء التي على وزن (فُعْلَة). نحو: غُرْفَة وغُرُفَات.
الألف والنـون: فَعْلان، نحو: فَرْحَان صفة، فَعَلَان، نجو: حَيَوَان اسم، وغَلَبَان مصـدر، فَعِـلَان، نحو: ظَرِبَان اسم لِدُوَيبة كريهة الرائحة، فِعْلان، نحو: إِنْسان اسم وهـو مفـرد، ويطرد هذا الـوزن في جمـوع التكسير للأسماء التي على وزن (فُعَـال) نحو: غُلَام وغِلْمان، فُعْلَان، نحو: عُثْمان اسم رجل، ويكثر هذا الوزن في تكسير الأسماء التي على وزن (فَعِيل)، نحو: قَضِيب، وقُضْبَان.

---

(٦٣) شرح أمـثلة سيبـويه ١٢٩ والـمـنـصـف شرح التصـريـف ١٦٧/١ وشـرح المفصـل ١٢٧/٦ـ١٢٨ والممتع في التصريف ١١٥/١ـ١٢٢.

الواو والنون: فَعْلُون، نحو: زَيْدُون اسم.

الياء والتاء: فِعْلِيت، نحو: عِفْرِيت صفة للخبيث.

الياء والنون: فِعْلِين، نحو: غِسْلِين اسم لنوع من أطعمة أهل النار[٦٤]

القسم الثاني: أن تكون الزيادتان مفترقتين على النحو الآتي:

أ ـ مافصلت فاء الكلمة بين زيادتيه

الهمزة والألف: أَفَاعِل، نحو: أَفَاضِل جمع فاضل وهي صفة منقولة من اسم الفاعل.

الهمزة والياء: أُفَيْعِل، نحو: أُخَيْضِر صفة مصغرة من أَخْضَر، ويطرد هذا الوزن في تصغير الأسماء التي على وزن (أَفْعَل).

التاء والألف: تَفَاعِل، نحو: تَفَاوِت، قال تعالى: ﴿ماترى في خلق الرحمن من تَفَاوُت﴾[٦٥] وقد حكى أبو زيد الأنصاري كلمة (تُفَاوِت) بكسر الواو ـ نقلا عن العرب حيث تقول: تَفَاوَت الأمر تَفَاوَتاً وتَفَاوِتاً بالفتح والكسر[٦٦]، والتَّفَاوُت ـ بضم الواو على الأصل ـ ومعناه: الاختلاف والتباين[٦٧] وهو مفرد، ومما جاء على وزن (تَفَاعِل) جمعا، نحو: تَجَارِب اسم.

الميم والألف: مَفَاعِل، نحو مَكَاتِب جمع مَكْتَب، ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء التي على وزن (مَفْعَل) باستثناء ماكانت عين الكلمة فيه ألفا، نحو: مَقَام فلا يجمع على مَفَاعِل. مُفَاعَل، نحو: مُدَافَع، مُفَاعِل، نحو: مُدَافِع وهما اسما مفعول وفاعل للفعل (دَافَع) ويطرد هذان الوزنان في اسمي الفاعل والمفعول للأفعال التي على وزن (فَاعَل).

---

(٦٤) كتاب سيبويه ٤/٢٥٧ـ٢٦١ والبارع في اللغة ٨٧ـ٨٨ وليس في كلام العرب ٣٥ والاستدراك على سيبويه ١٤ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/١٦٣، ١٦٦، ١٧٢ وشرح المفصل ٦/١٢٨ـ١٣٠ والممتع في التصريف ١/١٢١ـ١٢٦ وارتشاف الضرب ١/٣٠ والمزهر في علوم اللغة ٢/٨ في الزيادتين المجتمعتين بعد لام الكلمة.

(٦٥) سورة الملك الآية ٣.

(٦٦) مختصر في شواذ القرآن ١٥٩.

(٦٧) كتاب سيبويه ٤/٢٤٧ والخصائص ٣/١٩٧ـ١٩٨ الممتع في التصريف ١/٩٤ـ٩٧ فيما فصلت فاء الكلمة بين زيادتيه.

الميم والتـاء: مُفْتَعَـل، نحـو: مُقْتَرَب، مُفْتَعِل، نحو: مُقْتَرِب، وهـما اسما مفعـول وفـاعـل للفعل (اقْتَرَبَ) ويطرد هذان الوزنان في اسمي الفاعل والمفعول للأفعال التي على وزن (افْتَعَلَ).

الميم والـواو: نحـو: مُصَـوْمَع وهو على وزن مُفوعَل، ومُصَومِع على وزن مُفَـوعِـل، وهمـا اسمـا مفعـول وفـاعـل للفعل (صَومَعَ) بمعنى تَناهى في الصِّغر والدِّقَّة، ويطرد هذان الوزنان في اسمي الفاعل والمفعول للأفعال التي على وزن (فَوعَلَ).

الميم والياء: مُفَيْعَـل، نحـو: مُبَيْطَر، مُفَيعِـل: نحـو: مُبَيطِر، وهما اسما مفعـول وفاعل للفعل (بَيطَرَ) بمعنى عالجَ أمراض الحيوانات، ويطرد هذا الوزنان في اسمي الفاعل والمفعول للأفعال التي على وزن (فَيعَلَ).

ب ـ مافصلت عين الكلمة بين زيادتيه

الألف والواو، فَاعُول، نحو: عَاقُول اسم لنبات صغير له شوك.

الياء والألف: فَيعَال، نحو: بَيطَار صفة لمن يُعالج أمراض الحيوانات

الياء والواو: فَيعُول، نحو: قَيُّوم صفة لله تعالى، وذلك لِتَكَفُّلِه بأرزاق العباد.

الباء والياء: فِيعِيل، نحو: سِينِين صفة للشيء الحَسَن، ومن ذلك: طورُ سِينِين.[68]

جـ ـ مافصلت لام الكلمة بين زيادتيه

الألف والألف: فَعَـالَى، نحو: صَحارَى جمع صحراء وهو اسم، وَيَتَامَى جمع يَتِيم وهي صفة. فُعَالَى، نحو: حُبَارَى اسم لطير مائي، وكُسَالَى صفة.

الألف والياء: فَعَـالِي، نحو: صَحَارِي جمع صحراء، ومما جاء مفرداً على هذه الصيغة لكن الهاء ملازمة له، نحو: كَراهِيَة اسم.

---

(٦٨) كتـاب سيبـويه ٢٤٩/٤، ٣٠٤ وشرح المفـصـل ١٢١/٦-١٢٢ والممتـع في التصريف ٩٧/١-١٠١ والمزهر في علوم اللغة ٨/٢، ٢٠ فيها فصلت عين الكلمة بين زيادتيه.

النون والهمزة: فَعَنْلَا، نحو: حَبَنْطاً صفة لمن قَصُرَ وكَبُرَ بطنُه.

النون والواو: فَعَنْلُوَة، نحو: قَلَنْسُوَة وهي غطاء يلبسه الناس أثناء الحروب وغيرها.

الياء والألف: فُعَيْلَى، نحو: سُلَيْمَى اسم مصغر من سَلْمَى، وحُبَيْلَى صفة مصغرة من حُبلَى، ويطرد هذا الوزن في تصغير الأسماء التي على وزني (فَعْلَى) و (فُعْلَى).(٦٩)

د ـ مافصلت فاء وعين الكلمة بين زيادتيه

الهمزة والألف: أَفْعَال، نحو: أَقْدَام جمع قَدَم اسم، وأَبْطَال جمع بَطَل صفة، ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء الثلاثية التي على وزن (فَعَل)

إِفْعَال: نحو: إِكْرَام اسم مفرد وهو مصدر، ويطرد هذا الوزن مصدراً للأفعال الثلاثية التي على وزن (أَفْعَلَ).

الهمزة والواو: أُفْعُول، نحو: أُسْلُوب اسم، وأُسْكُوب صفة للمُنْسَكِب.

التاء والألف: تَفْعَال، نحو: تَرْدَاد مصدر بمعنى الرَّدّ.

تِفْعَال، نحو: تِمْثَال اسم.

التاء والياء: تَفْعِيل، نحو: تَقْدِيم مصدر، ويطرد هذا الوزن مصدراً للأفعال التي على صيغة (فَعَّلَ).

الميم والألف: مَفْعَال: مَرْجَان اسم لنوع من النباتات البحرية التي تستعمل حلية للزينة.

مِفْعَال، نحو: مِنْقَار اسم، ومِضْحَاك صفة لكثير الضحك.

الميم واللام: مُفَعْلَل، نحو: مُخَشْلَب صفة لرديء الجوهر، فكأنه شابَهَ الخشب.

---

(٦٩) كتاب سيبويه ٢٥٢/٤، ٢٥٥، ٢٦٩، ٢٧٥ وشرح المفصل ١٢٢/٦-١٢٣ والممتع في التصريف ١٠١/١-١٠٦ والمزهر في علوم اللغة ٨/٢، ٢٠ فيما فصلت لام الكلمة بين زيادتيه.

الميم والنون: مُفَعْنَل، نحو: مُقَلْنَس اسم مفعول للفعل (قَلْنَس) بمعنى ألبَسَ غيره القَلَنْسُوَة.

مُفَعْنِل، نحو: مُقَلْنِس اسم فاعل للفعل المذكور.

الميم والـواو: مَفْعُـول نحو: مَعْقُول اسم مفعول للفعل (عَقَلَ)، ويطرد اسم مفعول للأفعال التي على وزن (فَعَلَ) الصحيح العين.

الميم والياء: مِفْعيل، نحو: مِسكين صفة.

الياء والواو: يَفْعُول، نحو: يَرْبوع اسم لحيوان صغير.

الياء والياء: يفعيل نحو، يَقْطِين اسم لنوع من الخضراوات التي لاساق لها(٧٠)

هـ ـ مافصلت عين ولام الكلمة بين زيادتيه

الـواو والألف: فَوْعَـلَى، نحو: خَوْزَرَى، وخَوْزَلَى، اسمان لنوع من المشي يشبه مشي النساء.(٧١)

٣ ـ الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف

وهذه الزوائد إما أن تكون مجتمعة أو متفرقة على النحو التالي:

القسم الأول: المجتمعة

أ ـ المجتمعة قبل فاء الكلمة

الميم والسين والتاء: مُسْتَفْعَل، نحو: مُسْتَقْبَل اسم مفعول للفعل (اسْتَقْبَلَ)، ويصلح الوزن المذكور أن يكون أيضاً اسم زمان لما يُسْتَقبَل من الزمان.

---

(٧٠) كتـاب سيبـويه ٤/٢٤٥-٢٤٦، ٢٧٣-٢٧٤ والاستدراك على سيبويه ٢١ وشرح المفصل ٦/١٢٣-١٢٥ والممتـع في التصريف١/١٠٦-١١٣ والمزهر في علوماللغة ٢/٢١-٢٢ فيما فصلت فاء الكلمـة وعينهـا بين زيادتيه، وفي الخصـائص ٣/٢٠٦ «وأمـا مَسْكين وقنديل، فرواهما اللحياني . . وكان أبو بكر يقول: إنّ كتابه لاتصله به رواية، قدحاً فيه».

(٧١) كتاب سيبويه ٤/٢٦٩ وشرح المفصل ٦/١٢٥ والمزهر في علوم اللغة ٢/٩، ٢٢ فيما فصلت عين ولام الكلمة بين زيادتيه.

ومُسْتَنْقَع: اسم مكان.

مُسْتَفْعِل، نحو: مُسْتَخْرِج اسم فاعل للفعل (اسْتَخْرَجَ).

ويطرد وزنـا مُسْتَفْعَـل، ومُسْتَفْعِل في أسماء المفعولين والفاعلين والزمان والمكان من الأفعال التي على وزن (اسْتَفْعَلَ).

ب ـ المجتمعة قبل اللام.

الألف والواو والياء: فَعَاوِيل، نحو: عَصَاوِيد جمع تكسير (عِصْوَاد) اسم علم لرجل. ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء التي على وزني (فعوال) و(فعوال).

جـ ـ المجتمعة بعد اللام

الياء والألف والهمـزة: فُعْلِيَاء، نحـو: سَيْمِيَاء اسم بمعنى العـلامـة فِعْلِيَاء، نحو: كِبْرِيَاء اسم بمعنى التكبُّر.[٧٢]

القسم الثاني: المتفرقة

أ ـ ما اجتمعت زيادتان وانفردت واحدة حسب الطرق الآتية:

إحداها: المجتمعتان قبل الفاء:

اجتماع الهمزة والنون وانفراد الألف: انْفِعَال، نحو: انْفِجَار وانْحِصَار، ويطرد هذا الوزن مصدراً لكل فعل على وزن (انْفَعَلَ).

والثانية: المجتمعتان بعد الفاء.

اجتمـاع الـواو والألف وانفـراد الياء. فَوَاعِيل، نحـو: خَوَاتِيم جمع خاتَم وهـو بمعنى خواتِم؛ لأنه يتصرف عليه.

---

(٧٢) كتاب سيبويه ٤/٢٦٢ـ٢٦٥ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/١٧٠ـ١٨٣ وشرح المفصل ٦/١٣٢ـ١٣٣ والممتع في التصريف ١/١٣٠ـ١٣٢ والمزهر في علوم اللغة ٢/٢٣ فيما اجتمعت زياداته الثلاث قبل الفاء وقبل اللام وبعدها.

والثالثة: الزيادة المنفردة قبل الفاء والمجتمعتان بعد اللام

انفراد الهمزة واجتماع الألف والهمزة، أَفْعَلَاء، نحو: أَرْبَعَاء اسم لنوع من الجلوس، أَفْعِلَاء، نحو: أَرْبِعاء اسم لأحد أيام الأسبوع، أَفْعُلاء، نحو: أَرْبُعَاء اسم لأحد أعمدة الخِبَاء وهو بيت الخباء الذي يصنع من شعر الماعز أو وبر الابل.

انفراد الهمزة واجتماع الألف والنون: أُفْعُلان، نحو: أُقْحُوان اسم لنوع من الأزهار الطيبة الرائحة البديعة المنظر، وأُلْعُبَان صفة للكثير اللّعِب.

انفراد الميم واجتماع الألف والهمزة: مَفْعِلاء، نحو: مَرْعِزاء اسم لِشَعَر الماعز. وجاءت هذه الكلمات على صيغة المزيد؛ لندرة استعمال مفرداتها.

انفراد الميم واجتماع الألف والنون: مَفْعَلان، نحو: مَهْرَجان اسم. مَفْعُلان، نحو: مَكْرُمان صفة بمعنى الكريم.

والرابعة: الزيادة المنفردة بعد الفاء والمجتمعتان في الآخر

انفراد الألف واجتماع الياء والنون: فاعَلين، نحو: ياسَمين.

فاعِلين، نحو: كاتِبين ويطرد هذا الوزن في جمع المذكر السالم لأسماء الفاعلين التي على وزن (فاعِل) خاصة في حالتي النصب والجر.

انفراد النون واجتماع الألف والهمزة: فُنْعَلاء، نحو: خُنْفَساء اسم لحشرة سوداء اللون، فُنْعُلاء، نحو: عُنْصُلاء اسم للبصل البري.

انفراد الواو واجتماع الألف والهمزة: فَوْعَلاء، نحو: حَوْصَلاء اسم لمعدة الطيور. فُوْعِلاء، نحو: لُوْبِياء اسم لنوع من الخضراوات التي تطبخ.

انفراد الياء واجتماع الألف والنون: فَيعَلان، نحو: سَيسَبان اسم لنوع من الأشجار الصغيرة.

انفراد الياء واجتماع الواو والنون: فَيعَلون، نحو: حَيزَبون صفة للعجوز.

والخامسة: الزيادة المنفردة بعد العين والمجتمعتان في الآخر

انفراد الألف واجتماع الألف والهمزة: فَعَالاء نحو: ثَلاَثاء اسم لأحد أيام الأسبوع.

انفراد الألف واجتماع الألف والنون: فَعَالاَن، نحو: ثَلاَثَان اسم موضع منقول من المثنى.

انفراد الألف واجتماع الياء والتاء: فَعَاليت، نحو: عَفَارِيت جمع عِفريت ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء التي على وزن (فِعْلِيت).

انفراد الألف واجتماع الياء والنون: فَعَالِين، نحو: سَرَاحِين جمع سِرْحان وهو اسم للذئب، ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء التي على وزني (فِعْلاَن)، و (فَعْلاَن).

انفراد الألف واجتماع الياءين فَعَالِيّ، نحو قولهم: كَواكِب دَرَارِيّ أي مضيئة، وكَرَاسِيّ جمع كُرسِيّ اسم.

انفراد الواو واجتماع الألف والهمزة: فَعُولاء، نحو: جَلُولاء اسم بلد بالعراق.

ب ـ الزوائد الثلاثة المتفرقة دون اجتماع اثنين منها

الهمزة والألف والياء: أفَاعِيل، نحو: أبَاطِيل جمع باطِل صفة، ضد الحق، ومما جاء مفردا على هذا الوزن، نحو: أُسَانِين اسم جبل، وهو علَم نُقِل من جمع التكسير، ومثله أَقَاطِيع صفة بمعنى المقطوع.

الهمزة والتاء والألف: افْتِعَال، نحو: افْتِخَار، مصدر من (افْتَخَرَ) ويطرد هذا الوزن مصدراً لكل فِعل على صيغة (افْتَعَلَ).

التاء والألف والياء: تَفَاعِيل، نحو: تَمَاثِيل جمع تِمثال وهو اسم، ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء والصفات التي على وزني تِفْعَال، وتَفْعَال نحو: تَرْدَاد وهو مصدر.

الميم والألف والياء: مَفَاعِيل، نحو: مَنَادِيل جمع مِنْدِيل وهو اسم، ومَسَاكِين جمع مِسْكِين صفة، ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء والصفات التي على وزن (مِفْعِيل).

الياء والألف والياء: يَفَاعِيل، نحو: يَخَاضِير جمع يَخْضُور صفة للأخضر ويطرد هذا الوزن في تكسير الأسماء والصفات التي على وزن (يَفْعُول). (٧٣)

٤ ـ الثلاثي المزيد فيه أربعة أحرف

الهمزة والألف والواو والألف: أُفْعَلاوَى، نحو: أُرْبَعاوَى اسم لنوع من الجلوس.

الألف والواو الألف والهمزة: فاعُولاء، نحو: عاشُوراء اسم لليوم العاشر من شهر مُحَرَّم الحرام.

الميم والألف والياء والنون: مِفْعَالَيْن، نحو: مِفْتَاحَيْن اسم مثنى، ومفرده مِفْتاح. (٧٤)

ثانياً: الأسماء الثلاثية المزيد فيها عن طريق التضعيف والتكرير

وتنقسم إلى قسمين:

أ ـ مايضعّف أو يكرر فيه حرف واحد من أصول الكلمة:

الفاء: فَعْفَل، نحو: قَهْقَر اسم لحجر أسود أملس، كررت فاؤه، وهي القاف.

العين: فِعَّل، نحو: قِنَّب اسم لنبات تصنع منه الحبال.

(٧٣) كتاب سيبويه ٤/٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦١-٢٦٤، ٢٧١، ٣٠٩-٣١٣ والاستدراك على سيبويه ٢١ وشرح المفصل ٦/١٣٢-١٣٥ والممتع في التصريف ١/١٢٦-١٣٠ وارتشاف الضرب من لسان العرب ١/١٢ والمزهر في علوم اللغة ٢/٩، ٢٤-٢٧ فيما زيدت فيه ثلاثة أحرف متفرقة.

(٧٤) الممتع في التصريف ١/١٤٤ فيما زيدت فيه أربعة أحرف.

فِعِّل، نحو: حِمِّص اسم لنوع من الخضراوات المعروفة التي تطبخ.
فُعَّل، نحو: سُلَّم اسم، ففي هذه الأمثلة ضُعفّت عين الكلمة.
اللام: فَعَلٌّ، نحو: مَعَدّ اسم أبي قبيلة معدّ العربية حيث ضُعفّت لام الكلمة فيه، ومثله: فِعِلّ، نحو: فِلِزّ اسم للمعادن، وفُعُلّ: نحو: عُتُلّ صفة للشديد، والباطِل، وللأكول من الناس، قال تعالى[75]: ﴿عُتُلٌّ بعد ذلك زنيم[76]﴾.
أما تكرير العين، فنحو: فِعْلَل، كما في قولهم: رمادٌ رمدَد أي ناعم، ويقال فيه أيضاً، رِمدِد على وزن (فِعْلِل) وهو بمعنى الذي سبقه.

ب ـ ما يضعف أو يكرر فيه حرفان

العين واللام: فَعَلْعَل، نحو: صَمَحْمَح، وقد سبق بيان معناه.
فُعُلْعُل، نحو: كُذُبْذُب صفة للكذاب. فُعُّلْعُل: نحو: كُذُّبْذُب صفة.[77]
ثالثاً: الزيادة المشتركة بين أحرف سألتمونيها وبين تضعيف وتكرير بعض الأصول:

أ ـ مايزاد فيه حرف واحد مع التضعيف والتكرير

تكرير الفاء وزيادة الياء: فَعْفِيل، نحو: جَرْجِير اسم لنوع من الخضراوات.
تكرير العين والألف: فَعَاعِل، نحو: سَلَالِم جمع سُلَّم وهو اسم.
تضعيف العين وزيادة الألف: فُعَّال، نحو: خُفَّاش اسم للطير الثَّدْيِيّ وعُبَّاد جمع تكسير لكلمة (عابِد) وهي صفة.
تضعيف العين وزيادة التاء: تَفَعُّل، نحو: تَقَدُّم مصدر ويطرد هذا الوزن مصدراً للأفعال التي على صيغة (تَفَعَّل).

---

(٧٥) سورة القلم، الآية ١٣.
(٧٦) الزنيم: الملصق بالقوم، وليس منهم، وهو الدعي، انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٧٣، وجاء في لسان العرب / زنم ١٥/١٦٨، الزنيم: الموسوم بالشر.
(٧٧) كتاب سيبويه ٤/٢٧٦-٢٧٨ والخصائص ٢/٦٠-٦١ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٣٥-٣٦، ١٩٣-١٩٤ والممتع في التصريف ١/١٠٦-١١٣، ١١٥-١٢٢ والمزهر في علوم اللغة ٢/١٠، ١٥ في الزيادة عن طريق التضعيف والتكرير.

تضعيف العين وزيادة الميم: مُفَعَّل، نحو: مُقَدَّم اسم مفعول، مُفَعِّل، نحو: مُقَدِّم اسم فاعل، وكلاهما من الفعل (قَدَّمَ) ويطرد هذا الوزن في أسماء الفاعلين والمفعولين للأفعال التي على صيغة (فَعَّلَ).

تضعيف العين وزيادة الواو: فِعُّول، نحو: سِنُّور اسم للقط، فُعُّول، نحو: سُبُّوح صفة لكثير التسبيح باسم الله تعالى.

زيادة الياء وتضعيف العين: فِعِّيل، نحو: بِطِّيخ اسم، وشِرِّيب صفة لكثير الشراب.

زيادة الميم وتضعيف اللام: مِفْعِلّ، نحو: مِرْعِزّ اسم لِشَعَر الماعِز.

زيادة الياء وتكرير الفاء والعين: فَعْفَعِيل، نحو: مَرْمَرِيس صفة بمعنى الداهية.

ب ـ مايزاد فيه حرفان مع التضعيف والتكرير

وهذان الحرفان الزائدان تكون زيادتهما على نوعين:

أحدهما: الحرفان المجتمعان

تضعيف العين واللام، وزيادة الألف والنون: فُعُلْعُلان، نحو: كُذُبْذُبان صفة للمبالغة بكثرة الكذب.

والآخر: الحرفان المفترقان

تضعيف العين وزيادة الألف والتاء: فَعَّالَة، نحو: عَلَّامَة، ونَسَّابَة وهما صفتان للعالِم، ولِمَن يعرف الأنساب.

تكرير العين وزيادة الألف والياء: فَعَاعِيل، نحو: سَلَالِيم، جمع سُلَّم، وهو جمع تكسير بمعنى سَلَالِم، فدل ذلك على زيادة الياء فيه بالاضافة إلى زيادة الألف، وتكرير حرف اللام.

جـ ـ ماتزاد فيه ثلاثة أحرف مع التضعيف والتكرير

تضعيف العين ثم تكريرها وكذلك تكرير اللام مع زيادة الألف والنون والتاء في كلمـة واحـدة، ذكـر ذلك ابن القطاع وأورد كلمة (كُذُبْذُبَانَة) دليلا لإثبات وزن (فُعُلْعُلاَنَة) ضمن أوزان العربية.[٧٨]

تكـرير الـلام وزيادة الهمـزة والياء والألف: افْعِيلاَل نحـو: احْمِيرَار بمعنى الاحْمِرَار، ويطرد هذا الوزن مصدراً للأفعال التي على وزن (أفْعَالّ)[٧٩]

---

(٧٨) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٨ ويتضح أن الثلاثي الذي ضعفت عينه وكررت، ثم كررت لامـه وزيدت فيه ثلاثة أحرف من (سألتمونيها) حيث بلغ مجموع الزوائد ستة أحرف بإضـافة الألف والنون والتاء إلى التضعيف والتكرير المذكورين من الأسماء والصفات، نادر جداً فلم يسمع من العرب إلا هذا المثال وهذه الكلمة التي تدل على الوصف بكثرة الكذب وشدة المبالغة فيه ويتضح أن التكلف فيها ظاهر.

(٧٩) كتـاب سيبـويه ٢٤٦/٤ـ٢٦٨، ٢٧٠ـ٢٧٥ والاستـدراك على سيبـويه ١٢ وأبنية الأسماء والأفعـال والمصـادر ٣٠/٢، ٣٦ـ٤٧، ١٠٤، ١١٥ وشرح المفصل ١٢٨/٦ـ١٣٦ والممتع في التصـريف ١٤٤/١ والمزهر في علوم اللغة ١٠/٢، ٢٧ في الزيادة التي اشتركت فيها أحرف (سألتمونيها) مع تكرير وتضعيف بعض أصول الأسماء والصفات الثلاثية.

٥ ـ صيغ مزيد الثلاثي من الأفعال

رأي في صيغ الأفعال الثلاثية المزيد فيها

عند اطلاعنا على مؤلفات النحو والصرف واللغة لعلمائنا الأقدمين وجدنا أن مجموعة من صيغ الأفعال الثلاثية المزيد فيها غريبة وغير معروفة، يدل على ذلك ندرتها في الكلام العربي وصعوبة نطقها وعدم مجيء أمثلة عديدة لها مما يقوي الظن بصنعها، ويمكن ذكر المثالين الآتيين كدليل على هذه الصيغ الغريبة في العربية.

أ ـ تَفَهْعَل، وأوردوا فعلا غريباً ونادراً لتأييد ثبوت هذه الصيغة النادرة أيضاً وهذا الفعل هو (تَرَهْشَفَ) وقيل إنه بمعنى (رَشَفَ) حيث يقال رَشَفَ الماءَ أو السائلَ، إذا مَصَّه، وقياساً على هذا المعنى أوجدوا صيغة جديدة وفِعْلاً نادِراً وشاذاً في كلام العرب هو (تَرَهْشَفَ).

ب ـ افْلَعَلَّ: وهي صيغة غريبة، ذكروا الفعل (اسْلَهَمَّ) لتثبيتها في العربية، وقيل إن معناه: اضطرب وتَغَيَّر، قياساً على المجرد منه وهو (سَهُمَ) الذي يدل على المعنى المذكور.(٨٠)

والذي أرجحه أن الفعل المزيد فيه من هذه الأنواع وعلى مثل هذه الصيغ نادر جداً إن لم يكن مصنوعاً لتثبيت مثل الصيغ المذكورة هذه.

وإن سلّمنا بوجود المجرد (سَهُمَ) ـ مثلا ـ لم نُسَلِّم بوجود ذلك المزيد فيه وهو (اسْلَهَمَّ)؛ لغرابته وصعوبة تلفظه.

ويعود سبب إقحام هاتين الصيغتين وأمثالهما في العربية إلى أمرين:

أحدهما: محاولة إضافة صيغ جديدة للأفعال الثلاثية المزيد فيها إلى جانب الصيغ الموجودة فعلا في العربية، لكن هذه الصيغ الجديدة ـ إن صحت تسميتها

---

(٨٠) وردت هاتان الصيغتان وهذه الأفعال في: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٣٥٤ وشرح لامية الأفعال لبدر الدين ابن الناظم ١٩.

كذلك ـ لم يتوفر لها حظ الشهرة والاستعمال لتصبح متداولة بين الناطقين بالعربية وإنما بقيت محفوظة في عدد قليل من مؤلفات الصرف والنحو ولافائدة ترجى منها.

ويعود سبب إهمالها إلى أنها بنيت على ألفاظ غريبة صعبة النطق وإنما صارت كذلك؛ لأن اللفظ أو اللفظين المستدل بهما على إثبات هذه الصيغ غريبان عن العربية؛ لكونهما من الألفاظ المعرّبة أو الأعجمية الدخيلة عليها.

والآخر: إن فكرة وجوب وجود مزيد فيه لكل مجرد ثلاثي تعد احدى العوامل التي أدت إلى ابتداع صيغ غريبة وبعيدة عن واقع اللغة العربية.

وبناء على هذه الفكرة أصبح من اللازم إيجاد فعل مزيد فيه لكل مجرد.

ويمكن تقسيم صيغ الأفعال الثلاثية المزيد فيها المتفقة مع مفردات العربية الداخلة ضمنها إلى مايأتي:

أ ـ الصيغ الثلاثية المزيد فيها للإلحاق بصيغ الأفعال الرباعية المجردة والمزيد فيها، فيزاد على أصول الأفعال الثلاثية المجردة حرف احد أو حرفان أو ثلاثة ويشمل ذلك نوعي الزيادة وهما التضعيف والتكرير لأصل أو أكثر من أصولها وزيادة بعض أحرف (سألتمونيها) وسيأتي بحث هذه الأفعال الملحقة بغيرها في الفصل الخامس إن شاء الله.

ب ـ صيغ الأفعال الثلاثية المزيد فيها لغير الإلحاق، وتلحقها أيضاً زيادة واحدة أو زيادتان أو ثلاث زيادات على النحو الآتي:

أولا: مالحقته زيادة واحدة من أحرف (سألتمونيها)

أ ـ أَفْعَلَ

زيدت فيه الهمزة قبل الفاء، ويُعدُّ الوزن الوحيد بين الأفعال الثلاثية المزيد فيها الذي صارت همزته للقطع وتسكن الفاء من كل فعل ثلاثي صحيح حين زيادة الهمزة قبلها؛ ليصبح على وزن (أَفْعَلَ).

فأصل الفعل: أَكْرَمَ ـ مثلاً ـ هو: كَرُمَ، والكاف منه مفتوحة لكنها تسكن في (أَكْرَمَ) الذي زيدت فيه الهمزة قبل فائه.[81]

دلالاته الوظيفية

١ ـ يدل بصيغته (أَفْعَلَ) على الزمن الماضي، فَفَتْحُ أولِه وبناؤه على الفتح يعد فرقاً بينه وبين صيغة الأمر منه (أَفْعِلْ) وبين صيغة جمع التكسير (أَفْعُل) وبين المضارع المسند إلى المتكلم نحو (أُفْعَلُ).

٢ ـ يأتي مُتعديا، نحو: أَفْهَمْتُهُ الخبرَ، ولازماً نحو: أَفْرَطَ الرجل في الأكل، ويأتي لازماً ومتعدياً بنفس اللفظ، ويمكن تمييز اللازم من المتعدي من سياق الجملة، نحو: أَطْرَقَ زيدٌ، إذا سكت وأَطْرَقْتُهُ فَحْلاً، إذا أعطيتُه فحلا يَضْرِبُ في إبلِهِ، فهذا متعد، والذي بمعنى سكت لازم.[82]

٣ ـ تؤدي زيادة الهمزة إلى تحويل الفعل من اللزوم إلى التعدي، نحو: كَرُمَ فإنه لازم، فإذا لحقته الهمزة صار متعدياً، فيقال: أَكْرَمَ زيدٌ عَمْراً، وإذا كان الفعل متعدياً إلى مفعول به واحد صار متعدياً بالهمزة إلى مفعولين، نحو: أَفْهَمَ محمدٌ خالداً قِصة، وإذا كان متعدياً إلى مفعولين قبل زيادة الهمزة صار متعدياً إلى ثلاثة نحو: أَرَيْتُ زيداً الحقَّ واضحاً.

٤ ـ يكون مشاركاً لوزن (فَعَلَ) منه في العمل نحو: شَغَلَ وأَشْغَلَ، ولوزن (فَعُلَ) نحو: رَحُبَتْهُ الدارُ وأَرْحَبَتْهُ، ولوزن (فَعِلَ) نحو: مافَتِئْتُ أَقْرَأُ وما أَفْتَأْتُ.

٥ ـ يشارك وزن (فَعَّلَ) في الدلالة على كثرة الشيء فيحل محله في الجملة ويستغنى به عنه، نحو: وَعَّزْتُ إليه وأَوْعَزْتُ.[83]

٦ ـ يكون مطاوعاً لوزن (فاعَلَ) نحو: طَاوَعَني وأَطَعْتُهُ وكَارَمَني وأَكْرَمْتُهُ، ولوزن (انْفَعَلَ) نحو: أَطْلَقَ الفارسُ الجوادَ فانْطَلَقَ ولوزن (فَعَلَ) منه، نحو: أَدْخَلْتُهُ فَدَخَلَ.

---

(٨١) كتاب سيبويه ٤/ ٢٨٠.

(٨٢) إصلاح المنطق ٢٣٩.

(٨٣) المخصص ١٤/٢٥٤.

ولم يمنـع من هذه المطاوعة كون الفعل (دَخَلَ) لازما ولوزن: اسْتَفْعَلَ نحو: أَحْكَمْتُهُ فَاسْتَحْكَمَ.

٧ ـ يُنقَل لتسمية الأعلام به، نحو: أَشْرَف وأَيْمَن.

ب ـ فاعَلَ:

زيدت فيه الألف ثانية، والمضارع منه: يُفاعِلُ.

دلالاته الوظيفية:

١ ـ يدل بصيغته (فاعَلَ) على الزمن الماضي.

٢ ـ يأتي لازماً، نحو: هَاجَرَ، ومتعدياً نحو: صادَقَ.

٣ ـ يدل على المشـاركـة بين اثنين فصاعداً في أغلب الأحيان نحو: دَافَعَنِي فَدَفَعْتُهُ أي شاركته في المُدَافَعَة والدَّفْع.

٤ ـ يدل على المغالبة، نحو: سَابَقْتُ زيداً فَسَبَقَنِي، أي غَلَبَنِي في السباق إذا كان الطرف الآخـر هو الغـالب، وإذا كان المتكلم هو الغـالب، يقـول: سابقتُـهُ فَسَبَقْتُهُ أَسْبُقُهُ، وكذلك ضَارَبَنِي فَضَرَبْتُهُ أَضْرُبُهُ، وكَارَمَنِي فَكَرُمْتُهُ أَكْرُمُهُ.

ويطرد ضم عين المضـارع في الأفعـال الصحيحـة العين عنـد استعمـالهـا للمغالبة؛ وسبب ذلك يعود إلى أن المغالبة تعني: الاعتلاء والغلبة، فدخل الفعل المنقـول إليها معنى الصفات الطبيعية الثابتة التي لاتفارق الموصوف بها فصارت شبيهة بالأفعال التي تدل في أول وضعها على الغرائز والصفات الثابتة، نحو شَرُفَ يَشْرُفُ وظَرُفَ يَظْرُفُ فصارت تلك الأفعال التي نقلت إلى المغالبة محمولة على، نحو: شَرْفَ يَشْرُفُ، فضمتَّ عين مضارعها ولم يمنع من ذلك كونها مكسورة قبل النقل، نحو: أَضْرِبْ أو مفتوحة نحو: أَسْأَلُ.

أما نحو: وَعَدَ وأمثاله فلا يقال فيه إلا: أَعِدُهُ على: أَفْعِلُهُ؛ لأنه لايجيء إلا على: يَفْعِـل دائما، بينما يجيء من باب فَعَلَ على يَفْعِلُ، ويَفْعُلُ كما في ضَرَبَ يَضْـرِبُ، ونُقِـل عن ثعلب[٨٤] قولـه: ضَرُبَتْ يَدُهُ، على وجـه المبالغة فَضَمَ عين

(٨٤) هو أحمد بن يحيى ثعلب كان إمام الكوفيين في النحو واللغة وكان ثقة ديناً مشهوراً بصدق

الماضي (ضَرَبَ) وبناء على هذه المبالغة يكون مضارعه: تَضْرُبُ يَدُهُ ـ بضم الراء ـ بينما لم يُسمَع قولٌ للعرب في مضارع: وَعَدَ، غير: يَعِدُ ـ بكسر العين ـ وكذلك أمثاله من الأفعال مما فاؤها واو، نحو: وَزَنَ يَزِنُ وَوَصَلَ يَصِلُ وكل فعْل أجوف وناقص يائيين، نحو: بَاعَ يَبِيعُ وَرَمَى يَرْمِي، لايكون إلا مكسور العين في المضارع في المغالبة.

ونُقل عن الكسائي أنه استثنى أيضاً ماكانت عينه أو لامه من أحرف الحلق الستة، وقال: إن الفتح يلزمه في المغالبة فلا ينقل إلى أَفْعُلُهُ، نحو: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ، وفاخَرَني فَفَخَرْتُهُ أَفْخَرُه، بفتح العين من (أَشْعَرُهُ) والخاء من (أَفْخَرُهُ).

لكن الراجح في هذين الفعلين وأمثالهما الضم أيضاً عند نقلهما إلى باب المغالبة الذي يختص به وزن ـ نَصَرَ يَنْصُرُ؛ لأن الأفعال التي تكون عينها أو لامها من أحرف الحلق لم تثبت على الفتح في الماضي والمضارع دائماً بل جاء منها على الأصل، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤُ وهَنَأَ يَهْنِئُ، على وزني الفعلين: نَصَرَ يَنْصُرُ وضَرَبَ يَضْرِبُ، وإضافة إلى ذلك فقد ذكر أبو زيد الأنصاري ضم العين في مضارع شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعُرُهُ وفَاخَرَني فَفَخَرْتُهُ أَفْخُرُهُ، بضم العين من أَشْعُرُهُ، والخاء من: أَفْخُرُهُ.[85]

٥ ـ يُستغنَى به عن (أَفْعَلَ) في الجملة؛ لأنه في معناه، نحو: عَافَى وأَعْفَى، وعن (فَعَّلَ)، نحو: ضَاعَفَ وضَعَّفَ وعن (فَعَلَ)، نحو: هَاجَرَ وهَجَرَ وعن (تَفَاعَلَ) في إفادة كون الشيء بين اثنين فأكثر[86].

٦ ـ يدل على المطاوعة مع (تَفَاعَل)، نحو: نَاوَلْتُهُ الكِتابَ فَتَنَاوَلَهُ.

اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم، وبوفاته انتهت مدرسة الكوفة النحوية وقد كانت سنة ٢٩١ للهجرة، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٢٨-٢٣٢.

(٨٥) كتاب سيبويه ٤/٦٨ والنوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ٢٢٥ والخصائص ٢/٢٢٥-٢٢٦ وشرح الرضى على الشافية ١/٧٠.

(٨٦) شرح الرضى على الشافية ١/١٠١.

ثانيا: ما لحقته زيادة واحدة بالتضعيف والتكرير

أ ـ فَعَّلَ: ضُعِّفَت عينه، والمضارع منه: يُفَعِّلُ.

دلالاته الوظيفية

١ ـ يدل بصيغته (فَعَّلَ) على الزمن الماضي.

٢ ـ يأتي لازماً، نحو: هَلَّلَ، ومتعدياً نحو: دَرَّسَ.

٣ ـ يدل على التكثير ويكون غالباً فيه.

٤ ـ يفيد التعدية: حيث ينتقل الفعل المجرد منه من حالة اللزوم إلى حالة التعدي فيصير الفاعل مفعولا به، نحو: فَرِحَ زيدٌ، وفَرَّحَ محمدٌ زيداً.

٥ ـ يُستغنى به عن (فَعَلَ)، نحو: كَتَبَ وكَتَّبَ وعن (فَعِلَ)، نحو: عَلِمَ وعَلَّمَ وعن (فَعُلَ) نحو: كَرُمَ وكَرَّمَ، في الاستعمال لأنه في معانيها، وكذلك الأمر بالنسبة لوزن (أَفْعَلَ)، نحو: وَجَّبَ الأمرَ وأَوْجَبَهُ وعن (اسْتَفْعَلَ) نحو: رَجَّعْتُهُ فاسْتَرْجَعَ[87].

٦ ـ يأتي مطاوعاً لوزن (تَفَعَّلَ)، نحو: كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، ولوزن (انْفَعَلَ) نحو: كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ.

٧ ـ ينقل إلى العلمية لتسمية الأشخاص والحيوانات والأماكن به، نحو: شَمَّر وهو اسم لإحدى القبائل العربية المشهورة.

ثالثا : مالحقته زيادتان من أحرف سألتمونيها

أ ـ انْفَعَلَ: زيدت فيه همزة الوصل والنون قبل فائه، أما زيادة همزة الوصل في هذا الوزن فقد جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن؛ لأن النون الزائدة هنا ساكنة وصارت أول الفعل؛ لذا لَزِم الاتيان بهمزة الوصل؛ لأن العرب لاتبتدىء بساكن ولاتقف على متحرك.

---

(٨٧) فقه اللغة وسر العربية ٣٤٠.

دلالاته الوظيفية

١ ـ يدل بصيغته على الزمن الماضي.

٢ ـ لايأتي في الكلام إلاّ لازماً، نحو: انْهَزَمَ الغلامُ.

٣ ـ يأتي مطاوعاً لوزن (فَعَلَ) منه، ويشترط في (فَعَلَ) أن يكون متعدياً حتى تُمَكِّن المطاوعة التي تكون على أمرين:

أحدهما أن يُراد من الشيء أمر ما فَيُبَلَّغ بالإتيان به والقيام بفعله بشرط أن يصحَّ عنه ذلك الفعل، نحو: صَرَفْتُهُ فانْصَرَفَ، ويلاحظ هنا أن المطلوب منه القيام بالعمل هو الذي نَفَّذَهُ بنفسه عند إرادته منه والآخر: إذا كان الشيء لايصح منه الفعل، نحو: كَسَرْتُ الزجاجَ فانْكَسَرَ، فلا دَخْلَ لإرادته به؛ لأنه مجرد منها.

فالزجاج هنا لايعمل الكسر بنفسه ولاقدرة له على القيام به بل يُراد ذلك منه فيَبْلُغُه الشخص الذي يريد الكسر حين يُحْدِثُه هو في الزجاج بأن يتولى كسره وليس للزجاج تأثير في عملية الكسر تلك؛ لأنه جماد ولايستطيع الحركة فيؤدي فِعْلَ الكسر.(٨٨).

وقد لايأتي انْفَعَلَ من صيغة فَعَلَ فلا تحصل مطاوعة نحو: طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ، ولم يُسمَع عن العرب قولهم: انْطَرَدَ مع الفِعْل: طَرَدْتُهُ؛ لأنهم استغنوا عنه بالفعل ذَهَبَ وهو في معناه.

والفعل انْطَلَقَ لم يأت مطاوعاً للثلاثي المجرد منه بل جاء مطاوعاً لوزن أَفْعَلَ منه، نحو: أَطْلَقْتُهُ فانْطَلَقَ، وذلك لأن العرب لم يستعملوا مجرداً من انْطَلَقَ، فلم يقولوا: طَلَقَ بمعنى ابتعد مسرعاً حتى يكون مطاوعاً للفعل انْطَلَقَ.(٨٩)

٤ ـ يشارك وزن (افْتَعَلَ) في المطاوعة، نحو: حَوَيْتُ الشيء فاحْتَوَى وانْحَوَى، ونحو: غَمَرَهُ الفرحُ فانْغَمَرَ واغْتَمَرَ.

---

(٨٨) الممتع في التصريف ١/١٩٠ .

(٨٩) كتاب سيبويه ٤/٦٦ .

ب ـ افْتَعَلَ: زيدت فيه همزة الوصل والتاء، والمضارع منه يَفْتَعِلُ، نحو: احْتَمَلَ يَحْتَمِلُ.

وتحصل في بعض الأفعال التي تجيء على هذه الصيغة ظاهرة تسمى التقريب تعني تقارب صوتين واتصافهما بصفات متقاربة؛ ليسهل نطقهما، وتحدث هذه الظاهرة عند وجود حرفين متجاورين أحدهما مجهور والآخر مهموس.(٩٠)

وكثيراً ماينقلب المهموس إلى مقابله في الجهر؛ لكي يجانس الحرف المجاور له فتنقلب التاء دالا إذا كانت فاء الفعل حرفاً أسنانياً مجهوراً(٩١) وتنقلب طاء إذا كانت فاء الفعل حرفاً مفخماً.(٩٢)

فمثال انقلابها دالا، نحو: ازْتَهَرَ يُصبح ازْدَهَرَ، وازْتَانَ ـ ازْدَانَ، واذْتَخَرَ ـ اذْدَخَرَ، ففي اذْدَخَرَ مثلا حصلت تأثيرات هي: جاورت التاء الذال مباشرة والذال مجهورة والتاء مهموسة فجهرت بفِعْل قانون المماثلة لتصبح دالا أي اذْدَخَرَ وهذه هي الأولى، ولكن صوت الذال أصبح مجاوراً لصوت جديد هو الدال وهو مجهور مثله، لكنه يتميز عنه بموقعه القوي فيؤثر فيه ويقلبه دالا أخرى، وصار نطق الفعل: ادَّخَرَ.

---

(٩٠) الحروف المجهورة : الهمزة والألف والعين والغين والقاف والجيم والياء والضاد واللام والنون والراء والطاء والدال والزاي والظاء والذال والباء والميم والواو . والحروف المهموسة هي : الهاء والحاء والخاء والكاف والشين والسين والتاء والصاد والثاء والفاء كتاب سيبويه ٤/٤٣٤ .

(٩١) الحروف التي في حيز الأسنان قسمان :
أ) مابين الأسنان وهي الثاء ، والذال ، والظاء .
ب) الحروف الأسنانية وهي : التاء والدال والطاء والنون واللام والراء والضاد والسين والصاد والزاي وهي تشتمل على حروف مجهورة وأخرى مهموسة التصريف العربي ٣٤ .

(٩٢) الحروف المفخمة أربعة هي : الصاد والضاد والطاء والظاء .
المنهج الصوتي للبنية العربية ٦٨ .

ويحصل انقلاب التاء طاء في نحو: صَبَرَ، فيكون الفعل المزيد فيه منه على صيغة (افْتَعَلَ) هو اصْتَبَرَ؛ لكن التاء هنا تنقلب طاء؛ لمجاورتها حرف الصاد وهو حرف مُفَخَّم، ولم يفصل بينهما فاصل كالحركة مثلا وبناء على ذلك يؤثر صوت الصاد هذا في التاء ويقلبها طاء ويصير لفظ الفعل الجديد: اصْطَبَرَ.

وإذا أريدَ وزن هذه الأفعال فإنها توزن بالتاء على أصلها الأول فوزن ادَّخَرَ هو: افْتَعَلَ ووزن اصْطَبَرَ: افتَعَلَ أيضا؛ يدل على ذلك أن الدال والطاء ليستا من أحرف سألتمونيها ولم تكن الدال المشددة في ادَّخَرَ نتيجة لتضعيفها في الفعل بل هي منقلبة من تاء إلى ذال ثم إلى دال - كما اتضح ذلك آنفا - ولايقع التقريب إذا كانت فاء الفعل نونا حتى لاتلتبس صيغة (افْتَعَلَ) بصيغة (انْفَعَلَ)، فنحو: انْتَثَرَ يبقى على حاله دون قلب حتى لايلتبس بالفعل: انْـدَثَرَ، إضافة إلى أن - النون تختلف عن التاء؛ لأنها خيشومية، والتاء مهموسة.

وإذا كانت عين الفعل هي المُفَخَّمة فإن التقريب لايقع في كتابته، وإن وقع في نطقه، نحو: ارْتَطَمَ.(٩٣)

دلالاته الوظيفية

١ - يدل بصيغته على الزمن الماضي .

٢ - يأتي متعدياً ، نحو : اقْتَطَعَ ، ولازما نحو : افْتَقَر .

٣ - يكون مطاوعاً لصيغة : فَعَلَ ، المجرد منه ، نحو : شَوَى واشْتَوَى وغَمَر واغْتَمَر ، والفعل : شَوَىَ متعد ، وقد يأتي لغير المتعدي نحو : شَالَ ، واشْتَالَ بمعنى ارتفع ، فالفعل : شَالَ يَشُولُ لازم أبداً .(٩٤)

---

(٩٣) المنصف شرح التصريف ٣/٣٢٧ - ٣٣١ والمنهج الصوتي للبنية العربية ٦٨ - ٦٩ والتصريف العربي ٦٧ - ٦٩ .

(٩٤) في الممتع في التصريف ١/١٩٢ - ١٩٣ «وقد يجيء من غير المتعدي ، وذلك قليل فيها ، قال الراجز» .

حتى اذا اشتالَ سُهيلٌ في السَّحَرْ

ويشارك : انْفَعَلَ في المطاوعة ، نحو : حَوَيْتُهُ ، فاحْتَوَى ، وانْحِوَى .

٤ ـ يشارك : تَفاعَل في المعنى فيُستغنَى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال نحو : تَضاربُوا واضْطَرَبُوا .

٥ ـ يشارك وزن : تَفَعَّل في الدلالة على التكثير فيستعمل أحدهما محل الآخر في الكلام ، ويشارك تفعل وافْتَعَل في المعنى ، نحو : قَرَأَ ، وتَقَرَّأَ ، واقْتَرأَ .[٩٥]

ج ـ تَفَاعَل : زيدت فيه التاء أولاً والألف حشوا ، ومضارعه يَتَفَاعَلُ .

دلالاته الوظيفية :

١ ـ يدل بصيغته (تَفَاعَل) على الزمن الماضي .

٢ ـ يأتي لازما ، نحو : تَضَارَبَ زيدٌ وخالدٌ ، ويكون كذلك عندما يشارك صيغة (فاعَل) المتعدي إلى مفعول واحد . حيث يقال : ضارَب زيدٌ خالداً فَتَضَارَبا .

ويكون : تَفَاعَل متعدياً عندما يشارك : فاعَل الذي يتعدى إلى مفعولين ، نحو : ناسَيتُهُ البَغْضَاءَ فَتَناساها ، فالفعل : تَنَاسَى يتعدى إلى مفعول به .

ويمكن : تعدية اللازم من صيغة تَفَاعَل إلى مفعول به واحد بشرط ألا يكون هذا المفعول به فاعِلا في الأصل ، فيقال : تَقَاضَيتُه الدَّينَ . لأن الفعل (تَقَاضَى) لا يدل على مشاركة بين اثنين فصاعدا بل يخص المتكلم وحده .

٣ ـ يدل على المشاركة بين اثنين فصاعدا ، نحو : تَفَاهَم ، في أغلب الأحيان وقد يتخلف بعض الأفعال التي على هذه الصيغة عن المشاركة ، نحو : تَنَاوَل زيدُ الكتابَ فلم تحصل مشاركة بين زيد وشخص آخر بل انفرد بتناول الكتاب لوحدِهِ .

= فهذا من : سالَ يشُول ، وهو غير متعدٍ . بدلالة قول الراجز :

يشول بالمحجن كالمحروقِ

ولو كان متعدياً لقال : يشول المحجن» .

(٩٥) كتاب سيبويه ٦٩/٤ والمنصف شرح التصريف ٧٥/١ .

٤ ـ يفيد المطاوعة مع صيغة (فَاعَلَ) ، نحو : نَاوَلْتُهُ الكتابَ فَتَنَاوَلَه .
٥ ـ يُستغنَىَ به عن صيغـة (فَعَلَ) المجـردة منـه في الاستعمـال ، نحـو : فَهِمَ وتَفَـاهَمَ ؛ لتشـابـه معنييهما ، وكذلك الأمر بالنسبة لصيغة (افْتَعَلَ) ، نحو : تَجَاوَرُوا واجْتَوَرُوا .
٦ ـ يستعـاض به عن صيغـة (فَـاعَـلَ) في الاستعمـال ؛ لأن كليهمـا يفيدان المشاركة ، نحو : خَاصَمَ وتَخَاصَمَ .
٧ ـ يُنقَل إلى التسمية به نحو : تَفاوَتٍ وهو اسم للاختلاف والتباين لغة في تَفاوُت المضموم الواو .

رابعـاً : مالحقتـه زيـادتـان اشتـركـت فيهمـا أحـرف سألتمونيها مع التضعيف والتكرير

أ ـ افْعَـلَّ : زيدت فيه همـزة الـوصـل أولاً وضُعِّفت لامـه والأصل فك التضغيف الحاصل به ، نحو : افْعَلَلْتُ وافْعَلَلْنَا وافْعَلَلْنَ . . الخ .

لكن الإدغام يدركه بغير تلك الضمائر ؛ وعلة ظهور التضعيف في اللام عند اتصال ضمائر الرفع المتحركة به ، تعود إلى سكون آخره نتيجة لاتصاله بها .

ولاتُضعَّف اللام وقبلها حرف متحرك إلا في هذه الصيغة .

وتُعـدّ هذه الصيغة مقصورة من صيغة (افْعَالَّ) ؛ لكثرة أحرفها ؛ يدل على ذلـك أن كل ماجـاء على صيغـة (افْعَلَّ) يصح أن يقال فيه (افْعَالَّ) نحو : احْمَرَّ واحْمَارَّ واعْوَرَّ واعْوَارَّ .

وقـد تَقِـلُ إحـدى اللغتين في إحـدى الصيغتين وتكثر في الأخرى فيقال : ارْقَدَّ(٩٦) في العَـدْوِ ووزنه : افْعَلَ ولـم يسمع من العرب : ارْقَادَّ على وزن : افْعَالَّ لكن القياس جائز في ذلك .(٩٧)

(٩٦) ارقد : اسرع ، لسان العرب /رقد/١٦٥ .
(٩٧) كتاب سيبويه ٤/٢٨٤ والمقتضب ١/٧٦ والمنصف شرح التصريف ١/٨١ والممتع في التصريف ١/١٩٥ ـ ١٩٦ .

واختلفوا في الفعل : ارْعَوىَ بمعنى : اتَعَظَ أيكون على وزن : افْعَلَّ أو افْعَلَى . فذكر علي بن جعفر ابن القطاع أنه على وزن افْعَلَى وذكر جمهور الصرفيين والنحويين أنه على وزن افْعَلَّ .

والذي دعا ابن القطاع إلى القول بأنه على وزن افْعَلَى عَدُّهُ مزيدا فيه من رَعَيْتُ والرَّعْوَى التي على وزن الفَعْلَى ، لكن ذلك مردود ؛ لأن لام (رَعَيتُ) ياء ولام (ارْعَوىَ) واو ؛ يدل على ذلك ظهورها كما هو واضح ، وليس الرَّعْوَى من ارْعَوَى إنما هي فَعْلَى من (رَعيتُ) قُلِبت ياؤها واوا ، وهي بمنزلة التَّقْوَى المأخوذة من تَقَيتُ واتَقَيتُ .

وأصل : ارْعَوَى هو : ارْعَوَّ ، لكن العرب كرهوا أن يقولوا ذلك ؛ لأن الواو المشددة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع ، ولو نطقوا بالفعل (ارْعَوَّ) متصلاً بتاء الفاعل المتحركة لوجب إظهار الواوين نحو : (ارْعَوَوْتُ) كما أنهم إذا وصلوا (احْمَرَّ) بتاء الفاعل تلك قالوا : احْمَرَرْتُ فأظهروا المدغم ، لكنهم لم يقولوا : (ارْعَوَوْتُ) فيجمعوا بين الواوين ، فقلبوا الواو الثانية منه ياء يدل على ذلك قولهم : (ارْعَوَيتُ) ، ولاشك في أن إحدى الواوين زائدة كما إن إحدى الرائين زائدة في (احْمَرَرْتُ) وصار وزنه (افْعَلَّ) بناء على أصله قبل القلب وهو (ارْعَوَّ) .[98]

دلالاته الوظيفية :

١ ـ يدل على الزمن الماضي بصيغته (افْعَلَّ) .

٢ ـ يأتي لازما دائماً ولايتعدى إلى مفعول به ، يقال : اخْضَرَّ الزرعُ .

٣ ـ يُستغنَى به عن وزن : افْعَالَّ في الاستعمال ؛ لاشتراكهما في المعنى نحو : احْمَرَّ الزهر واحْمَارَّ .

ب ـ تَفَعَّلَ : زيدت فيه التاء أولاً وُضعفَتْ عينه ، ومضارعه يَتَفَعَّلُ .

---

(٩٨) الاستدراك على سيبويه ٣٩ والمنصف شرح التصريف ١/١٦ ـ ١٧ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٣٥٥ والأشباه والنظائر في النحو ٣/١٢٨ .

دلالاته الوظيفة :

١ ـ يدل بصيغته على الزمن الماضي .

٢ ـ يأتي لازما نحو : تَشَجَّعَ الرجل على أعدائه ؛ لأنه جاء مطاوعا للفعل : شَجَّعَ على وزن : فَعَّلَ .

ويأتي متعدياً إذا لم يأت لمطاوعة ، نحو : تَجَنَّبْتُ الشَّرَّ .

٣ ـ يأتي مطاوعاً لوزن (فَعَّلَ) ؛ نحو : شَجَّعْتُهُ فَتَشَجَّعَ ولوزن (فَعَلَ) منه نحو : قَطَعْتُ الحبلَ فَتَقَطَّعَ .

٤ ـ ينقل لتسمية الأعلام به ، نحو : تَأَبَطَ شَرا وهو اسم شاعر معروف .

٥ ـ يشارك : اسْتَفْعَلَ في الدلالة على الطلب فيُستَغنَى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال ، نحو : تَعَظَّمَ واسْتَعْظَمَ ويشارك وزن : فَعَلَ أيضاً في المعنى فيُستغنَى بأحدهما عن الآخر في الاستعمال وكذلك بالنسبة لوزن : انْفَعَلَ ، منه ، نحو : تَطَوَّيتُ انْطِوَاءً وانْطَوَيتُ .

٦ ـ يفيد تكثير الفعل ، نحو : تَعَطَّينا[٩٩] فيشارك صيغة : فَعَّلَ في الدلالة على التكثير .

خامساً : مالحقته ثلاث زوائد من أحرف سألتمونيها

اسْتَفعَلَ : زيدت فيه همزة الوصل والسين والتاء قبل فائه ، ومضارعه يَسْتَفْعِلُ .

دلالاته الوظيفية :

١ ـ يدل بصيغته على الزمن الماضي .

٢ ـ يأتي لازما نحو : اسْتَسْلَمَ العدوُ ، ومتعدياً ، نحو : اسْتَخْرَجَ الغواصُ المَرجانَ من البحر .

---

(٩٩) تَعَطَّينا : سَأَلْنا العطاء ، لسان العرب /عطا ١٩/٣٠١ .

٣ ـ يشــارك وزن : تَفَعَّـلَ في الـدلالـة على الـطلب ـ كمـا مر سابقـاً ـ فيُستغنَى بأحـدهمـا عن الآخـر في الاستعمال وكذلك يشارك وزن : أَفْعَلَ في المعنى فيستعـاض به عنـه في الاستعمـال ، نحو : اسْتَخْلَفَ لأهلِهِ وأَخْلَفَ ويشارك وزن (فَعَلَ) منه ، نحو : مَرَّ واسْتَمَرَّ .(١٠٠)

٤ ـ يتحـول الفعـل من اللزوم إلى التعدي بعد إضافة همزة الوصل والسين والتاء على المجـرد اللازم ، نحو : خَرَجَ فهو فعلٌ لازم ثم يتحول بالزوائد الثلاث المذكورة قبل فائه إلى فعلٍ متعد ، نحو اسْتَخْرَجَ .

٥ ـ يأتي مطاوعـاً لوزن أَفْعَـلَ ، نحـو : أَنـار المكـان فاسْتَنَـار ولوزن (فَعَلَ منه ، نحو : اسْتَنْطَقْتُهُ فَنَطَقَ .(١٠١)

ب ـ افعوَّلَ :

زيدت فيه همزة الوصل أولاً والواو المُضعّفة حشوا ، ومضارعه : يَفْعَوِّلُ .

دلالاته الوظيفة :

١ ـ يدل بصيغته على الزمن الماضي .

٢ ـ يأتي لازما ، نحو اخْرَوَّطَ السيْر : إذا امتد .

ومتعدياً ، نحو : اعْلَوَّطَ الغلامُ الجملَ ، إذا ركبه من عنقه .

٢ ـ توصف به المبـالغـة في حصـول الفعـل ففي جملة : اعْلَوَّطَ الغـلامُ الجملَ مبالغة وخروج عن المألوف ؛ لأن العُرْف يقضي بعدم ركوبَ الجمل من عنقه .(١٠٢)

سادسـاً : مالحقتـه ثلاث زوائـد مشتـركـة بين أحرف سألتمونيها وبين التضعيف والتكرير :

أ ـ افْعَـوْعَـلَ : زيدتْ فيه همـزة الـوصـل أولاً وكـررت عينـه ، وزيدت فيه الـواو حشوا ، ومضارعه : يَفْعَوعِلُ .

---

(١٠٠) كتاب سيبويه ٤/ ٧٠ والممتع في التصريف ١/ ١٩٥ .

(١٠١) المقتضب ٢/ ١٠٦ .

(١٠٢) كتاب سيبويه ٤/ ٢٨٥ وشرح المفصل ٧/ ١٦٢ .

دلالاته الوظيفية

١ ـ يدل على الزمن الماضي بصيغته .

٢ ـ يأتي لازماً ، نحو : اعْشَوْشَبَ الحقلُ ، إذا كثُرَ عُشبُه ، ومتعدياً ، نحو : احْلَولَاكَ الطعامُ أي زادت حلاوتُه عندك وجَعَلَك تَسْتَطِيبُ مذاقَه .(١٠٣)

٣ ـ يشارك اللازم منه وزن : أَفْعَلَ ، نحو : اعْشَوشَبَ وأَعْشَبَ ويشارك المعتدى منه وزن : فَعَلَ ، نحو : احْلَولَى وحَلاَ ، ويستعمل المزيد فيهما بدلا من المجرد في الكلام مع دلالة المزيد على زيادة في معنى المبالغة ، ويمكن إحلال أحدهما محل الآخر في الكلام ، لتقاربهما في المعنى .

ب ـ افْعَالَّ :

زيدت فيه همزة الوصل أولاً والألف حشوا وضُعِّفت لامه وهو أصل لوزن : افْعَلَّ الذي قُصِرَ منه لأجل التخفيف .

وأصل : افْعالَّ بفك الإدغام يدل على ذلك اتصاله بضمائر الرفع المتحركة ، نحو : افْعَالَلْتُ وافْعَاللتِ افْعَالَلْنا . . الخ . ثم يدركَه الإدغام في غير ذلك ، ومضارعه : يَفْعَالُّ .

دلالاته الوظيفية

١ ـ يدل على الزمن الماضي بصيغته .

يحل محل وزن : افْعَلَّ في الكلام ؛ لأنه أصل له ؛ لذلك اطرد فيه .

٣ ـ إن وزن : فَعِلَ مخفف من : افْعَالَّ بدليل تصحيح عين الكلمة فيهما نحو : عَوِرَ وحَوِلَ حيث صَحَّتْ الواو هنا كما صحت في : اعْوارَّ وأحوالَّ ، فهما اصلان لفِعْلَى : عَوِرَ وحَوِلَ .(١٠٤)

* * *

---

(١٠٣) كتاب سيبويه ٧٨/٤ والممتع في التصريف ١٩٧/١ .

(١٠٤) شرح المفصل ١٦٢/٧ .

٦ ـ العلاقة بين المجرد والمزيد فيه :

تتألف مفردات العربية المتمكنة والمتصرفة من مجموعتين :

إحداهما : المفردات المجردة من الزيادة وهي التي لم تدخلها زيادة على صيغها الأصلية .

والأخرى : المزيد فيها التي دخلتها زيادة أو أكثر سواء أكانت هذه الزيادة من أحرف (سألتمونيها) أم من تكرير وتضعيف بعض الأصول منها .

والذي نود الإشارة إليه هنا أن بعض تلك المفردات المجردة لم تدخلها زيادة على أصول صيغها وإنما بقيت على حالها وكذلك الحال بالنسبة لبعض الصيغ المزيد فيها التي ارتجلت هكذا في اللغة ولم يستعمل مجرد منها في معناها .

لكن ظاهرة إيجاد مزيد فيه لكل مجرد وبالعكس في الأسماء والأفعال قد انتشرت في بعض كتب الصرف واللغة ،وكأنها خضعت لقاعدة تقضي بلزوم وجود مزيد فيه لكل مجرد ومجرد لكل مزيد فيه ، فأدى ذلك إلى الاضطراب في صيغ العربية ومفرداتها على السواء ودفع إلى صنع بعض الصيغ صنعاً .

ويمكن القول كذلك بالنسبة لبعض المفردات المستدل بها على تلك الصيغ المصنوعة ، فمن الصيغ المصنوعة : (فَعْيَل) التي جيء بكلمتي : ضَهْيَد ، وعَتْيِدٍ ـ وهما اسمان لموضعين ـ لتثبيت وجود هذه الصيغة ـ كما مر ذلك سابقاً .

وتعد الرغبة في استدراك صيغ جديدة لم يسبق إليها إحدى وسائل كثرة الصيغ المزيد فيها بصورة عامة والصيغ الثلاثية المزيد فيها بصورة خاصة فأدت إلى اضطرابها وكثرة أعدادها بحيث صار من الصعب أن يحاط بها .

ولم تنشأ هذه الظاهرة بصورة اعتباطية بل كانت لها أسباب عدة أبْرَزَتْها فأصبحت واقعا في اللغة العربية لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه ، وصارت كتب الصرف واللغة في الوقت الحاضر تعرض عن ذكر الأبنية للأسماء الثلاثية المزيد فيها ـ على سبيل المثال ـ بين صفحاتها بل تكتفي بالإشارة إلى أمهات كتب النحو

والصرف التي تناولتها بصورة شبه كاملة فأحاطت بها ، نحو : كتاب سيبويه(١٠٥) ، والاستدراك على سيبويه للزبيدي وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع .(١٠٦)

ويعد كتاب ابن القطاع من أكثر الكتب التي جُمِعَتْ فيها الأبنية التي لا تخلو من الغرابة والصيغ الدخيلة على العربية ومن أمثلة ذلك :(١٠٧)

أ ـ أُلْهَانِّية : ووزنه : فُعْلانِّية على أنه اسم ومعناه العجين .(١٠٨)

ب ـ خُنْزُوانِيَّة : ووزنه : فُعْلُوانِيَّة ومعناه الكِبَر .(١٠٩)

ج ـ حَشْجَلَة : ووزنه : فَشْعَلَة اسم بمعنى الصَّقْل .

لكن ابن عصفور الإشبيلي كان حازما في رده لأكثر تلك الأمثلة والأبنية الغربية ، والدخيلة التي وردت في كتب الصرف والنحو وأثبت ذلك في كتابه (الممتع في التصريف) حيث أظهر أن قسما لا يستهان به لم يأت شيء على مثاله من العرب ، ومن أمثلة ذلك :(١١٠)

أ ـ فَعُولَى ، لم يثبت في كلام العرب هذا الوزن أما (تَنُوفَى) اسم موضع فهو بغير ألف أي (تَنُوف) فقط .

ب ـ افْعَلَّة ، لم يثبت أيضاً في كلام العرب مثل هذا الوزن أما من أثبته بدليل قولهم (اكْبَـرَّة قومه) أي أقعدهم في النسب وأشرفهم فهذا ليس دليلاً على إثبات هذا الوزن ؛ لأنَ المحكيَّ عن العرب (إكبَرَة) بتخفيف الراء وليس بتشديدها ، ووزنه (إفْعَلة) بتخفيف اللام .

جـ ـ فْعَاوِل ، لم تثبت في صيغ العربية هذه الصيغة أيضاً أما كلمة سُرَاوِع ـ وهي

---

(١٠٥) تم طبعه بتحقيق عبد السلام محمد هارون سنة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ م .

(١٠٦) حقق ضمن رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم سنة ١٩٨٠ م .

(١٠٧) أبنية الأسماء الأفعال والمصادر ١٧/٢ ، ٢١ .

(١٠٨) لسان العرب : أله ٣٦٠/١٧ .

(١٠٩) لسان العرب : خنز ٢١٣/٧ .

(١١٠) الممتع في التصريف ١٠٤/١ ، ١١١ ، ١١٦ .

اسم مكـان ـ التي احتجوا بها لإثبات الصيغة المذكورة فظاهرها أنها ـ فُعَاول ـ لكن هذه الصيغة لا تُحْفَظ في أبنية العَربية .

وألَّف أبـو حيان الأندلسيّ كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) فجمع أكثر أبنية العربية ، وكان السيوطي كعادته جامعاً لما سبقه وهذه خصلة جيّدة فقد حفظ لنا كتبا صغيرة لم يعد لها أثر بين المخطوطات العربية إلا أن جمعه للصيغ الثلاثية المزيد فيها قد تميز بالغرابة ، ومن ذلك صيغة (فاعِيلَما) واللفظة الوحيدة التي وردت ضمنها هي (ساتِيدَما) اسم موضع وكلتاهما غريبتان .

ويمكن تلخيض الأسبـاب التي أدت إلى لزوم وجود مجرد لكل مزيد فيه ، وبالعكس فيما يأتي :

١ ـ فساد الألسنة وشيوع اللحن أدى إلى إنشاء كلمات لم تكن موجودة في العربية قبـل ذلـك ، ونتيجـة لهـذا وضعـوا لهـا صيغاً تناسبها ومن تلك الكلمات : شُرَّافـة ، يجمعـونهـا على : شُرَّافات ، ووزنهما فُعَّالَة وفُعَّالات على التوالي والصـواب : شُرْفَـة والجمـع شُرُفـات وشُـرَف أيضاً ومثلها قولهم : باعوضة ويجمعونها على : باعوض ووزنهما فاعولة وفاعول والصواب : بعوضة وتُكَسَّر على بعوض ووزنهما : فَعولة وفَعول .[111]

٢ ـ التـوهّم : ومعنـاه أن بعض علماء العربية كأبي بكر ابن السراج وابن القطاع والسيوطي ظن أن بعض الصيغ يمكن أن ينشـأ على غرار الصيغ المـوجـودة فعـلاً في العـربية بتغيير حركـة أو حرف أو حركـة وحـرف معـاً في الصيغـة المـوجـودة فعـلاً والتي تأتي ضمنهـا مفردات متعددة ، فلجأوا إلى استخدام مفردات لم تمنعهم غرابتها عن العربية ، لتثبيت بعض الصيغ المتَوَهَّمَة يدل على ذلك مايأتي

---

(١١١) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ١٠٦ ـ ١٠٧ .

ماكان حقه التخفيف في العربية الفصحى لكن العامة تشدده ، نحو اسمي : الكراهِيَة والرَّفاهية ، فالياء في كليهما مخففة ووزنهما (فَعالِيَة) إلا أن تشديد الياء فيهما بناء على ماتداولته العامة من الناس دفع إلى إيجاد صيغة جديدة ليست من صيغ العربية في شيء ، وهي (فَعَالِيَّة) التي نشأت عن طريق الغلط والتوهم .[112] .

٣ ـ أدى تعدد اللهجات إلى تكثير صيغ العربية وغرابتها بعض الشيء فقد تكون الكلمة مجردة في لهجة لكنها مزيد فيها في أخرى ، نحو : كلمة (هَدْيٍ) على وزن (فَعْلٍ) اسم لما يُهدَى إلى الكعبة من الأنعام ، فقد استعمل مجرداً من الزيادة في لغة الحجاز بينما استعمل مزيداً فيه في لغة تميم حيث يقولون : (هَدِيّ) بفتح الهاء وكسر الدال وتشديد الياء ووزنه على هذه اللغة (فَعِلّ)[113] ونتيجة لذلك نشأت صيغة جديدة على لغة بني تميم لم تكن معروفة عند الحجازيين في هذه الكلمة .

ومثل ذلك ماروى عن كلمة (إِصْبَع) التي جاءت فيها عشرة لغات ـ كما مر سابقاً ـ فأوجدوا لكل لغة منها صيغة خاصة بها مما أدى إلى تكثير صيغ العربية وخروجها عن المألوف . ولا يمكن التسليم بصحة مجيء جميع هذه اللغات عن العرب يقول الدكتور إبراهيم أنيس «ويظهر أنّ بعض هذه اللجهات من اختراع الرواة أمثال إِصْبُع ؛ وأُصْبِع ؛ لأن الانتقال من كسر إلى ضم أو العكس مما كانت العرب تنفر منه بصفة عامة .[114]

٤ ـ صُنْع الأبنية ، كما في صيغة : فَعْيَل فلم تكن موجودة ضمن صيغ العربية وقد أخرجها السيوطي من صيغ العربية المستعملة ـ كما مر في صيغ الثلاثي المزيد فيه من الأسماء في هذا البحث ـ .

---

(١١٢) أدب الكاتب ٢٧٧ .
(١١٣) المزهر في علوم اللغة ٢/٢٧٧ .
(١١٤) اللهجات العربية ١٢٢ ـ ١٢٣ .

٥ ـ صُنع المفردات والألفاظ التي لم تكن موجودة في العربية ويتم بأحد أمرين :

أ ـ من غير قصد ، كما حصل في توهم العامة فابتدعوا كلمات لم تكن ضمن مفردات العربية فأدى ذلك إما إلى إدخالها ضمن الصيغ المعروفة وإما إلى إيجاد صيغ مخترعة لها ، نحو : الحَوْأَب بفتح الحاء وتسكين الواو وصيغتها فَعْأَل ؛ لأنها تتصرف على الحَوْب ، لكن العامة قالوا فيها : الحَوَّب[115] بتغيير الهمزة إلى واو وإدغامها مع الواو الموجودة أصلاً في الكلمة وبذلك ابتعدت عن صيغتها الأصلية ، ودخلت في صيغة : فَعَّل وهي ـ في الواقع ـ ليست ضمنها ، إنما الغلط الذي وقع فيها جعلها تدخل ضمنها ، وتدل كلمة : حَوْأَب على المَنْهَل ، وهذا المعنى لم يتغير بعد حصول الغلط أي أن : حَوَّاب عند العامة تدل على المَنْهَل أيضاً .

ب ـ وقد يحصل صنع الكلمات قصداً للاستدلال على إيجاد صيغ ليس لها وجود في العربية ، نحو : ضَهْيَد وعَتْيَد وهما اسمان لموضعين يقول أبو الفتح ابن جنى : وضَهْيَد اسم موضع ومثله عَتْيَد وكلاهما مصنوع "[116] وقد جيء بهما للاستدلال على وجود صيغة : فَعْيَل بتسكين العين وفَتْح الياء ـ والتي لم تكن موجودة ضمن صيغ العربية ، ومثل ذلك : اغْرَنْدَى ، واسْرَنْدَىَ وهما فِعلان استُعمِلا مُتَعديين في :

قد جَعَلَ النعاسُ يَغْرَنْدِينى * أَدْفَعُهُ عَنّى وَيَسْرَنْدِ ينى[117]

بينما نجد الأفعال التي جاءت ضمن صيغة (افْعَنْلَى) التي يدخل

---

١١٥ ـ أدب الكاتب ٣١٩ .

١١٦ ـ الخصائص ٢١٦/٣ .

١١٧ ـ الاستدراك على سيبويه ٣٩ ، وهذا الشاهد مصنوع فلم تنسبه كتب اللغة والأدب إلى قائل معين ، وسبب صنعه هو الدلالة على أن الفعلين (يغرندي) و (يسرندي) متعديان ، والصحيح أنهما لازمان ، ومعناهما : يغلبني .

ضمنها هذان الفعلان ومعناهما : (يَغْلُبِنِى) لا تتعدى أبداً إلى مفعول به يقول أبو بكر الزبيدي : « وهذا عندي محال ، وأحسب البيتين مصنوعين »[118] حيث رفض كونهما متعديين ، ولم يتوقف الأمر عند صنع البيت أو البيتين من الشعر بل تعداه إلى أكثر من ذلك ، حتى ذكر أبو حاتم السجستاني أن حماداً الراوية[119] وغيره من رواة الشعر كانوا يصنعون الشعر ويقتفون المصنوع منه ، فقال أبو حاتم : « جاء أعرابي فأنشد قصيدة لم تُعْرَف ولم يُدْرَ لمن هي ، فقال : حماد : اكتبوها ، فلما كتبوها وقام الأعرابي قال : لمن ترون أن نجعلها ؟ فقالوا أقوالاً ، فقال حماد : اجعلوها لطرفة »[120]، يعني بذلك الشاعر الجاهلي طرفة بن العبد صاحب إحدى المعلقات المشهورة .

٦ ـ إدخال الكلمات الأعجمية في العربية ونقلها بصيغها الأعجمية مع تغيير طفيف ، نحو : (فِرِنْد) وهو اسم للسيف وهو أعجمي معرَّب لكن ابن القطاع عده على صيغة (فِعِنْل) وذكرها على أنها من صيغ العربية واستدل عليها بكلمة : فِرِنْد تلك ، كما مر سابقاً .

٧ ـ ويعد الإبدال أحد أسباب كثرة الصيغ وتعددها ومن أمثلة ذلك : (يَذْرعات) و(أَذْرِعات) ـ اسم موضع ـ فَيَذْرِعات على صيغة (يَفْعِلات) وعند إبدال الهمزة من الياء نشأت كلمة فارقت الكلمة الأصلية في صيغتها حيث صارت على صيغة (أَفْعِلات) فهذه صيغة جديدة نتجت عن طريق الإبدال .

ومثل ذلك ما حصل من إبدال الياء من (يرنْدَج) همزة فصارت (أَرَنْدَج) وكلاهما بمعنى : الجلد الأسود ، لكن : يَرَنْدَج على صيغة

---

١١٨ ـ الاستدراك على سيبويه ٣٩ .

١١٩ ـ هو حماد بن هرمز ، من رواة الشعر والأخبار في الكوفة وكان من أوسعهم رواية وقد أخذ عنه أهل المِصرين ، وهو الذي جمع السبع الطوال أي المعلقات السبع وتوفي حماد سنة ١٥٥ للهجرة ، مراتب النحويين ١١٧ ـ ١١٨ ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ٣٥ ـ ٣٩ .

١٢٠ ـ مراتب النحويين ١١٧ ـ ١١٨ .

(يَفَنْعَل) وأَرَنْدَج على صيغة (أَفَنْعَل) وهذه صيغة جديدة أضيفت إلى صيغ العربية نتيجة الإبدال أيضاً .[121]

٨ ـ أدت كثرة الكلمات المعرَّبة ـ التي سبق ذكرها في بعض الأمثلة ـ إلى كثرة صيغ العربية ، وذلك بوضع صيغ مناسبة لهذه الكلمات المعرَّبة بعد تغييرها عما كانت عليه في أصلها الأعجمي أو تركها على حالها إذا كانت متفقة مع مفردات العربية ، وكان من المفروض أن يدرسوا موضوع التعريب والكلمات المعربة بصورة مستقلة بحصر تلك المفردات والصيغ ومعرفة العوامل والظروف التي أدت إلى نقلها إلى العربية ومدى تأثر الفصحى بها على مدى العصور .[122]

ويتضح أن الأسباب المتقدمة الذكر مجتمعة أدت إلى القول بلزوم وجود مجرد لكل مزيد فيه ، وبالعكس ، وعند عدم العثور على مزيد فيه لمجرد ما أو مجرد لمزيد فيه ، يُبدأ صنع الصيغ والمفردات على السواء ، يؤيد ذلك التكلف الواضح وصعوبة النطق الظاهرة في تلك المفردات والصيغ ، دون تخلف شيء منها .

لكن أكثر علماء الصرف رفض فكرة وجوب وجود مجرد لكل مزيد فيه أو العكس .

يقول سيبويه : « ولم نسمعهم قالوا : فَقُرَ كما لم يقولوا في الشديد : شَدُدَ ، استغنوا باشْتَدَّ وافْتَقَرَ كما استغنوا باحْمَارَّ عنْ حَمِرَ[123] »

وذكر ابن جني أن باب المزيد فيه الذي لم يكن له مجرد واسع جداً في العربية حيث قال بأن : « مما لم يستعمل إلا بالزيادة كثير منه : كوكب . . . . . وهو واسع جداً » .[124]

---

١٢١ ـ الإبدال لابن السكيت ١٣٦ ـ ١٣٧ والمزهر في علوم اللغة ٢/١٨ .
١٢٢ ـ المظاهر الطارئة على الفصحى ١٣٢ ـ ١٣٣ .
١٢٣ ـ كتاب سيبويه ٤/٣٣ .
١٢٤ ـ الخصائص ٣/٢٨٥ .

وقـال الـرضي الاستـراباذي حين تناول ذكر الأفعال المرتجلة ارتجالاً بالزيادة ولم يكن لها مجرد : « وافْعَوَّلَ بناء مرتجل ليس منقولاً من فعل ثلاثي وقد يكون متعدياً كاعْلَوَّطَ أي : علا ، ولازماً كاجْلَّوذَ واخرَوَّطَ أي : أسرع . . .»[١٢٥].

والذي نراه راجحاً ـ بناء على ذلك ـ هو عدم وجوب وجود مجرد لكل مزيد فيه أو العكس ، يدل على ذلك مايأتي :

١ ـ توجد مفردات في العربية لم تستعمل إلا مجردة من الزيادة نحو : فُلْك ، اسم للسفينة المليئة ، قال تعالى :« في الفُلْك المشحون » .[١٢٦]

وذكـر أبـو زكـريا الفـراء أن السفينـة إذا جُهزَتْ وُملِئَتْ وقع عليها هذا الاسم ، والفُلْكُ يُذَكّـر ويؤنث ، ويُذهَب بهـا إلى الجمع فهي بمنزلة الطفل يدل على الواحد وعلى الجميع .[١٢٧]

ووزن فُلْك : (فُعْل) .

ومثـل ذلـك كلمـة (جُنُب) وهي صفـة لمن لم يغتسل من الجنابة ، وهـذه الصفـة تأتي للمفـرد ، نحـو : هذا جُنُب والمثنى نحو : هذان جُنُب والـجمــع نحــو : هؤلاء جُنُب وتكــون دائمــاً مجــردة من الــزيادة ، قال تعالى :« وإن كنتم جُنُباً فاطَّهروا»[١٢٨] فخاطب سبحانه وتعالى الجمع بها ووزنها (فُعُـل) وتستعمـل كذلـك للمؤنث فيقـال : امـرأة جُنُب ، ومثل ذلك كلمة (عَدْل) بمعنى عادل حيث وصف بهــا المفــرد المـذكـر نحـو : هذا عَدْل والمفـردة المؤنثة ، نحو هذه امرأة عَدْل والمثنى هذان رجلان عَدْل والجمع نحو : هؤلاء قوم عَدْل .[١٢٩]

١٢٥ ـ شرح الرضي على الشافية ١/١١٢ .
١٢٦ ـ سورة الشعراء الآية ١١٩ .
١٢٧ ـ معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٣ .
١٢٨ ـ سورة المائدة الآية ٦ .
١٢٩ ـ المـذكـر والمؤنث لابن فارس ٥٢ والخصـائص ٢/٢٠٢ وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ١/٧٥ .

وكما حصل في المفردات المجردة التي لم تأت إلا كذلك حصل أيضاً في بعض الأسماء والأفعال المزيد فيها وصيغها التي لم تستعمل إلا مزيداً فيها فقط ولم يأت لها مجرد في كلام العرب واستعمالهم .

فمن الأسماء : كوكب ، فقد استعمل هذا الاسم مزيداً فيه فحسب إذ لم يسمع من العرب قولهم : كَكَب أي مجرد من الزيادة ، ولا معنى لذلك بل قالوا : كوكب فحسب ، قال النابغة الذبياني :

بأنَّكَ شَمسٌ والمُلُوكُ كَواكِبٌ * إذا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنهُنَّ كوكبُ[١٣٠]

وكذلك زَيْنَب ، وهو اسم لشجر طيب الرائحة نقل لتسمية المؤنث به ، ولم يسمع من العرب قولهم : زَنَب ولا معنى له عندما يكون مجرداً من الياء .

ومن الأفعال ، نحو : افْتَقَرَ واشْتَدَّ وهما مزيد فيهما ، لم يُسمع المجرد الثلاثي منهما ـ كما مر سابقاً ـ .

وكل ماجاء من الأفعال على الأوزان : افْعَلَّ وافْعَالَّ وافْعَنْلَى وافْعَوَّلَ نحو : احْمَرَّ واحْمَارَّ ، واحْبَنْطَى واعْلَوَّطَ على التوالي ، فإن ذلك جميعه مرتجل وُضِعَ هكذا وضعا ولم يستعمل له مجرد من وزنه في العربية ومن الأفعال التي لم يرد لها مجرد أيضاً ، نحو : تَرَجَلَتِ المرأة إذا تشبهت بأخلاق الرجال ، واسْتَنْوَقَ الجملُ ، إذا صار شبيهاً بعادات الناقة [١٣١].

ونحو : أُقْسِمُ في قوله تعالى : « لا أُقْسِمُ بيوم القيامة » [١٣٢].

والفعل : أصبحَ في قوله تعالى : « فأصْبَحَتْ كالصَّريم » [١٣٣].

---

١٣٠ ـ ديوان النابغة الذبياني ص ٧٤ ، قال هذا البيت يمدح فيه النعمان بن المنذر أحد ملوك الحيرة ، ومعناه : أن منزلته من الملوك كمنزلة الشمس من الكواكب إذ طلعت لم ير معها كوكب .

١٣١ ـ كتاب سيبويه ٤/٣٣ وشرح الرضى على الشافية ١/١١٢ ـ ١١٣ .

١٣٢ ـ سورة القيامة الآية ١ .

١٣٣ ـ سورة القلم الآية ٢٠ .

وأفلحَ في قوله تعالى : « قَد أفلحَ مَنْ تزكى »[134]

وأعطى في قوله تعالى : « فأما مَنْ أعْطَى واتَّقَى »[135]

وأمسى وأسحَرَ ، إذا صارَ في حين مساءٍ أو سحرٍ ، وَوعَّزَ وأوعَزَ .[136] .

فاستعمال المزيد فيه فقط من هذه الأسماء والأفعال يدل على عدم لزوم وجود مجرد مستعمل لكل مزيد فيه ورد في العربية ، وقد أُهمِلَت مجردات هذه المزيد فيها ؛ لثقلها على الألسنة ، والعربي بطبعه يميل الى خفة اللفظ فيتعمد نطق الخفيف وبذلك يكثر دورانه على لسانه في كلامه وتخاطبه .

---

١٣٤ ـ سورة الأعلى الآية ١٤ .

١٣٥ ـ سورة الليل الآية ٥ .

١٣٦ ـ أدب الكاتب ٢٧٧ والمخصص ١٧٢/١٤ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٧ ـ زيادة المبنى وزيادة المعنى :

تنقسم مفردات وصيغ العربية إلى مجردة من الزيادة ، وإلى مزيد فيها . فالأسماء المجردة تدل على معان متنوعة ، والأفعال المجردة تؤدي وظائف متعددة عند الاستعمال ، ولها معان معجمية كثيرة .

وتلحق هذه المفردات المجردة زيادة واحدة أو أكثر من أحرف (سألتمونيها) أو من تكرير وتضعيف حرف أو أكثر من أحرفها الأصلية ولم تختص هذه الزيادة في موضع معين من الكلمة بل تزاد قبل الفاء أو بعدها أو بعد العين أو بعد اللام ـ كما مر سابقاً ـ .

وقد اختلف علماء العربية والباحثون فيها فيما تدل عليه زيادات الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فانقسموا إلى فريقين :

أحدهما : ذهب إلى القول بعدم وجود زيادة في المعنى عند زيادة مبنى الأسماء والأفعال ، كابن قتيبة[١٣٧] الذي جعل لذلك باباً في مؤلفه (أدب الكاتب[١٣٨]) وسمى عنوان ذلك الباب (فعلت وأفعلت باتفاق المعنى) وذكر من أمثلته ، نحو : سَكَتْ القومُ وأَسْكَتُوا ، إذا امتنعوا عن الكلام[١٣٩] .

وفعل مثله رضى الدين الاستراباذي في أحد أقواله ، وهو : « مذهب أحمد ابن يحيى (ثعلب) أنه لا بد لكل زائد من معنى ، ولا دليل على ذلك » [١٤٠]

---

١٣٧ ـ هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، فإنه كان كوفياً ومولده فيها وكان فاضلاً في اللغة والنحو والشعر ، متفنناً في العلوم ، ومن مصنفاته : غريب القرآن وغريب الحديث ومشكل الحديث وأدب الكاتب وكتاب المعارف ، توفي سنة ست وسبعين ومائتين للهجرة ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٠٩ ـ ٢١٠ .

١٣٨ ـ وهو كتاب مطبوع بتصحيح محب الدين الطائي سنة ١٣٤٦ هـ .

١٣٩ ـ أدب الكاتب ٣٢١ .

١٤٠ ـ شرح الرضى على الشافية ١/٦٧ .

أما الأب مرمرجي الدومنكي[١٤١] فقد نفى نفياً قاطعاً وجود زيادة في المعنى عند زيادة مبنى الكلمة .

والآخر : وهو جمهور الصرفيين وعلماء اللغة الأقدمين والباحثين في الصرف واللغة في الوقت الحاضر حيث يذهبون إلى وجوب زيادة في المعنى متى زيد حرف أو أكثر على مباني الكلمات .

أما أدلة الفريق الأول فتتمثل بما يأتي :

١ ـ إن وزن (أَفْعَلَ) المزيد فيه همزة للدلالة على التعدية نحو : أَجْلَسْتُهُ يجيء خلافاً للقصد المتوخّى من زيادة الهمزة حيث يراد منه فحوى الدخول في الشيء ، نحو : أصبحَ ، إذا دخل في وقت الصباح .

٢ ـ ومنه مايأتي بمعنى المجرد بعد الزيادة ، وهذا ينافي المراد من الزيادة ، نحو : أَقَلْتُ البيعَ فإنه بمعنى : قِلْتُه أي فسختُه ومثل ذلك حصل في (فَعَّل) المضعَّف العين لأجل التعدية ، نحو : قَطَعَ وقَطَّعَ الحبْلَ ، وكذلك وزن (اسْتَفْعَلَ) في دلالة الزيادة فيه على معنى الطلب عند إرجاعه إلى الفعل المجرد منه فكأنما لم تكن فيه زيادة ، نحو : قَرَّ واسْتَقَرَّ بمعنى : ثبت في مكانه ، وكلا الفعلين بمعنى واحد [١٤٢].

٣ ـ اتخاذ زيادة الهمزة قبل فاء بعض الأفعال ، نحو : أَصْبَحَ وأَفْجَرَ ، وسيلة لإخراج زيادتها من الدلالة على التعدية .

٤ ـ تدل الكلمة بعد الزيادة على عدة دلالات ولم تكن محصورة بدلالة واحدة خاصة بها ، نحو : (فَعَّلَ) الذي ضُعِّفت فيه عين الفعل للتعدية فهو يدل أيضاً على التكسير ، نحو : قَطَّعْتُ الحبْلَ أي جَعَلْتُه قِطَعاً [١٤٣].

---

١٤١ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٧٨/٨ مقال الأب مرمرجي الدومنكي وعنوانه « الثنائية والألسنية السامية » .

١٤٢ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٧٨/٨ مقال الأب مرمرجي الدومنكي وعنوانه : « الثنائية والألسنية السامية .

١٤٣ ـ مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٣٧٨/٨ .

أما أدلة الفريق الثاني :

الذين قالوا بوجوب زيادة المعنى نتيجة لزيادة المبنى فتتلخص فيما يأتي :

١ ـ اختلاف المعنى بين المجرد والمزيد فيه بعد الزيادة ، نحو : خَرَجَ ، وأَخْرَجْتُهُ ، فالمجرد فعل لازم والمزيد فيه فعل متعد إلى مفعول به وجاءت تعديته نتيجة لزيادة همزة القطع في أوله وقد عقد له سيبويه باباً أطلق عليه اسم (باب افتراق فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ في الفعل في المعنى)[١٤٤].

٢ ـ إن زيادة الأحرف لا بد أن تفيد معنى معيناً زائداً على المعنى الأصلي لتلك الكلمات قبل الزيادة، يقول رضى الدين الاستراباذي : « أقولُ إِعْلَمْ أن المَزيد فيه لغير الإلحاق لا بد لزيادته من معنى ؛ لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى ، كانت عبثاً .»[١٤٥] .

٣ ـ لم تكن زيادة همزة الوصل والسين والتاء في (اسْتَفْعَلَ) عبثاً وإنما قصدوا منها المبالغة في حصول الفعل ، يقول ابن يعيش : « وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى ، إذ الألفاظ قوالب المعاني »[١٤٦].

٤ ـ لم يتفق بناء (فَعَلَ) مع (افْعَوعَلَ) ـ مثلاً ـ في المعنى ؛ لأن : افْعَوعَلَ بناء فِعْلِيّ موضوع للمبالغة ومعناه غير معنى : فَعَلَ أو فَعِلَ فقد زاد على ذلك نتيجة لزيادة الحروف التي حصلت في المجرد منه ، نحو : حَلاَ واحْلَولَى أي صار حُلْوا وغَدِنَ بمعنى لانَ واغْدَودَنَ وخَشُنَ واخْشَوشَنَ ، فالمجرد من هذه الأفعال يدل على معنى الحلاوة واللين والخشونة على التوالي ، والمزيد فيه منها يدل على زيادة تلك المعاني وصيرورتها أكثر مما سبق على سبيل المبالغة والتأكيد[١٤٧].

---

١٤٤ ـ كتاب سيبويه ٥٥/٤ .

١٤٥ ـ شرح الرضى على الشافية ٨٣/١ .

١٤٦ ـ شرح المفصل ١٦٢/٧ .

١٤٧ ـ الخصائص ٢٦٤/٣ ـ ٢٦٥ وشرح المفصل ١٦٢/٧ .

٥ ـ وفي بعض الأحيان تفــرض زيادة المعنى في الكلمـات وجـوب زيادة المبنى خاصـة في طلب المبـالغة ، نحو قولهم : رَجُلٌ جَميلٌ ، فإذا أرادوا المبالغة زادوا في اللفظ ، فقـالـوا : رَجُـلٌ جُمَّـالٌ فصـارت هذه الزيادة متصلة بزيادة المعنى وموقوفة عليها[١٤٨].

والـذي نراه راجحـاً هو لا بد لزيادة المبنى في المفردات من زيادة في المعنى فلا يصـح أن تزاد الحروف عبثاً سواء أكانت تلك الزيادة للإلحاق أم لغيره ؛ للأمور الآتية :

أ ـ إن اتفاق المعنى بين : فَعَلْتُ لم يكن اتفاقاً كاملاً تماماً من جهتين :

إحداهما : إن الاتفاق الجزئي الذي حصل بين المجرد والمزيد فيه ، نحـو : عَلِمَ الخبـرَ وأعْلَمْتُـهُ الخبـرَ إنمـا حصل لوجود الأحرف الأصول في كليهمـا لكن معنى ؛ أَعْلَمْتُـهُ زاد نتيجـة لزيادة الهمزة في أوله فصار معناه : جَعَلْتُهُ يَعْلَمُ الخبرَ ، يدل على ذلك أننا لو حذفنا الهمزة منه لعاد للدلالة على معناه الأصلي الذي كان يؤديه الفعل المجرد منه : عَلِمَ .

والأخـرى : إن اتفاق المعنى الذي حصل بين فَعَلَ وأَفْعَلَ كان مرجعه إلى لغتين ، نحو : قِلْتُ البيعَ وأَقَلْتُهُ وفي كليهما معنى فَسَخْتُهُ ، أما اختلاف الفعلين في اللفظ فيعود إلى أن قوماً من العرب نطقوا به مجرداً على (قِلْتُ) وأن آخـرين نطقوا به بزيادة الهمزة أي : أَقَلْتُ بينما لم يغيروا معناه الأصلي وهـو فَسـخُ البيعِ ؛ لأن الفعل موضوع هكذا بالزيادة على لغتهم ولم يعرفوا المجرد منه ولم يستعملوه[١٤٩].

فلم تَبْقَ حجـة لمن قال بأن : فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ قد اتفقـا تمـامـاً في المعنى ، يقـول رضى الـدين الاسـتـرابـاذي : « أمـا قولهـم : إنَّ أَقالَ بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح في العبارة . .[١٥٠]» .

١٤٨ ـ الخصائص ٢٦٦/٣ .

١٤٩ ـ كتاب سيبويه ٦١/٤ .

١٥٠ ـ شرح الرضى على الشافية ٨٣/١ .

ب ـ ولم يتفق : فَعَلَ وافْتَعَلَ ، نحو : قَدَرَ واقْتَدَرَ ، فإنْ : اقْتَدَرَ يدل على مايدل عليه الفعل : قَدَرَ وزيادة أخرى هي تفخيم الأمر وشدة الأخذ ، وكما يقال في هذين الفعلين يقـال في الاسمين منهمـا نحو : قادِر ومُقْتَدِر فإن في : مُقْتَدِر زيادة في المعنى فقـد زيد فيه حرفان بينما زِيدَ في : قادِر حرف واحد ، قال تعـالى : « فأخـذناه أخْذَ عزيزٍ[١٥١] مقتدر » ، وصارت كلمة (مُقْتَدِر) أبلغ معنى من (قادِر) .

ج ـ إن افتراق المعنى في وزني : فَعَلْتُ ، وأفْعَلْتُ ، لم يكن تضاداً بل حصلت فيه زيادة في المعنى عما كان عليه في المجرد ، نحو : طَلَعْت أي : بَدَوْتُ وظَهـرتُ ، وعنـد زيادة الهمـزة على الفعـل يكون : أطْلَعْتُ يقال : أطْلَعْتُ عليهم أي : هَجَمْتُ عليهم ، ولو تأملنا هذا الفعل جيداً لوجدنا أن معناه في المجـرد قد حصلِ أيضاً في المزيد فيه مع زيادة ؛ لأن الهجوم لا يحصل إلا بعد البُدُوِّ والظهور سواء أكان هذا الظهور مفاجئاً أم غير مفاجىء وجاءت هذه الزيادة في المعنى نتيجة لزيادة الهمزة .

ومثل ذلك : شَرَقَتِ الشمسُ أي : بَدَتْ ، وأشْرَقَتْ أي : أضَاءَتْ[١٥٢] ويلاحظ أن الإضاءة جاءت زائدة على معنى الظهور والبُدُوّ ، لأنها لو لم تكن قد بَدَتْ لم تكن هنـاك إضـاءة ، وبنـاء على هذا فقـد استمـر معنى الفعـل المجرد ضمن معنى المزيد فيه مع زيادة في معناه حصلت بعد زيادة الهمزة .

د ـ أمـا اتخـاذ زيادة الهمـزة وسيلة لإخراجها من الدلالة على التعدية في الأفعال نحـو : اصبَحَ وأمْسَى وأفْجَرَ إلى فحوى الدخول في الشيء ، أي في أوقات الصبـاح والمَساء والفجر فهذا متفق عليه ، لكن هذه الأفعال لم تستعمل إلا مزيداً فيهـا ، ولـم يسمـع من العـرب استعمـال مجـرداتهـا حتى تتم تعديتها

---

١٥١ ـ سورة القمر الاية ٤٢ .

١٥٢ ـ كتاب سيبويه ٤/٥٦ .

بالهمـزة إن كانت لازمـة ، لذلـك كانت زيادتها هنا لإفادة معنى وهو الدلالة على الدخول في الوقت .

هـ ـ اختلط الأمـر على مَنْ قال بأن الـزيادة تؤدي عدة دلالات إضافة إلى الدلالة الخـاصـة المـطلوبـة من الحـرف الـزائـد ، وذلك بأن جمعوا بين الدلالات المعنوية والدلالات الوظيفية في الأفعال خاصة ، ولتوضيح ذلك فإن الفعل : قَطَعَ عنـدمـا ضعِّفت عينه صارت له دلالات منها : تكثير الفعل ، وقد غلب هذا في زيادة تضعيف العين في الأفعال ، أما استدلال الفريق الأول على أن التضعيف قد دل على التعدية في الفعل : قَطَعَ فلم يكن مقبولاً ؛ لأن الدلالة على التعـدية غلبت في زيادة الهمـزة في أوائـل الأفعال المجردة إضافة إلى ذلـك فإن هذا الفعل متعد قبل التضعيف إلى مفعول به واحد ولم تُعَدِّه هذه الـزيادة إلى مفعـول به ثان ، فلا يُقـال : قَطَّعْتُ زيداً الحبلَ ويمكن أن تفيد زيادة التضعيف التعدية إلى مفعول به واحد عند زيادتها في الأفعال اللازمة ، نحـو : قَدِمَ زيدٌ ، يمكن أن يقـال فيه : قَدَّمْتُ زيداً على أحمـد في إلقـاء قصيدتـه ، ولم تكن دلالـة الـزيادة بتضعيف العين تلك على التعـدية هي الخاصة ، كما قيل ، بل تعد غالبة في الدلالة التي يؤديها الفعل وهي التكثير أما دلالة : قَطَّعَ على التكسير بجعل الشيء قِطَعاً فهذه دلالة معنوية لا علاقة لهابالدلالات الوظيفية التي يؤديها الفعل : قَطَّعَ المزيد فيه .

و ـ ولا يجـوز أن يكون المجرد والمزيد فيه بمعنى واحد ، فكما أنهما اختلفا في عدد الأحـرف فكذلك اختلفا في المعنى الذي لا يعد اختلافاً بمعنى التضاد بل زيادة المعنى في المزيد فيه عنه في المجرد بقدر زيادة الأحرف عليه .

العلاقة بين الإعراب وبين زيادة المبنى والمعنى . .

توجـد علاقـة بين زيادة الـمعـنى التي نتجت عن زيادة المبنى وبين الإعـراب ، وهـذا الأمـر يوضـح أهمية علم الصـرف لعلم النحو فهو خطوة

ممهـدة سابقة له حيث يدرس الصيغ ومفرداتها وعلاقتها ببعض ويهيئها لعلم النحو فتدخل في أبوابه المناسبة لها .

ومما يوضح هذه العلاقة وجود بعض الأسماء المعربة بالحروف كالمثنى وجمع المذكر السالم وبعض الأفعال التي تزاد فيها الحروف علامات للتثنية والجمع ، والخطاب وعلامات للاعراب كالأمثلة الخمسة ، فالألف والياء في المثنى هما حرفا الاعراب ، نحو جاء الزيدان ، ورأيت الزيدين ، أما النون في المثنى ، فزيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد قبل التثنية ، وذلك لأن الاسم ، بحكم كونه اسماً ومتمكناً تلزمه حركة وتنوين ، فالحركة دليل كونه فاعلاً ، نحو ؛ جاءَ زيدٌ أو مفعولاً به ، نحو : قَابَلْتُ زيداً أو مجروراً ، نحو : سَلمتُ على زيدٍ والتنوين دليل كونه متمكناً ، لذلك لم يلحق هذا التنوين آخر الأفعال لأنها ليست متمكنة ، وان كانت متصرفة .

ومثل ذلك حصل في جمع المذكر السالم ، حيث تزاد فيه الواو والياء نحو : حَضَرَ المدرسونَ ، ورأيت المدرسينَ ، واستفدْتُ من المدرسينَ ، وحكم النون فيه حكمها في المثنى ، إلا أنها فُتِحَتْ في الجمع فرقاً لها عن نون المثنى المكسورة ، أما الألف والتاء في جمع المؤنث السالم ، فهما للجمع والتأنيث من غير تفصيل ، واختيرت الألف للزيادة في هذا الجمع دون الواو والياء ، لخفتها وثقل الجمع والتأنيث ، والتاء هي حرف الإعراب في هذا الجمع لأنها حرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع .

وتشمل الزيادة في الأمثلة الخمسة :

النون في جميع الصيغ الخمسة ، وهي : تفعلان ، ويفعلان ، وتفعلون ، ويفعلون ، وتفعلين ، ولم تكن الألف والواو والياء حروف الاعراب في هذه الأفعال بل ضمائر الفاعلين فهي ضمائر ولم تكن حروف إعراب ، وذلك لأن الفعل : (يَقُومانِ) - مثلاً - لم يتكون من مفردين

متماثلين عطف أحدهما على الآخر لتكوين المثنى كما يقال : (الزيدانِ) في الأسماء ، فهذه الكلمة متكونة من : زيد وزيد وكل واحد منهما مماثل للآخر ، لذلك صحت تثنيتهما ، فقيل : الزيدان . أما الفعل : (يقومان) فلم يأت من فعلين : (يَقُومُ) ويُضَمُّ إليه (يقوم) آخر[١٥٣] كما حصل في الأسماء ولم ترد عن العرب تثنية الأفعال لكن ماورد عنهم أن هذه : الألف والواو والياء في الأمثلة الخمسة ضمائر الفاعلين في المثنى وجمع المذكر السالم والمخاطبة ، فالألف للفاعل في المثنى ، والواو للفاعل في جمع المذكر السالم ، والياء للفاعلة المخاطبة .

أما النون في الأمثلة الخمسة المذكورة آنفاً ، فإنها حرف إعراب أيضاً زيدت لإفادة معنى وهو تمييز الفعل المرفوع عن المجزوم والمنصوب حيث تثبت في الفعل علامة للرفع عند تجرده عن الناصب والجازم ، نحو : الغلامان يقومان ، فتثبت في (يقومان) ، لكنها تحذف في النصب ، نحو : لن يقوما ، وفي الجزم ، نحو : لم يقوما ، ومما يدل على أنها حرف إعراب ، حذفها من الفعل في النصب والجزم مع أنها متحركة ، فهي بمنزلة الضمة ، في غير الأمثلة الخمسة من الأفعال المضارعة الأخرى ، حيث تحذف في النصب والجزم وتثبت في الرفع ، نحو : لن يكتبَ زيد ، في النصب ، ولم يكتبْ ، في الجزم ، ويكتبُ زيد فثبتت في هذا الفعل علامة للرفع ، وذلك لتجرده عن الناصب والجازم[١٥٤].

فاتضح مما سبق أن جميع الأحرف التي زيدت في المثنى وجمعي المذكر والمؤنث السالمين ، والنون في الأمثلة الخمسة لم تكن زيادتها عبثاً ،

١٥٣ ـ كتب أحمد الضّاني بحثاً قارن فيه اللغة العربية باللغات السامية رجح فيه امكانية تثنية الفعل وجمعه ، وقدّم هذا البحث في كلية الآداب بجامعة عيْن شمس في القاهرة .

١٥٤ ـ كتاب سيبويه ١٩/١ ، والمرتجل في شرح الجمل ٣٢٦ ، والانصاف في مسائل الخلاف المسألة ٣ ، ٣٤/١ ـ ٣٩ ، وشرح المفصل ١٣٩/٤ ـ ١٤٠ ، ٣/٥ ـ ٦ .

بل أدت ـ وظائف ومعاني فيها زائدة على الوظيفة أو المعنى الأصلي الذي تؤديه تلك الأمثلة والأسماء .

وبعد الزيادة يحصل انتقال لبعض المفردات من الفعلية إلى الاسمية فإننا نستطيع تحويل (ضَرَبَ) بزيادة بعض أحرف الزيادة والحركات عليه إلى اسم الفاعل منه ، نحو : (ضارب) حيث زيدت الألف التي دلت الكلمة الجديدة معها على اسم الفاعل ، و(مَضْرُوب) حيث زيدت الميم والواو للحصول على اسم المفعول وهكذا الأمر في اسمي الزمان والمكان واسم الآلة والمرة والمصادر ، ونحو ذلك .

أما علاقة هذا بعلم النحو فتتضح بأن الكلمات المزيد فيها تصبح مُعْرَبَةً بعد أن كانت مبنية ، فتتعاقب عليها حركات الإعراب المختلفة ؛ لأنها صارت أسماء فأخذت حكم غيرها من الأسماء الأخرى وعلاماتها وحركاتها في الإعراب والبناء .

ويتم أيضاً انتقال الفعل بهذه الزيادة من زمن المضيّ إلى زمن المضارعة عن طريق الأحرف الأربعة التي يجمعها لفظ (أنيت) وهي الهمزة والتاء والنون والياء والتي يطلق عليها اسم أحرف المضارعة ، فعند زيادة أحدها قبل فاء الأفعال الماضية ينتقل زمن الفِعل من الماضي إلى الحاضر أو المستقبل من جهة ، ومن حالة البناء التي كان عليها الفعل الماضي قبل الزيادة إلى حالة الإعراب في المضارع من جهة أخرى ، يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني : « والإعراب يكون في الاسم المتمكن والفعل المضارع »[155].

وقد دلت زيادة الهمزة على المتكلم ، نحو : أَكْتُبُ والتاء على المخاطب والمفردة الغائبة ، نحو : أنتَ تَكْتُبُ وهي تَكْتُبُ ، والنون على جمع المتكلمين نحو : نحن نَكْتُبُ ، والياء على المفرد الغائب ، نحو : هو يَكْتُبُ ، فهي بهذه

١٥٥ ـ الجمل لعبد القاهر الجرجاني ٦ .

الزوائد أفعال محضة من حيث دلالتها على الزمن والحدث ، وسميت هذه الأفعال بالمضـارعـة ؛ لأنهـا ضارعت الأسمـاء ، خاصة أسماء الفاعلين أي شابهتها في اتفاق المعنى حيث يقال : إنَّ زيداً لَيَكْتُبُ ، حتى كأنه يقال : إنَّ زيداً لكَاتِبٌ ، فيمـا يُراد من المعنى ؛ لذلـك أعْـرِبَتْ الأفعال المضارعة إعرابَ الأسماء وجرت مجراها في دخول لام التوكيد عليها[1] .

وحصـل ذلـك في الأفعـال المضـارعة أيضاً ؛ لأنها ضُمِّنَتْ معنى الأسماء بزيادة أحـرف المضـارعة الأربعة حيث دلت حين وقعت في اوائلها على المتكلم والمخـاطب والغائب وبذلك استحقت الإعراب الذي يعد من خواص الأسماء ، وصارت أواخر هذه الأفعال موضع حركات الإعراب التي تتغير عليها بحسب تأثير العـوامل الواقعة عليها ، فتكون منصوبة بالفتحة عند دخول إحدى أدوات النصب عليهـا ، نحـو : لن أقول غير الحق ومرفوعة عند انتفاء وجود الناصب والجازم ، نحـو : أقـول الحق ، وقـد ارتفعت هذه الأفعـال ؛ لوقـوعهـا موقـع الأسماء في المعنى ، ولا يكـون الفعل مرفوعاً إلا بهذا الوصف نحو قولنا : زيدٌ يقومُ ، وزيدٌ قائِمٌ فيكون المعنى فيهما واحداً ، ونحو : زيدٌ يأكلُ ، فيصلح أن يكون في حال أكْـلٍ ، وأنْ يَأْكُـلَ فيمـا يُستقبل ، وهو مثل قولنا : زيدٌ آكلٌ ، أي في حال أكْلٍ الآن ، وزيدٌ آكـلٌ غداً في حال المستقبـل ، وتلحق الأفعـال المضـارعـة الزوائد لمعنى كما تلحق الزوائد الأسماء أيضاً حين زيادة الألف واللام في أوائل الأسماء فكذلك تزاد قبل الأفعال بعض الحروف نحو السين في قولنا : سَيَقُومُ[2] .

ونتيجة لِمَا تقدم صارت دراسة علم الصرف متداخلة مع دراسة علم النحو لا تنفك عنها ولا يمكن الاستغناء بأحداهما عن الأخرى .

---

١٥٦ ـ كتـاب سيبـويه ١/١٤ والمنصف شرح التصـريف ١/١١ وشـرح التصـريف الملوكي ، الورقة ٤٥ .

١٥٧ ـ المقتضب ٢/٣ ـ ٤ والايضاح العضدي ١/٣٠٨ .

الفصل الخامس

(الإلحـاق والصيـغ الثلاثيـة)

يتضمن مايلي:

١ ـ الإلحاق والصيغ الثلاثية.

٢ ـ المقصود من الإلحاق والغرض منه.

٣ ـ الحرف الزائد والإلحاق.

٤ ـ خواص الإلحاق وأماراته.

٥ ـ أوزان الكلمات الملحقة في الأسماء والأفعال.

٦ ـ الإلحاق بين السماع والقياس.

٧ ـ الرأي في الإلحاق.

١ ـ الإلحاق والصيغ الثلاثية

تعد دراسة الإلحاق مرتبطة بدراسة الصيغ الثلاثية ومفرداتها؛ لأن الإلحاق يتألف من مجموعات من الصيغ والمفردات الداخلة ضمنها، ولاتأتي صيغ الإلحاق هذه مجردة من الزيادة بل تكون مزيداً فيها دائماً؛ لأن الإلحاق لم يحصل في الملحق إلا بزيادة حرف أو أكثر على أصوله، والغرض من الإلحاق تكثير حروف الكلمة لإلحاقها بغيرها مما هو أكثر منها حروفاً حتى تتصرف تصرفه.

ويقع أكثر صيغ الإلحاق ومفرداته ضمن الصيغ الثلاثية، أما الرباعية الملحقة بالخماسية فليست كثيرة، وقد أوضحنا في فصول سابقة من هذا البحث أن الصيغ الثلاثية أكثر صيغ العربية استعمالاً؛ لخفتها وكثرة دوراتها على الألسنة وسهولة استخدامها مما دفع العرب إلى إيجاد صيغ أخرى ملحقة بالصيغ الرباعية والخماسية وإضافتها إلى صيغها الثلاثية المستعملة فعلا في العربية.

وإذا كانت الصيغ الرباعية ملحقة بالصيغ الخماسية، فإن الصيغ الثلاثية ملحقة بالرباعية والخماسية، فزادت على الرباعية الملحقة في كمية الصيغ والكلمات الملحقة بغيرها في الأسماء خاصة وقد انفردت صيغ الأفعال الثلاثة الملحقة بالرباعية المجردة والمزيد فيها، نحو: دَهْوَرَ الذي زيدت فيه الواو للإلحاق بدحرج الرباعي المجرد، ونحو: احْبَنْطَى ومعناه: قَصُرَ وكَبُرَ بطنُه الملحق باحْرَنْجَمَ الرباعي المزيد فيه حرفان، واختصت الأفعال الثلاثية المزيد فيها للإحاق بالرباعية المجردة والمزيد فيها؛ لوجود أفعال رباعية مجردة ومزيد فيها، فألحقت الثلاثية بها، أما الأفعال الرباعية الأصول أو المزيدفيها فلم تلحق بغيرها؛ لعدم وجود أفعال خماسية الأصول لكي تلحق بها، عند زيادة حرف أو أكثر على أصول الرباعية أما صيغ الأسماء الخماسية فلم يحصل فيها إلحاق؛ لعدم وجود صيغ سداسية مجردة حتى تلحق بها.

وتوجد صلة أخرى وثيقة بين صيغ الإلحاق والصيغ الثلاثية فكل منهما داخلة ضمن علم التصريف، وتشتركان في الميزان الصرفي الذي توزن به الكلمات فيعرف الحرف الزائد من الأصلي عن طريقه من تلك الكلمات، إضافة إلى ذلك فإن صيغ الإلحاق الثلاثية المزيد فيها تعد جزءاً من الصيغ الثلاثية المزيد فيها.

وتزاد أحرف سألتمونيها العشرة على أصول صيغ الإلحاق ومفرداته كما زيدت على أصول الصيغ الثلاثية، وتشترك معها كذلك في زيادة التضعيف والتكرير لأصل أو أكثر من أصولها، ويمكن أن يدخل جميع حروف الزيادة ضمن هذا النوع من الزيادة عدا الألف، فإنها لاتزاد عن طريق التضعيف؛ لسكونها.

ويعد الإلحاق من وسائل تنمية مفردات اللغة العربية وطرق استحداثها والتي تنضم إلى مختلف صيغها الثلاثية المجردة والمزيد فيها حيث تستأثر بأكبر مجموعة منها، إضافة إلى انضمام قسم منها إلى الصيغ الرباعية.

وجاءت صيغ الإلحاق ومفرداته متناثرة في كتب النحو والصرف واللغة والمعاجم من مؤلفات علمائنا الأقدمين كما حصل للصيغ الثلاثية.

ففي كتاب سيبويه ـ مثلاً ـ نجد موضوع الإلحاق متفرقاً بين أجزائه وأبوابه وصفحاته.

وكان المبرد لايختلف كثيراً في دراسته للإلحاق في كتابه (المقتضب) عن سيبويه.

ويعد ابن جنى أكثرهم محاولة لتوضيح هذا الموضوع الغامض ودراسته بصورة أكثر جدية وأقرب إلى الواقع مما سبق وخاصة في شرحه لتصريف أبي عثمان المازني، وهو (المنصف شرح التصريف).

فتناول فيه: تعريفه وصيغه وأنواعها وقسمه إلى إلحاق قياسي وآخر سماعي، فصار القياسي مختصاً بتكرير لام الكلمة للإلحاق بغيرها، والسماعي ماعدا ذلك أي بزيادة بعض أحرف سألتمونيها، أما كتابه (الخصائص) فضم

معلومات نافعة عن الإلحاق، وكذلك الأمر في (سر صناعة الإعراب) و (التصريف الملوكي).

وتوالت مصنفات علمائنا الأقدمين ممن تناولوا دراسة هذا الموضوع، إلا أنها لم تكشف جميع جوانبه وتزيل الغموض عنه الذي رافقه في مفرداته وصيغه وأنواعها منذ البداية واعتمد المتأخر منهم على من سبقه، وإن كان ابن مالك قد درسه في أغلب مصنفاته وأوضحه أكثر مما سبق وخاصة في كتبه:

(شرح لامية الأفعال) و(تسهيل الفوائد) و(شرح تسهيل الفوائد) له أيضاً و(الكافية الشافية في النحو) وشرحها.

أما ابن عصفور الإشبيلي فتناول هذا الموضوع بالدراسة وضرب الأمثلة المتنوعة لتوضيحه ومعرفة أوزانه خاصة في كتابه: (الممتع في التصريف) وكذلك فعل رضي الدين الاسترابادي في شرحه لشافية ابن الحاجب فدرس أكثر جوانبه وبين أماراته وأدلته ودلالة زيادته على معنى لم يكن موجوداً قبلها وهكذا.

وتناول السيوطي الإلحاق في كتابه (المزهر في علوم اللغة) خاصة، يضاف إليه ماذكره في مصنفه (الأشباه والنظائر في النحو) إلا أنه جمع أكثر أقوال علماء الصرف والنحو في الإلحاق ولجأ إلى تعداد الصيغ التي يبدو أغلبها غريباً.

واستمرت دراسة الإلحاق حتى يومنا هذا لكنها لم تنفصل عن غيرها من مواضيع النحو والصرف الأخرى التي ضمتها معاً المصنفات العربية المختصة بها، إلا أن أكثر اعتمادها منصبٌ على ماجاء في كتب الصرف والنحو لعلمائنا الأقدمين ولم تخرج عن حدودها وسلمت بكل ماجاء فيها وخاصة في نفي وجود معنى لزيادة الإلحاق التي سيتضح أن لها معنى، ولم تكن زيادتها عبثاً أو لغرض لفظي فقط.

٢ ـ المقصود من الإلحاق والغرض منه

الإلحاق لغة:

تأتي كلمة الإلحاق في اللغة ويراد بها عدة معان هي: الإتباع، يُقال: أَلْحَقْتُ زيداً بمحمودٍ، إذا أَتْبَعْتُهُ إياهُ، ويأتي بمعنى إدراك الشيء والوصول إليه، يقال: تَلَاحَقَ القومُ إذا أَدْرَكَ بعضُهم بعضاً، والمُلْحَقُ هو: الدَّعِيُّ المُلْصَقُ، يُقال: أَلْحَقَ القائِفُ[1] الولَدَ بأبيهِ أي أخبرَه بأنه ابنُهُ لوجودِ شبهٍ بينهما يَظهرُ للقائفِ، ومن ذلك أيضاً باب الإلحاق الذي تدرسه كتب التصريف[2] يتضح من ذلك تَعَدُّدُ معاني كلمة (الإلحاق) وعدم اختصاصها بمعنى معين لاتتعداه إلى غيره.

الإلحاق اصطلاحاً:

إتباعُ كلمة إلى أخرى أكثر منها حروفاً وذلك بزيادة حرف أو أكثر على أصولها[3] وجعلها موازنَةً ومساوية لها.[4]

ومعنى الموازنة: الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الأحرف؛ لأنها توزن كوزنها، نحو: جَلْبَبَ، وهو فعل ماض بمعنى أَلْبَسَ غيرَهُ الجلباب وهو ثوب طويل، فالمجرد منه: جَلَبَ، ولما أرادوا إلحاقه بالفعل الرباعي المجرد: دَحْرَجَ،

---

(١) القائف: الشخص الذي يعرف الآثار، يقال فلان تقوف الأثر أي تتبعه لسان العرب /قوف ٢٠٢/١١.

(٢) مقاييس اللغة /لحق ٢٣٨/٥ وأساس البلاغة /ل ح ق ٣٣٥/٢ ولسان العرب /لحق ٢٠٣/١٢ والمصباح المنير /لحق ٧٥٥/٢ وتاج العروس /لحق ٦٠/٧.

(٣) شرح التصريف الملوكي الورقة ٢٤.

(٤) هذا تعريف الإلحاق التصريفي، أما الإلحاق النحوي، فيشمل ـ مثلا ـ إلحاق بعض المفردات بالمثنى، مثل (اثنان واثنتان، وثنتان وكلا، وكلتا).

وكذلك إلحاق بعض المفردات بجمع المذكر السالم، نحو: (عشرون ووابه، وسنون وبنون..) وغير ذلك، وبناء على ذلك فالالحاق النحوي: ماصدق عليه حكم المثنى وجمع المذكر السالم، ونقص منه شرط أو أكثر من شروط التثنية والجمع.

كرروا لامه ليصبح : جَلْبَبَ متفقاً مع : دحرج في عدد الأحرف.

ووجب أن تكون الحركات والسكنات متوازنة فيهما أيضاً، وبنفس مواقعها، ولمَّا كانت الحاء من: دَحْرَجَ ساكنة ـ وهي في موقع عين الفعل ـ لَزِمَ تسكين عين: جَلْبَبَ التي كانت مفتوحة في الأصل قبل الزيادة، وأصل الفعل: جَلَبَ فصارَ: جَلْبَبَ بعد تسكين حرف اللام وهو عين الفعل، وبذلك اتفق مع: دَحْرَجَ في وزنه، وهو: فَعْلَلَ.

أما المساواة بين الكلمتين فتعني ثبوت الأحكام الثابتة للملحق به وجريانها في الملحق من صحة واعلال وقلب، ويشترط عدم الإعلال في الملحق قبل آخره، فنحو: سَلْقَى الذي أُلْحِقَ بِدَحْرَجَ كان أصل الألف فيه ياء بدليل قولنا: سَلْقَيْتُ، وأُعِلَّ بقلب يائه ألفا، وقد اشترطوا حصول الإعلال والقلب في آخر المُلْحَق حتى لاينكسر وزنه؛ لأن حركة وسكون الآخر لايُعْتَدُّ بهما في وزن الكلمة(٥) ويشترط أن يكون الحرف الزائد للإلحاق مقابلا للحرف الأصلي في الملحق به، وبناء على ذلك يعامل الملحق معاملة الملحق به في التصغير وجمع التكسير في الأسماء، نحو: جَدْوَل فإنه ملحق بوزن جَعْفَر ولما كان جَعْفَر يُصَغَّر على: جُعَيْفِر، وجب أن يصغّر جَدول على جُدَيول ليصبح متفقا معه في وزنه الجديد أما كون جدول على وزن فَعْوَل وجعفر على وزن فَعْلَلٍ ، فذلك لأن الواو في: جدول حرف زائد من أحرف (سألتمونيها) وقد زيت للإلحاق ولتكون مقابلة لحرف الفاء من جعفر، وظهرت تلك الواو بنفس لفظها في الميزان؛ لأنها ليست من أصول الكلمة، ولم تكن أصلا مكرراً كما حصل في حرف الباء من (جَلْبَبَ) التي كانت لام الكلمة ثم كررت والتي لزم أن تكون لاماً في الميزان الصرفي فصار وزنه (فَعْلَلَ) ـ كما سبق توضيح ذلك ـ أما جعفر فكل أحرفه أصول لازيادة فيها واتضح أن الرباعي المجرد يوزن بتكرير لامه مرة واحدة في الميزان وكذلك

(٥) شرح عبد الله نقره كار على الشافية ١٩ وهمع الهوامع ٢/٢١٦.

الخماسي المجرد الذي يوزن بتكرير لامه مرتين في الميزان الصرفي ـ وقد مر ذلك في الفصل الثالث ـ

لذلك أخذ: جدول حُكْمَ جعفر في التصغير بضَم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء التصغير الساكنة وكسر الحرف الذي يلي هذه الياء التي وقعت ثالثة في كليهما.

وكما اشترك مع جعفر في التصغير وفي أحكامه اشترك معه كذلك في جمع التكسير، فَيكسّر: جَعْفَر على جَعَافِر، وجدول على جداول حيث زيدت الألف ثالثة في كل منهما وفتح الحرف الثاني من كل منهما وكسر الحرف ماقبل الآخر فيهما أيضاً وبذلك تمت المساواة والمقابلة والموازنة بين الملحق والملحق به من الأسماء على ضوء هذين المثالين.

أما في الأفعال فيشترط موافقة التصاريف في الملحق والملحق به كالماضي نحو: جَلْبَبَ صار على وزن فَعْلَلَ كَدَحْرَجَ؛ لأنه ملحق به، وكما اتفقا في الماضي اتفقا في غيره كالمضارع، نحو: يُجَلْبِبُ ويُدَحْرِجُ والأمر نحو جَلْبِبْ ودَحْرِجْ واسمي الفاعل والمفعول، نحو: مُجَلْبِب ومُدَحْرِج ومُجَلْبَب ومُدَحْرَج.

والفرق بمن الملحق والملحق به هو أن جميع أحرف الملحق به أصول نحو: دحرجَ الذي أُلحِقَ به جلبب من الأفعال، وقد تكون معها أحرف زائدة، نحو: احْرَنْجَمَ وهو فعل رباعي زيدت فيه همزة الوصل أولا والنون حشوا وقد أُلحق به من الثلاثي نحو: اسْلَنْقَى بمعنى اسْتَلْقَى على ظهره.

بينما لايجوز في الملحق اسماً كان أو فعلاً إلا أن يكون مزيداً فيه؛ لأن الإلحاق لايحصل إلا بزيادة حرف أو عدة أحرف على الكلمة التي يراد إلحاقها بغيرها التي أكثر منها حروفاً.

ويلزم اتحاد مصدري الملحق والملحق به في الأفعال، ففي: جَلْبَب يجب أن يتفق مصدره مع مصدر: دَحرجَ، ولما كان للفعل: دَحرجَ مصدران لزم أن يتفق معه: جَلْبَبَ في كليهما وهما على وزني فَعْلَلَةٍ، وفِعْلَالٍ، نحو: دَحْرَجَةٍ، ودِحْرَاجٍ، وجَلْبَبَةٍ وجِلْبَابٍ.

لذلـك خرج من الالحـاق نحـو: أَكْـرَمَ وإن اتفق مع دحرجَ في أحد وزني مصـدريه وهو: الفِعْلال، حيث يقال أَكْرَمَ إكْرَاماً كما يقال: دحرجَ دِحْراجاً، لكنه اختلف عنه وفارقه في وزن المصدر الثاني فلا يقال: أَكْرَمَ أَكْرَمَةً كما يقال: دحرجَ دَحْرَجَةً.

وذكـر ابن جنى أن الاعتبـار بالإلحـاق في الأفعـال من جهة المصدر الذي على وزن الفَعْلَلَة أي الدَّحْرَجَة دون الدُّحْرَاج[6]، والراجح ماذهبنا إليه، وهو اعتبار الوزنين دون استثناء أحدهما؛ لتتم الموازنة والمساواة تماماً بين الملحق والملحق به.

الغرض من الإلحاق

يُعـد الإلحـاق أحـد وسـائـل تكثير مفـردات العـربية وتنمية ألفاظها وتنويع كلمـاتهـا، فبـواسـطة زيادة بعض الأحـرف لغـرض الإلحاق يمكن إنتاج كلمات مختلفـة من أسمـاء وأفعـال ضمن صيغ العربية المعروفة دون تعديها فإلى جانب الفعـل: صَمُـعَ ومعناه صَغُرَتْ أُذُنُهُ ـ مثلا ـ أوجدوا الفعل صَوْمَعَ عن طريق زيادة الإلحـاق واستعملوه في مجـالات أخـرى لايمكن أن يؤديهـا الفعل (صَمُعَ) وكذا القـول بالنسبـة للفعل: شَمِلَ ومزيده شَمْلَلَ، وأمكن إنتاج مختلف المفردات عن طريق تكـرير لام الكلمة للإلحاق واستخدام كافة حروف الهجاء العربية في زيادة الإلحاق عن طريق التكرير هذا الذي استخدمه العرب في كلامهم.

ويجب التفـريق بين الغرض من الإلحاق وهو الذي تقدم بيانه والغرض من زيادة حرف الإلحـاق، ونستـطيع أن نقـول: إن الغـرض هذا ليس لتكثير أحـرف الكلمة المُلحَقِة فحسب وإتباعها بإلحاقها بكلمة أخرى أكثر منها حروفاً كما ذهب إلى ذلـك جمهـور علمـاء الصرف والنحو، يقول ابن يعيش: «إن مازيد للإلحاق

(٦) الخصائص ١/٢٢٣.

ليس الغـرض منـه إلا اتباع لفظ للفظ، لاغير . . . . فهو شيء يَخُصُّ اللفظ من غير أن يُحْدِثَ معنى . »[7]

وسيتضح أن الحرف الزائد لغرض الإلحاق لابد أن يؤدي معنى زائداً على المعنى الأصلي في المجرد بدليل حذفه، فإن المعنى الأصلي يعود إلى المجرد ـ وسيأتي توضيح ذلك في خواص الإلحاق.

---

(٧) شرح التصريف الملوكي الورقة ٢٤.

٣ ـ الحرف الزائد والإلحاق

ليس كل حرف زائد مُلحِقا للكلمة الثلاثية المزيد فيها بغيرها من الكلمات الرباعية أو الخماسية المجردة والمزيد فيها، فالألف في نحو: كتاب والياء في: نَصيب والواو في غَفور ليست مُلحِقة لهذه الكلمات بغيرها بل جاءت زيادتها لغرض آخر وهو مد الصوت وإطالته وهذا غير غرض الإلحاق.

ولم تكن الواو في نحو: اعْشَوشَبَ بمعنى كثُرَ عُشْبُهُ للإلحاق؛ لانعدام وجود فعل رباعي مزيد فيه على وزن (افْعَوعَلَ) ليلحق الثلاثي المزيد فيه بذلك، يقول ابن جني: «ولاتجد في بنات الأربعة نحو: احْرَوجَمَ . . . ؛ لأنه لامثال له رباعياً»[٨]، وقد زيدت الواو في اعْشَوشَبَ، ونحوه من الأفعال الثلاثية المزيد فيها لغرض زيادة معنى المبالغة فحسب.

وذهب المبرد إلى أن الحرف الزائد إذا وقع في أول الكلمة ولم يكن معه حرف زائد آخر فلا تكون زيادته للإلحاق مطلقاً؛ لأنه يأتي لإفادة معنى كالمضارعة في أول الأفعال، نحو: يَقُومُ وتقومُ ونقومُ وأقومُ.[٩]

والراجح: زيادة الحرف منفرداً في أول الكلمات للإلحاق إن لم يكن مؤدياً لمعنى المضارعة، نحو (أُبْلُم)[١٠] وهو اسم ثلاثي الأصول زيدت في أوله الهمزة للإلحاق بوزن (بُرْثُن): اسم لمخلب الأسد، وقيل: لمخلب الذئب، ولم يكن مع الهمزة حرف زائد آخر، والدليل على أنها للإلحاق تكسير: أُبْلُم وتصغيره على: أَبَالِم وأُبَيْلِم على التوالي كما أن اسم (بُرْثُن) يكسر على بَرَائِن ويصغر على بُرَيْثِن، ونتيجة لهذا الاتفاق في التكسير والتصغير تَمَّتْ الموازنة بينهما والمساواة

(٨) الخصائص ٢/١٥٧.

(٩) المقتضب ٤/ ٣-٤.

(١٠) الأبلم: الخوص، واحدته خوصة والهمزة في أول الاسم زائدة، لسان العرب /بلم ٣٢٠/١٤.

بالحركات والسكنات، أي أن: أُبَالِم مفتوح الأول والثاني، وزيد فيه حرف الألف ثالثاً وكُسِرَ ماقبل آخره فَصار مثل: بَراثِن الذي فتح أوله وثانيه وزيد فيه حرف الألف ثالثاً وكُسِرَ ماقبل آخره وكذا الأمر في مصغريهما فإن: أُبَيلِم قد ضُم أولُهُ وفُتِحَ ثانيه وزيدت ياء التصغير ثالثة ساكنة فيه وكسر ماقبل آخره وبذلك شابه: بُرَيثِن الذي ضُم أولُه وفُتِحَ ثانيه وزيدت ياء التصغير ثالثة ساكنة أيضا فيه وكسر ماقبل آخره، فصار: أُبْلُم ملحقاً بوزن: بُرثُن بزيادة الهمزة التي وقعت قبل فائه والتي انفردت بالزيادة ولم يكن معها غيرها من أحرف الزيادة.[11]

أما الحروف التي تزاد في الإلحاق فهي على نوعين:

أ ـ أحرف الزيادة العشرة المجموعة بلفظ (سألتمونيها) عدا حروف المد فلا تكون زائدة للإلحاق إلا إذا وقعت طرفاً ـ وسيأتي توضيح ذلك في خواص الإلحاق وأماراته.

ب ـ جميع حروف الهجاء تزاد للإلحاق بتكرير لام الكلمة التي يراد إلحاقها بغيرها.

أما التضعيف فلا يقع في الكلمات الملحقة إلا نادراً، وجاءت ندرته لسببين.

أحدهما: ثِقَل التضعيف والإلحاق، فلا يمكن الجمع بين ثقيلين في كلمة واحدة.

والآخر: إن التضعيف يؤدي إلى انكسار وزن الملحق، ومعنى ذلك أن الحرف الذي جيء به بالزيادة للإلحاق قصد منه تكثير حروف الكلمة الملحقة لتكون على وزن كلمة أكثر منها حروفاً في الصيغة واللفظة نفسها، فنحو الفعل: صَعرَرَ ومعناه: دحرجَ[12] والذي كررت لامه وهي الراء ليلحق بوزن: دحرجَ وصار كلاهما على وزن: فَعْلَلَ لو ضعفنا الراء بالإدغام لصار صَعرَرَ: صَعَرَّ ووزنه: فَعَلَّ

(١١) شرح الرضى على الشافية ١/٥٦.
(١٢) لسان العرب /صعر ٦/١٢٧.

وبذلك يمتنع إلحاقه بوزن دحرجَ؛ لأنه صار على ثلاثة أحرف، وإنْ كان أحدها مضعّفا من جهة واختلفت الحركات والسكنات بين الوزنين فإن: فَعَلّ مفتوح الفاء والعين واللام المضعفة، بينما نجد: فَعْلَلَ مفتوح الفاء لكنه ساكن العين فلم تتم الموازنة بين الوزنين وانتفى الإلحاق هنا، من جهة أخرى.

وإذا امتنع انكسار وزن الملحق عند التضعيف حصل الإلحاق نحو: سُلَّم فقد أُلحِقَ بوزن جُخْدَب وهو الضخم الغليظ من الرجال والجمال[١٣] وهذا رباعي الأصول، ولم يمنع من ذلك تضعيف حرف اللام من (سُلَّم) وهو عين الكلمة، وكذلك الأمر في نحو: خِدَبّ صفة بمعنى الضخم فقد ألحقت بوزن قِمَطْر[١٤]، ولم يمنع تضعيف حرف الباء في خِدَبّ ـ وهو لام الكلمة ـ من الإلحاق بوزن قِمَطْر.

وسبب ذلك أن تضعيف العين في: سُلَّم لم يؤد إلى انكسار الوزن؛ لأن الأول من حرفي اللام ساكن والآخر متحرك؛ ولهذا السبب نفسه حصل التضعيف فقابل حرفُ اللام الساكن حرفَ الخاء من جُخْدَب وهو ساكن أيضاً، وحرف اللام المتحرك من سُلَّم قابلَ حرف الدال المفتوح من جُخْدَب فتمت الموازنة في الحركات بينهما، فوزن سُلَّم: فُعَّل ووزن جُخْدَب: فُعْلَل، فقد اتفقا في الحركات والسكنات لفظا ـ وهو المعوّل عليه من الإلحاق واتفاق اللفظين أحد أغراضه وكذا في خِدَبّ حيث قابلت الباءُ الأولى منه الطاءَ من قِمَطْرٍ وكل منهما ساكنة واتفقا أيضاً في حركة أولهما فكما أن القاف مكسورة من قِمَطْرٍ صارت الخاء مكسورة من خِدَبّ وكذلك فُتِحَت الميم من قِمَطْرٍ فَفُتِحَتْ الدالُ من خِدَبٌ وهما عينا الكلمتين، وبذلك تمت الموازنة في الحركات والسكنات في كليهما واتفق وزناهما أيضاً فكل منهما على وزن فِعلٍّ فَصَحَ إلحاقُ خِدَبّ بِقِمَطْرٍ.

---

(١٣) لسان العرب /جحذب ٢٤٧/١

(١٤) القمطر: الجمل القوي السريع وقيل: الجمل الضخم القوي، لسان العرب /قمطر ٤٢٩/٦.

التاء في: بِنْتٍ وأُخْتٍ بين الإلحاق والتأنيث والتعويض

ذكر سيبويه في عدة مواضع من كتابه أن التاء في كلمتي: بنت وأخت للإلحاق وليست للتأنيث، فمن ذلك قوله: «وإنْ سَمَّيتَ رجلًا ببنت وأخت صرفتَه؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وأُلْحَقْتَها ببناءِ الثلاثة كما أُلحقوا سَنْبَتَةَ بالأربعة، ولو كانت كالهاء لَمَا أسْكَنوا الحرف الذي قبلها... وإنَّما هي زيادة في الاسم بُنِيَ عليها».(١٥)

ويتضح من قوله في مواضع أخرى من الكتاب أن التاء فيهما لحقت للتأنيث فهو يقول: «وأما بنت، فإنك تقول: بَنَوِي من قِبَل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لاتثبت في الإضافة كما لاتثبت في الجمع بالتاء...»(١٦)

وفسر ابن جنى أقوال سيبويه التي تبدو متناقضة وسوغ الجمع بينها؛ لأن هذه التاء وإن لم تكن عند سيبويه للتأنيث فإنها لما لم توجد في بنت وأخت إلا في حال التأنيث اسْتَجَازَ أن يقول: إنها للتأنيث.

والدليل على ذلك قولهم في مذكر بنت: ابن، فزالت التاء منها كما تزول التاء من كلمة: ابنة.

فلما شابهت تاء: بنت التاء في ابنة وكانت تاء ابنة للتأنيث، عد سيبويه تاء بنت بمنزلة تاء ابنة.

وعَدَّ ابن جنى علامة التأنيث في بنت واخت عند سيبويه هي صيغة كل منهما؛ لأن علامة التأنيث هذه معنوية لا لفظية وإن لم يوجد لها نظير، ورجحها ابن جنى؛ لقيام الدليل على ذلك، فإن قام الدليل انتفى وجود النظير ليقاس عليه.(١٧)

---

(١٥) كتاب سيبويه ٣/ ٢٢١.
(١٦) كتاب سيبويه ٣/ ٣٦٢، ٤/ ٢٣٦-٢٣٧، ٣١٧.
(١٧) الخصائص ١/ ٢٠٠-٢٠٢.

وأصل بنت وأخت على رأي القائلين بإلحاقهما، على وزن فَعَلٍ أو فَعَلَةٍ وهما: بَنَو وأَخَو أو بَنَوَة وأَخَوَة، بدليل الإضافة، فيقال فيهما: بَنَوي وأَخَوي من جهة، ودليل التكسير فيقال فيهما: أبناء وآخاء، وما هذا الجمع المكسر إلا لكلمتي: بَنَو وأَخَو، من جهة أخرى.[١٨]

ثم نُقِلَت هاتان الكلمتان من صيغة فَعَل إلى صيغتي فِعْل وفُعْل، حيث حذفت تاء التأنيث من بَنَوَة وأَخَوَة وحذفت لام الكلمتين كذلك وهي الواو.

ولمّا بقيت الكلمتان على حرفين فقط زيدت التاء فيهما بدلا من الواو المحذوفة، وصارت للإلحاق فيهما بوزني عِدْل وعُمْر وهما فِعْل وفُعْل.

الرأي الراجح

إنّ التاء المزيدة في بنت وأخت لم تكن للتأنيث ولا للإلحاق.

أما عدم كونها للتأنيث؛ فلأن تاء التأنيث إنما تلحق الأسماء والصفات على سبيل الانفصال وبعد تمام الاسم والصفة وألّا يَقِلّا عن ثلاثة أحرف أصول، نحو: زَهْرَة وقِطَة وحَسَنَة السيرة، وأمثال ذلك فلم يبق في (بِنْتٍ) و(أُخْتٍ) إلا أن تكون الصيغة علامة للتأنيث فيهما[١٩]، ولم تكن التاء هي علامة التأنيث، ولو كانت هذه التاء للتأنيث لقلبت هاء في اللفظة الشائعة عند الوقوف عليها حيث لايقال (بِنْه أو أُخْه) كما يقال: (فاطِمَه) أو (عائِدَه)[٢٠]

وأما عدم كون هذه التاء للإلحاق فيهما؛ فلأن من شروط الإلحاق وأماراته وجود مايلحق به، والمعروف أن الملحق به في الأسماء والأفعال رباعي مجرد أو مزيد فيه وتلحق الأسماء الثلاثية أيضاً بالأسماء الخماسية المجردة والمزيد فيها، أما إلحاق اسم ثلاثي بآخر ثلاثي فليس معروفاً.

---

(١٨) الفلاح شرح المراح لابن كمال باشا ١٧٦.

(١٩) معنى ذلك أن التاء توجد في صيغة المؤنث، فوجودها في «بنت» و «أخت» جعل صيغتيهما هاتين للمؤنث، فبقيتا علامتين للتأنيث.

(٢٠) المحاجاة بالمسائل النحوية ٨٨-٨٩.

ولو فُرِض إلحاق كلمتي: بِنْتٍ وأُخْتٍ بوزني: عِذْلٍ وعُمْرٍ ـ على التوالي ـ فإن الغرض من الإلحاق لم يتحقق؛ لأن الغرض منه إلحاق كلمة بأخرى أكثر منها حروفاً فتتصرف تصرفها.(٢١)

ودليل آخر يمنع الإلحاق فيهما، وهو تكسير: بنت على بَنات بينما يكسر: عِذْلُ على أَعْـدَل وعُـدُول، فاختلف وزناهما تبعاً لاختلاف جمعي تكسيرهما في الكلمتين وكذلك الأمر في: أخت التي تكسر على أخوات بينما يكسر: عُمْرٌ على أَعْمار، فاختلف الوزنان أيضاً.

ولمّا اختلف وزناهما في بعض تصاريفهما سقط الإلحاق وامتنع؛ لأن من شروطه موافقة الملحق للملحَق به في جميع تصاريفه دون تخلف أي شيء منها، وفي حركاته وسكناته وبنفس مواقعها في كليهما.

ولما كانت التاء زائدة في: بنت وأخت فهي ليست للإلحاق ـ كما اتضح ـ وإنما لتكثير أحرف الكلمة كي تصبح ثلاثية، وزيدت هذه التاء فيهما عوضاً عن لامي الكلمتين المحذوفتين وهما واوان.

---

(٢١) المغني في تصريف الأفعال ٧١.

٤ ـ خواص الإلحاق وأماراته

١ ـ كل زيادة تحصل في الملحق به يجب أن تزاد في الملحق أيضاً، فألف الجمع التي زيدت في (جَعافِر) وهو اسم رباعي ملحق به، لزمت زيادتها في: جدول وهو الاسم الثلاثي المزيد فيه للإلحاق بوزن جعفر الرباعي، واشترط في زيادتها أن تكون بنفس الموقع الذي زيدت فيه كلمة جعفز أي ثالثة؛ لتصبح كلمة: جَداوِل ملحقة بوزن جَعافِر وهو فَعالِل.[٢٢]

٢ ـ اتفق جميع علماء الصرف والنحو الأقدمين على أن الكلمات الثلاثية التي استعملت بالزيادة ولم يستعمل العرب مجرداتها التي تدل على معنى معين في تجردها، وعند دخول الزيادة عليها لغرض إلحاقها بغيرها تصبح ذات معنى، نحو: كوكب، فإنه اسم ملحق بوزن جعفر زيدت فيه الواو ثانية ساكنة لتقابل حرف العين الساكن في: جعفر وليس للثلاثي المجرد (كَكَب) معنى في نفسه، ولم يستعمل العرب هذا الاسم مجرداً، ومثله: زَيْنَب اسم لشجر طيب الرائحة ثم نُقِلَ إلى تسمية العلم المؤنث به وهو ملحق أيضاً بوزن جعفر، فقد زيدت فيه الياء الساكنة لغرض الإلحاق المذكور، وليس للأصل الثلاثي المجرد منه وهو (زَنَب) معنى في نفسه ولم يستعمل في اللغة إلا مزيداً فيه، ومثلها كلمة (حَوْشَب) صفة للعظيم البطن، ولم يستعملوا المجرد منها (حَشَبَ).[٢٣]

٣ ـ عند حصولَ الإلحاق مرتين في بعض الأسماء نحو: حَبَنْطَى صفة للرجل القصير الكبير البطن فأصلها: (حَبَطٌ) وهي ثلاثية مجردة وإن لم تستعمل في اللغة إلا نادراً، وقد ألحقت أولا بوزن جعفر وذلك بزيادة النون ثالثة مفتوحة لتقابل حرف الفاء الذي يقع ثالثا من: جعفر، وهذا مفتوح، فصارت: حَبْنَط

(٢٢) شرح المفصل ١٢٦/٦.

(٢٣) الخصائص ٢٥٣/١.

موازنـة لجعفـر في عدد الحروف، فكلاهما على أربعة، وفي عدد الحركات وفي نفس مواقعهـا في: جعفـر ثم أُلْحِقَت كلمـة حَبْنَط إلحـاقاً ثانياً بعد ذلك بزيادة الألف في آخرها بوزن سَفَرْجَلْ اسم لفاكهة معروفة وهو خماسي مجرد فصـارت: حَبَنْـطَى، وفُتحت الباء منها؛ لأنها قابلتْ حرف الفاء المفتوح في سَفَرْجَل، وسكنت النون حيث قابلت الراء في سَفَرْجَل وهي ساكنة، وجاءت زيادة الألف في حَبَنْطَى لتقابل حرف اللام من سَفَرْجَل، وبذلك تمت الموازنة بين الملحق والملحق به وحصـل الإلحـاق وبـطلَ حُكْمُ الإلحـاق الأول في حَبَنْـطَى؛ لأنـه لايجـوز إلحـاق كلمـة ثلاثية مزيد فيهـا بأخرى رباعية مجردة وكـذلـك بخمـاسية مجـردة في آن واحـد، أي أن كلمة: حَبَنْطَى في هيئتها الأخيرة هذه تتصـرف تصرف سَفَرْجَل في التصغير والتكسير، ولايجرى عليها تصرف: جعفر لكونها ألحقت به أولا، وصار الإلحاق الثاني للكلمة الملحقة هو المعوّل عليه.

أمـا في الأفعـال، فإن الفعـل: احْبَنْـطَى ـ مثلا ـ ملحق بوزن احْرَنْجَمَ وقد حصل فيه إلحاقان:

الأول أُلحِقَ المجـرد منـه بزيادة النـون، بدحـرجَ، فصـار: حَبْنَطَ، وسَكِن الحرف الثاني منه وفتحت بقية أحرفه كما سكن الثاني من: دحرجَ، وفتحت بقية الأحرف فيه، وبذلك تمت الموافقة بينهما.

والشـاني ألحِقَ: حَبنَطَ بزيادة الألف في آخـره وهمـزة الوصل في أوله بوزن احـرنجمَ وصـارت حركـاتهمـا وسكـونهما مقابلة لبعضهما في كليهما، المتحرك مقابل للمتحرك، والساكن مقابل للساكن، وصار احَبَنْطَى متصرفاً تصرف احرنجم ومتفقاً معه في صياغة المصدر واسمي الفاعل والمفعول والفعل المضارع، ونحو ذلـك: حيث يقـال: يَحْبَنْـطِي كمـا يقال: يَحْرَنْجِمُ، فقد فُتحَ الحرفُ الأول وهو حرف المضـارعـة وسُكنت فاء الفعل وفُتحت عينه وسُكنت النون الزائدة وكُسرت لام الفعل في كليهما على السواء.

وقد بَطَلَ حكم الإلحاق الأول في احْبَنْطى، فلم يتصرف تصرف دحرج في هيئته الأخيرة هذه بل اقتصر على التصرف تصرف: احرنجمَ فقط؛ لأن إلحاق احْبَنْطى به يُعدّ آخرَ إلحاق له وهو المعوَّل عليه.[٢٤]

٤ ـ إن الحرف الزائد للإلحاق لايسقط من الكلمة مادام الغرض من الإلحاق قائماً، وقد ذكر سيبويه أن كلمتي: ثمانية وعلانية ملحقتان، وأن حرف الإلحاق فيهما هو الياء.[٢٥] ولاحجة لإلحاقهما، والراجح وجود زيادتين في كلمتي: ثمانية وعلانية فالألف فيهما لمد الصوت وتطويله من جهة، ولأنها تتحول وتقلب ياء عند تصغيرهما فيقال: ثُمِّينَة، وعُلَيِّنَة من جهة أخرى، فلا تصلح أن تكون للإلحاق لأن الحرف الزائد للإلحاق لايتغير ولايسقط في تصاريف الكلمة، أما الياء فيهما فلا تثبت كذلك في بعض ـ تصاريفهما، حيث يقال في ثمانية: ثمانٍ[٢٦] فسقطت الياء التي عدها سيبويه للإلحاق ولم تبق حجة للرضى الاستراباذي حين عدها أصلا في الاسم بمنزلة كاف ملائكة[٢٧].

والصحيح أن وزن: فَعَالِية ثلاثي مزيد فيه ثلاثة أحرف ولم يكن رباعياً أو خماسياً في أصل الوضع ثم زيد فيه حرف أو حرفان، ولو فُرض أنهما ملحقتان بكلمة (قَرامِطَة) وهي جمع تكسير لقوم معروفين، ووزنها: فَعالِلَة، لايمكن إلحاق كلمة مفردة نحو: ثمانية أو علانية بأخرى تدل على الجمع كما في: قَرامِطَة[٢٨]. إضافة إلى ذلك فإن الألف في: ثمانية وعلانية زيدت لمد الصوت وتطويله فقط، فصارت ذات غرض آخر وهو المد، وقد اطردت زيادتها فيه، وهذا غرض غير غرض الإلحاق. وكذلك الياء فيهما فقد زيدت لتكثير حروف الكلمة فقط وهي

(٢٤) كتاب سيبويه ٤/٣٠١ ـ ٣٠٢ وشرح الرضى على الشافية ١/٥٥.
(٢٥) كتاب سيبويه ٣/٤٣٧، ٤٣٨ والمقتضب ٢/١٠٧.
(٢٦) الخصائص ٢/٣٠٥.
(٢٧) شرح الرضى على الشافية ١/٢٥٧.
(٢٨) المغنى في تصريف الأفعال ٧٠.

مطردة في حصول التكثير الذي ليس للإلحاق، ومثلها ياء: قَلَنْسِيَة وواو قَلَنْسُوَة فلم تكونا للإلحاق أيضاً، وكل حرف يزاد لمعنى مطرد في إفادة غرض لاينفك عنه يخرج عن كونه مزيداً للإلحاق؛ لأن زيادة الإلحاق تفيد التكثير مع زيادة في المعنى.

٥ ـ يمكن أن يكون كلا المِثْلَين المكررين للإلحاق في آخر الكلمة أصلا نحو: الدالين في كلمة: النَدْدَ صفة للشديد الخصومة، وهي ملحقة بوزن سَفَرْجَل، فهي تتصرف على: الدَّدَ وهي شدة الخصومة أيضاً.

وقد يكون أحد المكررين أصلا والآخر زائداً نحو: رِمْدِد ومعناه الرماد الناعم، زيدت فيه الدال لأجل الإلحاق بوزن زِبْرِج بمعنى الزينة، ولم تكن هذه الدال من أصل الكلمة.

٦ ـ إذا وردت أحرف المد وهي الألف والياء والواو للإلحاق فلا تجوز زيادتها إلا في آخر الكلمة إذا لم يكن معها حرف زائد آخر؛ لأنها إذا انفردت بالزيادة في وسط الكلمة أصبحت ذات غرض آخر وهو مد الصوت واطردت فيه وبذلك انتفت زيادتها للإلحاق حشوا، فلا يقال: إن ألف كتاب زيدت للإلحاق بوزن: قِمَطْر ـ مثلا ـ.

ومما يدل على وقوع الألف في آخر الكلمة للإلحاق كونها تقع موقع حرف متحرك؛ لأن الحرف الأخير موضع حركات الإعراب والبناء في الكلمات وهذا يبرهن على قوته عند العرب خلافاً لوقوع الألف حشوا، فإنها تقع موقع الساكن وهو ضعيف، ولاتصلح بناء على ذلك للإلحاق حشوا.

٧ ـ إن الزيادة في الإلحاق تبلغ أقصاها على أصول الكلمة الثلاثية المجردة وصيغتها، أربعة أحرف في الأسماء فيكون مجموعها مع الأصول سبعة أحرف لاتتعداها، نحو: احْبِنْطَاء وهو مصدر للفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف: احْبَنْطَى ومعناه قَصُرَ وكَبِرَ بطنُهُ.

أمـا الأفعـال فتبلغ زيادة الأحـرف على أصـولهـا ثلاثـة ويكـون مجموعها مع الأصول ستة نحو: اسْحَنْكَكَ، يقال: اسْحَنْكَكَ الليل أي اشتد ظلامه، وهذا فعـل ماض أُلْحِقَ بمـزيد الـربـاعي: احرنجمَ بحروف همزة الوصل في أوله والنون في وسطه وتكرير لامه وهي الكاف في آخره.

٨ ـ كل فعـل ألحق بـ (دحـرجَ) لَزِمَ أن يكون متعدياً؛ ولذا لم يجز إلحاق ماكان لازمـاً من الثـلاثي به حتى وإن اتفق معـه في جميع ـ تصـاريفه الأخرى فقد امتنـع إلحـاق نحـو: هَرْوَلَ بـ (دحـرجَ) لأنـه فعل لازم، حيث يقال: هَروَلَ الغـلامُ إذا ركض وأسـرع. ويمكن إلحـاقـه بـ (برهنَ على الشيء)؛ لأنهما لازمـان وبنـاء على ذلـك لايمكن قبـول إلحاق هذا الفعل ونحوه من الأفعال اللازمة بدحرجَ لِتَخَلُّف شرط التعدية إلى مفعول به في الملحق.

ويشتـرط في الأفعال الملحقة بوزن: احرنجمَ ـ وهو فعل ماض رباعي مزيد فيه حرفان ـ أن تكون لازمة؛ لأن أحرنجم وماكان على وزن افعَنْلَلَ من الـربـاعي المـزيد فيه يأتي لازمـاً دائمـاً؛ لذلك عد أبو بكر الزبيدي الفعلين (اغْـرَنْدَى واسْرَنْدَى) مصنوعين، وهما فعلان ثلاثيان زيد فيهما حرفان ـ وقد سبق ذكر قول الزبيدي فيهما في موضوع العلاقة بين المجرد والمزيد فيه في الفصل الرابع ـ وسبب عدهما مصنوعين كونهما متعديين إلى مفعول به وكانا على وزن افْعَنْلَى، وذلـك لايجـوز في ماكان على وزن افْعَنْلَى أو افْعَنْلَلَ من الأفعـال الثـلاثية المـزيد فيهـا للإلحاق بوزن احرنجمَ، حيث يقال: احْبنطَى الـرجـل ووزنه افعنلَى واسحَنْكَكَ الليل ووزنه افْعَنْلَلَ، فهذان الفعلان لازمان لزومَ احرنجمَ فألحقا به.

لكنَّ قولنـا: اغْـرَنْـدى النعـاسُ الولدَ بمعنى غلبَهُ وسَيطَرَ عليه قد أخرجه من الإلحاق بوزن احرنجم؛ لتعدِّيه ولُزوم احرنجمَ.

٥ ـ أوزان الكلمات الملحقة في الأسماء والأفعال

أولا: أوزان الأسماء الثلاثية الملحقة

الملحق بالرباعي المجرد:

أ ـ الملحق بوزن جَعفَر:

فَعْلَلٌ، نحو: زَيدَل اسم وَعَبدَل صفة، زيدت فيهما اللام في الآخر.

فَنْعَلٌ، نحو: قَنْبَر اسم لطير نقل لتسمية الأعلام به، زيدت فيه النون بعد الفاء.

فَوْعَل، نحو: كوثر، صفة بمعنى الشيء الكثير، زيدت فيها الواو بعد فائها.

فَيْعَل، نحو: زَينَب اسم امرأة زيدت فيه الياء بعد الفاء.

فَعْوَلٌ، نحو: جَدْوَل اسم للنهر الصغير، زيدت فيه الواو بعد العين

فَعْلَى، نحو: أَرْطَى اسم لنبات تُدبَغ به الأساقي، زيدت فيه الألف بعد لامه.

ب ـ الملحق بوزن قِمَطر:

فَعَلٌّ، نحو: خِدَبّ صفة للضخم من الرجال، ضُعِّفت لامها.

جـ ـ الملحق بوزن زِبْرِج، وهو اسم للذهب والزينة:

فِعْلِلٌ، نحو: رِمْدِد، يقال: رماد رِمْدِد أي كثير ناعم، وهي صفة كُرِرَت لامها.

د ـ الملحق بوزن جُخْدَب وهي صفة للضخم من الرجال والجمال:[29]

فُنْعَل، نحو: جُنْدَب اسم لذكر الجراد، زيدت فيه النون بعد فائه.

فُعْلَل، نحو: سُودَد، وهو مصدر للفعل (سادَ) بمعنى: شَرُفَ وصار سيد قومه، كررت لامه.[30]

---

(٢٩) لسان العرب: جخدب ١/ ٢٤٧.

(٣٠) ومما يذكر هنا أن سيبويه قد ألحق كلمة (سُودَد) ونحوها بجُنْدَب، وهذا ثلاثي مزيد فيه، والذي دعاه إلى هذا الإلحاق، عدم وجود كلمة رباعية مجردة على وزن (فُعْلَل) بضم الفاء وفتح اللام الأولى، ليتم إلحاق نحو: (سُودَد) من الثلاثي المزيد فيه، بها ـ على رأيه ـ،

هـ ـ الملحق بوزن بُرْثُن وهـو اسم لمخلب الأسـد وقيل اسم لمخلب الـذئب:
فُعْلُل، نحو: شُرْبُب، اسم لنبات وقيل اسم موضع كررت لامه لغرض الإلحاق.
أُفْعُل، نحو: أُبْلُم اسم بمعنى الخوص، زيدت فيه الهمزة المضمومة قبل فائه.

الملحق بالرباعي المزيد فيه

أ ـ الملحق بوزن سِردَاح، وهي صفة للأرض الواسعة وكذلك للناقة الكثيرة اللحم:[٣١]

فِعْمَال، نحو: هِرْمَاس صفة للأسد، زيدت فيها الميم والألف حشوا.

فِعْنَال، نحو: فِرنَاس صفة للأسد أيضا، زيدت فيها النون والألف حشوا.

فِعْلَاء، نحو: عِلْبَاء اسم لعصب العنق زيدت فيه الألف والهمزة بعد اللام.

فِعْلَان، نحو: سِرحَان اسم للذئب زيدت فيه الألف والنون بعد اللام.

فِعْلَال، نحو: شِمْلَال صفة للناقة السريعة، كررت فيها اللام.

ب ـ الملحق بوزن عُصْفُور:
فُعْلُول، نحو: بُهْلُول صفة للكثير الضحك من الرجال وللكريم أيضا[٣٢] كررت لامها وزيدت الواو فيها حشوا.

جـ ـ الملحق بوزن عِرْبِيد:[٣٣]

= كتـاب سيبـويه ٤/٤٢٥، والـراجـح وجـود كلمـات رباعية مجردة على وزن (فُعْلَل) بدلالة (جُخْدَب) من جهة، وعدم ورود إلحاق ثلاثي مزيد فيه بثلاثي مزيد فيه آخر عن العرب من جهة أخرى، لذا فإن سُودَد وجُندَب ملحقان بوزن جُخْدَب.

(٣١) شرح المفصل ٦/١٣٩ ولسان العرب /سردح ٢/٣١١-٣١٢.

(٣٢) لسان العرب /بهل ١٣/٧٧.

(٣٣) عِرْبَيد: صفة للسيء الخُلُق كأنه شُبهٔ بالحية، لسان العرب عربد / ٤/٢٨١.

فِنْعِيل، نحو: صِنْدِيد صفة للبطل الشجاع زيدت فيه النون والياء حشوا؛ لأنها تتصرف على الصَّدِّ، أي صَدِّ الأعداء ومقاومتهم.
فِعْلِيت، نحو: عِفْرِيت صفة للخبيث، زيدت فيها الياء والتاء بعد اللام.
فِعْلِين، نحو: غِسْلِين اسم لطعام أهل النار، زيدت فيه الياء والنون بعد اللام.
فِعِّيل، نحو: بِطِّيخ اسم ضعفت عينه وزيدت فيه الياء بعد العين.

الملحق بالخماسي المجرد:

أ ـ الملحق بوزن سَفَرْجَل:
أَفَنْعَل، نحو: أَلَنْدَد صفة للشديد الخصومة، زيدت فيها الهمزة قبل الفاء، والنون حشوا.
فَعَنْلَى، نحو: حَبَنْطَى صفة للقصير العظيم البطن، زيدت فيها النون حشوا والألف في الآخر.
فَعَنْعَل، نحو: عَقَنْقَل اسم للرمل المتراكم الكثير، كررت عينه وزيدت فيه النون حشوا.
فَعَلْعَل، نحو: صَمَحْمَح صفة للغليظ القصير أو الأصلع، كررت فيها العين واللام.
ب ـ الملحق بوزن قِرْطَعْب اسم للسحاب:
انْزَهْو صفة للكثير الافتخار بنفسه زيدت فيه الهمزة والنون قبل الفاء ووزنه انْفَعْلٌ.
فِنْعَلْو، نحو: حِنْطَأْو صفة للرجل القصير الكبير البطن، زيدت فيها النون حشوا والواو في الآخر.
إِفْعَلّ، نحو: إِرْزَبّ صفة للقصير، زيدت فيها الهمزة قبل الفاء وضعِّفت لامها.

الملحق بالخماسي المزيد فيه حرف واحد

ا ـ الملحق بوزن عَضْرَفُوط، وهو اسم لدُوَيبة بيضاء ناعمة:

تَفْعَلُوت، نحو: تَرْنَمُوت اسم بمعنى الترنم زيدت فيه التاء والواو والتاء.

ب ـ الملحق بوزن عَنْدَلِيب، اسم لطير معروف له صوت جميل:

فَعْفَعِيل، نحو: مَرْمَرِيس اسم بمعنى الداهية، كررت فاؤه وعينه وزيدت فيه الياء حشوا.[٣٤]

ثانيا: الأفعال الثلاثية الملحقة

الأفعال الملحقة بدَحْرَجَ

فَوعَلَ، نحو: صَومَعَ، يقال: صَومَعَ الرجلُ الثريدَ إذا جعل رأسه محدداً ودقيقاً[٣٥] وقد زيدت فيه الواو حشوا، وهذا الفعل متعد إلى مفعول به واحد كما أن دحرجَ متعد إلى مفعول به واحد فتمت الموافقةبين الملحق والملحق به حتى في الدلالات الوظيفية، والتعدي أحد هذه الدلالات.

وبناء على ذلك لم تكن الأفعال اللازمة ملحقة بدحرجَ وإن اتفقت معه في مصدريه والحركات والسكنات فإن هذه لاتكفي إذا تخلّف شرط واحد منها كالتعدية مثلا، وإنما تلحق بالرباعي اللازم من نحو: «بَرْهَنَ» الأفعالُ الثلاثية اللازمة المزيد فيها لغرض الإلحاق، نحو: «هَرْوَلَ».

(٣٤) كتاب سيبويه ٤/٢٩٤ـ٢٩٥، ٤٢٤ـ٤٢٥ والمقتضب ٣/٨٨ و٣٣٨، ٤/٣ـ٤ والخصائص ٢/٤٨٤ وشرح المفصل ٦/١١٥، ١٢٠ـ١٢٩ وشرح الرضى على الشافية ١/٥٣ـ٥٥، ٥٩. وارتشاف الضرب ١/٢٧ـ٢٨، ٥٢ـ٥٣ والمزهر في علوم اللغة ٢/٣٥ـ٣٦، في الأسماء الثلاثية المزيد فيها للإلحاق بالرباعية والخماسية.

(٣٥) لسان العرب /صمع ١٠/٧٤.

فَيعَلَ، نحو: هَينَمَ، يقال: هَينمَ زيدٌ عَمْراً أي ناجاه ـ وقد ذكر هذا الفعل سيبويه ـ. (٣٦)

زيدت في: هَينمَ الياء بعد فاء الفعل، والمجرد منه: هَنَمَ وكل من المجرد والمزيد فيه متعد إلى مفعول به واحد فصار المزيد فيه بالياء منه ملحقاً بوزن دحرجَ حيث وافقه في جميع التصاريف وفي التعدي إلى مفعول به واحد.

لذلك لم يكن نحو: بَيقَرَ ملحقا بـ (دحْرجَ) لأنه فعل لازم حيث يقال: بيقر الرجل، إذا خرج من الشام إلى العراق فاكتفى هذا الفعل بفاعله ولم يتعده إلى مفعول به، وبذلك انتفى إلحاقه بـ (دحرجَ) المتعدي ولكن يجوز إلحاق (بيقر) بـ (بَـرْهَن)؛ لأن كلاً من الملحق والملحق به من الأفعال اللازمة، فتتم الموافقة بينهما في كل الأمور.

فَعْوَلَ نحو: دَهْوَرَ، يقال: دَهْوَرَ زيدُ المتاعَ إذا رماه في حفرةٍ وأتلفه زيدت فيه الواو بعد فائه.

فَعْلَى، نحو: قَلْسى، ومعناه: أُلْبَسَ غيره القَلَنْسُوَة، زيدت فيه الألف بعد لامه، وأصل هذه الألف ياء، يدل على ذلك قولهم: قَلْسَيْتُ حيث عادت الألف إلى أصلها حين اتصلت بها تاء الفاعل المتحركة، ويحصل ذلك باتصال كل ضمير رفع متحرك للفاعل بهذا الفعل.

فَعْلَلْ، نحو: صَعْرَرَ، وهو بمعنى دحرجَ. (٣٧)

أما نحو: تَصَعْرَرَ، فإن هذا الفعل ملحق: بدحرجَ في الأصل ولما زيدت التاء في أول: دحرجَ فصار: تَدَحْرَجَ، لَزِمَتْ زيادتها في الأفعال الملحقة به، والتاء في تَصَعْرَرَ ونحوه من الأفعال الملحقة، وفي تدحرج ونحوه من الأفعال

---

(٣٦) كتاب سيبويه ٢٨٦/٤، ولسان العرب /هنم ١٠٨/١٦.

(٣٧) كتاب سيبويه ٢٢٦/٤ والمنصف شرح التصريف ٨٣/١ـ٨٥ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٥٥/٢ وشرح الرضي على الشافية ٦٨/١ وشرح لامية الأفعال لبدر الدين ابن الناظم ١٨ـ٢١، فيما زيد فيه حرف واحد من الأفعال للإلحاق بدحرج.

الملحق بها، هي تاء المطاوعة، والدليل على أنها للمطاوعة بقاء الفعل الذي تزاد في أولـه في الزمن الماضي، وتحول الفعل من حالة التعدي إلى مفعول به واحد إلى حالـة اللزوم، حيث يقـال: صَعْـرَرْتُـهُ فَتَصَعْـرَرَ كمـا يقال: دَحرَجْتُ الحجرَ فَتَدَحْرَجَ الحجرُ فحسب دون ذكر أي مفعول به لتدحرجَ وما ألحق به.

ولما زيدت التاء المذكورة في: تدحرجَ وجبت زيادتها في الأفعال الملحقة به لتأدية وظيفة المطاوعة أيضا؛ لأن من شروط الإلحاق: إتباع الملحق للملحق به في جميع تصـاريفـه وفي الـزيادات التي تطرأ عليه حتى وإن لم تكن للإلحاق ولايمنع الالحاق اجتماع زيادات أخرى ليست له في الفعل والاسم على السواء.

وحصـل اللزوم في الملحق به بعـد زيادة تاء المطاوعة؛ لكي يشابها وزن: انْفَعَـلَ في المطاوعة، فهو أصل لها؛ لذلك يُحمَل كل مادل عليها من غير وزن: انْفَعَلَ عليه، ولما كان: انْفَعَلَ هذا لازما وجب لزوم تدحرجَ وماأُلحق به حين نَقْلِه إلى تأدية وظيفة المطاوعة؛ ليتم شبهه بوزن انفعل اللازم في هذه المطاوعة.[38]

الملحق باحْرَنْجَمَ:

فمن ذلك نحو: احْبَنْطَى، إذا قَصُرَ الرجلُ وكَبِرَ بطنُهُ يقال له: احْبَنْطَى زيدت فيه همـزة الوصل أولا والنون حشوا والألف في الآخر، والمجرد منه: حَبِطَ، ولم يستعل في اللغة إلا يسيرا.

ونحو: اسْحَنْكَكَ، يقال: اسْحَنْكَكَ الليل، إذا اشتدت ظلمته.

ولما كان احرنجمَ لازما، وجب أن تكون جميع الأفعال الثلاثية المزيد فيها للإلحاق به لازمة أيضاً لتتم الموازنة، ويحصل الاتفاق التام بين الملحق والملحق به.[39]

---

(٣٨) الممتع في التصريف ١/١٨١.

(٣٩) الاستـدراك على سيبـويه ٣٩ وشـرح لامية الأفعـال لبـدر الدين ابن الناظم ١٨ والتذييل والتكميل بشـرح التسهيل لابن مالـك تأليف أبي حيان الأنـدلسي (مخـطوط) ٧//٣٨٤،

الملحق باقْشَعَرَّ

فمن ذلك نحو: اضْمَحَلَّ، يقال اضْمَحَلَّ الشيءُ إذا نَقُصَ، وقارَبَ النفاد والمجرد منه ضَحُلَ، زيدت فيه همزة الوصل أولا والميم حشوا وكررت لامه.

وتبع هذا الفعلُ، اقْشَعَرَّ الرباعي المزيد فيه حرفان، في لزومه فهو لايتعدى إلى مفعول به، فشابهه في ذلك فتم التصرف وحصلت الموازنة في الملحق والملحق به.(٤٠)

وتوضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك ٥/٢٤٩، فيما زيدت فيه ثلاثة أحرف للإلحاق باحرنجم.

(٤٠) الاستدراك على سيبويه ٤٠، والمنصف شرح التصريف ١/٨٩، فيما زيدت فيه ثلاثة أحرف للالحاق بوزن اقْشَعَرَّ.

٦ ـ الإلحاق بين السماع والقياس

أ ـ الإلحاق القياسي في الأسماء والأفعال

يعد تكرير اللام في الكلمة الملحقة هو القياس في إلحاقها بالصيغ الرباعية، وذلك عند بعض علماء الصرف والنحو الأقدمين كأبي عثمان المازني وأبي على الفارسي وابن جنى؛ وسبب ذلك يعود إلى أن جميع أحرف الرباعي المجرد أصول، فإذا أرادوا إلحاق الثلاثي به كرروا أحد أصوله وهو لام الكلمة في الغالب فصار تكرير الأصل شبيها بأصل الرباعي المجرد الذي يقع في آخره، ففي: رِمدِد وهي صفة للرماد الناعم، كرروا الدال فيها وهي لامها للإلحاق بوزن زِبْرِج اسم للذهب والزينة، فصارت الدال الثانية من: رمدد شبيهة بالجيم من زبرِج، وكذلك الأمر في الفعل: صَعْرَرَ ومعناه دحرجَ الشيء حيث كرروا فيه الراء وهي لام الكلمة للإلحاق بدحرجَ.

وفي كل من الاسم والفعل كرروا اللام وهي أصل، فصار الأصل أشبه بالأصل ـ وإن كان مكرراً ـ ورمدد على وزن فِعْلِلٍ كما أن كلمة زِبرِج على وزن فِعْلِل، وصَعْرَرَ على وزن فَعلَلَ كما أن دحرجَ على وزن فَعلَلَ فاتفق الوزن في الملحق به تماماً مما دل على قياسية هذا النوع من الإلحاق في الأسماء والأفعال دون استثناء ـ عندهم ـ وعدوا جميع أحرف الهجاء صالحة لزيادة الإلحاق القياسي بالتكرير، ماعدا الألف فإنها لاتكرر في آخر الكلمات؛ لأنها ساكنة.

ب ـ الإلحاق السماعي في الأسماء والأفعال:

يكون الإلحاق سماعيا ـ عندهم أيضا ـ عند زيادة أحد أحرف سألتمونيها فقط في الأسماء والأفعال عموما.

ففي الأسماء نحو: كَوثَرٍ، وصَيرَف، وهما ملحقَان بوزن جَعفَر، وفي الأفعال، نحو: دَهْوَرَ، وهو ملحق بدحرجَ، ولاتُعدّ هذه الزيادة قياسية في إلحاقها للأسماء والأفعال، ويعتمد الإلحاق بزيادة أحرف (سألتمونيها) ـ عندهم ـ على

ماسُمِــع من العـرب؛ وسبب كون هذا النـوع غير قياسي أن الحـرف الـذي زيد للإلحـاق لم يكن أصـلا وكرر بل هو حرف من خارج أصول الكلمة، إضافة إلى ذلك فإن هذا النوع لم يكثر كثرة الإلحاق بالتكرير، خاصة تكرير لام الكلمة الملحقة.[41]

---

٤١ ـ المنصف شرح التصريف ١/٨٧، ١٨٢ والخصائص ١/٢٢٥ وشرح المفصل ٧/١٥٤ـ ١٥٥.

٧ ـ الرأي في الإلحاق

ويتضمن ثلاثة أمور هي :

١ ـ القول بزيادة بلا معنى، غير ممكن

ذهب جمهور الصرفيين العرب إلى أن زيادة الإلحاق لغرض لفظي فحسب؛ لأن الإلحاق: إتباع لفظ لآخر أكثر حروفاً منه ليتصرف تصرفه، وهذه الزيادة ضرب من التوسع فقط، فيقول ابن جنى: «اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في كلمة تَبلُغ بها زنة الملحَق به؛ لضرب من التوسع في اللغة . . . ولايبقى بعد ذلك غرض مطلوب.»[٤٢]

ويعدّ ابن يعيش أكثر تمسكاً بعدم زيادة أي معنى في الحرف الزائد للإلحاق، حيث يقول: «إن مازيدَ للإلحاق ليس الغرض منه إلا إتباع لفظ للفظ، لاغير . . . فهو شيء يخص اللفظ من غير أن يُحدِثَ معنى».[٤٣]

لكن الراجح أن الزيادة ـ أية زيادة ـ، ومنها زيادة الإلحاق، يلزم أن تؤدي معنى معينا، وقد اتضح في الفصل الرابع من هذا البحث أن زيادة المعنى تحصل من زيادات الحركات، فكيف بالأحرف الزائدة، إضافة إلى زيادة الحركات معها؟.

ولايمكن إنكار المعنى الحاصل من زيادة الإلحاق للكلمات التي تدل على معنى قبل هذه الزيادة؛ لأن الغرض من الإلحاق ليس تكثير أحرف الكلمة الملحقة بغيرها مما هو أكثر منها حروفاً فحسب بل لابد أن يحقق زيادة في المعنى بقدر الأحرف التي تزاد على أصول الكلمة الملحقة ولم تكن هذه الزيادة عبثا أو لتكثير الأحرف فقط، تدل على ذلك زيادة المعنى في المزيد فيه عما كان عليه في المجرد، ولو حذفنا الحرف الزائد للإلحاق لعادت الكلمة للدلالة على المعنى الأصلي الذي كانت تؤديه أو تدل عليه قبل الزيادة.

---

٤٢ ـ المنصف شرح التصريف ١/٣٤ .

٤٣ ـ شرح التصريف الملوكي، الورقة ٢٤ .

ونذكر فيما يلي بعض الأمثلة التي تثبت ماذهبنا اليه :

أولاً : يأتي (صَمُعَ) وهو فعل ماض بمعنى : صَغُرَت أُذُنُهُ ؛ ولهذا السبب لُقب الأصمعي ـ وهو أحد علماء العربية ـ بهذا اللقب .

وعند زيادة الواو ثانية في (صَمُعَ) للإلحاق بـ (دحرجَ) يصبح (صَومَعَ) ويكون معناه بعد الزيادة : دقة الشيء وتناهيه في الصغر ، وبناء على ذلك سميت صومعة النصارى بهذا الاسم ؛ لأنها دقيقة الرأس[٤٤] .

والدليل على أن الواو التي زيدت للإلحاق تدل على زيادة في المعنى هو عند حذفها من (صَوَمَعَ) يعود الفعل إلى (صَمُعَ) ، وتعود معه الدلالة على معناه الأصلي ، وهذا المعنى (صَغُرَت أذنه) فحسب .

ثانياً : يدل الفعل الماضي (كَثُرَ) على زيادة الشيء ونَمائه ، أما الاسم منه وهو (كَوثَر) فقد زيدت فيه الواو للإلحاق بوزن (جَعفَر) وصار يدل على المبالغة في الزيادة والتأكيد عليها ، فالكوثر : الكثير الملتف من الغبار إذا سطعَ وزاد ، والكوثر أيضاً : نهر في الجنة يَتَشَعَّبُ منه جميع الأنهار[٤٥].

ثالثاً : يدل الفعل الماضي (بَطِرَ) على شدة الفرح أما (بَيطَرَ) فقد زيدت فيه الياء للإلحاق بـ (دَحرجَ) وصار معناه : عالجَ أمراض الحيوانات[٤٦].

رابعاً : يقال : (الجَدْلُ) ويراد به شدة فتل الحبل ، و(الجَدَلُ) ويقصد به شدة الخصومة أما (الجَدْوَلُ) الذي زيدت فيه الواو للإلحاق بوزن (جَعفر) فمعناه النهر الصغير حيث زاد معناه على المعنى الأصلي الذي في (الجَدْل) فالجدول راجع في المعنى الأصلي إلى الجدل والتلَوِّي ولكنه زاد على ذلك بدلالته على النهر الصغير وكانت هذه الزيادة نتيجة لزيادة الواو[٤٧].

---

٤٤ ـ لسان العرب/ صمع ١٠/٧٤ .

٤٥ ـ لسان العرب/ كثر/ ٦/٤٤٦ .

٤٦ ـ لسان العرب/ بطر ٥/١٣٦ .

٤٧ ـ المنصف شرح التصريف ١/٣٥ ـ ٣٦ ولسان العرب /جدل ١٣/١٠٨ ، ١١٢ .

خامساً : ويقال : (صَعُرَ) وجهه إذا مال ، وعند تكرير لام الفعل للإلحاق بوزن (دَحرجَ) يزداد معناه حيث يقال : صَعْرَرَ الشيء إذا دحرجَه فاستدار[48].

سادساً : وكذلك يقال : جَلَبَ البضاعة إلى السوق أخذها وساقها إلى مكان السوق وعند تكرير لام الفعل للإلحاق بـ (دحرجَ) يصير (جَلْبَبَ) ومعناه ألبسَ غيره الجلبابَ[49].

٢ ـ رأي في الإلحاق القياسي والسماعي :

بعد أن انتهينا من عرض آراء علمائنا الأقدمين في الإلحاق بين القياس والسماع ـ فيما سبق ـ لا بد لنا أن نرجّح مانراه مقبولاً ، وهو أن هذا الإلحاق بنوعيه يعد سماعياً متوقفاً على ماورد عن العرب ، وفي كلامهم .

ولو أخذنا الإلحاق في الأفعال ، وأمعنا النظر فيه ، لرأينا أن أحكام الأبواب كلها مقصورة على السماع[50].

ومثلها الأسماء ، ويشمل ذلك ماتكررت لامه أو مازيدَ فيه أحد أحرف (سألتمونيها) لغرض الالحاق دون تفريق بينهما .

فعندما ورد الفعل (صَعْرَرَ) عن العرب لم يرد له نظير مما كررت لامه للإلحاق بـ (دَحرجَ) ، من نحو : (ضَرَبَ) ، فلم يقولوا : (ضَرْبَبَ) وعندما جاء في كلامهم (رِمْدِد) الذي كرروا لامه للإلحاق بوزن (زِبْرِج) لم يرد عنهم قولهم : (ضِرْبِب) ملحق بوزن (زِبرِجٍ) .

فلما اقتصر الإلحاق بتكرير اللام على أسماء معروفة وأفعال معينة محفوظة ، حفظت هذه المفردات ونقلت بالسماع فقط من العرب ولا يمكن القياس عليها ، أو عدها مقيسة .

وبناء على ذلك لا يمكن قبول ماذهب إليه القائلون بتقسيم الإلحاق إلى قياسي ، وآخر سماعي .

---

٤٨ ـ لسان العرب/ صعر ٦/١٢٦ .

٤٩ ـ لسان العرب/ جلب/ ١/٢٦٥ .

٥٠ ـ شرح مراح الارواح لأحمد ديكنقوز ٢٤ .

والأمر المهم الآخر ، وهو مايتعلق بإيجاد كلمات ملحقة غير مستعملة في كلام العرب قياساً على نوع واحد من الكلمات الملحقة والذي عدوه قياسياً وهو ماتكررت لامه للإلحاق ، يقول ابن جني : « في مثل جعفر من : ضَرَبَ : ضَرْبَب . . . فهذا عندنا كله إذا بنيت شيئاً منه فقد ألحقتَهُ بكلام العرب وادعيتَ بذلك أنه منه . . . »[٥١] .

إن قول ابن جني السابق يشير إلى مفردات مخترعة لم ترد في كلام العرب ، فلم يقولوا : ضَرْبَبٌ أو دَخلَلَ في الأسماء والأفعال ، ولم يرد عنهم ذلك في شعر أو نثر ، والذي دعاه إلى القول بذلك إمكان القياس - في نظره - على كلمات ملحقة مما كررت لامها ، ظن أنها مقيسة في كلام العرب .

يقول ابن مضاء القرطبي[٥٢] ، « والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة ، فكيف بهذا المظنون المستغنَى عنه »[٥٣].

إن من دعا إلى مثل هذا القياس أراد أن يثبت براعته الذهنية وطول باعه في اللغة فحسب ، دون خدمة اللغة نفسها .

. ويتضح أن رغبتهم في القياس وشدة تمسكهم به هي التي دعتهم إلى إيجاد تلك الكلمات غير المستعملة في اللغة ، يقول الدكتور محمد عيد : « والعجب أنهم يعترفون بأن الكلمات المقيسة لم ينطق بها عربي أصلاً ، ولكنه القياس !! »[٥٤] .

---

٥١ - الخصائص ٤٨٧/٢ - ٤٨٨ وشرح المفصل ١١٥/٦ .

٥٢ - هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي المولود سنة ٥١٣ هـ قرأ كتاب سيبويه على ابن الرَّمَّاك وسمع عليه ، وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى وأشهر مؤلفاته كتاب (الرد على النحاة) توفي سنة ٥٩٢ هـ . بغية الوعاة ٣٢٣/١ .

٥٣ - الرد على النحاة ١٣٧ .

٥٤ - اصول النحو العربي ٩٠ .

ونستخلص مما سبق أن الكلمات التي أوجدها بعض علماء الصرف لم تكن من الإلحاق في شيء ولم تؤد أية فائدة أو تحقق هدفاً ما بل امتد عمرها من إيجادها إلى دخولها في بعض كتب الصرف والنحو كالخصائص والمنصف شرح التصريف ، وشرح المفصل لابن يعيش وغيرها من كتب المتأخرين الذين انتهجوا نهج ابن جني وقسموا الإلحاق إلى قياسيّ وآخر سماعي ومن ثم سلموا بطريقة الإيجاد أو الاستحداث لبعض الأسماء والأفعال - إن صحت - قياساً على أوزان الإلحاق القياسية ، وهي التي تكررت لامها - في نظرهم .

لكن هذه الكلمات المخترعة لم يكن لها حظ الخروج من بطون تلك الكتب إلى الاستعمال اللغوي ، أو الدخول في دراسة اللغة ، وهذا يدل على أنها لم تكن ذات أهمية وليس لها مايدعمها من كلام العرب ومفرداتهم قبل تسجيلها منهم مباشرة ، وانتهى الجدل حول تلك الكلمات المخترعة في زمن استحداثها ، ولم يبق شيء عنها إلا ردها وعدم قبولها . . لمخالفتها استعمالات العربية ، ولسنا ننكر أو نقلل من أهمية الإلحاق في اللغة العربية إلا أن ذلك يجب أن يقتصر على ماسمع من العرب في هذا الباب .

٣ - غموض صيغ الإلحاق وأمثلته :

بعد أن تم عرض موضوع الإلحاق وتوضيح جوانبه ، ومعرفة أوزانه ، لا بد لنا من ذكر بعض الأمور المهمة التي جعلت هذا الموضوع غامضاً خفياً ، حيث لم تكشف الدراسات التي تناولته كثيراً من هذا الغموض الذي أحاط به ، وسيطر على كل صغيرة وكبيرة من أجزائه وصيغه ، ولعل أهم أسبابه :

أ - غرابة الأوزان والمفردات الملحقة ، وظهور التكلف واضحاً فيها مما يدل على أنها أقحمت إقحاماً على هذا الموضوع .

وقد اخترنا بعض النماذج من الصيغ والمفردات الملحقة للدلالة على ماذهبنا إليه وهي :

١ ـ فَمْعَلَ ، ومثلوا لهذه الصيغة بالفعل (زَمْلَقَ) ، وقالوا بأنه فعل ماض زيدت فيه الميم بعد فائه ، ومعناه في قولهم : زَمْلَقَ الفحْل إذا أُلقى ماءه قبل الإيلاج[٥٥].

يتضح من ذلك أن الصيغة غريبة نادرة ، وأن الفعل أغرب منها ، والذي أراه أن هذه الصيغة مصنوعة ، ولما أرادوا تثبيتها في صيغ العربية صنعوا لها هذا الفعل أيضاً ، بدلالة غرابة كل من الصيغة وفعلها .

فَعْمَلَ ، نحو : جَعْمَطَ ، ويتضح أن هذه الصيغة أيضاً غريبة والفعل أغرب منها ، وذكروا أن الفعل المذكور فعل ماض ، يطلق على الشّره البخيل من الناس ، وبناء على غرابة الصيغة والفعل المستدل به عليها صار كل منهما غامضاً[٥٦].

٣ ـ فَهْعَلَ : ذكروا مثالاً واحداً لهذه الصيغة وهو الفعل الماضي (رَهْمَسَ) وقالوا : إنه مزيد فيه بالهاء بعد فائه ، والمجرد منه : الفعل الماضي (رَمَسَ) وذكروا أن رَهْمَسَ بمعنى رمسه أي ستره ومن ذلك جاء معنى القبر ؛ لأنه يستر الميت الذي يدفن فيه وسمي الرَّمْسُ[٥٧].

وأرى أن هذا الفعل قد صنع صنعاً لتأكيد وجود تلك الصيغة .

٤ ـ عَفْعَلَ : ومثلوا لهذه الصيغة بالفعل (دَهْدَمَ) وذكروا أنه مما كررت عينه لغرض الإلحاق بِدَحرجَ ، حيث يقال : دَهْدَمَ الرجلُ الشيءَ أو البناءَ ، إذا هَدَمَهُ[٥٨].

إن هذه الصيغة مصنوعة ، لا جدال في ذلك فلم تكن من صيغ العربية في شيء بدلالة الفعل المستشهد به عليها ، وإلا كيف تتقدم العين المكررة على الفاء ، إذ لم يرد مثل هذا في كلام العرب ، والوارد هو أن الفاء أو

---

٥٥ ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٣٥٥ وشرح لامية الأفعال لبدر الدين ابن الناظم ٢١ .

٥٦ ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٢/٣٥٥ .

٥٧ ـ شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٩ .

٥٨ ـ شرح لامية الأفعال لابن الناظم ١٩ .

العين أو اللام إذا تكررت تكون إما بعد الفاء أو العين أو اللام الأصلية أو يفصل بينهما - أي الأصلية والمكررة - مايلي الأصلية ، ولتوضيح ذلك فإن الفاء إذا تكررت ، فالمكررة إما أن تأتي بعد هذه الفاء مباشرة أو بعد العين أو بين العين واللام أو بعد اللام وهكذا ، ولا يمكن أن تتكرر العين فتكون المكررة سابقة للعين الأصلية وكذلك للفاء ، إن هذا غير مسموع من العرب من جهة ، ومخالف لتسلسل ترتيب الأحرف الأصلية للكلمات من جهة أخرى .

٥ - افْعَنْلَسْ : ومثلوا لهذه الصيغة الغريبة بالفعل (اعْلَنْكَسَ) وذكروا أن معناه في قولهم : اعلنكَسَ الشعر أي اشتد سوادُه[٥٩]، وهذه الصيغة غريبة وطريفة كما أن الفعل المستدل به على إثباتها غريب .

ب - إلحاق الكلمات العربية الفصيحة بالكلمات المعرّبة ، وهذا لا يجوز بل المتعارف عليه أن الكلمات الأعجمية بعد تعريبها يلحق قسم منها ببعض الصيغ العربية المستعملة فعلاً إذا وافقها ، وإذا لم يوافقها يعرب ويستعمل في الكلام دون إلحاقه بشيء من الصيغ .

لكن الذي حصل في الإلحاق أن بعض علماء العربية ألحق بعض المفردات العربية بالكلمات المعربة التي بقيت على صيغها الأعجمية بعد تغيير طفيف فيها ومن ذلك :

١ - فِعْلَلْ : ومثلوا لهذه الصيغة بكلمة (دِرْهَم) وهي فارسية معرّبة ، وقد نقلت هذه الكلمة بصيغتها إلى العربية حيث لم توجد مثل هذه الصيغة في كلام العرب يدل على ذلك ماقاله سيبويه : « لأنه ليس في كلامهم فِعْلَل[٦٠]أي بكسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام الأولى .

٢ - فِعْلَول ، ومثلوا له بكلمة فِرْدَوس ، وهي أعجمية معربة - على رأي - وألحقوا

---

٥٩ - شرح لامية الأفعال لابن الناظم ٣.
٦٠ - كتاب سيبويه ٤/٤٢٤ .

بها بعض الكلمات العربية الفصيحة التي من أصل عربي نحو : عِذْيَوط [61]، وهي صفة[62]، وقد مر سابقاً في فصل الاشتقاق امتناع العرب عن الاشتقاق من الكلمات الأعجمية التي يتم تعريبها ، لعدم معرفة أصولها ، ولهذا السبب عاب بعضهم[63]على أبي بكر ابن دريد اشتقاقه كلمة : مُفَرْدَس من : فِرْدَوس فلا يقال : صَدْرٌ مُفَرْدَسٌ أي واسع على أنه مشتق من فِرْدَوس المعرّبة تلك .

ج ـ وهناك سبب يعد مهما في تعدد الصيغ الملحقة ، وغرابتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بكثرة الصيغ الثلاثية المجردة والمزيد فيها عموماً فلم يكن الإلحاق في منأى عن صنع بعض صيغه ومفرداته ، وقد مر ذلك في الفعلين : اغرندَى واسرندَى ، ومعناها : غَلَبَ ، في الفصل الرابع ، وكيف أن أبا بكر الزبيدي قال : إنهما مصنوعان ، من قبل الرواة ، ولم يرد لهما ذكر في كلام العرب ، وكان سبب صنعهما هو الاستدلال على أن بعض الافعال تأتي على وزن افعنْلَى متعدية فاستشهدوا على ذلك بهما ، لكن جميع ماجاء على هذا الوزن لازم لا يتعدى ؛ لانه ألحق بوزن احرنجمَ وهذا لازم فوجب أن يكون وزن افعَنلَى لازماً أيضاً لتتم الموازنة بينهما ، ويحصل الاتفاق التام في تصاريفهما .

وكان القول بإيجاد مجرد لكل مزيد وبالعكس من أهم الأسباب التي أدت إلى صنع الصيغ والمفردات ، فدخلت مع مفردات العربية وصيغها وصار من الصعب التفريق بينها وإخراجها منها .

---

٦١ ـ العذيوط : الذي أتى أهله وسلح ، وأكسل ، وقيل يوصف بها من يحدث عند الجماع ، لسان العرب/ عذ ط ٩/٢٢٣ .

٦٢ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٢٨ ، والمزهر في علوم اللغة ٢/٣٥ .

٦٣ ـ عاب عليه ذلك أبو بكر ابن السراج في الاشتقاق له ص ٣٩ وكذا نقله الجواليقي في المعرّب من الكلام الأعجمي ص ٣ ـ ٤ .

أما على قول القائلين بأنها عربية ، فيجوز الإلحاق بها .

ومما يؤكد ورود صنع الصيغ والمفردات وإيجاد مجرد لكل مزيد وبالعكس أن لشعراء العرب رواة يروون شعرهم ،.فقد كان يونس بن حبيب راوية لشعر الراجز المشهور رؤية بن العجاج (ت ١٤٥ هـ) ، ويونس من علماء العربية المشهورين ، فمتى احتاج إلى تأييد مسألة نحوية أو صرفية أو لغوية رآها صحيحة من وجهة نظره ، ذهب الى رؤية وسأله أن ينظم لتلك المسألة من الرجز مما يؤيدها على أنها واردة في كلام العرب وأشعارهم .

وقد روى الأصمعي عن يونس أنه قال : « قال لي رؤية بن العجاج حَتَّامَ تسألني عن هذه البواطيل وأُزَخرِفها لك ؟ أما ترى أن الشيب قد بَلَعَ في لِحيتِكَ[٦٤] » . أي انتشر .

ونتيجة لتمسك بعضهم بالقول في إيجاد مجرد لكل مزيد فيه ، وبالعكس ـ وقد ذكرنا أمثلة لذلك في الفصل الرابع ـ أدى إلى إقحام مفردات مجردة وأخرى مزيد فيها لإثبات صيغ مصنوعة لم يكن لها وجود بين الصيغ العربية التي تكلم العرب على أمثلتها وأدى ذلك كله إلى الاضطراب والغموض في الصيغ والمفردات على حد سواء ، وامتد أثر ذلك إلى الإلحاق أيضاً مما زاد في غموضه والقول بما ليس فيه وإخراج بعض صيغه عن المعقول والواقع اللغوي الصحيح ؛ مما دعا بعض علماء العربية كأبي عثمان المازني وأبي عليّ الفرسي وابن جني إلى تقسيم الصيغ الملحقة إلى قياسية وسماعية وابتكار بعض الكلمات التي لم يدر في خلد العرب أن يذكروها وينطقوا بها ، وقالوا إن هذه الكلمات المبتكرة جِيءَ بها على سبيل التمرن ، فزاد ذلك في غموض الإلحاق وصعوبة التفريق بين صيغه ومفرداته الحقيقية وبين مازيد عليه مما ليس منه في شيء.

---

٦٤ ـ أخبار النحويين البصريين ٢٨ .

وأخيراً أقترحُ مايأتي لجعل الإلحاق موضوعاً واضحاً مفهوماً محققاً للهدف الذي وضع من أجله وهو زيادة وإثراء مفردات العربية وتنميتها :

١ ـ إبعاد الصيغ الغربية ومفرداتها المصنوعة عن صيغ الإلحاق التي وردت فعلاً في كلام العرب .

٢ ـ إلغاء فكرة تقسيم صيغ الإلحاق إلى قياسية وسماعية ، وعدّها جميعاً مسموعة كما جاءت عن العرب .

٣ ـ عدم الأخذ بالصيغ التي أوجدها بعض علماء العربية عن طريق القياس الذي تَوَهَّموه في الإلحاق ، وكان هدفهم منها هو التمرُّن والرياضة العقلية فحسب حيث لم يؤيدها نقل في لغة العرب ولم يستخدمها ساجع أو ناثر .

٤ ـ تخطئة ماتمسكوا به ، وهو القول بلزوم وجود مجرد لكل مزيد فيه أو مزيد فيه لكل مجرد .

٥ ـ امتناع الإلحاق بالصيغ الأعجمية ، وإن كان ذلك بعد تعريبها بل المفروض إلحاق المعربة منها بالصيغ العربية الفصيحة .

٦ ـ تَجنُّب التأويلات والتخريجات التي تؤدي إلى الغموض ، وإبدالها بتوضيح معنى الإلحاق من خلال تعريفه وعلاقته بغيره من صيغ العربية الأخرى ودخوله في مختلف استعمالات الناطقين باللغة وجعله باباً أو موضوعاً نافعاً كما أراده واضِعوه .

٧ ـ وضع منهج جديد لدراسة موضوع الإلحاق واعتماد الكلمات الواضحة من أسماء وأفعال للاستدلال على الصيغ العربية الملحقة وبيان الأعراض التي يحققها الإلحاق في العربية ، ودراسة المشكلات والأسباب التي تعوق تطبيقه وإظهاره باباً نافعاً من أبوابه .

نتـائج البحـــث

١ ـ ثمرة الخلاف حول أصل المشتقات :

اختلف علمـاء الصـرف الأقـدمون حول أصل المشتقات في العربية ، فاتخـذ البصريون المصدر أصلاً لها ، واتخذ الكوفيون الفعل الماضي أصلاً لها ، وأورد كل فريق أدلة متعددة لإثبات رأيه بعد أن رد أدلة الفريق الآخر ، بإثبات عدم صحتها .

وبقي الخـلاف قائماً بين علماء الصرف واللغة ممن التزم أحد الرأيين السابقين ، وأيده حتى الوقت الحاضر ، ولم يقل أي من الفريقين ومؤيديهم بعـد المصـدر أو الفعـل ، الأصـل الـوحيد الـذي لا يوجد معه غيره لجميع المشتقـات وإنما كان ذلك الغالب فيها ، ولم يمنع الاشتقاق من الحروف ، نحو: لَوْلَيتَ، وهو فعل ماضٍ مشتق من الحرف (لو) ، ومن هذا الحرف نفسـه اشتقـوا (اللَّولاَة) وهـو مصـدر ، فصـار (لَو) أصـلاً للفعل الماضي والمصدر المشتقين منه .

وكـذلـك اشتقـوا أفعـالاً ماضية من أسمـاء الأعيان ، نحو : استَحْجَرَ الـطينُ ، الـذي اشتقَّ من الحَجَر وهو اسم عين ، واشتقوا أفعالاً من أعضاء الجسم ، نحـو : كَبـدَهَ إذا أصـاب كَبِـدَهُ ، وَرَأَسَهُ إذا أصاب رَأْسَهُ ، فالأول مشتق من الكَبِد ، والثاني مشتق من الرَّأْسْ .

وأدى اشتقاقهم الكلمات ـ من أفعال وأسماء ومصادر ـ من عدة أصناف إلى تعـدد أصـول الاشتقاق فبطل كون المصدر أصلاً لجميع المشتقات كما بطل كون الفعل الماضي أصلاً لها جميعاً .

ولم يصـحّ اتخـاذ أسمـاء الأعيان والأصـوات والحروف أصـولاً للمشتقات ؛ لتعددها أولاً وعدم شمولها لكافة أصول المشتقات ثانياً .

والراجح في أصل مشتقات الغربية جميعاً دون أن يتخلّف شيء منها ، اتخـاذ المـادة الثـلاثية الأصـول التي تشترك فيها كل مجموعة من المشتقات

المتفـرعـة عليهـا أصـلاً لهـا ، وهي مشتـرك لفـظي أوصلة رحم بين تلك المشتقات ولم يكن لهذه المواد الثلاثية الأصول معنى في نفسها .

وباتخاذ هذه المادة المجردة من المعنى أصلاً للمشتقات ينتفي تعدد الأصول .

٢ ـ لم يكن الاشتقاق الأكبر ـ كما يسميه ابن جني ـ ذا أهمية كبيرة في اللغة . .

إنّ الاشتقاق ذا التقاليب الستة نحو : (ق ل و) ، و (و ق ل) و (ل ق و) . . . الخ لم يكن بمستوى الأهمية التي عقدها عليه ابن جني ، فلم يتحقق ذلـك المعنى العـام المشتـرك بين التقـاليب الستـة لأصـول بعض المشتقـات ، وإن حصـل في بعضهـا فإنـه منوط بالصدفة لا غير ، وقد ظهر الـتـكلف واضحـاً حتى في الأمثلة التي أوردهـا لإثبـات المعنى ترتبط به المشتقـات النـاتجـة عن التقـاليب الستة المذكورة ، وقد ذكرنا بعض الأمثلة خلال البحث أثبتت عدم اشتـراك مشتقات التقاليب المذكورة في معنى عام ، وحصل في بعض الأحيان تناقض في معانيها كما في (بَرِحَ) بمعنى زالَ ، والبَرَاح بمعنى الظهور والبيان ، فكل من هذين المشتقين يعود إلى التقليب (ب ر ح) ، وإذا كان التنـاقض موجـوداً في الكلمـات المشتقـة من تقليب واحد فمن الأولى أن يكون التناقض أشد في الكلمات المشتقة من التقاليب الستة لأي من الأصول الثلاثية عند إرجاعها إلى معنى مشترك يربطها جميعاً .

إضــافـة إلى ذلـك فإن ابن جني قد ادّعى بأنـه هو الـذي أوجـد هذا الاشتقـاق ولـم يقـل به أحـد قبله ، وعنـد رجـوعنا إلى معجم مقاييس اللغة وجدنا أحمد بن فارس ـ وهو معاصر لابن جني ـ قد تناول هذا الاشتقاق وبنى معجمـه المذكور على أساسه ، وهذا لا يبعد الشك من أن ابن جني قد تأثر بما عمله ابن فارس في تقسيم الكلمات حسب التقاليب الستة لأصولها .

أما رفْضنا لتلك الفائدة الكبرى التي توخاها ابن جني من هذا الاشتقاق فيعود إلى أنه يفتقد ـ في أغلب الأحيان ـ ذلك المعنى المشترك بين التقاليب الستة ، وفي أغلب المفردات المشتقة في اللغة العربية .

٣ ـ نتيجة النزاع حول أصل الكلمة العربية :

اختلف علمـاء العربية في الأصل الذي ترجع إليه كلماتها الداخلة في علم التصـريف أهـو زيادة حرف في الأصل الثلاثي أو الأصل الثلاثي ، وقد ظهـرت بوادر ذلك الاختلاف على يد أحمد فارس الشدياق ـ كما مر سابقاً ـ الذي اتخذ بعض الأفعال وسيلة لتأكيد زيادة حرف في الأصل الثلاثي للعربية مستنداً في ذلك إلى ما ورد في كتاب الخصائص لابن جني ومعجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس وغيرهما ، من كلمات يدل ظاهرها على أنها ثنائية الأصول .

إلا أن ابن جني وابن فارس لم يخضعـا كلمـات العـربية إلى أصـول ثنـائية ؛ يدل على ذلـك ورود أكثـر من نص عنهمـا يفيد أن كلمـات العربية المتمكنة والمتصرفة لا تَقِلّ أصولها عن ثلاثة أحرف أصول ، وإن سَقَطَ أحد هذه الأصـول ففي الاستعمـال فقط ولم يكن كذلك في أصل الوضع ؛ يدل على هذا رجـوع الأصل الثالث الساقط في بعض تصاريف الكلمة عند زوال علّة سقوطه .

والذي نراه راجحاً وصحيحاً عد المفردات العربية ثلاثية الأصول ـ في أصل وضعها ـ وانتفاء كون أصولها ثنائية ؛ لأنها لو كانت كذلك ؛ لأصبحت ذوات الحـرفين دالـة على معنى بعـد اشتقـاقها من الأصل الثنائي ـ كما يراه أصحاب هذا الرأي ـ نحو : (قَصْ) ـ بفتح القاف وسكون الصاد ـ لكن ذلك ليس صحيحـاً ، فلم يكن لهذين الحرفين أي معنى ، ولم يكونا فعلاً ، كما يرى أصحـاب القـول بزيادة حرف في الأصـل الثلاثي ، ولم يؤديا أية وظيفة على صورتهمـا الثنـائية هذه ، بدلالـة وجـود حروف الجـر والضمائر وبعض

أسمـــاء الأفعـــال التي وضعت على حرفين ، والتي لم تدل على معنى ولم تدخل في علم التصريف لعدم تمكنها وتصرفها ، ولا يظهر لها أي معنى إلا مع غيرها حين إدخالها في جمل مفيدة .

إن الأدلـة التي ذكـرها أصحاب القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي لتـأييد رأيهم لم تكن عملية أو مقنعـة ولا تتفق مع واقـع اللغة العربية ، فلا يمكن إخضاع موادها الكثيرة العدد والتي تشهد لها المعاجم العربية إلى رأي يقتضي زيادة حرف في الأصـول الثلاثية بناء وجود أمثلة لذلك ـ إن صحَّت ـ في بضع مئات من الأفعال لم تتجاوز الأربعمائة وقد بدا التكلف واضحاً في ردها إلى حرفين أصليين فقط .

إن العربية بُنيت على الأصول الثلاثية ، ووضعوا لها ميزاناً صرفياً مؤلفاً من ثلاثة أحرف أصول هي الفاء والعين واللام ، لتقابل تلك الأصول الثلاثية .

وما القول بزيادة حرف أصل في الأصل الثلاثي إلا تغيير لقواعد العربية المتنـوعـة التي جاءت قوية ثابتة غير محتاجة إلى مثل هذا التغيير الذي يبعد اللغـة العربية الحاضرة عن تلك التي كتب بها تراثنا وسُجِّلت بها حضارتنا ، فحفـظت أخبـار أسـلافنـا وأيامهم ، وشهد لها القرآن الكريم بالفصاحة إلى جانب دواوين الشعـــر من العصـــر الجـاهلي حتى جمـع اللغـة من العـرب وإخضاعها للدراسة وتصنيف علومها المختلفة .

٤ ـ الصيغ الثلاثية وسيلة لإثراء اللغة :

إنَّ الصيغ الثلاثية ـ وتشمل الأسماء والأفعال ـ أخف الصيغ الأخرى ؛ لذلـك صارت أكثر استعمالاً منها في لغة العرب وأكثر دوراناً على الألسنة ؛ لأن سرعة النطق تحتاج إلى خفة المفردات وسهولتها .

ولمّا كثر استعمالها احتاجوا إلى الصياغة على أمثلتها ، ومن هنا تعددت وسائل إنتاجها فشملت الاشتقاق بأقسامه الثلاثة والنحت والتركيب والتوليد والارتجال والإلحاق وتضافرت هذه الروافد المتعددة في إنتاج المزيد من المفردات تلبية للطلب المتزايد عليها من الشعراء والناثرين وعموم المتكلمين .

ونتيجة لذلك زادت مفردات العربية وكثرت ثروتها فأدى ذلك إلى نموها وتطورها وتسجيلها لكافة الحضارات الإنسانية التي نشأت على أرض العرب والبلدان التي فتحوها .

وهناك سبب آخر لكثرة الصيغ الثلاثية في العربية وهو تمكنها من التصرف أما الثنائي فلا معنى له إلا مع غيره فلم يتصرف .

ولم يكن الرباعي أو الخماسي أكثر تصرفاً من الثلاثي ؛ لأن كثرة أحرفهما أدت إلى طولهما فولدت الملل عند الناطقين بهما ومن ثم قل استعمالهما وتصرفهما؛ لذلك.

وبناء على رغبة العرب وتعلقهم بالصيغ الثلاثية ؛ لسهولتها وخفتها وكثرة تصرفها طلبوا المزيد من مفرداتها وأبنيتها فكان هذا سبباً في إيجاد مختلف وسائل إنتاج الكلمات الجديدة ـ التي سبق ذكرها ـ وصارت الصيغ الثلاثية تبعاً لذلك وسيلة لتكثير مفردات العربية .

٥ ـ السرعة الصوتية في النطق أدت إلى إيجاد الأبنية الفرعية للاسم الثلاثي المجرد . .

إن السبب الذي دعا بعض القبائل العربية ، نحو قبيلة تميم إلى التفريع على بعض أصول الأسماء الثلاثية المجردة هو طلب السرعة في النطق ، والخفة ، ولا يتحقق ذلك في الأبنية الأصلية ، وهذا التفريع يتفق مع طبيعة تميم البدوية التي تميل إلى سرعة النطق في الكلمات ، وتتحقق هذه السرعة الصوتية في المقاطع الساكنة أي تلك التي تبدأ بمتحرك يليه

ساكن نحو : (كَبِد) على وزن (فَعِل) وهو بناء أصلي ، فرعوا عليه (كَبْد) ـ بتسكين عينه ـ فصارت فاء الكلمة المتحركة بالفتحة مع عين الكلمة الساكنة بعد التفريع تكوّن مقطعاً ساكناً ، وهو أسرع نطقاً مما كان عليه المقطع المتحرك في الأصل أي في بناء (كَبِد) الأصلي ؛ ولأن السكون لا حركة فلم يتطلب جهداً عضلياً للنطق به كما يتطلبه النطق بالحركات .

٦ ـ صيغ ومفردات جموع التكسير سماعية غالباً :

لا يمكن ضبط صيغ جموع التكسير ، ومفرداته تحت قواعد ثابتة تقسمها إلى جموع قياسية وسماعية.

والذي نراه راجحا عدم إخضاع هذه الجموع وصيغها إلى شروط خاصة متى توفرت فيها تلك الشروط ، جُمِعَت على صيغة معينة ويكون جمعها قياسياً ؛ لأن قسماً مما توافرت فيه تلك الشروط يخرج على تلك القاعدة القياسية التي وضعت له في التكسير كما أننا نجد عدة أسماء قد جمعت على تلك الصيغة ولم تتوافر فيها شروط الجمع على الصيغة المذكورة التي تعد قياسية نحو : (ثوب) فإنه يكسر على (أثوُب) ولم يمنع من ذكل كونه معتل العين ، ونحو (عَبْد) فإنه يكسر على (أعبُد) ولم يمنع كونه صفة من تكسيره على صيغة (أفْعُل) ، وهذا وغيره يعد خروجاً على القاعدة التي تقتضي تكسير الأسماء الصحيحة العين التي على وزن (فَعْل) ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ على صيغة (أفعُل) تكسيراً قياسياً .

وبناء على ذلك لا يمكن حصر هذه الجموع استناداً إلى تقسيمها إلى قياسية وأخرى سماعية بل المفروض فيها أن تكون سماعية غالباً ، ويرجع في معرفتها إلى كلام العرب عن طريق المعاجم العربية وكتب الصرف واللغة .

٧ ـ إخـراج الأوزان والمفـردات الغـريبـة والدخيلة على صيغ الأسماء المزيد فيها . .

عند استقرائنا لصيغ الأسماء الثلاثية المزيدة ، وجدنا أغلبها غريباً عن العَـربية ، دخيلاً عليهـا ، ففي الصيغ مثـلاً ، وردت صيغ أعجمية نحـو : (فِعنْل) التي أوردوا لها كلمة (فِرنْد) دليلاً على إثباتها في العربية ، ومعنى (فِرنْد) هذه : السيف ، ومن أمثلة الأبنية الغريبة نحو : (فُعَالِس) ومفردته التي وردت عليه (خُلَابِس) بمعنى الحديث الرقيق فهذا البناء غريب كما أن اللفظة الواردة عليه غريبة أيضاً .

وقـد تكـون الصيغ والمفـردات مصنوعة صنعاً وليس لها أي وجود فيّ كلام العرب ، كما حصل ذلك في (ضَهْيَد) و(عَتْيَد) ـ اسمان لموضعين ـ وكلاهما مصنوعانْ ؛ لورودهما على وزن (فَعْيَل) وهو غير موجود ضمن أبنية العرب .

والـذي دعا إلى جميع ذلك هو القول بلزوم وجود مجرد لكل مزيد فيه أو العكس ، فقد أدى إلى إقحام كثير من الصيغ والمفردات الغريبة والدخيلة والمصنـوعـة في العربية مما جعلها تنوء بحملها ، وقد رجَّحنا خلال البحث عدم لزوم وجود مجرد لكل مزيد فيه أو العكس وأوردنا الأمثلة لإثبات ذلك .

ونتيجـة لكثـرة هذه الألفـاظ والصيغ تعـذر استعمـالهـا في الأغـراض المختلفـة ، مما أدى إلى انزوائها في بطون بعض المؤلفات دون استخدامها في الكلام .

ويدل وجـود لفـظة واحدة فقط لصيغة ما على أنها مصنوعة كما حصل في (فعالس) ومفردتها الوحيدة (خُلَابِس) اللتين سبق ذكرهما .

لذلك رأينا استبعاد تلك الصيغ النادرة والغريبة والدخيلة والمصنوعة من صيغ العـربية ، وإبقـائهـا لغـة فصيحة لا تشوبها شائبة كما نطقها أهلها دون تحريف أو تصحيف في صيغها ومفرداتها .

واقتصر بحثنا على إيراد تلك الصيغ الواضحة التي تخلو من الغرابة والشك في أنها مصنوعة ؛ ليسهل على دارس العربية الإلمام بها وفهمها واستيعابها دون عناء .

وأعرضنا جانباً عن الخلافات التي استطرد بها علماء الصرف الأقدمون والتي لم تنفع كثيراً في دراسة العربية ، وتركنا الأمر لمن يريد الاطلاع عليها في مصادرها الأصلية ، وله الخيار في ذلك ؛ لأن تلك الخلافات ليست مجدية فقد تتعلق بوزن كلمة أو اشتقاقها من أصل كذا أو كذا ، نحو : (مُوسَى) فمنهم من قال : إن وزنه (فُعْلى) ، فصارت الميم فيه أصلية وليست زائدة ؛ لأنه اسم أعجمي معرّب ، وأصله بالعبرية (موشا) بالشين والألف الممدودة ، ومنهم من قال : إن وزنه (مُفْعَل) فالميم هنا زائدة والألف أصلية ؛ لأن الفعل منه (أوسى) ، يقال : أَوسَى رأسَه أي حَلَقَ شعره ، حيث سقطت الميم في بعض تصاريف الكلمة بدلالة الفعل الماضي المذكور ، منه .

ولم يتفق الطرفان على أن وزنه إذا كان اسماً معرباً هو (فَعْلى) وإذا جاء بمعنى آلة الحلاقة هو (مُفَعَل) بل عده كل منهما على الوزن الذي اقترحه هو ، دون تفريق بين المعرب أو بين ما كان بمعنى آلة الحلاقة .

إنّ الاستطراد في هذه الجزئيات لم يكن نافعاً في دراسة الصيغ العربية بصورة عامة ، والمزيد فيها بصورة خاصة ، وأكثر مافيها أنها تؤدي إلى تشتيت ذهن القارىء والدارس على السواء .

٨ ـ لا بد لزيادة المبنى من زيادة في المعنى :

عند زيادة حركة أو حرف ، أو هما معاً على المفردات والصيغ فإن معناها يزداد بقدر زيادة الأحرف والحركات على أصولها ، فلو أخذنا الفعل (عَلِمَ) ، فإنه بهيئته المجردة يتعدى إلى مفعول به واحد ، لكننا لو زدنا عليه الهمزة في أوله لصار يتعدى إلى مفعولين ، وأدى وظائف لم يؤدها كما كان

مجرداً من الزيادة ، فيقال في المجرد منه : عَلِمَ زيدٌ الخبرَ فتعدى إلى مفعول به واحـد وهو (الخبرَ) ، لكنه يتعدى إلى مفعولين عند تضعيف عينه نحو : عَلَّمتُ زيداً القراءة .

فهـذا من جانب الوظيفة التي تؤديها الأفعال المذكورة ، أما من جانب المعنى المعجمي ، فلم تتفق فيه تماماً ، وليس (عَلِمَ) بمعنى (عَلَّمَ) من كل الوجوه .

فعنـدما قلنا : عَلِمَ زيدٌ الخبر ، فإن زيداً عَلِمَهُ بنفسه ، ولكننا عندما قلنـا :عَلَّمْتُ زيداً القـراءة ، لم يكن هو قد عَلِمَهـا ، وإنمـا اكتسب مهـارة القراءة من غيره .

٩ ـ زيادة المبني ذات صلة كبيرة بالإعراب :

عندما تزاد أحرف المضارعة الأربعة المجموعة بلفظ (أنيت) في أوائل الأفعال الماضية ، تحولها من الزمن الماضي إلى الحاضر والمستقبل وتحولها إلى أفعال معربة بعد أن كانت مبنية في الماضي ، نحو : (كَتَبَ) فهو فعل ماض ، وعندما تزاد ياء المضارعة في أوله يصير (يَكتُبُ) فيدل على الزمن الحـاضـر أي : يكتب الآن ، وقد يدل على المستقبل ، أي يَكْتُبُ بعد زمن التكلم بفترة قد تطول أو تقصر ، هذا من جانب التحول في الزمن أما التحول من البناء إلى الإعراب فإن الفعل (كَتَبَ) فعل ماض مبني على الفتح ولكن المضـارع منه (يَكتبُ) فعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، فقد شابه الأسماء في هذا الإعراب .

وكـذلـك الأمر في الأسمـاء المثنـاة والمجموعة جمع مذكر أو مؤنث سالمين وفي الأمثلة الخمسة فإن الحروف التي تزاد فيها تؤدي معاني ووظائف إعرابية لم تكن لتلك المفردات قبل الزيادة .

١٠ ـ لا مانع من زيادة حرف الإلحاق أولاً ، وإن لم يزد معه غيره . .

ذهب جمهور علماء الصرف الأقدمين إلى أن الحرف الزائد لا يكون للإلحاق إذا وقع في أول الكلمة ولم يكن معه زائد آخر .

لكن الذي اتضحَ لنا أن الحرف الزائد أولاً وليس معه زائد آخر ، يكون للإلحاق بشرط عدم كونه حرف مضارعة ، نحو الهمزة في (أكْتبُ) أو ميماً متصدرة نحو : (مَكْتَب ، وَمدْرسَة ، ومُحسِن) . . . الخ أو لغرض آخر من أغراض الزيادة التي سبق ذكرها ، ولا مانع من وقوعه أولاً للإلحاق ، فكما يقع كذلك في الوسط والآخر يقع في الأول منفرداً أيضاً للإلحاق ، نحو : (أُبْلُمُ) وهو اسم بمعنى الخُوص ، فقد زيدت فيه الهمزة للإلحاق بوزن (بُرْثُن) ولم يكن مع الهمزة زائد غيرها .

١١ ـ يجب أن تحقق زيادة الإلحاق معنى معيناً :

قال بعض علماء الصرف ـ فيما سبق ـ بأن زيادة الإلحاق لا تفيد معنى زائداً على المعنى الأصلي ، وإنما الغرض منها لفظي فحسب .

والذي رجّحناه ثبوت معنى معين لزيادتها زائدٍ على المعنى الأصلي الموجود قبل الزيادة المذكورة ، ففي نحو : (صَمُعَ) و (صَوْمَعَ) فالأول فعل ماض مجرد من الزيادة ويدل على معنى خَلقي هو صغر الأذن والثاني زيدت فيه الواو ثانية للإلحاق بـ (دَحرجَ) فصار يدل على المبالغة في دقة الشيء وتناهيه في الصغر ، وهذا المعنى الذي أفاد المبالغة لم يكن موجوداً في الفعل قبل زيادة الواو ؛ لذلك سميت صومعة النصارى بهذا الاسم لصغر رأسها ودقته ، وهذا الاختلاف بين الفعلين ـ أي بزيادة المعنى في المزيد فيه ـ يمثل المعنى المعجمي .

أما الدلالة الوظيفية فقد زادت أيضاً في المزيد فيه منهما فبعد أن كان المجرد فعلاً لازماً حيث يقال : صَمُعَتْ أُذُنه أي صَغُرَت ، صار المزيد فيه متعدياً إلى مفعول به ، نحو : صَوْمَعَ زيد الثريدَ أي جعل رأسه دقيقاً ومدبباً .

١٢ ـ إذا حصل الإلحاق مرتين في الكلمة فإنها تأخذ حكم إلحاقها الأخير . .

تعرض بعض المفردات إلى الإلحاق مرتين ، نحو : (احبنطَى) وهو فعل ماض لحق بـ (احرنجمَ) ، فقد زيدت فيه النون مفتوحة ـ في بادىء الأمر ـ للإلحاق بـ (دَحرجَ) ، فصار (حَبْنَطَ) بعد أن كان مجرده (حَبطَ) ، لكنهم لم يتركوه ملحقاً بـ (دَحرجَ) بل ألحقوه إلحاقاً ثانياً بـ (احرنجَمَ) الرباعي المزيد فيه حرفان ، فزادوا همزة الوصل قبل فائه والألف في آخره فصار (احبنطَى) واتفق بالحركات والسكنات وبنفس مواقعها في (احرنجَمَ) فتمت المساواة بينهما وحصل الإلحاق .

وقد رجَّحنا الإلحاق الثاني للفعل المذكور ، أي أن (احبنطَى) في صورته الحالية يلزم أن يتصرف تصرف (احرنجَمَ) في الكلام ويؤدي مايؤديه من دلالات وظيفية ، فحينما كان ملحقاً بـ (دَحرجَ) كان متعدياً إلى مفعول به لكنه بعد الإلحاق الثاني صار لازماً لزوم (احرنجَمَ) فلم يبق متعدياً ، لانتفاء الإلحاق الأول فيه بعد إلحاقه الأخير خاصة في التصريف والدلالات الوظيفية والحركات والسكنات وصارت هي المعول عليها ، ولا يمكن اعتبار الإلحاق الأول لهذا الفعل في تلك الأمور .

١٣ ـ لا بد أن يتفق الملحق والملحق به من الأفعال في الدلالات الوظيفية . .

اتفق جمهور الصرفيين من الأقدمين على أن الإلحاق في الأفعال يحصل بغض النظر عن التعدي واللزوم فيها ، فيصح إلحاق (حَوْقَلَ) بمعنى : كَبِرَ وضَعُفَ وهو لازم بوزن (دَحرجَ) فيقال : حوقلَ الشيخُ ، إذا كبر وضعف ، فلم يتعد هذا الفعل فاعله إلى مفعول به ، بينما يقال : دَحرجَ زيد الحجرَ فتعدى الملحق به إلى مفعول به، فليحقون الوزن دون الفعل فإنّ

« فَعْلَلَ » يشمـل المتعـدي ، نحـو : « دحـرجَ » واللازم نحو « بَرْهَن » فيجوز إلحاق اللازم الثلاثي (حوقَّل) باللازم الرباعي : « برهَنَ » .

لكن الـذي نراه راجحـاً ، هو اتفـاق الملحق والملحق به في جميع الحـركـات والسكنـات وبنفس مواقعها ، وبالأحرف الزائدة على كل منهما ، دون تفـريق بينهمـا ، وكذلك في الدلالات الوظيفية التي يؤديها الملحق بعد الإلحـاق ، فلا يصـحّ أن يكـون الملحق لازمـاً كـ(حَوقَـلَ) ، والملحق به متـعـدياً ، كـ(دَحـرجَ) ؛ لأن هذا يؤدي إلى تخلف شرط مهم من شروط الموافقة والمساواة ، وهو التعدي أو اللزوم حسب مايكون عليه الملحق به ، وإذا تخلف شرط مهم كهـذا في الملحق لم يحصـل الإلحـاق ، والفرق في ذلك أنّني أرى الإلحـاق بالفعـل ؛ لأن الـوزن قد يشمـل المتعـدي واللازم فـ(فعلَلَ) فيه متعدٍ ، نحو : دحرج ، وفيه لازم ، نحو : بَرْهَنَ .

١٤ ـ صيغ الإلحاق ومفرداته سماعية :

صَنَّفَ أبو عثمان المازني الإلحاق إلى صنفين :

أحدهما : قياسيّ .

والآخر : سماعيّ .

وتابعَهُ في ذلك أبو عليّ الفارسيّ وابن جني .

أما القياسيّ فهو ماتكررت لامه للإلحاق ، نحو : (رِمْدِدِ) الذي ألحق بوزن (زِبْـرِج) وأمـا السمـاعي فهـو ما زيد فيه بعض أحـرف (سألتمونيها) نحـو : (دَهْـوَرَ) وهـو فعـل ماض ألحق بـ(دَحـرجَ) وذكـروا أسبـابـاً لهـذا التصنيف ـ سبق ذكرها ـ .

وبنـاء على ذلـك أجازوا إيجاد بعض الملحقات التي لم ترد في كلام العـرب ، قياسـاً على الإلحـاق الـذي سمـوه قياسياً، نحو: إيجاد فعل من (خَرَجَ) على وزن (فَعْلَلَ) ، فقـالـوا : (خَرجَـجَ) وألحقوه بـ(دَحرجَ) ،

وإيجاد اسم فيه على وزن (فَعْلَلٌ) فقالوا : (خَرْجَجٌ) وألحقوه بوزن (جَعْفَر) .

والـذي نراه راجحاً ، عدم وجـود إلحـاق قياسي وإنمـا جميع الصيغ ومفرداتها التي وردت في الإلحاق تعد سماعية تعتمد على السماع من العرب .

أما الإيجاد هذا فمرفوض ولم ينطق به العرب ، ولا يمكن قبوله .

١٥ ـ مقترحات لإعادة النظر في دراسة الإلحاق حسب أسس جديدة . .

عنـد بحثنـا لمـوضوع الإلحاق تبينت لنا مجموعة من المقترحات التي نراهـا مفيدة في دراسـة هذا المـوضـوع المشتت في صفحات كتب الصرف والنحو ، ومن هذه المقترحات :

١ ـ إبعاد الصيغ الغريبة ومفرداتها المصنوعة عن صيغ الإلحاق الصحيحة .

٢ ـ إلغاء فكرة تقسيم الإلحاق إلى قياس وآخر سماعي ، وعدّها جميعاً سماعية .

٣ ـ عدم الأخذ بالصيغ التي أوجدها بعض علماء العربية عن طريق القياس الذي توهموه في الإلحاق ، والذي كان هدفهم منه هو التمرّن فحسب .

٤ ـ تخطئة القول بلزوم وجود مجرد لكل مزيد فيه أو العكس ، ورفض ذلك .

٥ ـ امتناع إلحاق المفردات العربية بالصيغ الأعجمية .

٦ ـ الابتعـاد عن التـأويلات التي تؤدي إلى الغمـوض ، وإبـدالهـا بتوضيح معنى الإلحاق وعلاقته بصيغ العربية الأخرى .

٧ ـ وضـع منهـج جديد لدراسة موضوع الإلحاق ، واستخدام الكلمات المعروفة والمتداولة للاستدلال على صيغه، وبيان أهداف دراسته في اللغة العربية .



(١)

* مـــراجـع البحـــث *

وتتضمن مايلي :

أولاً : المراجـــع المطبوعة

ثانياً : المراجـــع المخطوطة

ثالثاً : المجـــــلات

أولاً ـ المراجــع المطبوعــة :

ـ الإبدال لأبي يوسف يعقوب بن السكيت ، تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـ القاهرة. ١٩٧٨م

ـ الإتبـاع والمزاوجة لأحمد بن فارس تحقيق كمال مصطفى ـ دار شريف للطباعة القاهرة ١٩٤٧ .

ـ أخبـار النحـويين لشيخ القـراء أبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد تحقيق الـدكتـور محمـد ابراهيم البنا ، الطبعة الأولى ، دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨١ م .

ـ أخبـار النحـويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي تحقيق طه محمـد الـزيني ، ومحمـد عبـد المنعم خفـاجي ، مطبعـة مصطفى البـابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٥م.

ـ أدب الكاتب لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تصحيح محب الدين الطائي المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٤٦ هـ .

ـ أسـاس البـلاغـة لمحمـود بن عمـر الزمخشري ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٢٢ م .

ـ الاستـدراك على سيبـويه تأليف أبي بكـر محمـد بن الحسن الـزبيدي باعتنـاء المستشرق الايطالي اغناطيوس كويدي ، روما ١٨٩٠ م .

ـ أسـرار العـربية لأبي البـركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي ، دمشق ١٩٥٧ م .

ـ الأشبـاه والنـظائـر في النحو ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعة الفنية المتحدة ، القاهرة ١٩٧٥ م .

ـ الاشتقـاق لأبي بكـر محمد بن السري السراج ، تحقيق محمد صالح التكريتي مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٧٣ م .

- الاشتقاق لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق الدكتور سليم النعيمي ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٩٦٨ م .
- الاشتقاق لعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٥٦ م .
- إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن السكيت ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، وأحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، دار المعارف القاهرة ١٩٥٦ م .
- الأصوات اللغوية للدكتور ابراهيم أنيس ، الطبعة الخامسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ م .
- أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٨ م .
- الأفعال لأبي بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطية ، تحقيق علي فودة ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٥٢ م .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٧٦ م .
- الاقتضاب شرح أدب الكتاب ، تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد المعروف بابن السيد البطليوسي ، تصحيح عبد الله البستاني ، المطبعة الأدبية ، بيروت ١٩٠١ م .
- الأمالي ، لأبي علي القالي إسماعيل بن القاسم ، الطبعة الثالثة ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٥٤ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة لعلي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٥٥ م .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ١٩٤٥ م .
ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري ، تحقيق عبد المتعال الصعيدي ، الطبعة الرابعة مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، القاهرة ١٩٦٨ م .
ـ الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ١٩٦٩ م .
ـ الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٩٥٩ م .
ـ البارع في اللغة لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، قطعة مصورة نشرت بعناية المستشرق البريطاني فولتون ، لندن ١٩٣٣ م .
ـ البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، الطبعة الأولى مطبعة السعادة ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .
ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٩٦٤ م .
ـ البلغة في أصول اللغة لمحمد صديق حسن ، مطبعة الجوائب، القسطنطينية ١٢٩٦ هـ .
ـ البهجة المرضية في شرح الألفية ، لابن مالك تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة (دون تاريخ) .
ـ تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي ، الطبعة الاولى ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .

- تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أجمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٣٧٧ هـ .
- تاريخ اللغات السامية للدكتور إسرائيل ولفنسون ، الطبعة الأولي ، مطبعة الاعتماد ، القاهرة ١٩٢٩ م .
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لأبي حفص عمر بن خلف المعروف بابن مكي الصقلي ، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، مطابع دار الإعلانات الشرقية ، القاهرة ١٩٦١ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٧ م .
- التصريف العربي للطيب بكوش ، مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم تونس ١٩٧٥ م .
- التصريف الملوكي لأبي الفتح عثمان بن جني ، تصحيح محمد سعيد بن مصطفى النعمان ، الطبعة الأولى ، مطبعة التمدن الصناعية بالغربية ، القاهرة ١٩٢٩ م .
- التعريف بعلم اللغة لدافيد كريستل ترجمة الدكتور حلمي خليل، الطبعة الأولى مطبعة الخبرة بالاسكندرية ١٩٧٩م.
- التفسير الكبير لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، الطبعة الأولى، المطبعة البهية، القاهرة (دون تاريخ).
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، وآخرين، دار القومية العربية للطباعة ومطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٦٤-١٩٦٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك، إلى ألفية ابن مالك، تأليف الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أم قاسم، تحقيق الدكتور عبدالرحمن سليمان، الطبعة الأولى، دار العهد الجديد، القاهرة (دون تاريخ).
- التوطئة لأبي علي عمر بن محمد الشلوبيني، تحقيق يوسف أحمد المطوع دار التراث العربي، القاهرة ١٩٧٣م.
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لضياء الدين أبي الفتح نصر الله بن محمد بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير الجزري، تحقيق الدكتور مصطفى جواد، والدكتور جميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد ١٩٥٧م.
- الجمل لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق علي حيدر منشورات دار الحكمة، دمشق ١٩٧٢م.
- الجمل لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تصحيح وشرح ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر ١٩٢٦م.
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، الطبعة الأولى مطبعة مجلس دار المعارف، حيدر آباد الدكن ١٣٤٤هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تأليف محمد الخضري، مطبعة دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٢٥٠ هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تأليف أبي العرفان محمد بن علي الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة (دون تاريخ).
- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة. تحقيق سعيد الأفغاني. الطبعة الثالثة ـ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٢.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب، القاهرة ١٩٥٢-١٩٥٦م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع للسيوطي تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، الطبعة الأولى، مطبعة كردستان العلمية، القاهرة ١٣٢٨هـ.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق سيد حنفي حسنين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطابع دار المعارف، القاهرة ١٩٧٥م.
- ديوان الهذليين (القسم الثاني) الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٤٨م.
- الراعي النميري، تأليف الدكتور محمد نبيه حجاب، مطبعة الرسالة القاهرة ١٩٦٣م.
- الرد على النحاة لأحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مضاء القرطبي تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٩م.
- رسالة في النحو والصرف لأحمد بن علي بن مسعود، مطبعة بولاق القاهرة ١٢٤٦ هـ.
- الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٦م.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤م.
- سر الليال في القلب والابدال لأحمد فارس الشدياق، المطبعة العامرة بالآستانة ١٢٨٤هـ.
- شرح أمثلة سيبويه لأبي الفتح محمد بن عيسى بن عثمان العطار، اختصار أبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تحقيق الدكتور صابر بكر أبو السعود، مكتبة الطليعة بأسيوط، ١٩٧٩م.

- شرح بناء الأفعال المنسوب إلى ملا عبد الله الدنقزي، تأليف محمد بن حميد الكفوي، طبع بنظارة محمد لبيب، القاهرة ١٢٧٥هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك، محمد بن عبدالله، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٧٤م.
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة (دون تاريخ).
- شرح شافية ابن الحاجب تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة ١٣٥٦هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب تأليف عبد الله بن محمد الحسيني، المعروف بنقره كار، الشركة الخيرية الصحافية، تركيا (دون تاريخ).
- شرح شواهد الشافية تأليف عبد القادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة ١٣٥٦هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تأليف بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن، المعروف بابن عقيل، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة عشرة، المكتبة التجارية، القاهرة ١٩٧٦م.
- شرح كافية ابن الحاجب تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠هـ.
- شرح لامية الأفعال لابن مالك تأليف بدر الدين محمد بن محمد ابن مالك، المعروف بابن الناظم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٤٨م.
- شرح مراح الأرواح لابن مسعود، تأليف الفاضل أحمد المعروف بديكنقوز مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٤٦هـ.
- شرح مفصل الزمخشري تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المطبعة المنيرية، القاهرة (دون تاريخ).

- شرح ملحة الاعراب لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، المطبعة الميمنية، القاهرة ١٣٠٦هـ.
- الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٧م.
- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٣م.
- العربية الفصحى للأب هنري فليش اليسوعي، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٦م.
- علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي، الطبعة السابعة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة (دون تاريخ).
- عنوان الظرف في علم الصرف لها رون عبد الرازق، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة ١٨٨٩م.
- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٧م.
- فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب، دار المسلم للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٩م.
- فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثامنة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة (دون تاريخ).
- فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك، الطبعة الثانية مطبعة دار الفكر الحديث، لبنان ١٩٦٤م.
- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق مصطفى السقا، وآخرين، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤م.

- الفلاح شرح المراح لأحمد بن مسعود، تأليف أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا، طبع أوليمشدر، سنة ١٠٣١هـ.
- الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان، الطبعة الثانية، مطبعة الهلال، القاهرة ١٩٦٩م.
- الفهرست لمحمد بن إسحاق المعروف بابن النديم، المطبعة الرحمانية القاهرة ١٩٦٩م.
- في التطور اللغوي للدكتور عبد الصبور شاهين، الطبعة الأولى، توزيع مكتبة دار العلوم، القاهرة ١٩٧٥م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي محمد بن يعقوب بن محمد، الطبعة الأولى، المطبعة الميمنية، القاهرة ١٣٣٠هـ.
- الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٥-١٩٧٩م
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله المعروف بحاجي خليفة، تصحيح محمد شرف الدين بالتقايا، مطبعة وكالة المعارف تركيا ١٩٦١م.
- لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم، الطبعة الأولى، مطبعة بولاق، القاهرة ١٣٠٠-١٣٠٧هـ.
- اللغة تأليف ج، فندريس ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٠م.
- اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، الطبعة الثانية الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩م.
- اللغات السامية للمستشرق الألماني نولدكه، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٣م.

- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جنى تحقيق الدكتور حسين محمد محمد شرف، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٩م.
- اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس، مطبعة الرسالة، القاهرة (دون تاريخ).
- ليس في كلام العرب لأبي عبد الله الحسين بن محمد ابن خالويه، تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة القاهرة ١٣٢٧ هـ.
- المحاجاة بالمسائل النحوية لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق بهيجة باقر الحسني، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٧٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة ١٩٦٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعلي بن إسماعيل المعروف بابن سيده الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٨-١٩٧٣م.
- مختصر في ذكر الألفات لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، المطبعة العربية الحديثة القاهرة ١٩٨٠م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لأبي عبد الله الحسين بن محمد المعروف بابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، القاهرة ١٩٣٤م.
- المخصص في اللغة لعلي بن إسماعيل المعروف بابن سيده الأندلسي الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣٢١هـ.
- المذكر والمؤنث لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة ١٩٦٩م.

- مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٤م.
- المرتجل في شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني، تأليف عبد الله بن أحمد المعروف بابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٨.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: تأليف أحمد بن علي الفيومي المكتبة العلمية بيروت (دون تاريخ).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف أحمد بن علي الفيومي الطبعة السادسة، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٢٦م.
- المظاهر الطارئة على الفصحى للدكتور محمد عيد، دار الثقافة العربية للطباعة، القاهرة ١٩٨٠م.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، مطابع سجل العرب، القاهرة (دون تاريخ).
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، نشر أحمد فريد رفاعي، مطبعة دار المأمون، القاهرة ١٩٣٦-١٩٣٨م.
- المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية للأب أ.س مرمرجي الدومنكي، مطبعة الآباء الفرنسيين، القدس ١٩٣٧م.
- المعرب من الكلام الأعجمي لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب القاهرة ١٣٦١هـ.
- المغني في تصريف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، مطبعة الاستقامة، القاهرة (دون تاريخ).

- مفتاح العلوم ليوسف بن محمد السكاكي، الطبعة الأولى، المطبعة الأدبية، القاهرة ١٣١٧هـ.
- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المطبعة الميمنية، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٢٤هـ.
- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٦٦-١٣٧١هـ.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة ١٣٨٣-١٣٨٨هـ.
- مقدمة لدرس لغة العرب للشيخ عبد الله العلايلي، المطبعة المصرية القاهرة ١٩٣٨م.
- المقرب لأبي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العاني بغداد ١٩٧٢م.
- الممتع في التصريف لأبي الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٨م.
- من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة السادسة مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٨م.
- مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٥٥م.
- المنجد في اللغة لأبي الحسن علي بن حسن الهنائي المعروف بكراع النمل، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، مطبعة الأمانة القاهرة ١٩٧٦م.

ـ المنصف شرح التصريف لأبي عثمان المازني، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنى، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤م.

ـ المنهج الصوتي للبنية العربية، للدكتور عبد الصبور شاهين، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٧م.

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة ١٩٦٧م.

ـ نشوء اللغة ونموها واكتهالها للأب أنستاس ماري الكرملي، المطبعة العصرية، القاهرة ١٩٣٨م.

ـ النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧م.

ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (دون تاريخ).

ـ الواضح في علم العربية لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق الدكتور أمين علي السيد، مطابع سجل العرب، القاهرة ١٩٧٥م.

ـ وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد المعروف بابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان ١٩٧١م.

ثانياً : المراجع المخطوطة:

- إتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق لشمس الدين محمد الجوهري، مخطوط - دار الكتب - صرف ١٠٢.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق أحمد خليل النمّاس (رسالة دكتوراه) مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر (دون تاريخ)
- اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، مخطوط - دار الكتب - ٣ لغة ش.
- الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، تأليف أبي عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق موسى بناي علوان (رسالة دكتوراه) مقدمة إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٧٥م.
- التذييل والتكميل بشرح التسهيل لابن مالك تأليف أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، مخطوط - دار الكتب - هـ ٦٠١٦ نحو.
- شرح التصريف الملوكي لابن جني تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مخطوط - دار الكتب - صرف ش ٣.
- شرح الكافية الشافية لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، مخطوط - دار الكتب - ٢٣٩ نحو.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (رسالة دكتوراه) إعداد السيد سعيد شرف الدين مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر (دون تاريخ).
- شرح لامية الأفعال لابن مالك تأليف محمد بن عبد الدائم بن موسى مخطوط - دار الكتب - صرف تيمور ١١٤.

- ابن القطاع وأثره في الدراسات الصرفية مع تحقيق كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر)، (رسالة دكتوراه) إعداد أحمد محمد عبد الدايم مقدمة إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٨٠م.
- اللهجات العربية في التراث (رسالة دكتوراه) إعداد أحمد علم الدين الجندي مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة القاهرة سنة ١٩٦٥م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، تأليف عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، مخطوط ـ دار الكتب ـ ١١٠٣ نحو.

ثالثا: المجلات:

مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الأعداد: ٨، ٩، ١١.

(٢)
الفهارس العامة

وتتضمن مايلي :

أ ـ فهرس الآيات القرآنية

ب ـ فهرس الشواهد الشعرية

جـ ـ فهرس الأعلام

د ـ فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الشواهد الشعرية

الميم

بَاتَتْ ثلاثَ لَيالٍ ثُمَّ واحدةً

بِذِي المَجازِ تُراعِي مَنزلا زِيَمَا	البسيط	النابغة الذبياني	٩٤

النون

قَد جَعَلَ النُّعاسُ يَغْرنَدِيني

أَدفَعُهُ عَني وَيَسْرَنْدِيني	الرجز	مصنوع ولم ينسب إلى قائل	٢٠٦

فهرس الأعلام

فهرس الموضوعات

الصفحة

الفصل الثالث: الصيغ الثلاثية المجردة
(٨٧ - ١٣٩)

الفصل الرابع: الصيغ الثلاثية المزيد فيها
(١٤٠ - ٢٢١)

رأي في الأفعال الثلاثية المزيد فيها ١٨٧

الفصل الخامس: الالحاق والصيغ الثلاثية

(٢٢٢ - ٢٦٢)





